

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۲۷۰-۴۲۸ هـ.

{شفا، برگزیده، منطق}

الشفاء: منطق جلد اول / مؤلف ابن سینا؛ تصحیح طه حسین پاشا؛ مراعاة ابراهيم مذکور؛ تحقيق الأب فنوان... (و دیگران) . - قم: مکتبه سماحه آيتالله العظمی المرعشي النجفي الکبری - الخزانه العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران، ۱۴۲۳ هـ = ۲۰۱۲ م = ۱۳۹۱ ج.

(دوره) 1 - 069 - 161 - 600 - 978 ISBN

8 - 073 - 161 - 600 - 978 ISBN (جلد اول منطق)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

واژه نامه.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۱ هـ. الف. پاشا، طه حسین، مقدمه نویسی. ب. مذکور، ابراهیم بیوس، ۱۹۰۲-۱۹۹۵ م. ج. فنوانی. جورج شحاته، ۱۹۰۵-۱۹۹۴ د. خضیری، محمود. هـ. الاهوانی، فؤاد. و. کتابخانه بزرگ حضرت آیتالله العظمی مرعشی نجفی. کتبخانه جهانی مخطوطات اسلامی. ز. عنوان. ح. عنوان. شفا. برگزیده. منطق. ط. منطق.

۷۱ش ۲ / الف / ۴۸۹ BBR

۱۶۰

YEEVAAI

۱۳۹۱



الشفاء (المنطق ج ۱)

المؤلف : شيخ الرئيس ابن سینا

المحقق : الأب فنوان ؛ محمود الخضيري ؛ فؤاد الاهوان

مراجعة: دكتور ابراهيم مذکور

تصدير: دكتور طه حسين پاشا

الناشر : مکتبه سماحه آيتالله العظمی المرعشي النجفي الکبری

-الخزانة العالمیة للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران

الطبعة الثانية: ۱۴۲۳ هـ. ق. / ۲۰۱۲ م / ۱۳۹۱ هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

المطبعة : گلوردی - قم

لیتوغرافیا : ترموش - قم

مشرط الطباعة : علي الحاجي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمک (الذرة): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 073 - 8

ردمک (المجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۳ - ۸

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

- تصدير للدكتور طه حسين باشا ... (ز)
- مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مذكور ... (١)
- (١) الكتاب ومزله ... (١)
- ١ - تسميه ونسبه إلى مزله ... (٢)
- ٢ - متى وكيف ألف ؟ ... (٣)
- ٣ - الشفاء في ضوء العصر والبيئة ... (٥)
- ٤ - موضوعه ... (١٠)
- ٥ - أسلوبه ومنهجه ... (١٢)
- ٦ - ملكه بكتب ابن سينا الأخرى ... (١٧)
- ٧ - إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟ ... (٢٣)
- ٨ - شرحه وترجمته ... (٢٦)
- ٩ - أثره في العالم العربي ... (٢٨)
- ١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني ... (٣١)
- (ب) منهج النشر ... (٣٥)
- ١ - جمع المصادر ... (٣٨)
- ٢ - النص المختار ... (٤٠)
- ٣ - التعريف بما ينشر ... (٤٢)
- مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مذكور ... (٤٤)
- (١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي ... (٤٧)
- (ب) مدخل ابن سينا ... (٥١)
- ١ - المنطق والعلوم الأخرى ... (٥٢)
- ٢ - موضوعه ومفغته ... (٥٥)

صفحة

٣ — الفكر والحقة	١٠٠	(٦٠)
٤ — الوجود الثلاثى للكليات	١٠٠	(٦٣)
(ج) المخطوطات التى قام عليها	١٠٠	(٦٧)
٢٠١ — بجيت و بجيت (هاش)	١٠٠	(٦٨)
٣ — دار الكتب	١٠٠	(٦٩)
٤ — دار الكتب (١)	١٠٠	(٧٠)
٥ — سلبانية (داماد)	١٠٠	(٧١)
٦ — عاشر...	١٠٠	(٧١)
٧ — على أميرى...	١٠٠	(٧٢)
٨ — متحف بریطانى...	١٠٠	(٧٢)
٩ — نور عثمانية...	١٠٠	(٧٣)
١٠ — مكتب هندى	١٠٠	(٧٤)
١١ — فى جامع ...	١٠٠	(٧٤)

المدخل

كلام الجوزجاني	١٠٠	١
فهرس المدخل	١٠٠	٥

المقالة الأولى

الفصل الأول	— فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب	٩
» الثانى	— » التنبيه على العلوم والمنطق	١٢
» الثالث	— » منفعة المنطق	١٦
» الرابع	— » موضوع المنطق	٢١
» الخامس	— » تعريف اللفظ المفرد والمؤلف	٢٤
» السادس	— » تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى	٣٣
» السابع	— » تعقب ما قاله الناس فى الدال على المسامحة	٣٧
» الثامن	— » قسمة اللفظ المفرد الكل إلى أقسامه الخمسة	٤١

تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبي العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا الاحتفال ، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعزة ، ونشره نشرًا علميًا محققًا . واقترحت ذلك على وزير المعارف في ذلك الوقت ، نجيب الهلالي باشا ، فأقر الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه . وأمد هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادي ، فيسر لها البدء في مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التي كان العالم يعيش فيها في تلك الأوقات . واستطاع وفد مصر في حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التي ما زال العمل فيها متصلًا إلى اليوم .

وحين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا السبيل ، يجب أن تكون كحلك المشاركة التي قدمتها مصر في عيد أبي العلاء ، فتحي آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين الحبسين . وعرضت

هذا الاقتراح على وزير المعارف في ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقره ، وصنع صنيع نجيب الهلالى ، فألف لجنة لتنفيذه ، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة في عملها . وكتب على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذى بدأه سلفى على بك أيوب ، وأن أمد اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذى لم تتح السياسة لعلى بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدي ، فأقول شكر يجب أن أقدمه ، إنمّا يساق إلى هذا الوزير الكريم الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب . أما اللجنة التى نهضت بهذا العمل ، والتى ستمضى فى النهوض به حتى تتمه موفقة إن شاء الله ، فإنى أعرف أعضائها حق المعرفة : كلهم صديق لى ، وأكثرهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم من يجب أن يشكره الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير فى أداء الواجب والمشاركة فى تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقاً عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقاً عليهم للتعلين . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوّة وجهد ووقت . أنفقوا

في درسه شبابهم ، وهم ينفقون في إحيائه بياض أيامهم وسواد ليلهم . لاتصدهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطئوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكافهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شيء أمامهم عسيرا ، فكأب " الشفاء " الذي كلفوا أن يبدعوا بنشره ، والذي هو أضخم آثار الشيخ الرئيس في الفلسفة ، وأغمها وأبعدها صوتا في تاريخ الفكر الانساني ، كآب كان الناس يتحدثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة في أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتمون إليها . وما نشر منه في إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا يتهززون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعانهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذي بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية في جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربي في النسخ التي ظفروا بها ، وإنما بحثوا عما بقى من الترجمة اللاتينية

القديمة لهذا الكتاب . واستقدموا إلى مصر الآتية دلفرني الفرنسية ،
التي منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ،
فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمعهم ذلك ، فأزمعوا
أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربي ، والترجمة اللاتينية
القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الكتاب لا تقتصر على مصر ،
وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم
في الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا في الجنس ،
ولا اختلافا في اللغة ، ولا اختلافا في الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام ،
وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛
يعملون مقيمين في مصر ويعملون مسافرين في الخارج .

يظلون شتى في البلاد وسرهم إلى صحرة أعيان الرجال انصداعها

وهذه الصخرة هي صحرة العلم التي لا تزيدها الأحداث إلا
صلابة ، ولا يزيدنها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر
الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين في أقطار الأرض
الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيسعى بها ساعى مصر
إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس في بغداد وفي طهران ،
معلنا بذلك أن لوطنه مذهبها في إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،

(ك)

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تذيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحيى ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن ينفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدي أصدق تحيتي ، وأخلص تهنيتي ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإني لأسعد الناس حين أفكر في أني قد أتحت لهم باقتراحى ذلك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكره ، فذكره حتى دائماً ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .

مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مذكور

كُشف في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُذِلَ في هذا جهود طائفة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تتردد في أن نعدّ من بينها ” كتاب الشفاء “ . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عز الحصول عليه^(١) وقد آن الأوان لأن ينشر نشرًا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيد مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرّف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

(١) الكتاب ومنزله

للكتب تاريخ كتاريخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و” كتاب الشفاء “ من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسنّ منه ، ولكنها لم تزد عليه في بعض العصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفي تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

(١) ص (٣٨)

١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بغير أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء" ، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفى ، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولوعكس لكان الأمر أوضح . اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنا من طب الأجسام ، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه^(١) . وقد وضع الكتابان في تاريخ واحد تقريبا^(٢) .

وفيا لنعلم لم يسم كتاب عربى بهذا الاسم من قبل ، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة . وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامى آخر بعد ذلك بنحو قرن ، وأطلقها على كتاب مشهور في السيرة النبوية^(٣) . وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العربية في الغالب ، ولكن في شيء من التحريف ، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم « Sufficientia »^(٤) .

ولا أظننا في حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملائه ، فتلميذه الجوزجاني خير شاهد على ذلك^(٥) . والتواتر يؤيده إلى اليوم ، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال ، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد . وفوق هذا فالكتاب سينوى في أسلوبه وموضوعه ، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذى ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذى

(١) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ وقد أثنى أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات في كتاب القانون لابن سينا" ، وهى تؤيد هذا المنى ، ويرى أن تفسر قريبا .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ليبسك ، ١٩٠٣ ، ص ٤٢٠ - ٤٢٢

(٣) فنى بذلك كتاب "الشفاء في تعريف حقوق المصطفى" للقاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ ، الموافق ١٤٤٩ م .

M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, (٤) p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتى : Liber asschiphpha : ثم أهمل هذا واحتملت كلمة "Sufficientia" .

(٥) ص (٥) .

سنعرض له بعد قليل^(١) . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عابقتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم "الشفاء" نصا وأحال عليه^(٢) .

٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء ألف في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري لتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرجه على أدق ما تكون الكتب تسمية وترتبا . ولم ينم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعمل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملاه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلوها ومرها ، واستوزر فتار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات^(٣) . أملاه بين السفر والإقامة داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص الملوة والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه — فيما عدا المنطق — وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهم إلا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتزم الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا^(٤) . والمنطق

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشركين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤ ؛ وانظرها ، ص (٢١) .

(٣) الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بغناء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى^(١) .

وليتنه استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيراً بكتابى النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعات . بدأه فى همدان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات^(٢) . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سنّ النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين^(٣) .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يرحلها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ هـ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف "الشفاء" . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همدان زمناً ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاها حين اختفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ هـ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣ هـ^(٤) . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى (ويوافق ذلك أيضاً العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى) ، وأن آخر أجزائه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ — ٤٢١ .

(٣) تختلف بهذا مع الجوزجاني الذى يذهب إلى أن "الشفاء" قد تم رسن ابن سينا أربعمائة سنة (المدخل ص ٣) ؟ وفى التراخيخ والوقائع التى قدماها ما يكفى لنقض ذلك .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهق ، تاريخ حكماء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذي دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزائه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بمحضرة الأستاذ الرئيس ، وتولى حفظه بعد وفاته ، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التي تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل^(١). وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومزله العلمية حتى سعى إليه . وفي جرجان التقى به سنة ٤٠٣هـ ، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه في الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه في قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"^(٢) .

٣ - الشفاء في ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة في ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته ، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى^(٣) . ولا شك في أن "كتاب الشفاء" يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة — بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويتمه تلميذه الجوزجاني ويضيفه أصحاب التراجم — لا تكشف تماما عن المعين الذي استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ - ٤ .

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ - ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه ^(١) . وكل ما يشار إليه أنه نشأة دينية في بيت إسماعيل ، لحفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتروّد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج " الشفاء " ^(٢) .

فإن ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعة ، وللمام بكل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لهذه ؟ يمكن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئي الذي أشرنا إليه ، والذي توفر لكثيرين من معاصري ابن سينا ؟ أم من أساتذة تلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوي وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناتلي المتفلسف ^(٣) ؟ لسا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

(١) ترجم ابن سينا نفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكرى الإسلام ، ووصل ترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تلميذه الجوزجاني ، وأغلب الظن أن البدء والنهاية إنما جاء نزولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هي المنبع الأول الذي استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهي : الفقهى ، تاريخ الحكماء ص ٤١٣ — ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنزبرج ، ١٨٨٤ ، ج ٢ ، ص ٢٠ — ٢١ ؛ ابن خلكان ، وفیات الأعيان ، القاهرة ١٣٩٩ هـ ، ج ١ ، ص ١٩٠ — ١٩٣ ؛ البيهقي ، تاريخ الحكماء ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ — ٧٢ ؛ الشهرزورى ، روضة الأفراح ، ولا يزال مخطوطا ، وهو متم ولا شك لكتب تراجم الحكماء العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردي ؛ ونرجو أن ينشر قريبا .

(٣) الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون ، ج ٢ ،

ص ٢ — ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناطلي : « وكان أى مسألة قالها أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر ^(١) » .

إن "كتاب الشفاء" ، يلى علينا درسا آخر ، وهو أن ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التى عرفت فى عصره ، وما أكثرها : بقاء نسيج وحده وصنيع درسة وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة فى العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس فى ذكاء نادر ، وذاكرة عجيبة ، وولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل فى النهار بغير العلم والقراءة ^(٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن فى حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضع الصعبة ومسائله المشكلة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته فى العلم ودرجته فى الفهم ^(٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس فى اقتنائها عظيمة ^(٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بكتيبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات فى ذلك التاريخ ، ونعى بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى وورثت مجد الدولة الساسانية ، فقد أتيحت له

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ؛ القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرح الإسكندر الأفروديسى "للسباع الطيلى" و"كتاب البرهان" بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بمحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أثرا لديه، بحيث مكّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس^(١) . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في علمه^(٢) .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الحضم والتبيل "كتاب الشفاء"، فبدأ فيه جانب التأثر والتأثير، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضئلا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجملة^(٣) . ومن ذا الذي يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه ماثلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بحيث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واستردّ اعتباره على يدي الأشعرى . وسمّى التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالانحاد ونزول اللاهوت في الناسوت كما كان يذهب الخلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

(١) القنلى ، تاريخ الحكماء، ص ٤١٦ — ندع جانبا ما أثير حول حريق هذه المكتبة وانتهام ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازي أن ينذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكفي أن يذكر البيروني ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا في القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولاأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والنواميس ، وطياوس ، والسوفسط ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط^(١) . وكانت العناية بأرسطو باللغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخطب بها بعض مؤلفات موضوعه نسبت إليه خطأ^(٢) .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بتراحه من المشائين الأول كثاوفرستس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لما أكثر من شرح ، وخاصة للثاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتدادا كبيرا ، ويسميه

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية لفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ،

ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

«فاضل المتأخرين»^(١). وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فرفور يوس ، وثامسطيوس ، وسبيلية يوس ، ويحيى النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشايخ الأول^(٢) .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثرت تداولها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع الهجرى . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في أحرى القرن الرابع الهجرى ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بقاء إنتاجه متمشيا مع هذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتاب يحمل شارة عصره ، فإن «الشفاء» من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعتد بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة ، وأنها تكون لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكافى ، فإن من العسير أن نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقديم .

٤ - موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه « أن نودعه لباب ما تحقّقناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, (١)
1934, p. 37 .

(٢) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ - ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا . . . ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ^(١) . ثم يضيف :
«ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ، فإن لم يوجد
في الموضع الجارى برأياته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به ^(٢) » .

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولاً لانظيره فيما وصلنا من كتب فلسفية ،
فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعات ، والرياضات ،
والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول ^(٣) .
هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متنوعة وعلوم
متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطق
في ذلك العهد ، وإن كانا ألتصق بالأدب والبلاغة ^(٤) . وتحت الطبيعات نرى ،
إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها
علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس
الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع
الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

ويتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ
به ابن سينا ، والذي يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى
شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيق .
وتشمل الشعبة العملية ، الأخلاق ، وتدير المنزل ، والسياسة ^(٥) . بيد أن فيلسوفنا

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ — ١٠ .

(٣) الأب قنوق ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٠ — ٦٦ .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13, (٤)

(٥) مذكور ، في الفاسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ،

وإن أدخل عليه مرة شينا من التنوير (منطق المشركين ، ص ٧ — ٨) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من حمل "الشفاء"
الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة (١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافي،
وهما جزآن هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استتلال ،
وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا (٢) . والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم
السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العمالية عن الفلسفة السياسية (٣) . ولم يكن
حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت
عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم
العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا
كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة
معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، في حين أن
دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

٥ - أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير
من مفكرى الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقة ،
وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

(١) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ - ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لاتخلو من طرافة^(١) . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لها شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا وثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعر التعليمي ، الذي يُرَصّ فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر ما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثله عينته المشهورة في النفس^(٢) . على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا تخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى التوسط أقرب^(٣) .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ، فيطيل الجملة ويبعد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص في تلك العصور يرمى إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة والدماء^(٤) . وإذا كان الغزالي يعد من أوضح كبار مفكري الإسلام أسلوبا ، فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيرا . وكما جرح هذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحملات .

وقد روى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهي إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت إلى التركية والفرنسية (فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ - ١٥٥) ، وما أحوجها إلى نشر وتطبيق جديدين يستعان بهما بالمخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ١١ - ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يجد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مرّة^(١) . وقد يتأقن فيسجع ويعنى نوعا بالصناعة اللفظية ، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و "رسالة القدر"^(٢) .

و "كتاب الشفاء" ألصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المألوف ، ويبدو ذلك باطراد في الكتاب جميعه ، فليس ثمة تباین ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه . وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية ، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أصححت مصطلحات تقرر من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم — كما قدمنا — الفن إلى مقالات ، والمقالة إلى فصول . وفي الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى ينتهي إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل في أخرى^(٣) .

ولا يتشبث مطلقا بالمحركات اللفظية ، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوب إليه رأسا . وها هو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتشكبت التطويل في مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، لندن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ — ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ — ١١٩ ؛ رسالة القدر ،

لندن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ — ١٤ .

مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين» (١) .

وَجَدَ لَهُ مُلْزِمٌ قَوِيٌّ يَسُدُّ بِهِ عَلَى خَصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ الْجَدَلَ الْمُدْرَسِيَّ الَّذِي أُلْفَ فِي الْقُرُونِ الْوَسْطَى الْمَسِيحِيَّةِ بِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ مَنْطِقِ أَرِسْطُو وَتَمَكُّنِ هَذَا الْمَنْطِقِ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجَدَلَ شَاقًا وَعَنِيْفًا أحيانًا ، وَقَدْ يَبْزَعُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسِيغَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَرُورَةً مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ . وَمِنْ هُنَا يَقُولُ الشَّهْرِسْتَانِي : «إِنْ طَرِيقَةُ ابْنِ سِينَا أَدَقُّ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، وَنَظَرُهُ فِي الْحَقَائِقِ أَغْوَصُ» (٢) .

وعلى هذا ليس "الشفاء" شرحاً لأرسطو — كما كان يظن — على نحو شروح ابن رشد والقديس توماس الأكويني ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من مباحث ونظريات في استيعاب وشمول تام ، مرجحاً ما يرى ترجيحاً ، أو رافضاً ما يرى رفضه . وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم أو إلى المصادر التي أخذ عنها (٣) . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول في مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غوامض الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى موقع الشبهة ، وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أتنق بأنكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ، أو ما عُزِبَ عن ذكرى ولم يلح لفكرى» (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستاني ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلاً ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية فيدر ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم يقفوا أيضا في وضوح على مقدمة الجوزجاني التي جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقى ولا تشط له نفسى . فإن قنعتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى^(١)» . ذلك لأن هاتين المقتدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداول . هذا إلى أن نسخة المتداوله لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقتدمتين .

وروجربىكون هو الذى استطاع خاصة أن يقين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طليق لفلسفة ابن سينا ، دون تقيد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقتدمتين السابقتين^(٢) . ولم يقف الأمر عند المدرسين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" في أنحرىات القرن الماضى يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفي نشر هذا الكتاب ما يقضى على كل ذلك^(٣) .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التعويل كله ، فحكاكه في ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد في أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحررت أن أحاذى به ترتيب كتب صاحب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans (٢) *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوى ، التراث اليونانى في الحضارة الإسلامية (حيث توجد ترجمة كاملة لقنال السابق) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doct.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعي، فلم يتفق لى في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره»^(١). إلا أنه تأثر أيضا بشرح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندر بنين، واعتنى آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات. وكثيرا ما تبدو الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشيا مع التزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضي في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة^(٢).

٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتي مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة^(٣). ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا. وينصب نحو ثلثها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميتافيزيق، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولا شك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة^(٤).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يصعد الأب فنواقي بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فيما يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦ - ١٦٧، ٢٤٩، ٢٥٢ - ٢٥٨) . على أن حصره هذا لا يزال مؤقتا، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق .

(٤) تعالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "النجاة". لذلك لم نشأ أن ندخلها في المقارنة، واكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد .

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوي على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الحكاين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه^(١) . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع ، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين ، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكيمة إحاطة»^(٢) . ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصرا للأول . وقد أعدا في جو واحد ، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء" ، والتي أشرنا إليها من قبل ، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة" ، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني^(٣) .

أما كتاب "الإشارات" فتأخر عنهما ظهورا ، ولعله آخر ما ألف ابن سينا ، وتبعد المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثمانى سنوات . وله أسلوبه وترتيبه وطريقة عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية^(٤) . إلا أنه يلتقى مع "الشفاء"

(١) لنا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتمت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلا : العناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء ، طوران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عنت الآسة جواشون بهذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(٣) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيمة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2.

في مجالته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة ، وميتافيزيق، وإذا كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضمهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به، وهما "اللاواحق" و"الفلسفة المشرقية" أو "الحكمة المشرقية" كما تسمى أحيانا ^(١) . فاما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب (يعني الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "اللاواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وككتفيع الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه » . ^(٢) ويشير إليه في موطن آخر، فيقول : « أعطيتهم في "كتاب الشفاء" ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسنمطيهم في "اللاواحق" ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه » ^(٣) .

ولكن عبتا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخططات السينية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط ^(٤) . وإنما الأمر مجرد عزم اعترمه ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

(١) ندع جانبا كتاب "الإصناف" الذي حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقين والمغربيين من خلاف ، والذي تضاربت الروايات حوله : هل ألف في صورة نهائية أرى على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أوجيت من أجزاء ؟ ولكنني بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوي لذلك (عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ - ٢٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٤ .

(٤) لا نظننا في حاجة أن نلاحظ أن كتاب "اللاواحق" الذي تحدث عنه شيء آخر غير كتاب "الواحق الطبية" الذي لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبي ، ولا نتخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة (قنوات مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨) .

العزم والتنفيذ مراحل^(١) . ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهيدا ببطش السلطان محمود الغزنوى الذى دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصهبان إلا ليحتمى بأمرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود^(٢) . وفى لحظات الهدوء التى قضها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بفرائب اللغة زمنا ، وبرصد الأفلاك زمنا آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر الحزن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله^(٣) .

فكيف يتسنى له فى ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذى يصور به "الواحق" ؟ ويكفيه أنه أتم فى هذه الفترة "الشفاء" و "القانون" ، وأخرج "النجاة" و "دانشنامه علائى" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية^(٤) . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذى وضع قسمه الرياضى ، جامعا لماه من مؤلفات أستاذه السابقة^(٥) .

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٥ . "وقعت هذه الحادثة قبل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها فى بعثرة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدرى ، أرسطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(٣) البلق ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ ؛ ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٥) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما "كتاب الفلسفة المشرقية" فقد ورد ذكره أيضا في مقدمة "الشفاء" ، ويقول عنه ابن سينا : «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع ، وعلى ما يوجبها الرأي الصحيح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتقن فيه من شق عصاهم ما يتقن في غيره» (١) . وقيل أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان ، أو أن يوقع في لبس وخطأ بقدر ما أوقع ، وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم (٢) . والذي لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذي وقع فيه كثيرون من تفسير "المشرقية بالإشراقية" ، إذ أن اللفظين مختلفان ، ومدلولاهما متباينان . وفلسفة ابن سينا ، وإن غذت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها ، تتميز منها كل التميز (٣) .

ويعتينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان ، وهل أبقى الزمن على ذلك الكتاب الذي سماه ابن سينا "الفلسفة المشرقية" . إن رجعنا إلى فهرس المكتبات وجدناها فعلا تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم ، ولكنها ، إن صح الوصف ، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق ، وطبيعة ، ورياضة ، وإلهيات ، على نحو ما يلحظ في كتب ابن سينا المعروفة (٤) . وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى "منطق المشرقيين" ، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات ، ولعله جزء منها ، وفيه ما يؤذن بأنه يرمى إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآتفة الذكر ، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٢) عرض نالينو هذا التاريخ عرضا مسهبا في مقال جامع ، يقوم على دراسة مستوعبة وبحث مستفيض وتحقيق شامل ، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هاشم) .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 200.

(٤) فنوائ ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٦ — ٢٨ ، Nallino, *art. citée* . ورغبة في تصفية هذه القطعة تصفية نهائية ، بدأنا فعلا في جمع هذه المخطوطات ، وليس فيها مطلقا ما يؤذن بفلسفة متأخرة لفلسفة ابن سينا المألوفة .

أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقي بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة^(١) .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن "كتاب الفلسفة المشرقية" يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ، ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بعبارة أدق على الوجه الذى أراده ابن سينا ، لانتفى كثير من اللبس والخطأ . وما يؤسف له أن مقدمة "الشفاء" لم تكن متداولة في أسر ، لا في الشرق ولا في الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون في فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها^(٢) .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس في مقدمة "منطق المشرقيين" ، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا بآرائه واعترافا بفضله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب^(٣) .

غير أن هذا الانحياز وذلك الإعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فاتته ، ويكمل ما قصر فيه^(٤) . وتلك كانت طريقته ، إن في "الشفاء" أو في كتبه الأخرى ، وكل ما في الأمر أن "الشفاء" وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين في إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

(١) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لآتينى القرن الثانى عشر ترجوا "الفلسفة المشرقية" هكذا philosophia orientalis ، فلم يعموا في ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين .

(٣) ص (١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ - ٣ . يرجع كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقيين" قد وضعتا في تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعاني فيها متقاربة ، أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب إلا بعد إتمامه جميعه وفي جو تلك المقارنات التى يمثلها "كتاب الإنصاف" ، "ومنطق المشرقيين" "والفلسفة المشرقية" .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن "كتاب الفلسفة المشرقية" لا يتق فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم^(١). ومع هذا في "الشفاء" "تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر"^(٢). فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقش حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره.

٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق المثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائمها وتكوين عناصرها، فإنه هو الذى صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها. ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية، لا هي بالمشائية الخالصة، ولا الأفلوطينية البحتة. وإنما هي ضرب من البحث والدراسة أنتجته ظروف خاصة وبيئة معينة، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنساني لها خصائصها ومميزاتا^(٣).

عرضت للشكالات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتعدد، واقتنت في تحديد الصلة بينهما. وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، ففرقت بين النفس والعقل، والفطرى والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة،

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ص ١٥، ١٨ - ١٩.

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمونها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المالوفة، نظرية كانت أو عملية، من طبيعة، ورياضة، وميتافيزيق، وأخلاق، وتدير منزل، وسياسة ، وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى، على أساس أنها شعب وتفرعات لأقسام الفلسفة الرئيسية^(١).

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبيراً عنها . يعرض المشكلات السابقة عرضاً مسهباً ، ويحللها تحليلاً دقيقاً، ويضم إليها ألواناً من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة^(٢) . نلاحظ فيه آراء لأرسطو، وأخرى لأفلاطون وأفلوطين، وثلاثة لزينون وكريزيب^(٣) . ولكنها جميعاً مزجت مزجاً تاماً، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء، يبدو فيها تجديد ابن سينا وإبتكاره . وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعائها .

فيناقش ، مثلاً ، مذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطقة المحدثين، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر^(٤) . ويعارض تامسبيوس معارضة صريحة فيما قرره من الاعتداد بالشكل الأول وحده، منضياً إلى مقسيموس الأزميرى^(٥)، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث، وأن هناك

(١) ص (٥٣) .

(٢) ص (١١) .

(٣) ص (١٧) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يسميه العرب "ماكيس" ، ويمدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجموا له شيئاً (ابن التيم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (Wait, *Organon*, I, 45) ، وكان له في ذلك نقاش طويل مع تامسبيوس استلقت نظراً للمسلمين ، وخاصة ابن سينا .

ضروبا من البرهنة لا تتم في يسر إلا عن طريقهما^(١) ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها^(٢) . ويقفن في البرهنة على وجود النفس ، ويقم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمي برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربه من الكوجيتو الديكارتى^(٣) .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في "الشفاء" ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت ففي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصيلة والمبتكرة إلا ولها في هذا الكتاب ذكر . وبقينا أنه يوم أن تتداوله الأيدي ويقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على "الشفاء" دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن "الشفاء" يعبر عنها ، فما ذاك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة^(٤) . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

(١) بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ ؛ Ibid. pp. 212-215.

(٢) J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; *Etudes sur le syllogisme*, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآتية جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et; *La personnalité d'Ibn Sinā*, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذي لا نزاع فيه أنا لسنا أمام فلسفتين متباينتين ، يمكن أن تسمى إحداها فلسفة للشباب أو الكهولة ، والثانية فلسفة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المشائية والفلسفة المشرقية .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان ” كتاب الإشارات “ ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمة الصوفى ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتي النبوة والعقل القدسى اللتين عنى بهما ” الشفاء “^(١) . على أن تصوف ابن سينا أقدم من السكاين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف في نشاط مستمر ، ولكن ليس بلازم أن تؤدي هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم في سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه في ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمرى فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك لالعلم أحفظ ، ولكنه اليوم مئى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يقبده لى بعده شئ »^(٢) .

٨ - شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح ” الشفاء “ كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون^(٣) . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتون والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشى من جانب آخر ، كانت المنهج السائد في الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح ” الشفاء “ كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازى المتوفى في منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذي

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) الفطنى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى الحق قسمه ، أكده في منطق

المشرقيين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء " الشفاء " (١) . ولا يزال معظم هذه الشروح ، أو الحواشي كما تسمى أحيانا ، مخطوطا ، ولم يعد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة " الشفاء " دراسة كاملة تقتضي الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في " النجاة " أصلق تلخيص له (٢) . وقد عول عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم نر " للشفاء " تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة في القرنين الماضيين ، ولا تزال مخطوطة أيضا (٣) .

وقد ترجم " الشفاء " كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديما عرفته الفارسية (٤) ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير (٥) . ويظهر أنه لم يجد سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية (٦) . وفي التاريخ الحديث ترجمت

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص (١٨) .

(٣) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ محمد كاظم الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans (٥)
Avicenne, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت مع أجزاء إلى السريانية ، محيلا على تاريخ الأدب

الرياني لبومشرك: و Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب فتاوى في كتابه : " مؤلفات ابن سينا " (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوروبية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلاً كتاب الشعر^(١) ، وإلى الفرنسية الموسيقى^(٢) ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات والإلهيات والفلك^(٣) . ولقد أنارت هذه الترجمات بحوثاً عدة ، وساعدت على بسط أثر ” الشفاء “ في ثقافات مختلفة .

٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فیدخل في جملة ما يريث الناس عنه وما يُقرأ له ، اللهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن الرابع عشر ، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية . بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عوّلت عليه أيضاً التمويل كله ، إن في الطب وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام غير منازع^(٤) .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن ” بومشترك “ إنما يتحدث عن ” عيون الحكمة “ لا عن ” الشفاء “ .
 Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.
 وأما العربية فقد قرر استينشيدر أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Übers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب قناتى في هذا أيضاً على علانها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

Margoliouth, *Analecta orientalia ad Poeticam Arietotelem*, (١)
 London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch. XII*, in *La Musique arabe*, II, Paris, 1923. (٢)

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend (٣)
 die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung zu dem astrosronomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ - ٧ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، ٢١١ - ٢١٢ .

حقاً إن حملة الغزالي على الفلسفة والفلاسفة سدّت الطريق في وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما بقى في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له . ولم تعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذها في الشرق ، برغم مجيئها بعده ، وتعدد رجالها ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريباً أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي^(١) .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و"الإشارات" عظيماً . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ، لاسيما وفيه مادة لا يفتنى عنها الكتابان الآخران ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والذقائق بدا لزومه واشتد الحاجة إليه . فالغزالي مثلاً في "تهافت الفلاسفة" ، والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدا أغلبها من "الشفاء"^(٢) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيراً ما ينقل عن "الشفاء" مؤيداً أو معارضاً ، ويصرح باسمه في بعض كتبه^(٣) . وتدع جانباً نصير الدين الطوسي الذي يعد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه من نحر الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينوية معروف^(٤) . وقد أدرك ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فتوّه عنه في غير ما موضع من "مقدمته"^(٥) .

(١) Renan, *Averroès et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ - ٧٨ ، ٧٩ - ١٣٢ ؛ الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ . وما يلفت النظر أن هذين الباحثين تماصراً فتلقياً إلى حد كبير في اتجاههما ، دون أن يتقابلا فيما يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصير الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبهامشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ؛ قطب الدين الرازي ، المحاكات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها " العقائد " للنسفي ، و " المواقف " للإيجي ، و " المقاصد " للفتازاني ، والمتأمل في شروحها وحواشيهما يتبين مدى تعويلها على " الشفاء " ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلا إلى أن صاحب " العقائد " يتيح لشرابه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب " الشفاء " في موضوع المنطق ^(١) . ويقف الإيجي في كتابه الآنف الذكر مرصدا طويلا على العلل ، مبينا أنواعها ، ولازماتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلمس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعيات " الشفاء " ^(٢) . ويتحدث صاحب " المقاصد " حديثا طويلا عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع " الطبيعى " لابن سينا ^(٣) . ويخيل إلينا أن نشر " الشفاء " نثرا صحيحا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك " إيساغوجي " للابهرى ، و " الشمسية " للقرظيني ، و " السلم " للاخضرى ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة ^(٤) . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبهامته شرح الفتازاني ، والخيل ، وعبد الحكيم ، والمعاصم ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠ - ٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩ - ٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠ - ٣٣ .

(٣) سعد الدين الفتازاني ، المقاصد ، طبعه القسطنطينية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ - ٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤ - ٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتابا آخر اهتدى اليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعني به كتاب "البصائر النصيرية" الذي يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما يسميه (٢). وفي اختصار يتي "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية، بدئ في ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزاء نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرخي الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينيوي لاتيني إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتيني الذي قيل به في أوائل هذا القرن (٣).

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة - وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمر بن مهملان الساوي من رجال القرن الخامس الهجري، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن توبه من أعيان مرو وقتها (السيكي)، طبقات الشافعية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨؛ انظر أيضا: Islamic Culture VI (1923), p. 592 ff.

(٢) الساوي، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨؛ ولا غرابة فقد كان الساوي ينسخ "الشفاء"، ويبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعش منها.

(٣) نشرها إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبه ، وترجموا "القانون" كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فغدوا في البحث عن طبيعيات "الشفاء" (١) . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرقى ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة "الشفاء" في طابطة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ؛ خصوصا وفي الكتاب دقة وغوص أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية (٢) . وقد اضطلع بهذا خاصة جند سالينوس ، مستعينا بأسرائيلي يمجيد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم "كتاب النفس" ، والجزء الأول من المنطق "المدخل" ، و "ما بعد الطبيعة" . وترجم في هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثاني من "الطبيعيات" (٣) .

وفي المرحلة الثانية أتمت "الطبيعيات" كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء (٤) . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من أجل "الشفاء" الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المنطق إلا "المدخل" ، وأهملت إهمالا تاما الجملة الثالثة في العلم الرياضي^(١) . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافيا لأن يصور جانبي ابن سينا العلمي والفلسفي ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ؛ وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء "الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك في النهضة الأوروبية الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون^(٢) . واعتنق الرأي القديم القائل بكروية الأرض ؛ فهدد لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه نظرية البراكين التي ظهرت في القرن السابع عشر^(٣) .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأي الذي يرتليه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب وعالم إلى جانب أنه نظري وفيلسوف ، وفي اختباره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التي لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث^(٤) .

(١) ندع جانبا ما ترجمه هيرمان الألماني من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهويزن صبرأريده توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans *Rev. du Caire*, juin 1951.

1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85 .

Crombie, art cit

(٣)

Ibid.

(٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعاً لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يحرب في الإنسان ^(١) . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بآماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحقيقي ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، ولأس والسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض ^(٢) . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعته التجريبية العامة التي تبلور واضحة في بحوثه الطبيعية .

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة " المدخل " الذي ترجم من قسم المنطق ، و " كتاب النفس " وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و " ما بعد الطبيعة " الذي اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان " المدخل " قد فُذِي مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي " النفس " و " ما بعد الطبيعة " كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر ^(٣) . ولا نظن أن مؤلفاً من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه " كتاب النفس " من دراسة وانتشار في هذه الفترة ، ذلك لأنه عالج أموراً كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها . فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها ، وشرح جانبي المعرفة الحسي والإشراق ، فالتقى مع آراء كان للمسيحيين بها وثيق الصلة ، وهي آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريوباغي ^(٤) . ويعرض كتاب " ما بعد

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، دومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦ — ٢٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155.

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضاً :

مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة “ لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بخلقاته ، وبحاول التوفيق بين العقل والتقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين ” بباريس زمنا (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روبريكون وألبير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دوورني وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أناره ” الشفاء ” من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة في أوج الفلسفة المدرسية .

(ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والهيئات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الاستاذ جيلسون أربع مقالات عامرة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهي : —

- 1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)
- 2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).
- 3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)
- 4.—Roger Marston: un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)

F... est, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas* (٣)
d'Aquin, Paris, 1931, pp. 331-360.

يسمونه^(١). فمن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها ، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجلات العلمية الكبرى^(٢). وهما هي ذى الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربيع القادم.

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أوائل سنة ١٩٤٩ . وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ١٠٣٧ هـ ، فامتا الحال (١٣٧٠ هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى ، ويقتى في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أُنر إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريبا له من مهرجان طهران ، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية .

(٢) من هذه الحفلات ماظمته جامعة كيردج في فبراير ومارس الماضيين من إلقاء ست محاضرات تدور حول ابن سينا وهي :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
- 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
- 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
- 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
- 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
- 6.— Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذى نظمته القسم العربى لراديو باريس في مارس الماضى واشتمل على ما يلى :

- (١) كلمة الانتاح ، لصاحب المالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية .
 - (٢) حياة ابن سينا ، للأستاذ بن يحيى .
 - (٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
 - (٤) ابن سينا والمرأة ، للأستاذ أحمد المختار الوزير .
 - (٥) النفس بين المشائية والصوفية في مذهب ابن سينا ، للسيد جبور عبد النور .
 - (٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*.
 - (٧) معرفة الله للكليات والجزيئات ، للأستاذ الصواف .
 - (٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sīnā*
 - (٩) كلمة الختام ، للأستاذ ماسينيون .
- وأخيرا تلك الحفلة التى أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة في مايو ، وقد أقيمت فيها الكلمات الآتية :
- (١) أثر ابن سينا في النهضة العلمية بأوروبا للآتمة دلفرنى .
 - (٢) مؤلفات ابن سينا قنديل بك .
 - (٣) نظرات في كتاب القانون لابن سينا كامل حسين بك .
 - (٤) المنطق الحسى في مبحث المعرفة عند ابن سينا مصطفى خليل بك .
 - (٥) ابن سينا والكيمياء الدكتور إبراهيم مذكور .
 - (٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا الأستاذ طاعن المصرى .
 - (٧) ابن سينا وعلم الحياة الأستاذ بنونة .

ففى كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه^(١) .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية فى هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهى التى تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد فى جمع المخطوطات التى تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة فى المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت فى طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة^(٢) . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة فى أنحاء العالم ، كى تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها فى إتمام تلك المحاولة التى عنى بها الأب فنواى منذ زمن ، والتى كانت ترمى إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها^(٣) . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب "مؤلفات ابن سينا" ، الذى قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرمى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

(١) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التى عيّنت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التى اضطلمت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠٠ ، وهى فى زيادة مطردة (فنواى ، مؤلفات ، ص ٤١٦ - ٤٢٩) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣ .

ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرًا علميًا، وكونت لذلك لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١). وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نشرًا صحيحًا زمانًا طويلا وجهودا متصلة ؛ وفي تحديد الخططة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية . وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين : أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء" ، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"^(٢) ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن الهجري الحالي ، سنة ١٣٠٣ ، معيبة وناقصة ، وليست من النشر العلمي في شيء . معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمي ، وفيها أخطاء لا حصر لها . وناقصة لأنها أهملت إهمالا تاما جملتين من جمل الكتاب الأربع ، وهما "المنطق" و"العلم الرياضى" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩ ، وكونت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور إبراهيم مذكور .
 - ٢ - الأب جورج سخاته قناتى .
 - ٣ - الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريد .
 - ٤ - الأستاذ محمود الخضيرى .
 - ٥ - الدكتور أحمد فزاد الأهوانى - على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة في قرار لاحق .
 - ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
 - ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .
- ثم ضم إليها أخيرا الأستاذ سعيد زايد ، على أن يكون عضوا مساعدا .

(٢) Madkour, L'Organon, p. 20

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما ”الطبيعات“ و”الإلهيات“، وهذان بدورهما لا يخلوان من نقص . وباسم التحقيق العلمى لا تعدو هذه الطبعة أن تعد بمثابة مخطوط فى الجزء الذى تعرضت له ، وبين أيدينا مخطوطات أكل منها وأوضح .

ومخطوطات ”الشفاء“ المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة ، منها ما يشتمل على الكتاب جميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء^(١) . وهى موزعة بين أركان العالم الأربعة، شرقا وغربا، فى القاهرة وإستانبول وطهران ، أو فى لندن وباريس وليدن وبرلين^(٢) . وكم نود أن تجمع كلها فى صعيد واحد ، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية، لا عن مجرد سماع أو وصف .

ولا شك فى أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذى يؤخذ عنه ومدى صدقه ، ورب مخطوط واحد يغنى عن كثير . إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما ، وكان كل همتا فى البدء أن نجعل ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات ”الشفاء“ . ولم يكن هذا بالشئ اليسير ، وقد تطلب زمتا غير قصير ، وستابعه حتى النهاية . فليس فى الأمر اختيار إذن ، وإنما هو اجتهاد ومصادفة فيما سينشر من الأجزاء الأولى على الأقل . ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصفى مخطوطات ”الشفاء“ العديدة ، فنستبعد أضعفها ، أو ما يثبت أنه مكرر منها ، ونحتفظ بأصحها وأقواها ، ونكوّن منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات .

لذلك حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره على أن نحدد المخطوطات التى اعتمدنا عليها ، ونصفها وصفا كاشفا ، ونوازن بينها ، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(١) فتاوى، مؤلفات، ص ٦٩ — ٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

بعضها ببعض . ولم نبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يثبت على الثقة ، ويمكن التمويل عليه . ومن بينها ما سبق أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو "الشفاء" على نحو ما رأينا متعادون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويعلقون عليه ويناقشون^(١) . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة، فمنها النسخة والتعليق، ومنها الجيد والردى^(٢) . وفي كل ذلك ما يسمع بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملتزمة غالباً .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وهي فيما يبدو ترجمة حرفية، إلا أن حريتها هذه، وإن آذنت بضعف المترجم، تشمر أيضاً بمحرصه وأمانته^(٣) . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة، إن لم تكن بخط المؤلف فهي بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمته . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحت من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعانيه اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

٢ - النص المختار :

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه، فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . ولكنا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النص

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .

المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة .
وهى لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففى ضوء ما توفر لدينا
من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف
ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند
الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ،
لا سيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيا . على أننا عند تعدد الروايات لم
نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ،
وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيده مؤلفاته الأخرى النابتة ،
وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب
ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن ، فاحترمنا
النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك
أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب . وعيننا أن نثبت فى الهامش الروايات
المختلفة منسوبة إلى مصادرهما . وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات
أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كى لا نشغل النص
ورواياته ، وهى كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها :
من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ،
وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق
ونشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا يسر على القارئ مهمته لا يؤدى
الفرض المطلوب منه تمام الأداء . وجل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها ألف
والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب
شولة تزيل غموضا ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا . ففى استعمال

علامات الترقيم اجتهد وترجع قد لا يقل عن ذلك الذى يحتاج إليه في تفضيل رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح المناوين كلها أو بعضها ، لأن منهجه الدقيق هداه إليها ، فأخذ بها والتمها كل الالتزام . وحرص النساخ على أن يميزوها من المعنون له بالأوان مغايرة^(١) . ولم نجد عنه في شيء يذكر من هذا ، اللهم إلا في إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل^(٢) .

٣ - التعريف بما ينشر :

عالج الباحثون قديما وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجوها وعلقوا عليها ، واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح ويبسط ، ويحال ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجوهره وبيئته أولا ، ثم بحلقات التفكير الإنسانى السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك في أن نشره نشرًا صحيحًا من أعون الوسائل على ذلك . ولنا في ذلك تجربة شخصية لا تردّد في أن نسجلها ، فقد سبق لنا أن عابنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ، وإنا لنراه اليوم بعد التحقيق والنشر في سماء أصنى ونهار أوضع^(٣) .

لهذا حرصنا في مقدمة كل جزء ننشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزم أنا في ذلك نستوعب البحث أو نتعمق في الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمي إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثا مستفيضة . ولا تسمع مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما علينا بوجه خاص أن نستكمل النقص في بعض نقاط قد تفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلما ما تاما .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد في النص من أسماء الأعلام، سواء أكانت لأشخاص أم لكتب وأما كن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمنه ، لافرق في هذا بين الساسة والعلماء، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين . ولهذا كثيرا ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام، على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وثلثنا أيضا أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة، فتردها إلى أصولها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدر، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه، لهذا قصرنا ملاحظتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيرا في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلهما الأجنبي مستعنيين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من الفلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففي إحياء مصطلحاته إحياء لآثار له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكور

درج مناطق العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهى : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث فى بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرميناس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأناطوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكون منها قياس يفيد علما مجهول . وأناطوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تمتحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوطيقا أو الجدل الذى يشتمل على الأقيسة النافعة فى مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفسطيقا أو السفسطة الذى يحصى جميع المفالطات التى تحدث فى العلوم والأقاويل عامة . وريطوريقا أو الخطابة الذى يوضع الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . وبوطيقا أو الشعر الذى يشرح القياس الشعرى ، وما يفنى أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأنغم وألذ وأمتع^(١) . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجى فإنه لفرفور يوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل فى الحكمة والعلية ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١٦ — ١١٨

الخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ — ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيفورياس أو للمنطق جميعه^(١). ولم يلبث أن أخذته وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها مسار الشمس^(٢).

”إيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، وفيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“^(٣). وعلى هذا النحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فعرض لهذه الأقسام قسميا قسميا منذ البدء حتى النهاية^(٤). وللغرابي محاولة قوية ودقيقة ترمى إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض، وبين لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعدا ”إيساغوجي“^(٥). ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق، وعنى بشرحه والتعليق عليه^(٦). وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير غضاضة في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى كتبه المنطقية^(٧).

(١) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلا للمنطق جميعه، لا للقولات وحدها (ابن الدليم، الفهرست، ص ٣٥٤؛ القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧). ويذهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“ آخر وضعه أرسطو نفسه، وقد فقد (الأنصاري، إرشاد القاصد، القاهرة، ١٩٠٠، ص ٣٣).

(٢) القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧.

(٣) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوي في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأخرج منه جزئين: أولهما عام ١٩٤٨، ويشتمل على المقولات، والعبارة؛ والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ١٩٤٩، ويشتمل على التحليلات الثانية، وطويقا؛ وهو يتابع الأجزاء الباقية. ولم تكن مهمته ميسرة، لأنه اعتمد على مخطوط واحد وفي خروم كثيرة، ولهذا لم يحل نشره من نقد وملاحظة.

(٤) فتاوى، مؤلفات ابن سينا، ص ١٤—٤٣.

(٥) الغرابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٦٣—٧٢.

(٦) القفطي، تاريخ الحكماء، ص ٢٧٩.

Ibn Rochd., *Il Comentio medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6; (٧)

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن في المنطق الأرسطي وحدة وانسجاما، ولكن لم ينهت أن أرسطو رتب كتبه المنطقية على النحو الذي أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما^(١) . ولم تنشر في حياة مؤلفها نشرا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة في الاوقيون بين التلاميذ والأتباع^(٢) .

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسي على صورة مختصرة^(٣) . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس^(٤) . فهم الذين علّوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسي يعارض في ذلك^(٥) . ولم يتردد أمونيوس في أن يعد "إيساغوجي" جزءا من مجموعة "الأرجانون"^(٦) . فمناطقة العرب لم ينشئوا في هذا جديدا ، وإنما حاكوا سابقيهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط "إيساغوجي" بالمنطق الأرسطي مقبول وواضح، أما عد الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به في مصر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء في البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والجميع الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثلاثة

(١) Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21; Madkour, *L'Organon* p. 12.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57.

(٣) Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130.

(٤) Ibid., t. 1, p. 31.

(٥) Dufour, *Aristote, Rhétorique*, col. Budé, Paris.

(٦) Barthélemy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionen Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11.

خطابية شعرية^(١) . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ،
فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ،
إذا بالثاني يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية^(٢) .
وإذا كان للخطابة والشعر شعبية تتضمن إلهيا ، فبأجدرهما أن يربطها بعلوم
اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيكر^(٣) .
على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت
كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منها^(٤) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون — ونحن نحقق نصا —
أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتزم الترتيب الذي اصططنه . وسننشر
كل جزء من أجزاء منطق في مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ .
ويعتينا هنا أن نبين منزلة "إيساغوجي" في العالم العربي ، وإلى أى مدى أثر
في مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوط التي قام عليها النص الذي حققناه .

(١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي

افتتح فرفور يوس في القرن الثالث الميلادي عهد مشائية جديدة عمرت نحو
ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء^(٥) .
إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أفلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٦٢ — ٧٠ .

(٢) Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٣) Zeller, *Die Philos. der Griechen...Zweiter Teil, Zweite Abteilung*,
Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق "الإشارات" لابن سينا ، أو "مقياس العلم" للزراي أو "البصائر الصيرية"
للداوي .

(٥) Ravaissan, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540;
Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض^(١) . وهى بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيذا لهذا التوفيق حرص فرفور يوس على أن يشرح أرسطو ، فى الوقت الذى شرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى^(٢) . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، فى حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه^(٣) . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة فى الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية^(٤) .

ولقد عرف العرب أيضاً فرفور يوس المؤرخ والمؤلف ، فقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعاً شتى^(٥) . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، ”إيساغوجى“ ، الذى نال فى القرون الوسطى عامة حظاً كبيراً^(٦) . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفى التاريخ نفسه تقريباً ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

(١) Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréhier, col. Budé, I, p. 15; (١١) Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t. I, p. 432.

(٣) الشهرستانى ، ملل ج ٢ ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ — ٩٣ ؛ الففطى تاريخ الحكماء ، ص ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٥) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفور يوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناً على طلب وجه إليه ، ورغبة فى تيسير كلام أرسطو (الففطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛)

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين^(١) . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية^(٢) . ويظهر أن العرب لم يقتنوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى^(٣) . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلعوا هم أنفسهم بشرحه وتأليفه^(٤) .

وإذا كان فرفوريوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون" ، وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للدرسين منهاجا صادف هوى من نفوسهم ، قدر له أن يحيا عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ وربتها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسيون غالبا في بحثهم وتأليفهم ، فتمنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفننوا في التقييم والتبويب ، وبذا وضع "فرفوريوس" الحجر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية^(٥) .

Bréhier, Hist. de la philos. t. p. 529; Baumstark, Aristoteles (١)
bei den Syrern von V bis VIII Jahrhundert, Leipzig, 1900, p. 130
 et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجي" في السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32. (٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجي ، حيث قيل : « قل أبو عثان الدمشقي ، وقبول نسخة موروثة على يحيى بن عدى ، فكان موافقا » .

(٤) القدماء ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ ، ٣٢٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجي القديمة شرحي أمونيوس ويحيى الذهوى ، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ، وأهمهم أبو بشر متى بن يونس ، وأبو نصر الفارابي ، واختصره حنين بن إسحق والكنتدى .

Renan, *Auerr.*, p. 92. (٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلفي الإسلام ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، فأروا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة بمحور مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها^(١). وألفوا مدخلا لبعض العلوم كالفلك والرياضة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نماذج منها^(٢). امتن هذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة ويعاقبة ، الذين اضطلموا بمبء الترجمة العربية الأكبر ، وحاکهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المدخل أول ضوء ألقى في أفق الدراسات العقلية في الإسلام . وبذا طفت كلمة "مدخل" العربية على كلمة "إيساغوجي" اليونانية الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولكنا رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن في نوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسما لمختصر في المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم^(٣) .

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر "إيساغوجي" بأقل من أثره المنهجي ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي . حقا إن إخوان الصفاء شاعوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ "إيساغوجي"^(٤) . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أسسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي ، مع أن فرفوريوس ، وإن عني بهذا التوضيح ، كان يرمي أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهذا لم يجاوز

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) الفارابي ، التجربة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛ Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(٣) الأبهري ، إيساغوجي ، القاهرة ١٩١٦ .

(٤) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

اقترح الإخوان دائرة "رسائلهم". وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات "إيساغوجي" ومقارنته للكليات بعضها ببعض مرعية في حملتها. و"مدخل" ابن سينا الذي نحن بصدد أكبر شاهد على ذلك. ولقد وصل الأمر بالكندی أن قال: إن "إيساغوجي" هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا، لما فيه من وضوح وجلالة^(١).

(ب) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجي" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعرّبة، فتأثر بها جميعا وأخذ عنها. وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجي"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفور يوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه. فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصاته بالعلوم الأخرى، وعن موضوعه ومنفعته، وعن الفكر واللغة، وعقد فصلا للوجود الثلاثي للكليات، فقسم الجنس إلى طبيعي، وعقلي، ومنطقي، وهذا ألصق ما يكون بنظرية المعرفة^(٢). وبذا أضنى مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط.

وفوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد في "إيساغوجي"، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا. فيلاحظ أن النظرية الأولى تختم الثانية من ناحيتين، فهي تعد لها وسائل التعريف، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب^(٣). وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

(١) Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas.

(٢) ص (٦٢).

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨.

فرصة موافقة لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق^(١) . لهذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفورديوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، « وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان »^(٢) . وباختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي بينها أرسطو في التحليلات الثانية^(٣) .

١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان في قسمته السادسة المشهورة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي - وهو المشائي المخلص - عن وجهة نظر أستاذه ، ويبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أرجانون *ἀργαῶν* اليونانية على المنطق جميعه^(٤) . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقَه أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغي تحصيلها قبل البدء في العلوم الأخرى^(٥) .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشا كل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتسامل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthélemy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

(٥) Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88;

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقيين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخي فلسفته ، وقد شغل بها مناطق العرب ، وقدموا لها حلولاً متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يحدد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا في مدخله ، ويعالجها في بسط وإسهاب^(١) . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيقي بين المشائين والرواقيين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيقا في إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهني أو الوجود الخارجي ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتدير منزل ، وأخلاقا^(٢) . ومع هذا ينتهي إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظري فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما^(٣) .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»^(٤) . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلائنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا» (١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظرى وعمل فى آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من العلوم (٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا (٣) . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابى يقول إن القوانين المنطقية تتمحن بها المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل (٤) . والغزالى يسمى المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان (٥) . وابن رشد ، على نحو شبیهه بابن سينا ، يعده بين الصنائع المعينة والمسددة فى الدراسات الفلسفية (٦) . ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أن لفظ ” الآلة “ العربى وليد لفظ οργانون اليونانى ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى فى اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة (٧) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٨ .

(٤) الفارابى ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالى ، ميارالعلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفى بأن نشير إلى :

(a) Novum organum de Bacon.

(b) L'art de penser de Port-Royal.

العلم ضربان : تصور يراد به إدراك المفرد كما يتصور الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتمقديهما أصالة تحتمل الصديق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضى تصورا ، ولا عكس^(١) . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبديهة التى هى فى الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم فى أغلبه مكتسب لا فطرى^(٢) . وندع جانبا المعرفة ، القائمة على الكشف والإفهام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله^(٣) .

وما أشبه تصوره بالإدراك الحسى فى علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضى ضربا من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسيبنوزاوتين^(٤) . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو عبارة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث فى أحكامنا الدارجة التى لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكلوجيا عمليتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف فى الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد فى التصور والتصديق الدعامة الأولى للنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوراتنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II. p. 146.

وجماع قواعد التصور نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ماهو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية المجعة ، ومن المجع ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك^(١) .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصورات صحيحة ، وإدراك للعاني على وجهها ، وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفريع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن قاتيه مترجم منطق ” النجاة “ في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى باين : التعريف والقياس^(٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذي حمل الغزالي أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البابين^(٣) .

ولقد عرض أرسطو في منطقهِ للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسي بل والوحيد . ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في ” التحليلات الثانية “ ليميزه من البرهان ، وفي ” طوبيقا “ ليم به المناقشات الجدلية^(٤) . أما منطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجي في البحث العلمي ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيماناً منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها^(٥) . وفي العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالي ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال ” رسالة في الحدود والرسوم “ لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و ” رسالة الحدود “ لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعريفات كثيرة للغزالي في كتابه ” معيار العلم “ (ص ١٨٢ — ١٩٨) و ” محك النظر “ (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، ”كفاتيح العلوم“ لخوازمي ، و ”التعريفات“ للبرجاني ،
و ”كشف اصطلاحات العلوم“ للطنطاوي .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصور والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب
المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده
إلى اليوم ^(١) . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرون إلى حد الإصراف أحيانا ،
فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات
التي يشتمل عليها تصديق واحد ^(٢) .

ويزعم ”ناليانو“ أن فكرة التصور والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشرافية ،
إلا أنهما في تاريخيهما وموضوعيهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق
وجودا من الفلسفة الإشرافية الإسلامية ، وهدفهما منطقي وهذا مالا يعنى
كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام ^(٣) . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين مذهب
إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية ^(٤) . ولكنا نرجح أنهما صدى
لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعنى بها تقابل
الφαντασία والσυχχαταθεσίς ^(٥) . وهذا مظهر من مظاهر سريان
الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتأخيها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت
قطعة منه .

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ١٩١٠ ، عيون المسائل ، ص ٢ - ٣ .

(٢) الباجوري ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, Riv. d. St. Or., X, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, Dern. Anal. L. I., ch. I., 5; Madkour, L'Organon, (٤)
p. 54-55.

(٥) Kraus, Abstracta Islamica, 1936, p. 220.

وما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهى الإدراك ، والحكم ، والاستدلال^(١) . وجاء منطقة بوررويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهى الترتيب^(٢) .

وفى ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذى يعصمنا من الخطأ فى إدراك المعانى وتصورها تصورا صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقى ، والتفرقة بين الذاتى والعرضى ، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقومها . ويعصمنا أيضا من الخطأ فى التصديق والانهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرننا من السفسطة التى تؤدى إلى الغلط أو المغالطة^(٣) .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصوير صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدى إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولوقلنا بها وحدها لألفينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه^(٤) .

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces (١) trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces (٢) quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يصمم حتماً من الخطأ ، فكذلك من منطقة يخطئون . ولكن كثيراً ما يرجع خطأهم إلى أنهم لم يستوفوا صناعتهم ، أو لم يلتزموها في بعض المواضع وعولوا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن خطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، أو كنسبة العروض إلى الشعر ^(١) . وقد تنفى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تنفى القرينة الشعرية عن العروض ^(٢) . أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية ^(٣) .

قد لا يستساغ اليوم كثيراً ذلك الإسهاب في بيان فوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعياً وضرورياً في عصر ابن سينا . كان طبيعياً لأن البحث في ثمة كل علم جزء من مقدماته اللازمة ^(٤) . وضرورياً لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضاً ، فحرم بعضها وأببح البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجزى الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيًا وإثباتًا ^(٥) . وربما كان لازماً وما ينبغي تحصيله ، لأنه يعين على إثبات وجود الله وصفاته ^(٦) .

(١) "النطق الداخلي" و"النطق الخارجي" تعبران لابن سينا يذكرا بتقابل آخر مشهور

لدى الرواقيين وهو λόγος προφορικός λόγος ἐνδιάθετος

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر تشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابي إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ — ٦٢) ؛ وردده الغزالي (مقياس العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المنطقة المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت "السم" المشهور :

وبعد فالمنطق للثمان
نسبه كالنحو للثلاث

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49.

(٥) الغزالي ، المقتصد من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذي يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لا وجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره في ذهن الفرد الواحد ؛ وقدما قالوا إن التفكير حديث نفسي . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعاني إلى شيء من دراسة الألفاظ

وفي جو البلاغة والحوار اليوناني نشأ منطق أرسطو ، وهو نفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشتك (١) . و"كتاب العبارة" أو "اللغة" كما يسمى أحيانا ، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد "طوبيقا" دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ (٢) .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا في دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لأجزاء وغاية ، وما "إيساغوجي" إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعلوا المنطق جدلا كله ، وخلطوا بينه وبين الربطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية (٣) . وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفي مقدمتهم الإسكندر الأفروديسي - أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للمنطق (٤) .

Barthélemy, *Catégories* dans *Dict. des Sc. philos.*, p. 248. (١)

Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97 (٢)

(٣) عثان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv. (٤)

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : «وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطقي — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلاحظ فيها المعاني وحدها ، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بمحيلة أخرى ، لكان يعني عن اللفظ البتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان لذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعاني ، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن . فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق » (١) .

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأكيد للشائبة ولاشك ، ولكنه يحمل في ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا في رجائه أن تحل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعاني ، يتنبأ بالولوجستيقا قبل أن تتكون بفحوى ثمانية قرون . ولا غرابة فإنا نراه في «رسائله النيروزية» يحاول أن يؤدي بعض المعاني الفلسفية بواسطة الحروف ، فيكون من ذلك ضربا من الجبر الفلسفي شبيها بالجبر المنطقي الذي انتهى إليه رسل وكوتورا (٢) .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .

وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يحارى السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل لحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب، والمفرد إلى جزئى وكلى^(١). ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى، هل هى مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى النبوع، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير؛ أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على الخمر، أو متزايلة لاصلة بينها كالنبات والحيوان والجماد^(٢). ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة: دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق^(٣).

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير^(٤). ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين: أحدهما أرسطى، ونعني به مقدمة "المقولات" التي عالج فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف^(٥). والآخر رواق، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات، ونظرية الـ "ليكتون" *λεκτόν* إلى حد أن سمى المنطق الرواق علم الدلالات. وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التي نجدتها بنصها لدى ابن سينا ومناطق العرب، وإن كانوا لم يرتدوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج^(٦).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ٢٤ - ٢٦؛

Madkour, *L'Organon*, p. 61-62

(٢) ابن سينا، مقولات (مخطوط الشفاء، المتحف البريطاني).

(٣) ابن سينا، منطق المشركين، ص ١٤ - ١٥.

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(٥) Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5.

(٦) Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225.

٤ - الوجود الثلاثي للكليات :

بعض جمل عابرة في أول "إيساغوجي" استطاع فرفور يوس أن يثير في القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمثالية^(١) . وهذه الجمل هي : «لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج ، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أولا جسمية ؟ وإن كانت لاجسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضي مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»^(٢) . وضع فرفور يوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها في اختصار ، أما الثانية فنبينا إليها تصور ذهني محض . فهل نعترف لها بوجود واقعي كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضربا من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو ثبتت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسي ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أثارها مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسي جميعه^(٣) . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

(١) Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198.

(٢) Porphyre, *Introduction*, ch. 1, §3

(٣) Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph.*, p. 1462; Gilson,

La philos. au moyen âge, Paris, 1922, t.I, p. 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرى وحده^(١) . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين نحو التصوريون ، ومنهم أبيلار ، منحنى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هي تصورات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهني منطقي ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال^(٢) . ولهذه الاتجاهات الثلاثة أثرها في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر^(٣) .

وكان طبعيا أن تلفت عبارة فرفوريوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارته لديهم ما أثارته لدى المسيحيين^(٤) . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلاحظه عند ابن سينا في "المدخل" ، فيعقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : "في الطبيعى والعقل والمنطق"^(٥) . وفيه يبين أن للعانى أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهى موجودة أزلا في العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية^(٦) . وموجودة أيضا في الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلى موجود في أفرادها^(٧) . وموجودة أخيرا في الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومأخوذة عنها^(٨) . ومن هنا المنشآت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعى قبل الكثرة ، وعقل فى الكثرة ، ومنطقى بعد الكثرة .

Charles, *Nominalisme dans Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198. (١)

Id., Abailard, *Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3; 290. (٢)

Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv. (٣)

(٤) يزعم شيدرز (Essai, p.7) وكارادى (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*).

خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ - ٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا - وبحق - أنهم درجوا على أن يقصروا هذا الوجود الثلاثي على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها^(١). ويلاحظ أيضا أن الكلي في نفسه معنى ، سواء أكان موجودا في الأعيان أم متصورا في النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها^(٢). فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصورها في الذهن أو بتحققها في الأفراد^(٣) . والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطاؤها تحت صنف واحد^(٤) . والجنس المنطقي هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع^(٥) .

وعلى هذا فالكلي له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندرکه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لا تخلو من غموض وقلق ، وأسماؤها لا تتلاقى مع تسمياتها تمام الملاقاة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلي مبينا ما له من وجود ثلاثي^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا " الشفاء " (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبي والمنطقي المشهور الذي توفي قبل مولده ببضع سنين ^(١) . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « في الموجودات الثلاثة الإلهي والطبيعي والمنطقي » ، وفي العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بنظرية الوجود الثلاثي السابقة ^(٢) . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابي الذي يعرضها عرضا يلتقي مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا في الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثواني ، وموجودة أيضا في ذاتها من حيث إنها قائمة ببقية والأشخاص ذاهبة مضمحلة ^(٣) . ويضيف إلى هذا أنها توجد في الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها ^(٤) .

واضح أن هذا الوجود الثلاثي ضرب من التوفيق الذي امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلّي الأزلي القائم بذاته الموجود في العقل الفعال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلّي الملحوظ في أفرادهِ والمستخلص في الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مولك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كارادى أو إنهم واقعيون ^(٥) . ذلك لأنهم في الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية ^(٦) . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسي ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا في العقل الفعال .

(١) توفي يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦٣ ؛ Périier, Yahya b. 'Adi. p. 96.

(٣) الفارابي ، الفهرست المربى ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Avicenne*, art cit. p. 179.

Vacherot, *Hist. crit. de l'Ecole d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكّن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فالبر الأكر يعتمدها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعال^(١) . وزعيا الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقل (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)^(٢) . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلها الدومنيكانية ، فدنس اسكوت يمثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن الكليات ثلاثة أنواع من الوجود^(٣) . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)^(٤) . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظريتي العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتها فيما أحدثته من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

(ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصدده، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدا عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ "الأرجانون" فى العالم العربى^(٥) . ولم نلبث أن ضمنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

Janet et S  ailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, (١)
La philos. de St. Thomas II, p 373.

Janet et S  ailles, op. cit., p. 511. (٢)

Gilson, *Avicenne et le point de d  part de Duns Scot.*, dans (٣)
Archives, 1928, p. 129 et suiv.

Prantl. *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350. (٤)

Madkour, *L'Organon*, p. 20. (٥)

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتنا في الهامش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هي ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

(١) بنجيت	ورمزه ب	(٧) على أميرى	ورمزه عا
(٢) بنجيت (هامش)	» بنج	(٨) متحف بريطانى	» م
(٣) دار الكتب	» د	(٩) نور عثمانية	» ن
(٤) دار الكتب (١)	» دا	(١٠) مكتب هندى	» هـ
(٥) سليمانى (داماد)	» س	(١١) بنى جامع	» ى
(٦) عاشر	» ع		

٢٠١ - بنجيت وبنجيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بنجيت ، ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ؛
٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكمله ، عدا ورقات بيضاء ٤١٤
سطرا ٢٧ × كلمة فى المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسى ، وهو : " كتاب الشفاء لأبى
على بن سينا مكمل ومتم لا نظيره " ، وتمليكات آخرها للشيخ بنجيت الذى وقفه
على أهل العلم سنة ١٣٢٨ هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .
الحمد لله رب العالمين وصلاته على عهد وآله أجمعين ، هذا كتاب " الشفاء " للشيخ
أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفى صدره كلام لأبى عبيد
عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه . »

آخره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا لإنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى ، وهو سلطان العالم الأرضى وخليفة الله فيه » .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى دقيق مقروء واضح ، منقوط ، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود ، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ؛ ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة فى السبع ورقات الأولى .

ابس فيه اسم الناصخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه ، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجرى .

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناصخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناصخ بحرف (خ) ، وهى التى سميناها بنحيت (هامش) ، ورمزنا لها بحرف (بنج) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ؛ والتعليقات تدل على أن الناصخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ — دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتى : " كتاب الشفاء للشيخ أبو على سينا " ، وعليه أختام مختلفة ولا تملك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدنى علما بالحق — المقالة الأولى فى الفن الأول من الجملة الأولى وهى فى المنطق . فصل فى الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو على » .

آثره : آثر (ب) .

مشمولاته : الكتاب جميعه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية ، ولا هامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضة .

ذكر اسم فاضله ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، وزجج أنه يرجع إلى القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ — دار الكتب (١) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ سبع مجلدات متفاوتة الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تملك .

أوله : أول (ب) .

آثره : آثر (ب) .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها النسخ ، وهامش واسع بدون تعليق ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساخ مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخوذ من نسخة أخرى تصمد إلى ٩٩٢ هـ .

٥ - سليمانىة (داماد) :

داماد ، ٨٢٤ ، ١٧,٥ × ٢٧ ، ١١ ، ١٩,٥ × ٤٢٠ ، ورقة ، ٣٠ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : " أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المنطقيات " ، وعليه أختام
وتمليكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آثره : (من كتاب الشعر) " وأما ها هنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكد
غرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به من العلوم " .

مشتلاته : مقصود على المنطق .

خطه نسخى غير جيد ، قليل النقط خال من الشكل ، عديم الفواصل بين
الفصول ، صعب القراءة ، فيه تصحيحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف تاريخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - طائر :

عاشر ، ٢٠٧ ، ١٨,٥ × ٢٦ ، ١١,٥ × ١٨ ، ٣٤٩ ، ورقة ، ٢٣ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى " الأول من الشفاء لأبى على " ، وعليه تمليكات آخرها
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آثره : " تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس " .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط النسخ ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير في " المدخل " .

ذكر اسم ناخه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ - على أميري :

على أميري ، ١٥٠٤ × ١٣ ، ٢٣,٥ × ١٠ ، ٢٠ × ٢٢٤ ، ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبي علي بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذن يجب أن تكون الواسطة في الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخي واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطاني :

British Museum ، ٧٥٠٠ × ١٤ ، ٢٠ × ١٠ ، ١٨ × ٣٨٤ ، ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول (ب) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته ” فحينئذ ربما تخيلنا منها خبالا طفيفا
وضعيفا ، وخصوصا ... ”

مشمته : المنطق والطبيعيات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .

خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه
اختصارات مثل ” يق ” (يقال) و ” ح ” (حينئذ) ؛ فيه أخطاء إملائية
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن
الحادي عشر الهجري .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ × ١١,٥ × ٢٠ ، ٧ × ١٤,٥ ؛ ٦٦٦ ورقة ، ٢٩
سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول (د) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشمته : المنطق والطبيعيات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالحبر الأحمر .
لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع
إلى القرن العاشر الهجري .

١٠ - مكتب هندی :

India Office ، ٤٧٥٢ ، ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ، ٤١١ ورقة ،

٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تملك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،
بها مشه تصحيحات ؛ النسخة خزائية نفيسة محلاة فى أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ فى كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، نقل عن ناسخ آخر فى سنة ٨٩١ .

١١ - بنى جامع :

بنى جامع ، ٧٧٢ ؛ ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠,٥ ؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١

سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبي : ”كتاب منطق الشفاء“ ،

وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتمليكات تصعد الى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛

الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

••

هذه هي المخطوطات التي عولنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها ، أو في ربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعا فسوينا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضنية أحيانا ، إلا أنا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخيا وقيمة . نخمسة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل ، وهي : ب ، نج ، ع ، ط ، ي ، وواحد إلى القرن التاسع ، وهو س ، وآخر إلى القرن العاشر ، وهو ن ، واثنان إلى القرن الحادي عشر ، وهما د ، م ، وواحد إلى القرن الثاني عشر ، وهو هـ ، والأخير إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ١ . والقرن في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجحنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المتماصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "التلازم في الوقوع" أساسا لافتراض نسب بينهما ، أمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، ي . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الافتراضات ، فنظرة إلى ما أشتباه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما يلي من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" المديدة ، ولهذا المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوتة في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففي قمتها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة وزور نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه - فيما يبدو - لم يمس ينسخه ومدرسه له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما سيحمله دعامة ثابتة لنشر "الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اخترناه في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان في رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتناه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د ا" ، فهو أضعفها ولا يمول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تحجى المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" . ولا ننكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدف أنه في الوقت الذي كنا نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآتسة دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفر لها في ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به ^(١) . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما ستنتشره . ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكما

Mlle Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des ^(١) manuscrits de la Bibliothèque Nationale.

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره في الجزء الذي نشره اليوم ، ولكنا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية في أن تغير فيه وتبذل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابلهما في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .

.*.*

وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتني أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذي بذله الأب جورج شحاته قناتى ، والأستاذان محمود الحضيرى ، وأحمد فؤاد الأهواني في إنحراج هذا الجزء ، ولا يساورنى شك في أنهم سيتابعون حلقات سلسلة ” الشفاء “ الطويلة التى نرجو لها أن تتم ، وتم قريبا ^(١) .

يونيه ١٩٥١

(١) ساهم أيضا سعيد أفندى زايد المحرر بجمع فؤاد الأتول للغة العربية في هذا العمل بنصيب نحرم على أن نسجله .

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا -

لقاء الله ما يليق بإحسانه - وفي صدره كلام لأبى عبيد عبد الواحد بن محمد
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمراضاته ، وأصل على

نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحكيمية ، ورغبتى في اقتباس المعارف

الحقيقية ، دعتنى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس

أبى على - أدام الله أيامه - من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلى من خبره ،

وعرض على من كلامه ، يقتضى الميل إليه عن سائر من يذكر بهذه الصناعة ،

ويعتري إلى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ،

وهو حدث لم يستويه الشباب ، ولا أربى على العقدين من العمر ، وأنه كثير

التصانيف ، إلا أنه قليل الضن بها ، والرغبة فى ضبط نسخها . لحقت

رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف

وأهم بالضبط . فبتمته وهو بمرجان ، وسنه قريب من اثنين وثلاثين سنة ، وقد ولي

(٢) وما... أنيب : وبه أعود وأستعين ؛ رب يسر وأعن ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن ||

أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد... أجمعين : ساقطة

من ع ، ع ، ن ، ه || عل : + نيه م ، ي (٤ - ٦) هذا... الجوزجاني : ساقطة من ع ||

كلام الجوزجاني كله من صفحة ١ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || الشيخ

الرئيس أبى : صفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقاء الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛

رحمة الله عليه م ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د (٩) الحقيقية : الإلهية ه ||

دعتنى : دعنى ع (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه هاش م ؛

رحمة الله ع ، ع ؛ أحسن الله إليهم || إذ : إدام (١٣) يستو : يستوي د ، ع || العقدين : عقدين

ب ، م ، ع ، ع ، ه (١٤) نسخها : صحتها د || لحقت : لحقت ب ، ع ، ع ، م (١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، م ، ع ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أتهز إلا الفرس الخفاف ، واستملته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دعوته إلى التصانيف الكبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من الكتب في بلاده ، وقد كان يلفي تفرقها وتشتتها ، وضئ من يملك نسخة منها بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته أن يخرج من الدستور ، أو يخرج من السواد ، وإنما يلى أو يكتب النسخة ويعطيها لمتعمها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وظالت كتبه الفوائل ، فبقيت معه عدة سنين أنتقل فيها من جرجان إلى الرى ، ومن الرى إلى همدان . وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حمرة علينا ، وضياحا لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفاشة ، فالتسنا منه إعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقى ، ولا تنشط له نفس ، فإن قنتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء بالطبيعات ، فشرع في ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واخترم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم في تلك الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استجبه من ذلك ، أن يستتر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادت منه خلوة وفرارا اغتمته ، وأخذته بتعم كتاب الشفاء ، وأقبل هو بنفسه على تصنيفه إقبالا بجيد ، وفرغ من الطبيعات والإنليات — خلا كتاب الحيوان

(١) وقد : قد ، م ، ع || أتهز : + م م س (٥) لفسه : لتصنيفه ع ، ع ، م ، ن ، ي (٦) وإنما : وإنما ع (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه س ، ع ، + قدس الله روحه ورضى عنه ع ، م (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) ييسر : ييسر ع ، م (١٣) وحرصنا : وحرصنا م (١٦) الملك : + رحمه الله س ، ع ، م ، (١٧) أن : ساقطة من ب ، س .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

ثم إن أعيان تلك الدولة قَمَعُوا عليه استناره ، واستنكروا عزيمته في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لمألاة جَنِيَّةٍ معادية ، وحرص بعض خلص خدمه على توريثه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدل عليه طلابه — وكانوا ٥ من سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاء ، لو كانوا المعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة قَرَدَجَان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأفرج عنه ، وسيم معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فُضِرَ .

وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذها ، ١٠ وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصهبان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمَلَهَا على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

وصنَّف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر ١٥ كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إنما (٢) يتصل : يتعلق (٤) جنية : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ي ؛ فردوجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك م || أن حاذها : اتخاذاها م (١٢) بأصهبان : بأصهبان ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطوطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكميم س ، د (١٧) أربعين : + سنة س ، د .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص ، أن يوقف كل السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يُتَّعَجَب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يلى عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجمده في جملة كتب السالفين ، والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، ع ، ع ، ع (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ (٤) من كتب : في ع (٥) وإنما : وإنما ع (٧) الخير : الخير س ، هـ ، ي (٨) ومن هاهنا : وهذا ، هاشم س ، ع ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي || أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨-٩) أحسن الله إليه : رضي الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله ع ؛ الشيخ الرئيس جهة الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا آثار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف ابن عبد اللطيف الحسني سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى في المنطق وهي تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
- المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .
- [الأول] (أ) في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .
- [الثاني] (ب) في التنبيه على العلوم والمنطق .
- [الثالث] (ج) في منفعة المنطق .
- [الرابع] (د) في موضوع المنطق .
- [الخامس] (هـ) في تعريف اللفظ المفرد، والمؤلف ، والكل ، والجزئ ،
- والعرضي ، والذاتي ، والذي يقال في جواب ما هو ، ١٠
- والذي لا يقال .
- [السادس] (و) في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي .
- [السابع] (ز) في تعقب ما قاله الناس في الدال على المساهية .
- [الثامن] (ح) في قسمة اللفظ المفرد الكلي إلى أقسامه الخمسة .
- [التاسع] (ط) في الجنس . ١٥
- [العاشر] (ي) في النوع ووجه انقسام الكلي إليه .
- [الحادي عشر] (يا) في تعقب رسوم النوع .
- [الثاني عشر] (يب) في الطبيعي ، والعقل ، والمنطق ، وما قبل الكثرة ،
- وفي الكثرة ، وبعده الكثرة .
- [الثالث عشر] (يج) في الفصل . ٢٠
- [الرابع عشر] (يد) في الخاصة والعرض العام .

- (١) البسطة ساقطة من ع ، م ، + رب أعن ي (٢) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن
(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) وبعد : ومع ب ، ع ، ط ، م ، هـ ، ي
(٢١) الخاصة : الخاصة م .

المقالة الثانية تشتمل على أربعة فصول

[الأول] (ا) في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد

العامة ما بين الجنس والفصل .

[الثاني] (ب) في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .

[الثالث] (ج) في المشاركات والمباينات الباقية .

[الرابع] (د) في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

وهي في علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- ٥ قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :
- وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ، فإنَّ غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُمهلنا الزمان إلى ختمه ، وبصحبنا التوفيق من الله في نظمه ، أن نودعه لباب ما تحقناه من الأصول في العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأنفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .
- ١٠ وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع إلى وقع الشبهة ، وأحلها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أتق بأنكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نُصوّره ، أو ما عذب عن ذكرى ولم يُلح لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، وبجانب التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أوسهوا ، وتسكت التطويل في مناقضة مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساطعة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساطعة من م ، ي (٩) الفلسفية : ساطعة من د ، ع ، ن ؛ الحكمة د ، ا ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد عا || فيه : فيها م ، ي (١١) آخره : أمره هـ (١٢) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى عا || وبجانبه : بجانب د (١٦) خطأ : خطأ عا ، ن ، د ، ع ، ي .

في كتب القدماء شيء يستد به إلا وقد ضمتناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضوع الجارى بإثباته فيه المادة وُجِدَ في موضع آخر رأيت أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركتُه بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هي للصناعة الحكيمة ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأنثرتهُ إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمري ، ويُؤرِّخ بما يفرغ منه في كل سنة ؛ يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكتمهيد الأصول فيه ، وبسط الموجز من معانيه .

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع ، وعلى ما يوجهه الرأي الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يُنتَقى فيه من شق عصاهم ما يُنتَقى في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .
وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة .

ومن أراد الحق الذى لا يجمَعَة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضى ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) في : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) ما : ما د دا عا (٤) المنطق : + ابن أحب م ، ن : هاشمى (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || عل ما : كاي || هي : + طينه ه (١٢) الصريح : الصحيح م عا (١٣) الفلسفة : الحكمة نج ، س ، ه ؛ وفي هاشم م : الفلسفة (١٥) مجبة : مجبة م ؛ مجبة ن [مجمع الكتاب غلطه وأضده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذي به ترتيب كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تحلو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء بحاذة تصنيف المؤتمم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسطفسات لأوقليس اختصارا لطيفا ، وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه . ثم أردفته باختصار كذلك لكتاب المصطفى في الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهما ، وألحقته به من الزيادات بعد القواع منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى يتم به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جمل من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنف فيها كتابا جامعا مفردا .

وهذا الكتاب ، وإن كان صغيرا جهم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متامله ومتدبره أكثر الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماحها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبر لكتابنا هذا كالمطلع على جمل من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه (٣) وتفهما : وتفهما د ؛ وتطيان || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٤) بين : من م ، ن ، ه ، ي (٥) فيما : فيه ه (٦) العلم : + والضع دا (٧) التي : التي ه (٨) فنحن نشير : نحن نشير ن ؛ فنشير ه

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فقول : إنَّ الغرض في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائق الأشياء كلها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكميل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكميل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعمَلُ به فَعَمَلٌ . فالنظرية غايَتها اعتقاد رأي ليس بعمل ، والعملية غايَتها معرفة رأي هو في عمل ، فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي .

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمور التي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإنها إما أن تكون ،

(٢) والمنطق : وفي المنطق د ، م (٣) الفلاسفة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجودة : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، د ، هـ ، ي (٥) وإما... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، د ا ، م || والفلاسفة : والحكمة هـ (٨) والفلاسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٢) والبارى : + تامل ن || والأمور : وجل الأمور د || ضربين : قسمين ب ، ج ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصح عليها أن تُجرّد عن مادة مُعيّنة ، كصورة الإنسانية والقرسية ، وإما أن تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل التربع ، فإنه لا يُتّوَجَّح تصوُّره إلى أن يُخصَّص بنوع مادة ، أو يُلتَقَت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعِلَّة . فتكون الأمور التي يصح عليها أن تجرّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّتها صحة الوجوب ، وإما ألا تكون صحَّتها صحة الوجوب ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلة ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فإما أن يُنظر إليها من حيث هي هي ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، لا في مادة ؛ وإما أن يُنظر إليها من حيث عَرَض لها عَرَض لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نارٌ أو هواءٌ ، وفي الكثير ، من حيث هو أُسْطَقْسَات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلا حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أي مبدأ حركة بدني ، وإن كان يجوز مفارقه بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتوَهَّم أحواله وتُسْتَبَانُ من غير نظير في المادة المميّنة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تُلْحَق العدد ؛ فإن ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أي في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س
(٤) يصح : + يصح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أي مثل ع || حال : ساقطة من ه (٨) فإما : إما ي (١٠) الذي : التي ه ، ي (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) . نار أو هواء : نار وهواء ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تسبان : نسبة م || النظر : والنظرن

متحركة منقسمة متفرقة ومجموعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجرداً تاماً حتى لا يحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً ، وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع ، وإما أن تناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً ، وإما أن تناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعى . والقسم الثانى هو العلم الرياضى المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهى . وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وأما الفلسفة العملية : فلما أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاه نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما تُحقق صحة جملته بالبرهان النظرى ، وبالشهادة الشرعية ، وبحقق تفصيله وتقديره بالشرعية الإلهية .

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

(١) ومجموعة : مجموعة س ، ع ، د ، هـ (٢) تعيين : التبيين ؛ تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م - ن ، ي (٤ - ٥) في ... بمواد : ساطعة من م (٤) تصوراً : وجوداً ، هامش ع (٥ - ٦) مخصوصة ... هي : ساطعة من م (٥) هي : ساطعة من هـ (٦) قواماً : قياماً س (٩) راذى : وإذى ؛ فإذا هـ (١٢) العامة : العامة ع ، ع ، ي (١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساطعة من ن || جملة : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة ع || الإلهية : الأهلية م

- وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع ٥ والمحتمل ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن ندخلها في التصور ، فتعرض لها ضرورةً الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ١٠ ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لا محالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى تنتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥ فن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فن تكون الفلسفة عنده متسائلة للبحث

(٣) الوجودين : الوجودين م (٣-٤) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجة ن ، ه ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا س (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنعلمها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحواله (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : الرض ع ، م ، ن ، ي (١٨) الوجودين : الوجودين ي (١٩) الوجودين : الوجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع فى ذلك ، فيكون عنده آلة فى الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفةُ عنده متناولةً لكل بحث نظرى ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لساثر أجزاء الفلسفة . وسيزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التى تجرى فى مثل هذه المسألة فهى من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلائنه لا تنافض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدى نفعاً .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر فى هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يمرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل فى منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سيتضح ذلك فى موضعه ، هو فى أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليل المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هى نافعة ع (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلائنه : فبانه د ، ن ، ي
(٨) فإن : فلائنه ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) تقى : شيئاً عا (١١) — (١٢) من حيث كذلك : من حيث هى كذلك م ، ع : من حيث هى ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، ع
(١٥) استكمال : استعمال : د ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : + التريزية هـ .

- ذلك ، وكان جُلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتدبّر أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفِيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .
- وكما أن الشئ يُعَلَّم من وجهين : أحدهما أن يُتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطِقَ به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : أفضل كذا ؛ فإنا إذا وقفت على معنى ما تخاطب به من هذا ، كنت تصوره . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن ١٠ كلُّ بياضٍ عرض ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقت أنه كذلك . فاما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنا لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكل لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض ١٥ والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشئ يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من م (٢) مكسب : ما به يكسب م ؛ ما يكسب م ؛ مكسب م ؛ م ؛ ما به يكتسب هاش ه (٤) أى : ساقطة من م ، م (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من م (١٢) أنه : وأما م || فاما : وأما م ، عا ، ن ، ه (١٣) ولكل : لكل م (١٤) وكل : فكل م || فيكون : يكون م || مع : مع ه || مثل : ساقطة من م (١٥) م : منها عا (١٧) مطابقة : متابة ه (١٩) واحد : ساقطة من م .

بمعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فها هنا شئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوُّره ، وشئ من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقُه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للفرض الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شئ — اسم جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأن منه حدًّا ، ومنه رسمًا ، ومنه مثالًا ، ومنه علامة ، ومنه اسمًا ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشئ الذى يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإن ذلك الشئ يسمى — كيف كان — حجة ؛ فنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون معرفاً حقيقة ذات الشئ ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُحْيِلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التى بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى صورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميل نفيس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يؤثر فى النفس ما يؤثره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يمرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا أن هـ (٦) على : وعلى ع ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، هـ ، م ، ن ، و . (٧) التى : ساقطة من ع (١٣) تخيلاً : مخرام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ي (١٧) كذلك : ساقطة من س (٢٨) ظن : ظن به ع ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يوقع تصديقا ، بل من حيث يحتمل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرٌّ مقيمة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبته ، كما تنفر لو كان هناك تصديق ، أو شبه به قريب منه ، وما الفصول بنها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

- وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ موقَّعٌ للتصور ، وحميةٌ . وقصة للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلظه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والقرينة في ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كرميةٌ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يفلط ألبته ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادرة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكالها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه (٣) للعسل : في العسل (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + القاع || ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك : ساقطة من م || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا م (١٨) لكنه : + قذع ، عا ، د ، ع (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، د ، ع ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، د ؛ والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقرينة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإن صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متاهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأني له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات عرض عمله على قانونه . والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لا بد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بمخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر ، بل النوق السليم يفي عنه ، والنحو العربي قد تنفى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتربين .

(٢-٣) عز أنه... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعة : صناعة م (٦) أفسد : فسد || مرارا : + كثيرا ، ي (٨) نوافلها : نوافل د، د، س، ع، ع، م، ن، هـ (٩) الاهتمام : الأهم م (١٠) عرض : عرض د (١١) فقد : قد ن || أمان من : أمان عا (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تنفى عنه : قد تنفى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؛ فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجودا أو معدوما ، فليس للمعنى مدخل
- في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيء علة لشيء في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ، لم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك
- ١٠ كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص رديء ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى
- بسيطا ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته
- ١٥ مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات . والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علما بها ، من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علما بها ، من حيث

(٣) شيء : لشيء ما

(٦) موقع : ما يوقع د ، دا ، ع ، م . ن || علة التصديق : علة التصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساطعة من ب || مركب : شيء مركب ه || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببساطته : ساطعة من ن

(١٧) لأنه : ساطعة من د ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي

هى طبائع وأمر يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أنَّ البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكنَّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فاما أنَّ الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية ، وأنَّ طبيعته حارة أو باردة ، أو أنَّ قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ واما أنَّ الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق - من حيث هو منطق - شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاوراة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يفتى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) والتأليف : والتأليف ن ، ه ، ي
(٥) أرأن : أو عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : ه ، إلى
(٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : فكذلك : س ، ه ، ي (٨) فإنها ليست : ليس ه ||
من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د
(١٥) تلحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعانى حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه من احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كاللحام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن ملاما .

- وَأَمَّا فِيما سِوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إِنَّ المنطق موضوعٌ
النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنَّ المنطق إنما صناعته
أنَّ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ؛ بل يجب
أن يتصور أنَّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل ،
وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ،
والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين :
وجود الأشياء من خارج ، ووجودها في الذهن ؛ ففعلوا النظر في الوجود
الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذى في الذهن
وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا ففعلوا أنَّ الأمور
التي في الذهن إما أمورٌ تُصوَّر في الذهن مستفادة من خارج ، وإما أمورٌ
تعرِّض لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون
معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة
المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأما أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم
الثاني ؛ وأما أى عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أنَّ تحصل في النفس

(١) أحكام : الأحكام من (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كاللحام على معانيها :
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيا : في ن (٦) وإن : فإن د
(٨) يتصور أن : يتصور د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || في هذا : ساقطة من س
(١٠) إذ : إذ ذاب ، س ، ع ، ع ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ،
ه || ووجودها : ووجودها م ، ن ، ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي
في الذهن ع (١٣) وأنه : وأنها ع ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م
(١٥) لها : + أمراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهو
لم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو ناهيا في ذلك الوصول ، أو ما يوافق ذلك الوصول .

فلم لم يتميز هؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تتعقوا وتبدوا ، وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجه أشد شرحا ، أن لكل صناعة نظرية موضوعا ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أن النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

١٠ وتعريف الكل والجزئ ، والذاتي والعرضي ،
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإننا نقول : إن اللفظ إما مفرد وإما مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإن لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضا تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل ع || أو ما يوافق : أى ما نوافق في هامش ب || أو ما : أو ما عا م
(٣) ولا الجهة : والجهة ع (٤) موضوع : مصنوعة
(١٠) الذاتي : ساقطة من م (١٢) وإذا لا بد لنا : إذا بد لنا
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : يل ع .

حيوان ، فيُظَنُّ أنَّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى ، وإما على بعض منه ، لو كان من غير أن كان يقصد في إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به
- دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فإنَّ "الإن" و "السان" لا يدلان على جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفَتُ في هذه الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أُريدَ به اسم لقب ولم يُردَ عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد في الألفاظ المؤلفة ، بل في المفردة . والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها على شيء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن يزداد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن هذا الاستنقص من مستنقصه سهو ، وأنَّ هذه الزيادة غير محتاج إليها للتسميم بل للفهم . وذلك أنَّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، وأولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة الالفاظ ، فكما أن الالفاظ يطاوعه دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالاته ، ثم يطلقه دالاً على معنى آخر ، كالعين على الديتار ، فيكون ذلك دلالاته . كذلك إذا أخلاه في إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير
- (٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + بدع ، ما ، ي (٩) في الألفاظ : من الألفاظ
ع ، م ، ي || في المفردة : من المفردة م (١٠) من : في عا (١١) شى : + أصلا ن
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى ن
(١٦) يجاوزه : يجاوز ع ، ي || أن الالفاظ : أن القطع (١٧) كالعين على :
كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ، فكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإن الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين : لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبنة دالا على شئ — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة إرادة القائل دلالة به . وبالجمله فإنه إن دُلَّ ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظا قائما بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبنة .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد علم أن النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإن له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ونحوه على وجه واحد ؛ لأن كل واحد منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرته فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعنى

(٣) رلا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (٧) لا : ساقطة في د

(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصوره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، عا ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يتمتع في الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألبته ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا القسم ، وإن لم تتمتع الشركة في مسموعه ، فقد يتمتع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كلياً ، والثاني يسمى جزئياً . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذي المفهوم منه في النفس لا تتمتع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة منشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت منطق — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التي جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجمله وجود مفارق وخارج غير الذي في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون مؤلفاً ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كلياً ، وإما أن يكون جزئياً . وقد علمت أنَّنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضاً أننا لا نستفل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنها غير متناهية فتحصّر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هي جزئية —

(٢) فيه : فبإيعاد (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع ، ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئياً : جزئياً

(٨) من : في د ، ع ، م (١٠) تتمتع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٢) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلّغنا غاية حِكْمية ، كما تطلب هذا في موضع العلم به ، بل الذي يهتد في النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلي .

وأنت تعلم أن اللفظ الكلي إنما يصير كلياً ، بأن له نسبةً ما ، إما بالوجود ، وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل . مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإن الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إن الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإن اتفق أن قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمَل حمل المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا بما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

١٠ فلنذكر أقسام الكلي الذي إنما ينسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويسطها الاسم والحد ، لكنه قد تضطربنا إصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً . فنقول : إن لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته . وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقبلما تجدد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

(١) يفيدنا : يفيد ن || حكمة : ساقطة من ما
(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، هـ
(٣) بُن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطأة :
والمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +
في مثله ع ، ي || حمل : حذب س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله : د ، دا ، ن ، هـ
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هي : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٥) للشيء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع
|| لهذا : لها ع ، ي (١٦) وربما : وإتمام س

- بمطلق ، بل تلتئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأم حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يقتضى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعملها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملة ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تحالطه معان وأسباب أخرى ، يحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويميز بها شخصٌ عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيرا وذاك طويلًا ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنته الشخصية تحصل من كيفية وكية وغير ذلك . وقد يكون أيضا له من الأوصاف أوصاف أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافا للإنسان العام مثل كونه ناطقا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكا بالطبع . لكن كونه ناطقا أمر هو أحد الأمور التي لما التأم ، اجتمع من جملة الإنسان ، وكونه ضاحكا بالطبع هو أمر ، لما التأم الإنسانية بما التأم منه ، لم يكن بد من عروضه لازما ؛ فإن الشيء إذا صار إنسانا

(١) تلتئم : تلتئم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، ع ، م ، ي (٥) وينظم : وينظم ع ، م || ويعملها : ويعملها م ، أو يعملها ع ، أو يعملها ي ، وف هامش ي : يعملها
(٨) ويميز : يميز د ، م ، ن ، ويميز ع || عن : عن ه (٩) وذاك : وذلك
(١٢) بالإنسانية : الإنسانية ع ، م (١٤) يشترك : يشترك . الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه ج ، ن ، م ، ي
(١٦) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيثة الضحك ، كما أعرض لأُمُور أخرى : من النجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بُدُّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأنَّ له أوصافا بعضها تنتم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنَّ دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتتامها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بأكملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعتاد معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتقال العام على الخاص

- | | |
|--|--|
| (١) أعرض : اعترض | (٣) أعرض : اعترض |
| (٤) له : ساقطة من ن | (٥) هذه : لهذه م بعدها : بعده ع ، م ، ن |
| (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه | لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن لزوما : |
| ساقطة من س | (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بأكملها : بكمال ع |
| (١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي له : ابتداء نتم في نسخة لثانية ص ٤٤ سطر ٣ | |
| لمعتاد : لمعتام م | (١٨) هل : ساقطة من م |

- أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوبا إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتى إنما الأول به أن يشتمل على المعانى التى تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا ، فلا يكون الإنسان ذاتيا للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتيا للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضا ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التى بها يتشخص ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجرى مجراها ذاتيا لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضا ، مثل لونه ، وكونه قصيرا ، وكونه ابن فلان ، وما يجرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

- فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتى مشتملا على المقول فى جواب ماهو ؛ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلى ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التى تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجودا ، لا أن ذات ١٥

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أى ن || على لفظ : على أن م

(٤) ولا : فلا : م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من م

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبة : + تستدعا (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من م

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلًا مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالتقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالتخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ، فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .
 (٨) يسرع : يسرعس || فإنه : + ناد ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ
 (١٠) لا يرتفع ر : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : مه عا

ما يرفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرفع أو يرفع الشخص ؛ وأما رضاء فلا يرفع للشخص ألبته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على المال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ، ومنه ذاتى لا يدل على الماهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

- قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتى مقومٌ والعرضى غير مقوم ، ثم لم يحصل ، ولم يبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إن الذاتى لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضى يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء . فيجب أن نتوصل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول : أما قولهم إن الذاتى هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية ، فإن المقوم مقوم لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أن يعنوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عينا بالذاتى ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صُرف عن الاستعمال الأول ، ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، ويكون الخطب فى المقوم كالخطب فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومنه ما || ومنها ... الشخص : ساقطة من د || رضاء : رضاءى (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : يشتمل من (٩) أو غير : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : به د ، د ، د ، د || عينا : يعنى : يعنى د (١٦) المعنى : معنى من || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن نتذكر ما أعطيناك
 سالفاً : أن المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولاً حتى يحصل ذلك
 المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تُلزِمُه وتنبهه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .
 فأنما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولاً ، ثم تلزمها هي ، فإن
 الاثنيية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصل معقولة ،
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني
 بمصولها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطارها هي

(٢) سالفاً : + من م ، ي (٤) جمع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
 (١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ي
 (٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أمّا

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصور الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية لاماى المعقولة ، يجب ضرورة أن تعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورها في الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي تواج ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أنى لست أعنى في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تسلب الذى هو مقوم عن الذى هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم بماهية في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أمتنع صحة استبانتك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بيتا ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استبانت الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توهما ، أو معنى آخر

٢٠

(٤) للشيء : الشيء م (٧) بل هي : بل عا (٨) بل ما : بل ما
(٩) علمت : علمت م (١٠) بالفعل : بالفعل م (١٤) بماهية : ماهية م
(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

مما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة ، فإذا لم تخاطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كانت ما تُبين لك بعد من إثبات عارض

لازم للماهية بتوسط شيء حقا . وذلك لأنَّ المتوسط ، إن كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بيّن الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإن كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازما لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقومٌ ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطة . فإ

كان من اللوازم غير بيّن للشيء مع في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أمّا جهة الصحة فن حيث أن تصوّره

قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمّا جهة الاستحالة فإنَّ يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلا كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا النذب الذي لزمه في أصل الخلقة ،

فصار يصح أيضا أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاويته أقل من قائمتين ؛ فإن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه .

واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أن من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توهمًا لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهمًا مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، ع ، م (٦) لها : له ع ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || النذب : البدن عا (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له ع ، ن || الوجود : + كسواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقا : ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلننظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص
- ١٠ واففقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بمحصول جميع أوصافه الذاتية المشتركة فيها ، والتي تخص
- ١٥ أيضا ؛ فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بمحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، ع ، م (٨) فيه : ساقطة من م (١٠) أ : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبلى || فإننا إذا : فإذا (١٤) والى : الذى (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ محتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو ع (٩)

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة ممن يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أننا نجد الحيوانات والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأموور يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يعملونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيعملون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يعملون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يعملونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يعملون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية و ماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقومه .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا :

وهذاى (٦) وما : أوماد (٧-٨) ذاتية... أجناسا : ساقطة من س ||

يعملونها : يعملونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية :

ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع

(١٥-١٦) المقول... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنمى هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا لينخصص به ما يسمونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكلية وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحیوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بمحصوله الحيوان حيوان، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكاف غير مستقيم . أما أولا فلائنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعاني كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيق إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : علم (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من س
(١١) ذلك : دال على (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلائنه : فإنه م
(١٦) المعاني : الأنواع م (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمراره في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا يحصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة دوائية للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرننا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يتخلو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشترك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ؛ وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تميز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علّة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علّة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كال : الكمال م (٧) ذلك : + كه د م ، ه || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تميز بها : إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ح (١٨) التميز : ساقطة من د م ، ن ، ه (١٩) والعلّة : أو للعلّة س

ثم لا أمتنع أن يكون ما هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألحا إليها أمثال هذه المقاوامات .
وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج الذى تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شئ واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ، ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقبل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجلتها ، ومطلوب

(١) الدال : الدال ، ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قدب ، د ، هـ || ألحا : ألمات هـ (٦) ظاهر : سارس || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة عا ، ن ، هـ (١٦) هى : هود عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظ ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسألا عا ، وإذا سألا هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنَّ الوجه الأول يكون دالاً على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإنَّ لفظة الإنسان تدل أيضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفاً .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أنَّ الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسماً ذاتاً نفساً ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسماً ذاتاً نفساً . فنقول في جوابه : إن قولنا إنَّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنَّ لفظ المتحرك إذا دلَّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إنَّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشرك هـ || الأول : لا ، د (٣) وإنما : إنما (٤) منها به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحدها ، ن ، هـ || واحد : واحد عا || منها : منها عا (٨) بالعرضيات : بالوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أو لفظة هـ .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ،
يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد
الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كعنى
الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محولا كعنى المحرك مع المتحرك .
والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر
ثانيا ؛ أما أولا فكذلك لنا الحيوانات ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس
الحساس ، وأما ثانيا فكذلكه على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمّن فى معنى
الحيوانية ضرورة ، فإدلال على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير
إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة
خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج
يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة
أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛
ودلالة تَضَمُّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة
المسقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى ما نحن فيه فنقول : إن المفهوم
من الحساس هو أنه شيء له حِسٌّ تَمَّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون
جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان
فإنما نعنى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس
حساس ، فتكون دلالاته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شرد ، م || شعوره : شعوره د (٤) محولا : + على ما يحل عليه ||
مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا :
الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية من
(١٣) أوجه : وجوه عا ، هـ (١٥) فلنرجع : + الآن هـ (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل الزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النمط من الدلالة ؛ فقد
تقرر أن اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا تزول الشبهة
المذكورة . فاما اللفظ الذاتى للشيء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فانه لا يجوز أن يكون أهم الذاتيات المشتركة ،
والا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح تمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية
الشيء فهو دال على الإنية .

- ١٠ فإن قال قائل : إن الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإن
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،
بحال خصوص أو شركة ، فإنا لا نرذل دلالة على ماهية مشتركة للسمع
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتى ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدال
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فينحل
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالا
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإن

٢٠

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ماهو : ما هو ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : له د ، ن || فهو : + إذن ن ، هـ
(٨) للإنية : للإنية هـ (٩) الإنية : الإنية ب ، هـ (١٠) للإنية : للإنية ن ، هـ
(١١) رذلت : أرذلت هـ (١٣) فليس : وليس (١٤) هو : هو ن || أى شيء :
+ هو || على أن : ساقطة من ب ، س ؛ على أنه : ن (١٥) وذلك : وكذلك || بدال : يدل د
(١٧) أنا : أنا هـ || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ؛ إنما تمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التي هما ذاتيان لها .

و يجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عينا ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنحن بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خيلنا عن هذا فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذات للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذات لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي .

- ١٠ وأما التشكك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نغني بالدال على الإنسية ما إنما صلوحه للإنسية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالة على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنسية عينا هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا في جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا ١٥ مختلفة متباينة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نمحله عليه بالشركة؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيه إياه في حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإننا نغني ، عا ، هـ (٢) فنقول : ونقول عا ، هـ (٤ - ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : عا (١٠) إننا : + إنما عا ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنسية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ عا ، م ، هـ الفقرة المبدئية في أول الصفحة التالية سطر ١ - ٣ ثم عادت نسخة ي فقط فأوردتها في موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمورا عا (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا عا ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من عا ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

فأذا قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول
 فى جواب ما هو ، والذاتى الدالَّ على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء
 هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضوء
 والكتاب للإنسان ، ويسمى خاصة ، وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض
 للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كل ذاتى إما دالاً على
 ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،
 وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكلى العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى
 خاصة ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

فكل لفظ كل إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما
 عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل
 شىء ، بل جنساً لملك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً
 فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم
 منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
 أيضاً إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض
 إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فلنتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها
 ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا قد تبين : فإذا تبين (١ — ٣) هذه الفقرة فى ع ، م ، ن فى الموضع الذى أشرنا
 إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من ع || أرى : ع ، ن ، هـ ، ي
 (٤) كان : ساقطة من ع ، ع (٦) عرضاً : م ، ن (٧) على : + كآل ب
 (٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً د (٩) ويسمى : فيسمى ع ، ن ، هـ || عرضاً :
 ساقطة من د ، د ، ن (١٢) هو : ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر
 الذى د ، ع ، م ، ن ، هـ : الأمور الذى ي (١٤) منها : م ، ن ، هـ (١٥) وحده :
 ساقطة من ن || المرض : + العام د ، ن ، هـ (١٧) منها : من هذه ع ، م ، هـ ، ي
 (١٨) ومبايناتها : ومباينتها ع .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل في الجنس

- فنعول : إنَّ اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقلت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنسا ، مثل ولديتهم كالعُلوية ، أو بلديتهم كالمصرية . فإنَّ مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يُجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ؛ وكان هذا القم أولي عندهم بالجنسية ، لأنَّ علما سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أنَّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا للشاركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

(٣) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، عى ؛ فكان ن ، هـ || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) العلوية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، م ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضى الله عنه عا ، هـ (١١) القم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) قل له : نقل د || المتشابهة : المتشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، عى || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نُشرع في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إنَّ الفرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنَّ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملثم من معان ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفد علما بمجهول ، احتجيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسبيا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فهمت تبه الذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العسلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فتل هذا الشيء لاحداً له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنَّ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأنَّ أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتبه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنَّ كان الجنس لاسم له ، أتى

(٢) ونؤخر : ونعرض (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء معناه معنى : معنى الشيء ، معنى ع ، هـ || معنى : ساقطة من ن (٥) عل : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحدها ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (٦) ولا : فلا ع ، ن ، هـ ، ي || بأكثر : بالأكثر م (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة م ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١١-١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه ع (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهي م (١٩) نقول : هو م .

أيضا بجمده، كما لو لم يكن للحيوان اسم أتى بجمده ففيل : جسم ذو نفس حساس،
ثم الحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيبدل عليه إما دلالة
مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى

الأجزاء . وأما الرسم فإنما يتوحي به أن يؤلف قول من لواحق الشيء .
يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه
دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يرتب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد ،
ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما ، مثال ذلك
أن يقال : إن الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، متصبب القامة ، بادی

البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس
هو كالجنس للشيء الذي يسمى جنسا ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ،
ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما
المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس
المذكورة ، إلا أننا قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، اختص بالجنس ؛

ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يقال لحقيقة
كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شيء آخر ، خصوصا
إذا كان يصح في الذهن حمله على كثيرين ، تشترك فيه بالفعل أو لا تشترك فيه
بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن
يُلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة المساهيات ، ثم قيل عليها
شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا .

- (١) أيضا : ساقطة من ي (٣) فبدل : ويدل م ، هـ || عليه : عليا ن ، د ، ا ، هـ ||
فبدل عليه : ساقطة من ع ، ن (٤) فعل : مثل م (٥) وأما : فأما ي || ب : فيه هـ ||
قول : ساقطة من ع || الشيء : للشيء ع ، ن (٦) لشيء : الشيء هـ (٧) يرتب : يرتب ي
(٨) فإن : وإن ع ، هـ (٩) إن : ساقطة من م (١١) الذي : ساقطة من ن
(١٣) لا : ساقطة من ما (١٥) بالحقائق : في الحقائق ع ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٦) نسبة : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من م .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ،
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فإننا يلزمنا أن نعلم
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشرنا في أنفسنا
زيادة يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
بل بالعدد .

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يمرض هاهنا شبه : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فتقول
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

- (١) فافهم : وافهم ع ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بيته :
قسه ع ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يخص م
(١٢) حصلنا : خلصنا ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن ع ، م ، ن ، ه ، ي
(١٥ — ١٦) الجنس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن : عا ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان م ، ه || فتقول : تقول ي
(١٧) كقول الجنس : + قسه ؛ نج ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه م ، ه ، ي

إن كل مقول على كثيرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثيرين يفرض له الجنسية عند اعتبار ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نخرج لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان البتة . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس يقال على المقول على الكثيرين قول المقول على الكثيرين على الجنس لكان شططا محالا .

ومما يشكك ها هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فلذلك إذا أردت أن تتحد النوع ، يُسَمَّى أَنْ لَا تَجِدُ بَدْءًا مِنْ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، كما يُبَيِّنُ لَكَ بَعْدَ ، إِذْ يُقَالُ لَكَ إِنَّ النَّوعَ هُوَ الْمَرْتَبُ تَحْتَ الْجِنْسِ ، وكلاهما ١٠ للتعلم مجهول ، وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أورس هو بيان . وقد أجيب عن هذا فقول : إنه لما كان المضافان إنما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وَجَبَ أَنْ يُؤْخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيَانِ الْآخَرِ ضَرُورَةً ، إِذْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ هُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخَرِ . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكك فيها ما يشكك في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن المحقق يقول : وردَّ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعرفني أنها إذا كانت مجهولة معا ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضا فإن من شأن الحل أن تقصد فيه مقدمات

(٢) له : ساقطة من م (٤) كل : ساقطة من م ، ن ، ه ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م
(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثيرين : كثيرا ، م ، ه (٨) يشكك : يشكك م
(١٠) لك : + من ه || وكلاهما : وكلهما ب ، م (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن
(١٤) واحد : ساقطة من م || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هو د ، ن ، ي
(١٦) قيا : فيها م (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس م ، ه
(١٨) عرفني : عرض د (١٩) الحد : الحل م || تقصد : تضد ب ، م

الشك فتتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذي أوردته هذا الحال
تعرضُ لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِفَ كل واحد منهما بالآخر
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإن هذا لا يمكن إنكاره ؛
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمجهول ليس بيان ،
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .

وأيا فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي يعرف
مع الشيء ، وبين الذي يعرف به الشيء ؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو
مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذي يعرف
مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافي المعارف للشيء معا عُرِفَ
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإن أجزاء الجملة
التي تعرف الشيء ما لم تجتمع معا ، لم تعرف الشيء ، والواحد منها يكون دالا
على جزء من المعنى الذي للشيء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافي عرف الشيء حينئذ ، وعرف
ما يعرف مع الشيء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها
قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لامع معرفته . وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

- (١) جميعها : جميعا ع (٣) المتعلم : لتعلم م ، هـ (٥) وهي : ساقطة من م ، ن ،
هـ || تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || بيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب :
والترتيب ع ، هـ || فإذا : فإن ع ، وإذا ب ، س (٧) الحال : الحل هـ
(٨ — ٩) يعرف ... الذي : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س
(١٠) بما : ما ع (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بواقف ... المعرفة : ساقطة
من م (١٣) هو : ساقطة من م (١٤) فذلك : فذلك م ؛ وذلك ع (١٧) توافي : توافقت
س ؛ : المعارف ن ، د ، هـ (١٩) معرفة : معرفتي (٢٠) معرفته : معرفته م

- غير الذى يعرف به الشيء؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو فى المعرفة قبل الشيء . وكذلك فإننا نقول : إن المتضايقات لاتحد على هذه المجازفة التى أوما إليها من ظن أنه يحل هذا الشك ، بل فى تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأمأثاله فى العاجل ، فهو أنك إذا سئلت : ما الأخ ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت : إنه الذى له أخ ، بل تقول : إنه الذى أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه ، فتأتى بأجزاء ببيان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دللت على المتضايقين معاً . وإذا قد تقرر أن هذا الحل غير مفن ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول : إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعاً من حيث هو مضاف إليه ، بل من حيث هو الذات ؛ فلأنك إذا عנית بالنوع المأهية والحقيقة والصورة ، ١٠ وقد يعنى به ذلك كثيراً فى عاداتهم ، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس . وإذا عנית بالمختلفين بالنوع المختلفين بالمأهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فلأنك إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والمأهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تحتاج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حده ، وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك ١٥ اندراجاً لا يكون معه جزء الحد متحددا بالمحدد بالحد . أما الاندراج فلأنك إذا قلت : مقول على المختلف بالمأهية ، جعلت المختلف بالمأهية مقولاً عليه ، وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالمحدد بالحد ، فلأن جزء الحد هو المأهية ، أو كلية تخالف بالمأهية ، والمأهية من حيث هى مأهية ، والكلية المخالفة بالمأهية ، غير متحددة بالجنس ، فتكون قد حددت ٢٠
- (١) غير : + الشيء . م || هو : فهو ه ، ي || قبل : وقبل عا (٢) وكذلك : ولذلك عا ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو عا || أجزاء بيان : بآثر إنسان م (٨) الحل : الحد س ؛ الحال م || فترجع : فترجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعاً : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إلى : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي (١٧) مقول : مقولاً ن || جعلت المختلف بالمأهية : ساقطة من د (١٨) وأما : أما ه (١٩) بالمأهية : المأهية ي (٢٠) هى : هو عا || بالمأهية : للمأهية ي

المقالة الثانية

من الفن الثاني

الفصل الأول

[فصل (١)]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- ١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أهم منها داخلة في جوهرها ، فحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بنفيها ، كما تبين في صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

- ١٥ والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فلأنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فلأنه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قسم إليه المجلس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنساً أو نوعاً هو تحت فلأنه يقسم ما فوقه .

(٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى ع ، هـ ، (٤) فصولها :
 المقسوم ع || (٤) المقومة : المنوعة ح ، ع || (٦) إليها : مانعة من ن || جنس :
 + واحد ما || (٧) خارج : خارجا ب ، ما ، هـ || (٨) تفصل : تفصل س ، م ، هـ ||
 (٩) كانت : كان ما || مان : مان ما || (١٠) يحتاج : يحتاج س || جواهرها :
 جوهرها س ، ي || (١١) تبين : يقين ح ، ن || (١٢) يكون : كان ع || (١٤) قائما : قائما هـ ||
 مقسمة : مقومة ح || (١٥) أنواعا : أنواعا س ، م ، ي || قوم : يقوم ما ، م || (١٦) الأول :
 الأول ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع، ويختص في إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس، جعل أولى باسم النوعية، وسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكن تحصيله، وإن كان أكثر ميل هو إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاييف، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذي هو أحد الخمسة في القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول: إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل: إن اللفظ الكلى الذاتى، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون، والمقول بالماهية إما أن يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالماهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص، فيضيق اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالإضافة إلى الجنس في القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع: إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس

٥

١٠

١٥

٢٠

(٢) إضافاته: إضافة د ع || جنس: يتجنس ع ن هـ (٣) وسمى نفسى ع ن هـ (٥) المضاييف: المضاف ن || علينا: ساقطة من ن || نعلم أن: نعلم || أن النوع: أنه النوع هـ (٧) الخمسة: + القسمة عا (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية: ساقطة من د (١٠) فيضيق: يضييق ع ن هـ (١٤) هذا: بهذا ع ن هـ (١٥) قسما: قسم م (١٨) بالمعنى: بمعنى ب د م (١٨—١٩) ما هو... أن يكون: ساقطة من م (٢٠) يتجنس: يلجنس ع ن هـ الجنس م؛ لجنس هـ

لكلك إذا قسمت الكلى - من حيث هو كلى - فأولى الاعتبار به أن تقسمه
 قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلى بحسبها ، فهناك يذهب
 النوع الذي بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار ثان ، وهناك يصير النوع
 المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا - بل روى أحوال
 الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية ، مثل الزيادة في العموم
 والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات - خرج لك النوع المضاف ،
 على ما نوره عن قريب .

- وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملا على كل معنى تكون إليه
 قسمة الكلى ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساما قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام
 له أخرى إنما تأتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق
 وأعمى ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .
 وليس يجب أن نعتبر ونقول : إن هذه القسمة المخمسة يجب أن تشمل على كل
 معنى يكون من أقسام الكلى واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا
 التمر اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول :
 إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال
 الأخص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية
 الأخص ، وكما عرض مثل ذلك أيضا شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت
 إذ لا التفات إليها . فإن أثرنا أن نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف
 الذي هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول في جواب ما هو ،
 وإما غير مقول ؛ ونفني بالمقول في جواب ما هو ، ما يصلح أن يكون - إذا مثل

(٣) الذي : ساقطة من ي (٤) دو : وهو م (٥) هي : هو م

(٨) إليه : إليها ، م ن ، ي (٩) قسمة : ساقطة من ي

(١٠) له : ساقطة من ع ، هـ (١٤) وهو : هو م (١٥) تحصلت : حصلت ي

(١٧) الأخص : للأخص ع ، م ، ن ، هـ || له : ساقطة من ع (٢٠) يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أحرف. ثم نقفل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسماً للكيفية بل اسماً شئياً هو ذوكيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كريد وكرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا في هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئاً ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى والأمر على الأمر. فالمقولة ليست هى الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكية هى شيئاً ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال فى البواقي.

فالألفاظ التي تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئاً آخر هو الأبيض. وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هى ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان، كقولك الإنجماد والإتهام، والكون فى الزمان، كقولك المتأفة والحداثة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضاً ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقوله كالاتقطاع مادام ينقطع.

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظن أن الموجود جنس لما؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

(١) على المعنى: ساطعة من م، ع، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى: ساطعة من م، ع، ي || إذ: إذان || م: منها، د، ع، ي || (٣) ليس: وليس م || (٤) كرباس: بمعنى القطن || (٥) فى: من م || (٦) فكان: وكان ع || دلالة: دالاي || (٧) شيئاً: شئ ب || (٨) قس: طول د || (٩) فالألفاظ: والألفاظ م || الجوهر: الجوهر م، د، ع، ي || ولا: ساطعة من ي || (١٠) هذه: هذا د، ع، م، ع || (١١) فى المكان: والمكان م || (١٢) الحداثة: الحدث ع، الحداثى || والوضع كقولك القيام: ساطعة من ع || الجلوس: القعود ب، م || (١٣) والوضع: وأيضاً ما يدل عليه القيام والجلوس والتسلح ي || (١٤) يدل: يدل م، ع، ي || (١٥) الفعل: تفعل م، ع، ي || كالقطع: بالقطع م، ع، ي || كالاتقطاع: بالاتقطاع م، ع، ي || (١٦) (١٧) أنه: أنها ع، د، ع، ي || (١٨) كما: كن ع، د، ع، ي || أن: ساطعة من د، ع، ن، م، ع || جنس: جنس د، ن || أنه: ساطعة من ن؛ أنها ع، ي || يمكن: يمكن ع، م، ع.

6

١٠

10

(١) هذا : هذ ب ، س || (٢) فعل : ساقطة من ع || تستعمل : + عليها ؛ عليه ؛ ي ||
 (٣) لاكون : كون لا سا || (٤) فسة : نسبة ع || (٥) أنه : ساقطة من ن || تكثير القول
 لا تكثير : تكثير القول لا تكدر ، سا ع ، ع ، سا ع ، ن ، ي || (٦) وتكثر ، ع ، ن ، ع ||
 (٧) يشعل : يشعل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || (٨) ثم : + إن س || أن الوجود :
 الموجود || (٩) وأن : فأن ع || موجود : ساقطة من ع || (١٠) آخر : ذلك ما || أشرك :
 اشترك د ، ع ، ع ، ن || هذين التوئين : هذان التوئان د ، ن || (١١) فرق : + بينهما ي || (١٢) بجمع :
 جمع ، م ، ن ، ي || (١٣) بل لكل واحد . . . والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛
 مثال هذا الفصل المتقسم بالتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد
 يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده متقسما بتساويين
 فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أُضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى
 الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشعطين
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : ” فى جواب
 ما هو ” يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع
 أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق
 للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع
 بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت
 الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر
 فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أو
 يكون حملا على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به هـ (٢) بالتساويين : بتساويين س || فإنه : ساقطة من
 فى ظاهر الأمر : ساقطة من س (٢-٣) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
 (٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، سى (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
 (٧) ولكن : ولكنه بخ ، س || المتشعطين : المتشعطين د ، م (٨) الحد : + الحد
 عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠-١١) لا تقتضى ... بين الفصل :
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة
 من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
 (١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن من
 (١٧) يكون : ساقطة من ن || ما : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإن عني بذلك ما كان كلياً وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ؛ ومع ذلك فإنَّ الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإن لم يُعنى بالمرتب هذا ، بل عُنِيَ به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة ، نخرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإن عُنِيَ بالمرتب ما كان ملاصقاً ليس في ترتيب العموم فقط ، بل في ترتيب المعنى أيضاً، خرج الخاصة ودخل الفصل؛ وإن عني بالمرتب ما يكون خاصاً مدخولاً في طبيعته ، أعني ما يكون ما فوقه مضجناً في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإن الجنس ليس داخلاً في طبيعة الفصل ولا الخاصة ، بل هو شيء كال موضوع لها ليس داخلاً فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه ، ليس نسبة الداخل في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني ، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — إن عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصاً للنوع ؛ فإنَّ الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض . وأما الشخص فلا تتم ماهيته بالجنس . وأما إن عُنِيَ بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : ويل م ، فإن هـ ، ي (٤) وهو : وبين هـ || الشخص : + أيضاً
(٥) ملاصقاً : ملاصقاً عا (٦) في : وقع ، عا ، م ، ي || نخرج : خرجت عا ، هـ
(٧) مدخولاً : + أى مقوماً لماهية ن || ما فوقه : عا || أخص : فاختص م
(٨) ليس : وليس ن (٩) المرتب : المرتب عا || ليس : ليست عا ، هـ
(١٠) المحدد : المحدد عا ، هـ || يكل : فكل عا || الأول : ساقطة من عا (١١) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال عا (١٢-١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيء خارج يفيد فليس مقوماً للماهية . والجنس إنما يكون من المعاني التي تنسب الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبأن أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس بجنس . وقد قيل في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس بجنس أنه لو كان جنساً لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بمنع في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا ينبغي به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) هي : فهو ما ، و ، ي || لصناعة : في صناعة م ، ع ، ي ؛ صناعة سا || ما : قائم ما ه || (١٢) يتشكك : + متشكك ب ع ، ه ، ي || الموجود : الوجود ن || فيقال : فقول ع ، ه ، ي || (١٣) كالكم : + قائم ب ع ، ي ؛ فإنه قد ع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثاني

فصل (ب)

في أن العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

وأما العرض فقد قيل في منع جليسته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أسس وعام أوّل كل واحدٍ منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة حل أنه موجود في كل واحدٍ منها ؛ فإذاً ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

وهذه خرافة ؛ فإنه إن غي بأمر عام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحدٍ من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيدٍ في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، حل أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن حيي به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبره الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

وأما تفاريق الأشياء المتحركة فلكل واحدٍ منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمانٍ واحدٍ بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأوّل . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليقين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين .

(٣) أن العرض : العرض وأنه ي || (٤) في : + هي ع || منها : من ذلك نج ، ع ، ع ، ع ، ع
 ي || قولهم : إن ع ، ي || (٦) أول : قابل ب || موضوعاته : الموضوعات ع || هو : ساقطة من ع ||
 (٧) لن : أن ما ، ن ، ع || (٩) هذه : هوس ، م ، ي || (١٠) فاته ليس : فليس م ||
 (١٤) متقدما : مقدم ع ؛ مقدم ع || (١٦) ليس : وليس ع .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِلَ اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدود مفهوماته مختلفة ؛ فإن جُعِلَ اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القول الذى لذلك الواحد حداً له ، والقول الذى لا تخرسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أن تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكتاب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يبعد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأموث تحمل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

وأما هذه القسمة التى أوردت للجوهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أن الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مَقُومٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كانت كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

(١) فهى : فهو (٣) لذلك : + القول ع ، ن || الواحد : الوجه ي
(٢) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه ع ، ن || من أجناس : من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك م
(١٧) بقسم : بقسم ي .

[الفصل الثاني عشر]

(ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ،
ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل
الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن
يُجمل البحث عن ذلك متصلاً بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان
ذلك عاماً للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إن كل واحد من
الأمر التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس
أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولنجعل مثال ذلك من الجنس
فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجوداً في الأعيان أو
مُتَصَوِّراً في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاماً
حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان
شخصي ، بل كان كل حيوان عاماً ؛ ولو كانت الحيوان — لأنه حيوان —
شخصياً أيضاً ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحداً ، ذلك الشخص الذي
تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيواناً ، بل الحيوان
في نفسه شيء يُتَصَوَّر في الذهن حيواناً ، وبحسب تصوره حيواناً لا يكون إلا
حيواناً فقط ؛ فإنَّ تَصَوُّرَ معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى
زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإنَّ الحيوانية لا تصير شخصاً مشاراً

(٣) وبعد : ومع عا ، || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ - ٥) إن منها ...
هو عقلي : إن منها طبيعياً ، ومنها منطقياً ، ومنها عقلياً ب ، د ، ع ، م ، ن (٧) والنوع :
ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س
(١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س
(١٥) شخصياً : شخصاً ع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشاراً : ساقطة من س

ثم يشك في كثير منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن طيه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة الغرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلًا في الماهية . وكذا أن الموجود ليس مقومًا لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد نفي منها أنه مرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

في تعقيب أقوال من أوجب فيها نقصانًا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلًا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددًا ، فهم من جعل المقولات أربعة : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ، وجعل المضاف يعم الباقى ؛ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جنس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئًا . وطلان هذا المذهب وما يخافه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قبل في تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضغفت كفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية عارضة للكيفية شيئًا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

- (١) يشك : لا يشك ما || (٢) الأول : ساقطة من ما || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||
الموجود : الوجودى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه ما ، ي || (٨) من : +
حيث م || (٩) داخلًا : داخلًا ع || يحصروها : يحصروها ما || (١٠) جعل : قال ما ||
أربعا : أربع ما ، ما ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خامس :
واحد ع || إذ : إذا ما ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خواصها :
خواصه م || فانه : فانها م ، ن ؛ ساقطة من ما ، ي || (١٥) كفيته : ساقطة من د ||
(١٦ — ١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كفيته هـ || (١٧) فانتقصت كفيته : فانتقصت كمية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخل في مقولة واحدة ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معا ، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولة ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة . وأنت تعلم أن هذا التنافر الذي بينها أشد من التنافرين ما ذكرنا سابقا ؛ ولكن المؤول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فتم أن بعضها غير داخل في بعض .

وأما أن عدة منها هل تدخل في جملة ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواقي ، فسنبين بطلان ذلك من أن تحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه في شيء أو مع شيء ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أين .

ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالآين يعرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كاليابض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى للابيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض ، بل ماهية أنه للابيض .

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، سا ، ن || (٣) البالغ : البالغ سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينها ه || (٤ - ٥) ما ذكرنا سابقا : ساقطة من سا ، عا || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها سا ، ه || (٧) من أن : وهو أن ي || (٩) يكون له : ساقطة من ع ، عا || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاختيار : الاختيار د ، م ، ن ، ع || هو : هـ ع ، عا ، عى ؛ وهو ن || نسبته : نسبة س ، سا ، م ، عى (١٣) أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرير د ، عا ، ن ، هـ ، عى || (١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : حاويه د ، ن || وجدته : وجدته عى ؛ ووجدته ع ، عا || (١٧) كاليابض : وكاليابض ع ، عى || قائم : ساقطة من ع ، م ، ن ، عى || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهية : لا ماهية د ، لا ماهية ن ، لا ماهية م .

- وذلك لأنَّ الإنسان الذي هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنَّ صار شيءٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه ، بل من جهة الأمور التي تحته . وأما الجنس الطبيعي فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذي هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي ، أى معنى يصلح إذا تُصوِّر أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا :
- ٥ إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعية لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيًا ، اللهم إلا أن لا نغنى بالجنس الطبيعي إلا مجرد الطبيعة الموضوعية الجنسية ، ولا نغنى بالجنس الطبيعي ما عنيناه ، فينبذ يصلح أن يقال :
- ١٠ إن الجنس الطبيعي يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا ؟ وأما العقل ففيه أيضا موضوعٌ وجنسبةٌ وتركيبٌ ، وحكمٌ جميع ذلك في العقل تحكمٌ طبيعي . والأخرى أن تكون الحيوانية في نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون في أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا في العقل ولا خارجا ،
- ٢٠

(١ — ٣) من جهة أنه... فإنَّ الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جنسا د || الحيوانية : الحيوان ع || عليه : ساقطة من هـ (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا ع || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : ح د م ، ن ، هـ || جنسا : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذي : ساقطة من ما (٩) هو : هي عا (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعيا... كما ليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما يجنس هـ (١٦) حينئذ : ساقطة من هـ (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عه ع ، هـ

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجية ، كمن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ، ٥ كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجه ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجه ما للصورة المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان . ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات ١٠ التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا يتعد فيها بوجه من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة ١٥ معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلًى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا يوافق به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة ع || حادلا : + أولاع ، م - ن - ا - ب || يصور : يصوره (٦) عرض له أن : ساقطة من ع ، ع - ن || واستثبت : فاستثبت ع - م - ا - ب
(٨) بوجه ما : ساقطة من ع (٩) المعقولة : + بوجه من الوجود ع
(١٠) ولأن : ولأم (١٢) موجودا : موجودة م ، + ما ع || وكل : ويكون كل ع
(١٣) واحد : واحد ع (١٦) جهة : وجهة س || أعلًى : على ع (١٧) بحثنا : بحثى ع
(١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه

واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،
 يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطiquته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها
 وبعدها . واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة
 ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،
 فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية .
 في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنهاى ،
 كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنها غير
 متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان
 محدود فمتناهية ضرورة ، والشخص إنما يصير شخصا بأن تفتقر بطبيعة النوع
 خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن
 تفتقر بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى
 معنى متشخص فيقوم به الشخص في العقل ؛ فإني لو قلت : زيد هو الطويل
 الكاتب الوسيم الكذا والكذا ، وكلمات من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك
 في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع
 ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،
 كما نقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،
 ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون
 قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحونحو
 ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك
 تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته .

(٣) هي : ساقطة من ع || فهي : هـ ، ع ، م ، ن || فهي فوق واحدة : هي قول واحد
 (٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الكلية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع
 (٨) المحصور : المحصور د (١٢) متشخص : متشخص ن || فيقوم : فيقوم د ||
 العقل : الدهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة.
- وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نغنى بالشخص شخصا بعينه، وأما الشخص مطلقا، فهو يدل على معنى واحد عام، فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم نرد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة في مفهومه، وهذا المعنى يشاركه فيه غيره، فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع الموضوعية للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية.
- والفرق بين الإنسان الذي هو النوع، وبين شخص الإنسان الذي يعم، لا بالاسم فقط، بل بالقول أيضا، أن قولنا: الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا: إنسان شخصي، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للسادة المشار إليها، وهو كقولنا: إنسان واحد، أى حيوان ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا، إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا، وقد يكون شخصا، أى هذا الواحد المذكور، فإن النوع حيوان ناطق، كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق. والعموم قد يختلف في الأمور العامة: فن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذي الحيوان أعم به من الإنسان، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان أعم به من الحيوان، وهو مأخوذ جنسا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ نوعا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ شخصا. وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان، بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه، وكما أنت الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده ٢٠ من الجزئيات الموضوعية، كذلك الإنسان الشخصي؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : قلنا عا (٢) ومعمرو : لمسرور (٥) إيقاع : أنواع ع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من عا عا || وقد : قدّم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسلبين أنها ليست مقومة لمساهاياتها — فإذا افترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منها الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعا؛ لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعا، كما أن الإنسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون نوعا آخر، بل الإنسان بجوهره نوع، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أمورا توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تتحققه فى الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]

(ي) فصل فى الفصل

وأما الفصل فإن اسمه يدل به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيهما للجُمهور، والنقل للأوصاف؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل. أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمون كل معنى يتميز به شيء عن شيء — شخصا كان أو كليا — فصلا، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشيء فى ذاته. وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولا على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

(١) الأشياء: للأشياء. || مقومة: مقومة س (٥) والساكن: أو الساكن. (٥-٦) لا يكون نوعا آخر بل: نوعا بلع (٧) وليست: ليست عام، م، ن || أمورا: ساقطة من ن || الجديدة: ساقطة من ع || فى: ساقطة من س (١٠) وأما الفصل فإن: إن د، م || وأما: فأما || به ساقطة من ع؛ آخر جزمى المبتدى. فى ص ٦٦ (١١) ما قبلهما: مثلهما م، ن، هـ، سى || فى: منى || فيهما: أما هوع؛ فى الجنس إنما هوع؛ أما هوع (١٣) الوضع: الموضع، د، م (١٥) وإذ: وإذاع، ع، هـ || فقد: وقدما

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن يفصل به شئ عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن يفصل الشئ به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالتقياس والقعود ؛ فإن زيدا قد يفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كرة أخرى يفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأن زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة ٥ مشتركاً بينهما . وكذلك زيد يفصل عن نفسه في وقتين : بأن يكون مرة قاعداً ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للانفصال به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادى البشرة ، فإن هذا الانفصال الواقع به ١٠ خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ؛ وذلك لأنه لا يتخلو إما أن لا يجوز ألينة أن تعرض هذه الصفة للفرس ، وإما أن يجوز ؛ فإن لم يجوز أن تعرض له ألينة ، لم يجوز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائما ؛ وإن جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم ١٥ يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل إلا أحد الشئتين دون الآخر ؛ فنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى يفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ ففوق الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث ٢٠ كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم يخص لم يكن فصلا .

(١) والفصل : فالفصل ع ، هـ || شئ : الشئ ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أوى (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السواد

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ، وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ، قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛ إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمنع أن يعرض مثله لأشخاص أخر ، فيظل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ، ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل عن شخص موجود استحالة أن لا يفصل ألينة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .

وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذي إذا اقترنت بطبيعة المجلس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل ١٥
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقي أولا طبيعة الجنس فيحصله ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعدما لقيها هذا وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولحوق ما يلحقها ، فهي إنما تلزمها وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، ع ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالفصل : والفصل ي (٣) بهما : به ، ع ، م ، ه (٦) آخر : أخرى ، ع ، ه ، ي (٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) في : من ، ع ، م (٩) ذلك : ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م (١٦) بأنه : أنه ، ع ، ن (١٧) ويفرزها : ويفردها ، ع ، ن || هذا : ساقطة من ه (١٨) فاستعدت : فاستعدم ، ن ، ه ؛ واستعدا || فهي إنما : فإنما ه || تلزمها : تلزمه ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٨ - ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه ، ي (١٩) تلحقها : تلحقه ، ع ، ن ، ه || التخصص : التخصص م

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقا، استمد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستمد أيضا لأن يتعجب فيضحك من المعائب ، وأن يبكي ويحجل ، ويفعل غير ذلك من الأمور التي للإنسان ، ليس أن واحدا من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولا ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقا ، بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقا، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتتحقق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى التعلق فصار بها ناطقا، وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفرده شيئا عرض له ولحقه أن كان إنسانا .

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ، ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي . ولك أن تقول : إن من الفصول ما يحدث تغيرية ، ومنها ما يحدث أخرىة ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر ، إذا عنت بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله التغيرية فقط ؛ كان مفارقا كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحاك أيضا — وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحاك — فليس كونه ضحكا هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحاك لحق ثانيا ،

(١) بالمادة : + اقترانا هـ || حينئذ : + متلاع ، ي (٤) عند الذهن أولا : ساطعة من عا (٦) رواضع : عوارض || ها : ساطعة من عا (٧) تتحقق : تحقق م (١١) فأفرده : + وصيرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والتغير : فالنبرن || وكل : فكل ي || وكل ما : ساطعة من ع (١٧) فهو : هو ع (١٨) قبله : ساطعة من هـ (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحاك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك ، وبين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ؛ ورسمه الحقيقي هو أنه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب أى شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم : إن الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ؛ وأيضا : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شيء هو .

فلتأمل هذه الرسوم ، ولتحققها ، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أو لذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة - وإن فصلت - فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أى شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة - وإن ساوت الفصل - فليست تتضمن

- (١) الأولى : الأول ع (٥ - ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
 (٧) هو أحد : أحد ع ، هـ (٨) ذينك الآخرين : تلك الأثرع ، م ، ن ||
 المقول : والمقول هـ (١٠) أيما : أى شيء ما هـ (١١) وأيضا : + مثل قولهم هـ ، ي (١٤) ولنقض : ونقض ع (١٥) واحد واحد : واحد ن
 (١٦) في ذاته أو لذاته أو ذاتي : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتي : ساقطة من ع ، ي
 (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال م || تختلف : + في ذاتها ي
 (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس، وبذلك الشيء يتم التحديد، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية، كما لو قال قائل: إن الإنسان ناطق مائت، دل على طبيعة الإنسانية وساواها، ولكن إنما يتم بأن يذكر الشيء الذي هو الجنس، وهو الحيوان؛ فأما لم هذا، وكيف هذا، فسيأتيك في موضعه. وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلّي، فيجب أن يلحق هذا به.

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلّي، إذ قيل: "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلّي؛ فقد أُتي فيه برسم ما هو كالجنس، وإن لم يؤت فيه باسمه. لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات: أحدها مما لا يظن له من قصد تقديم هذا الكتاب؛ وسنوضحه في موضعه، ومفهوم آخر من الظاهر، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متاولة بالحلل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول، والآخر أن طبيعة الفصل هي التي توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض، كأنه قال: إنه المقول على الأنواع في جواب أي شيء هو، لا جملتها، بل واحد واحد منها، كقول القائل: إن السيف هو الذي يضرب به الناس، ليس أنه يضرب به الناس معا، بل واحد واحد من الناس؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم. فإن أمكن أن يفهم هذا من هذا اللفظ كان ربما مطابقا للفصل، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ، وإنما يفهم منه الوجه الأول؛ فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختل؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد. بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل، لا فصلا للفصل؛ ومع ذلك فليس بعارض. يعم جميع الفصول حتى يقوم في الرسوم مقام الفصل في الحدود، فهذا مختل.

(١) وبذلك الشيء: وبذلك م، ن (٢) مساوية: + وبذلك لم يتم التحديد (٤) وكيف هذا: وكيف هوع، ع، م، ن (٥) وهذا: وهو || بلحق هذا: بلحق م (٦) الآخر: الأخير، ي (٧) فيه: ساقطة من ع (٨) على: ساقطة من ع، ن، ه، ي (٩) له: فيه ن || قصد: ساقطة من ن || تقديم: مقدم ن (١٠) من: إل ه (١٤) ليس: ساقطة من ه || ليس... الناس: ساقطة من م || أنه: + الذي ع (١٦) وإن: فإن ن، ه (١٨) مختل: مختل م (٢٠) هذا: + هذا ما (٢١) فهذا: وهذا ما || مختل: مختل ما

وهاهنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شئ هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المباينات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسماً ؛ لكنا إنما نتمقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه .

وأيضاً يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعاً واحداً فقط . ثم إن الفصول لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مقسماً للجنس ، مقوماً للنوع . فإن كان الجنس جنساً عالياً ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصول مقسمة ومقومة . نأما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسه وقومته نوعاً ؛ إذ الفصل يُحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولاً ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم نثبت غير الناطق نوعاً محصلاً بلإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعاً واحداً ، كاللذى ليس بمقسم بمنساوين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأساً

(٣) وعلى : + حسب || لكنا : لكنا ، م (٤) في : ساطعة من م
(٧) تقسم إليه : بقومه ع (١٠) جنسه : جنسها ع ، م (١١) ولا تقوم :
وتقوم ع ، م ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، م ، ي (١٣) الأعلى :
الأول ع (١٦) للفصول : الفصول ع ، م || فإننا إذا : وإذا ع

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للحجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَّفناه بأنَّ غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإنَّ السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معانٍ ليست لها ؛ فإنَّ غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذي له ، أمرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلولم يكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقبل غير الناطق وعنى به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛ فأما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحدٍ واحدٍ من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإن أحبَّ محب ١٠ أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسم مقوماً ، وإن أثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأشياء ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عند ما تقسم ؟

٢٠

- (١) نوعا من الحيوان : الحيوان م (٢) عرفناه : عرفنا || بأن : أن ه
(٣) فان السلوب : ساطعة من م || للأشياء : ساطعة من ع (٤) لها : له ع ، م ||
النوع : النوع ع ، ه (٧) اسمه : اسمها (٨) الاسم : اسم م (١١) وغير : غيرى
(١٤) بل : + من حيث م (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م
(١٩ - ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، ع ، م ، م ه

والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر
 رد حتى يقوم معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف في تقويم
 النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب : وذلك أنه ليس من شرط الفصل
 إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق
 بين أن نقول يقوم نوعا ، وبين أن نقول يُقَوِّم نوعاً أخيراً ، والناطق ، وإن كان
 لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوعٌ
 للحى وجنسٌ للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،
 وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع
 اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو
 أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،
 فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا
 صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوِّم نوعا هو جنسٌ ،
 فحين قَسَم قَوِّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع
 واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أى شئ هو قولاً ثانياً بتوسط .
 ونقول الآن : إنك تعلم أنَّ ذات كل شئ واحدٌ ، فيجب أن يكون
 ذات الشئ لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشئ ، وذاته هو
 الانقصاص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الانقصاص ، فالأزيد غير
 ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما
 المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحداً بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو
 ذات الشئ الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون ع ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه ع ، هـ ، ي (٤) الأخير :
 الآخر (٥) يقوم : قوم بخ (٦-٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
 (٧) الحى : الحى || للإنسان : الإنسان ب ، م (٨) لا : ساقطة من ع
 (١٠) ولا : + هوى || خاصة : خاصة ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
 (١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشئ ، وذاته : ذات الشئ الواحد م || هو : ساقطة من ع

- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذبت ذات الشيء .
لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛
فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد ، وإن كان لا يقوم
ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم
في إحدى الأحوال ، فليس يقوم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى
العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إنَّ
الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود
أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك
في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة
الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل
الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل
الزيادة والنقصان - كانت مفارقة كحمة الخجل وصفرة الوجع ، أو غير
مفارقة كسواد الحبشى - وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم
أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كانت واحد
من الناس لا يفهم ألبة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛
وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، قلَّ
الأفعال النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها تعرض لها تارة عوز
الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ، س ، ع (٢) بزيادة : بزيادة م (٣) بزيادة : بزيادة م (٤) بزيادة :
زيادة م (٥) أن : ساطعة من ع (٦) القوم : + كان ع ، ع ، هـ || وفي بطلانه
بطلان المتقوم : ساطعة من ع ، هـ || المتقوم : + كان ع ، هـ (٧) لا : ساطعة من س
(٨) عوز : عوز م

بالطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، تكرر واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ٥ ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعلة ؛ فأما الذي للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أن الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشارك فيه بأن يعطيا اسمها وحدها ، والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده ؛ وهذا - إن قيل له فصل - فهو فصل ١٥ بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

-
- (١) بالطول : بالطبع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا
 (٣) الاختلافات : الاختلاف ع ، م ، ه (٤) آلتان : الثان ع ، ه (٥) بهما : بها
 ب ، س || مزاجيهما : مزاجيهما ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
 (٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المنفعلة : القابل ع (١١) أحد : + هذه د
 (١٢) بصورة... الكلي : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدها : اسمه وحده د ، ع ، ن
 (١٥) وهذا : فهذا ع ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل في الخاصة والعرض العام

- فاما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيا أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأول باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نغني بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها
- القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضي إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع (٥) عل : + معنى ع (٦) قد يخص : يخص م (٨) المكان : + فإنها هـ (٩) جواب : باب م (٩ — ١٠) سواء... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان... سواء : ساقطة من ي (١١) سواء... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى (١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة هـ (١٤) نغني : + أحد هـ ، ي || بالخاصة : بالخاصة م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع || جدا : أخيرا هـ مشع (١٦) خاصا : خاصا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوعُ أخيراً .

- ٥ وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرض إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائماً ، فيكون خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكيته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذراً ، فإن العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذا الخاص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذا لم يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحرار بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة لإنسان ، والذي لكله إما دائماً في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاً كالأرثوذكس أو ذا رجلين في طبعه ، وإما لادائماً كالشباب للإنسان . فالخاصة — من حيث هي أولى أن تكون إحدى الخمسة — هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمسة || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً : دائماً ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا : وإذا ع م || واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٦) بذلك : + المكان عا (١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، هـ (٢٠) أن : بأن ي (٢١-٢٠) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاحه ،
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو
أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق
له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام
الذى ها هنا هو كالأبيض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،
أى زيد شيء ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حلا صادقا على زيد ؛ والشئ
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من
المحاولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض ها هنا
العرضي ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فن العرضي ما هو خاص
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضي بلزاء الذاتى والجوهرى ، والعرض بلزاء

(١) حقيقة : حقيقة م (٢) حقيقية : حقيقة م (٣-٢) بحسب ... بالنوع : ساقطة
من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على
(٨) هو العرض : ساقطة ه

الجوهر . والثاني قد يكون عرضا بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرًا ، والعرضى قد يكون عرضا وقد يكون جوهرًا ، وفي هذا الموضع إنما نعى بالعرض العرضى .

ولم تعلم بعد حال العرض الذى هو نظير الجوهر ، وهذا شئ لم يثبت إليه أوّل من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدودا مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله » ، ومثل هذا قولهم : « هو الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم فى موضوع » .

فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوها من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذى كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك فى بعض حدود الفصل . والخلل الثانى أنه إن عني بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد فى الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقَرَّون أن من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . وإن عني ما يكون فى الوجود والوهم جميعا ، فقد استعمل لفظا مشتركا عنده ، فإن لفظة " يكون " وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ، وسيوضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التى ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم استحالة أن يكون الشئ قد بقى موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

- (١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضى : فالعرضى ن (٣) وفى : فى د ؛ فى
(٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن طع ، ي (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا ||
أى : أو هـ || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || قولهم : + إن العرض س
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م
(١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، هـ || العام : العام ع
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ي || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) عا : + قدع ، ي

- نعم ربما لم يستحل أن يتوهم الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجسد هذه المغاير كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبايع ، من حيث هي طبائع ، • لامن حيث هي كلية ، فإن ألحق به أنه كلُّ هذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد ألحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما ألحق هذا إذ ظنَّ أن هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي يتناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيبان ، وهذه خرافة ؛ • وذلك لأنه إنما يعني بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كل ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .
- تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل
- أكل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : محصلاى (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ - ٦) والطبايع ... كلية : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي (٧) الحق : ساقطة من ع || أنه : أبدأ عا ، م (٩) هي : هو عا ، ن (١٠) شيبان : شيطان دا ؛ وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل عا (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : شركة عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحد في : في حدس ؛ يحد ع ، م ، ي || المرض : + في (١٤) شاركه : يشاركه || لفظ : ساقطة من عا ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق وانه أعلمى (١٨ - ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ... أهله : الحمد بلا نهاية || أهله : أهل م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

إنَّ في الوقوف على ما قَصَّناه من أمر هذه الخمسة غنى للحاصلين عن إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بإيراد ذلك ، فلنحتذ في ذلك حذوهم ، ولنقتصر على ما أوردوه منه ، ولنبدأ بالمشاركات فنقول : إنَّ المشاركة التي تم الخمسة هي أنها كلية أي مقولة على كثيرين . وإذا اعترف بهذا مُصَنَّف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

١٠

وتشترك جميعها في شيء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ، وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإنَّ الملون الذي هو جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على صرضه العام ؛ وكذلك المرئي الذي هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئي ؛ وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحك ، فإنَّ جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أي تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعمها .

١٥

(٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأول : من هذا الفن أربعة فصول هـ
(٣) أضافت نسخة هـ فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة عا
(٦) فصلناه : فصلنا بـ د ، م || غنى : غنام ، ي || عن : من ع (٨) حذوهم : حدودهم ع
(١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا عا هـ ، ي
(١٤) محمولة : محمول ي || ما يحمل : الحمل هـ || وكذلك عا ، ي (١٦) إذ يحمل ... العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : — إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها : أسماءها هـ || أسماءها وحدودها : اسمه وحده عا ، ي || يسمها : يسمها ي

في المشهور أن طبيعة الجنس يجب فيها أن تقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً . وقد مثلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ٥ ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ؛ وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ من الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يعملون هذا مشاركة بين الجنس والنوع . ١٠

والمشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أن هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إنَّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شئ لم ينطق به مُصرِّحا ، ولو نُطِقَ به لصَحَّ ، إذا عني بالحمل من طريق ما هو ١٥ غير ما يعنى بالحمل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علَّةُ رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ما هيّة النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل ٢٠ لا توجد لغيرهما .

(٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على (٣) يمتنع : يمتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع (٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ي (٩) الأنواع : النوع ي (١١) هى : هو نا (١٥) إذا : إذا عا (١٧) المشهورة : + هـ ر (١٩) وهى : وهو عا ، ه || وهى : وهو ي (٢٠) وذلك : + هـ ر عا ، د ، ي

وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يعمل على أكثر مما يعمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أن الجنس أكثر حُويًا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصَّةَ تخصُّ النوع؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشرطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصلٍ تحته وخاصة تحته . وأما العرض فليس بيتنا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أن كون الجوهر ثابتاً على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنَّ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد والوجود ، بل ٥ كالمحدث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .

والمبانيئة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أن الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعية للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكاناً لا يستوفى طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل . وهذا معنى الحوى ، ١٥ فإن الحاوى هو الذى يطابق كل شيء ويفضل عليه .

والمبانيئة الثالثة هي أن الجنس أقدم من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

(٣) والخاصة : + والعرض (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من ع (٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التي : الذى ع (٨) أعم : + منها (١٠) مقولة : ساقطة من م (١١) بل ... الإنسان : ساقطة من ع ، أى (١٢) فهي : م ، ه ، أى (١٤) ولم يمتنع ... لها : ساقطة من ع || فكان : ركان ع ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، أى (١٥) لمقابله : لمقابلها ع ، م ، ن ، أى (١٦) عليه : ع ، د ، س ، ع ، ه ، أى (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م (١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإنَّ من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَنُّ ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هي أنَّ الفصل يُنْجَل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ماهو ؛ وهذا القول بافتراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإنَّ شيئين إذا وُصِفَا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنَّ قائلا لو قال :

إنَّ المباينة بين زيد وبين عمرو هي أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنَّ هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإنَّ الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُدُ أنَّ يكون كونُ زيد حساسا — وإنَّ كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يباين به

زيدُ عمرو ، فلا يستحيل أن يكونَ كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنَّ الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك السلاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .

ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمتنع أن يكون ما يقسم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفرق به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشيئين ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وصفا موضعين عا (٨) صائغ : صانع م || الوصفين : الوصفين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لا ع ، هـ ، ي (١٣) وكذلك : + في ع || والصائغ : والصانع م (١٥) مقولا : مقولام (١٦) يمتنع : يمنع ع (١٩) يفرقه به : يفرزه ع

- الشيء هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المبينة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء البتة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمتنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد ؛ فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ١٠ بكلا الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوانب ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في فهم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أي شيء هو ، يعلمك أن المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المبينة على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم قد أطلقم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : في ذلك ن (٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٦) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه (١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ع || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) في : + جواب ع

المساهية؛ والمقول في جواب ماهو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سئل عما هو .
فالفصل يدخل في المساهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزء الشيء
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو أيضا

٥ في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دأل على ما هو ؛ ذلك لأن
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فذلك يجعل الجنس أولى

منه بما هو . وفي هذا الكلام خللان : أحدهما أن ما كان من الفصول يجرى
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر
أن الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون

١٠ الوصف الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على
الثبات ، اللهم إلا أن لا تجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلفيته ؛
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو أخرى بأن يكون مقولا في جواب ماهو ،

والفصل هو الذى ليس هو بأخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا
١٥ الوصف ، بل من جهة القمين ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإن قيل
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد ، وبين الجنس وبعضها
مباينة في الحد .

والمباينة التى بعد هذه هى أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ،

٢٠ والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والماسئ للإنسان . وفي إطلاق
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إن أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس في العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ - ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :

وذلك عما (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :

ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا

(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعض ي || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :

قد س ن ع ، عا ، م ، هـ

- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مثل به ؛ فإن الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أن الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضوع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإن هاهنا وجهًا آخر ، وهو أن الأجناس الكثيرة يخصص بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعة أخرى .

- والمبانية التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أن الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأن المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أن الجنس هو ، وأن المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون متشعلا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تذكّر في غير هذا الموضوع . وإذا الجنس ليس مادة ، فليس الفصل صورة . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنها عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : فهاهنا ، هـ || فإن هاهنا وجهها : منها هاهنا وجهه ؛ هاهنا وجهه ؛ فهاهنا وجهه آخرى (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : + له ع ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مقوما بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذا الجنس للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنهما يتقدمان ما يخلان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلى . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجها خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المباينة الأولى فنل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع يحوى للجنس ، والجنس ليس يحوى للنوع .

وأخرى في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حلا كليا ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حلا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قبلت

(١) قابل : فائدة ، ن . ي (٢) فالقصل : والفصل عا ، م (٨) نى : يسرم : يشيرى (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما سر (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهى : وهو ه (١٥) رفضت : ارتفعت س (١٨) تينك : ذينك خ || وهى : وهو ع (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

- من جهة الحوى و غير الحوى ؛ وهذه المبانيه ليست من المبانيات التى فى قوة السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لوقيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بمبناها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع فى هذه المبانيه صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حلاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبانيه أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

- ومبانيه أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

- ومبانيه أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس نوع أنواع ، وإن كان فى كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

(١) وغير ؛ والفيرم (٢) أن : ساقطة من سر ، ع ، ن ، هـ
(٣) بالتواطؤ : + حلاى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ - ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ي (٨) عل : عن ع (٩) عليه : مع ع (١٢) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك عا ، هـ (١٤) وهى : وهو عا ، هـ (١٧) والجنس أيضاً : ساقطة من عا ، م || وهذه : فهذه ع (١٨) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛
إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك
الخاصة كالضعفاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات
الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ فليس هناك وأورد فى هذا الموضع ؛
على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإن المنجمل بالفعل من خواص الناس
وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمر أخرى . وبالجملة أى برهان
قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء يبينه له ؟ وإنما أورد له
مثالا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس بيننا بنفسه .
وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من
الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة
التي تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار
عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه
المبانيات الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ،
وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يليق به أن
يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقر به أن لا ينسب حكمه
فى كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول
بالتواطؤ ، هو الذى فقط .

وأما المبانيات ، فالأولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة
متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع
(٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول الدرع ||
ودائما : دائما ع (١٣) المبانيات : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :
ساقطة من ن || كلاهما : كلاهما ع م ه (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه :
ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جميعا كالضحك .

والثانية أن الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

- ومبانية أخرى أن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كلياً ، ولا ينعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المبانية بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ، أو بين طبعي الجنس والخاصة مطلقاً ؛ إذ تلك لا تحتل وهذه تحتل ، أعنى هذا العكس . ويتبع هذه مبانية هي في ضمن تلك ، وهي أن الخاصة ، وإن كانت لكل النوع ودائماً كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ، والجنس يكون .

- ومبانية أخرى منترعة من المبانية الأولى ، وهي أن الجنس يرفع الخاصة برفعه ، من غير عكس . ومن شاء أن يجعل هذه مبانية غير المبانية المتعلقة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن في التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصاً ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المبانية الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض له منبعثاً عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه مالحقه ،
- (٢) كالضحك : كالضحاك م (٣) نوعاً : نوع د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٥) إذ لا : إذ هـ (٦) وهذه المبانية : ساقطة من س (٨-٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع (٨) وهذه : + قد عا ، ي (٩) مبانية : + أخرى د ، ن ، هـ ، ي : ساقطة من ع || وهي : وهو ع (١٣) برفعه : رفعه ن || المعلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣-١٤) بالتقدم والتأخر : بالتقدم والتأخر ع (١٥) وهو : وهي هـ ، ي (١٦) خاصة : ساقطة من ن (١٩) منبعثاً : مستنبطاً || تقررت : تقررها || بفصله : بفصل ع || لحقه : ألحقه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تعرض من خارج ، فيكون النوع أولا قد حصل موضوعا حتى استمد لقبول ذلك العارض من خارج ؛ لكن هذه المباني موجودة أيضا بين الجنس والخاصة .

والمباني الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانيا فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعا في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمرج والمثلث وأمر أخرى . ولفظ الرجل يؤهم أن كل عرض يحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جازى الأعراض أن يكون فيها محمول لا بالسوية ، فالمانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فمضى أن يكون كون هذا أعم وذلك مساويا ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمباني التي هي بعد هذه أت الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المباني عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجودا على القصد الأول ؟

(٥) فيه : ففهم || والتي ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال
(١٠ — ٩) ربما حملت لا : إنما حملت (١٠) إلا : لا ع ، ط ، ن ، هـ (١٣) أن : +
لا ع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ط ، هـ || لذلك : لتلك ع ؛ ذلك ط
(١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، ط ، م
(١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فعصاه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سها في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

وأما المباينة فإن حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإن الإنسان ، وإن صلح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بحث عن هذا قبل .

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألينة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٣) بتوسط... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع
(٧) أغفلها : أغفلناها (١٠) بأنهما : في أنهما نج ، س ، ع (١١) ذاتيتان :
دائمتان ع ، ي (١٤) وإن : فإن ع ، ي ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج
(١٥) فلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي ع (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أَنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا :
 ٥ إن النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أَنَّ هذا القائل مُحَرَّف للحق بدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهي أَنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمساكت ، وقد هُلم
 ١٠ أنهما غير متساويي التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجعل الفصلان من جنس فصلي الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ،
 ١٥ بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لاشيئا حاصلًا من اجتماعهما ، بل هو شئ هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان أثبة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والمساكت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ،
 ٢٠ وقد اجتماعا فأحدثا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) رضى : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بدوله :
 لمدوله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم ع ، ن || وقد : قدى
 (١١) التركيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تنسج : نسج ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي
 (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) سوشى : شيئا ي ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه

- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاثينية والثلاثية . يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه فى ذكر هذه المبانيّة غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولا كالناطق والمثالث الذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل فى ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا فى ماهية الناطق والمثالث ؛ فليس الناطق والمثالث نوعين بالقياس إليهما ، وإن كانا محمولين عليها ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجد فى الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا فى الموضوعات ، ولا يوجد ذلك فى الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل بإجماعها نوعا — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاثينية والثلاثية .
- وأما الفصل والخاصة فيشتركان فى أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو فى بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان فى أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المبانيات فلا لأن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما فى هذا .

- (١) كالاتينية : كالاتوية (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ،ى ؛ والجواب ع (٣) متوجه : متجهى (٧) الناطق : الناطق والمثالث (١١) وجد : وجددم (١٣) موضوع : موضوع م (١٤) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ،ى (١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س (١٩) فلاّن : فإن ى .

وأُتبع ذلك مبيّنة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فتدوام وجودهما لموضوعاتهما .

- وأما المبيّنات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى البتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحوى أيضاً من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محولاً عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره .
- وقد نسي الرجل ما قاله : « إنَّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الخوى كأنه لفظ مشكك ضير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهوم وجه الخوى المثبت للعرض والجنس مبينٌ للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويُحوى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبيّنة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجاً من جملة العرض ؛ وكان توهمٌ فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلائنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أن هذه مبيّنة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوى س ، ع ، عا ، م ، ن ، ا . (١٢) شكك : شكل ع || على : عمل م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما ؛ + قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمباينة الأخرى أن لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة
الفصلية تمنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشيء عَرَضًا لا يمنع ذلك ؛
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

- ومباينة أخرى هي أن الفصلية تمنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه ،
فيكون هو فاطما وغير فاطم ، والعرضية لا تمنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة •
قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،
فكل إنسان ضحك ، وكل ضحك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما
دائما .

- أما المباينات فأولها أن الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ،
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهذه المباينة منشوشة ردية جدا .
أما أولا فلائنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المباينة بين النوع المضايف
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،
واشتغل بالنوع المضايف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :
إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة
لشيء آخر ، لكانت مباينة حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :
إن النوع للشيء يصير جنسا لشيء آخر ، والخاصة لا تصير جنسا لشيء آخر ، لكان
هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذي ليس
بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا ، فكون خاصة

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) الفصلية : الفصل ي || تمنع : تمنع م
(٤) لمقابلاتها : لمقابلاتها ي (٥) فيكون : حتى يكون ع ، ي (٧) منها : منها عا
(٨) فكل : فإن كل ع ، ي (١٠) جنسا لشيء : + آخر ع (١١) منشوشة : منشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشتغل م (١٥) إن النوع : + جنسا هاشع (١٦) لكانت : كانت ع
(١٧) يصير... لشيء : ساطعة من د (١٨) فكما : كما ع (١٩) كذلك : فيكون ن ||
كذلك ... جنسا : ساطعة من د .

نوع عال ، وجنسا لأنواع لما ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :
إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر
لكان مستقيما .

ومبينة أخرى وهي أن النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة ؛ وهذا
مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مبينة أخرى وهي أن النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة
فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إن عني بالخاصة
مثل الضحك الذي بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذي كان يسلكه إلى
الآن ؛ وإن عني بالخاصة الاستعداد الطبيعي ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإن
كون الإنسان ضحكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المبينة - إن صححت -
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومبينة أخرى هي أن حديهما مختلفان ، وهذه المبينة موجودة بين الجميع
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعبرهما
أنهما كليان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعدهما بينهما ؛
وأما المبينة فلائن هذه للماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ،
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المبينة توجد أيضا بين الجنس
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،
والعرض قد لا يستوى ، وإن كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب
أن لا ينفي هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

(٢) للشيء : الشيء . لا يصير : لا يتكون ما (٣) لكان : كان ع (٤) وهي :
ساقطة من ع (٦) ثم : + أن ه (٨) الضحك : الضحاك ع || خرج : جرى م
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن
(٢٠) دائماً : دائماً ع ، ن (٢١) بأن : في أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن تذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف في المقالة الأولى . ومبينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، في الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- هذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مبينة عامة ، فيمكن أن يُعبر عنه فيقال مثلا: الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمرا». ولو أنه وفق لكان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومبينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملًا، وبذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيها أهماء أوقع وأحسن .

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه، وإما من حيث هو مَقوم فلنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

(٢) ويجب: فيجب، هـ (٣) الخاصة: الخاصيتين ع (٤) وقد... فيه: ساقطة من عا (٥) هي: ساقطة من ع ذ م || المشهورة: ساقطة من ع || أفرد: أوردهج ، م ، هـ (٦) وجميع: جميع ع (١٠) بين: ساقطة من م || الخمسة: الخمسى (١١) يورد: يذكرى (١٢) أربعة: الأربعى || ثلاثة: ثلاثى || واحدة: ساقطة من م || وواحدة: + وأخرى (١٣) فيكون: يكون هـ .

أو بجنس، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنسٌ للسامع والبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمائى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوعٌ للتنقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإن ذا النطق والناطق شيء واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذى يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجه كنسبة الخاصة التى توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إنيته ، ككثير من العلل والصوراة للادة ، هذا إن كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإن قول كل واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تتحصل لك في الفاسفة الأولى .

٢٠ والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛

(١) بجنس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : سافطة من م (١٤) إنجه ككثير : إنية كثير || العلل : الملول ع || والصوراة : وكالضرورة م (١٦) التحصيل : + إنما هـ (١٨) عارض : عرض ع || العارض : العرض ع || العام : سافطة من هـ .

وربما كان خاصةً للجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ،
وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما
لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك
المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل
العموم له ولغيره ، وليس خاصةً للجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع
في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان - من حيث هو حيوان
الحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق - نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول
عليه قول النسوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ،
لا نسبة للجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث
صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ،
فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من
حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر
إنسانا ، وإنما هو خاصةً للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا
لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .

والعرض العام إنما هو عرضٌ عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض ،
لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركيب ، فالجنس
يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلا ،
أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان
فصل الجنس ، لأن ذا النفس فصلٌ بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان .
وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملون جنسٌ عرض الإنسان الذي هو
الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما س (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ،
ي (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولأشخاص : وأشخاص عا (١٥) والعرض :
لا كالعرض عا (١٧) تركبا : تركيبا عا ، ي || تركب : تركيب عا ، عا ، ي (١٨) جنس
فصل : بجنس لفصل هـ ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس هـ || لناطق :
الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان عا ، هـ ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، و جنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فثل أن المتعجب بالفعل جنس للضحك بالفعل الذى هو خاصة ، والصياح جنس للصاهل الذى هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المثنى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أهم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المتقسم بمتساويين الذى هو فصل الزوج ، فإن ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإن المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لها ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

تم كتاب إيساغوجى . والحمد لمولى النعم
ومرادف الآلاء والقسم

(١) و جنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ح . ي
(٢) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي || جنس : يكفى ع ،
(٧) و يتركب : وقد يتركب هـ (٨) وقد يتركب : و يتركب ع ، ن (١٣) فإن ذا :
وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من هـ (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم
ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثانى هـ ؛
آثران فى الأول من الجلة الأولى من علم المنطق عا

(١) فهرس الأعلام^(١)

الاسم	المراجع
أرسطوطاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطفسات	٥/١١ - كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية في القرن الثالث ، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم المجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [القفطى ٦٢] .
أصبهان	١٢/٣ مدينة في فارس ، خرج إليها ابن سينا متنكرا من همدان ومعه أخوه والجوزجاني وغللمان في زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتى فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩ - ٤٢١] .

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجوزجاني أو في المدخل ومقدمة ، سواء
أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبيّن موطئها في النص ، وموضح ما يحتاج منها إلى توضيح .
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضيق بذكر أسماء من يحكى أرواحهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكفى في هذا
بالطرح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشككين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال
بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أفليدس	٥/١١ - الفيلسوف الرياضي المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطفسات أى الأصول أو الأركان . [الفطى ٦٢]
جرجان	١٦/١ - مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها نخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ [المدخل ١٦/١ - ياقوت ٤٨/٢]
البرهان	١٧/٩٥ - جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجاني	٥/١ - صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ ، وظل ملازماً له حتى توفي الشيخ سنة ٤٢٨هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقي ١٠١/١٠٠ - انظر أيضاً مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل	١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجي .
الرؤى	٨/٢ - كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهي أقرب إلى خراسان [البركى ٦٩٠/٢] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤هـ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [الفطى ٤١٩] . وهي طهران العاصمة الحالية لإيران .

الاسم	المراجع
شمس الدولة	<p>٩/٢ - كان نغر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همدان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدبير الملك [ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندماؤه، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحسوه. ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانيا وبقي في خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ.</p>
صاحب إيساغوجي ...	<p>١٢/٨٠ هو فريوس الصوري المشهور [٢٣٣ - ٣٠٥ م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجي ١٢/٨٠ - الرجل ١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ - أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦ - من قصد تقديم هذا الكتاب ٩/٧٧ - مصنف المدخل ١٠/٩١</p>
صاحب المنطق ...	<p>٢/١١ - انظر أرسطوطاليس .</p>
فردجان	<p>٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همدان، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣]. رسمتها بعض المخطوطات فردوجان، وبعضها الآخر فروزجان، وفي الفارسية فروز كان هي الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass]. الأرجح أن ابن سينا حبس بها</p>

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همدان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصهبان ، نخف إليه وأحمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٧/٢١٣ - القفطى ٤٢٠/٤٢١٠] .
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيفورياس	١٧/١٠٠ - أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد إيساغوجي ، سماه العرب المقولات .
اللواحق	٨/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى	٦/١١ - كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [ناليوتاريخ علم الفلك ٢١٦ - ٢٢٩] .
المدخل في الحساب	للكندي كتاب يعرف بالمدخل إلى الأرثمطيق لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشامون	١٤/١٠ - انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول	٢/٥٩ - انظر أرسطوطاليس .

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ — انظر صاحب إيساغوجي .
المؤتم به	٤/١١ — انظر أرسطوطاليس .
همدان	٨/٢ — بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت نجر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ياقوت ٨٢١/٤] .

(ب) فهرس النصوص^(١)

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٩-١٨/٤٧	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .	المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
١٠/٥٤	النوع... كان مستعملا.. على معنى صورة كل شيء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
١٦/٥٤	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس .
٥/٥٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
١٥/٦٠	لأنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكى إيساغوجي والزم ترتيبه، بل وبعض تعديراته بنصها. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة، مودعين بعض جعل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي"، وذلك أخذاً عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي، وهي نسخة مأدودة عن مخطوط "الأورجانون" بمكتبة باريس الأهلية، وقد نشرها الدكتور أحمد نواد الاهواني، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢، ١١٦ صفحة.

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إسحاق بن لفرير يوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٦/٦٢	فإن الجوهر جنس لاجنس	إن الجوهر هو أيضا جنس ،
١٨٠١٧	فوقه ، وتحت الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذي النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو .	وتحت الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ، وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .
١٦/٧٢	حتى كان من الفصل ما هو	فأما الفصل فيقال عاما
١/٧٣	عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	وخاصا وخاص الخاص .
١٢٠١١/٧٤	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	ويقال فى شيء إنه بخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان بخالذه بفصل محدث للنوع .
١٥/٧٥	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث أخرىة .	إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .
١١/٧٦	وأىضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شئ هو .	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شئ هو .	١٣٠١٢/٧٦
الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس .	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس .	١٢/٧٦
وقد يقسمون الخاصة على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...	الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره	١٧٠١٦/٨٤ ٢٠٠١٩٠١٨
والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	٦/٨٦
وذلك أن منه مفارقا ومنه غير مفارق .	من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق .	١٤/٨٦
العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد .	هو الذى يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد	٧/٨٦
هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم في موضوع .	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم في موضوع .	٨/٨٦

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٩/٩١	المشاركة التي تتم الخمسة هي أنها كايبة أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تعمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأىضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته في الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما على رفع ما تحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتنعا ارتفع ما تحتهما .
٢٠١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر: يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣٠١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل .	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترتفع الجنس

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٥٤/١٤	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشئ والفصل يحمل من طريق أى شئ هو .
٢٠٤/٩٦	أن الجنس لا يكون للأشياء إلا واحداً ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	إن الجنس في كل واحد من الأنواع واحد فاما الفصول فأكثر من واحد .
١٥/٩٧	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الحلقة .
١٨/٩٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كلياً .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٨/٩٩	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ...
١٤/٩٩	ليس في النوع جنس أجناس ولا في الجنس نوع أنواع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع
٣٤٢/١٠٠	طبيعة الجنس تحمل على ماتحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
وبخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شئ، وبخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشئ .	وأما المبانيّة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شئ هو .	١٣/١٠٣
الفصل أقدم من نوعه .	الفصل أقدم من النوع .	١/١٠٤
فإن الفصول تأتلف مع فصل آخر، فإن الناطق والمأثت قد اختلفا لقوام الإنسان، فأما النوع فلا يتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .	أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعاً والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	١٠٤/١٠٤
ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية .	وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية .	١٥/١٠٥
ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشئ دائماً ولجميعه .	ويشتركان في أنهما للكل ودائماً .	١٨/١٠٥
الفصل يحوى ولا يحوى .	الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبتة .	٦/١٠٦
والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .	لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشئ عرضاً لا يمنع ذلك .	٢٦١/١٠٧

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .	الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر .	١١٤١٠/١٠٧
النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .	النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة .	٤/١٠٨
النوع يوجد للوضوع دائما بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات .	النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات .	٧٤٦/١٠٨

فهرس المصطلحات^(١)

(١)

posterioritas	التأخر ٧٠ ، ٨
secundum prius et posterius	معلق بالتقدم والتأخر ١٠١ ، ١٣
secundum prius et posterius	التأخير - بحسب التقديم والتأخير ٧٢ ، ١٦
aliud	آخر - آخرية ٧٥ ، ١٦ ، ١٧
complexum	مؤلف (لفظ أو معنى) ٢٧ ، ١٥
compositum	» ٢١ ، ١٦ ، ٤٨ ، ١٣
componitur	» ٢١ ، ١٥ ، ٤٨ ، ١٧
compositum	تأليف ١٧ ، ١٥ ، ٢١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨

(١) لم نثبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب " المدخل " من " الشفاء " .
ورتبنا ما ترتيباً أبجدياً ، ورتبنا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا
مقابلته اللاتينية ، أخذنا عن ترجمة المصور الوسطى ، معتمدين على النص الذي تقوم الآتية دلفرن
بمحققه ونشره - فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ من ١٧ وص ٤١ من ٩ ؟ فزنا عرفنا
فيها حل النسخة المطبوعة في البندقية سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولنا بعد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء القطع العربي ،
فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يثنى بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا القوس مع ما ورد في فهرس الآتية جواشون :
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn*
- *Sinā*, Paris, 1938,

إلا أننا ننظر للوضع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعنا نجمة صغيرة * على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة .

constructio	تأليف (البيت) ٣ ، ٢٢
	انظر أيضا : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٨١ ، ١٩
centrum	» ٨٢ ، ٤ (القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية)
	إنية ٣٩ ، ٨٠ — ١٣ ، ٤٤ ، ٨٠ — ١٦ ، ٤٥ ، ١٠٦ ، ١١٠
quale quid	١٣ ، ٤٦ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ١٢
quale esse	إنية ٣٨ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ١٤
quid	» ٤٤ ، ١٧
esse speciale	إنية شخصية ٢٩ ، ١٢
quale quid substantiale commune	الإنية الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١١
principaliter	أولا ٤٣ ، ٥
principalis	» ٤٣ ، ٦
principaliter	الأول (على القصد —) ١٠٢ ، ١٨
	أولى : انظر : نقطة ، فلسفة

(ب)

inchoatio	البداية ١٦ ، ١٧
sylogismus demonstrativus	البرهان ٤٨ ، ٣
ratio	» ١٠٠ ، ٦
probatio speculativa	البرهان النظرى ١٤ ، ١٥
simplex	بسيط ٢١ ، ١٥
simplicia	بساط ٢١ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٠

frustrum	باطل ٧٠٦٠١٦
falsum	» ١٨٠١٨
falsitas	بطلان ١٧٠٩
destructio	» ٨٠٨١
differentia, differentiae	مباينة — مباينات
١٠٩٤٠١٧٠١٢٠٩٣٠٧٠٤٠٩١٤٢٠٧٨٠١٨٠٤٦ ٤ — ١٢٠٩٨٠١٥٠٩٧٠٢١٠١٩٠٩٦٠١٠٩٥٠٧٠ ١٩٠١٠١٠١٨٠١٣٠١٠٠٠١٤٠٨٠٦٠٤٠١٠٩٩٠١٩ ٠٩٠٧٠٦٠١٠٣٠١٥٠٤٠٣٠١٠٢٠١٧٠١٣٠١٢٠٧٠٤ ٠١٠٠٦٠١٩٠١٠٥٠١١٠٩٠١٠٠٤٠١٨٠١٦٠١٣ ٠١٢٠١٠٠٦٠٤٠١٠٨٠١٦٠١٣٠١١٠٠٠١٠٧٠٦ ١٣٠١١٠٧٠٥٠٣٠١٠٩٠١٦٠١٥	
distinctio	مباينة ١٥٠٩٥
discrepantia	مباينة
٤٠١٠٠٧٠٢١٠١٧٠١٠٦٠٣٠١٠٥٠١١٠١٠٠٤	

(ت)

consequentia	توابع ٦٠٧٥
--------------	------------

(ج)

particulare	جزئي ١٨٠١٥٠٧٠٢٧٠١٠٠٢٤
singulare	» ١١٠٩٨٠٨٠٧٥
particularia	جزئيات
٢١٠٧١٠٠١٠٥٥٠١٩٠٣١٠١٠٠٢٨٠١١٠٢٢	

singularia	جزئيات ٣١، ١٨، ٥٧، ٦٤، ٨٢، ١٤، ١٥
particularitas	الجزئية ١٥، ٦
individualitas	» ٥٧، ١٧

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

genus جنس

٣٨، ٨، ٩، ١٦ — ١٨، ٣٩، ٢، ٥، ١٨، ٤٦، ٧،
 ١٠ — ١٢، ٤٧، ٢، ٣، ٥ — ٨، ١٠ — ١٢، ١٤ — ١٦،
 ١٨، ٤٨، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤،
 ١٨، ٢٠، ٥٠، ٥، ٧، ١١ — ١٨، ٥١، ١، ٢،
 ٥٨، ٦، ٨ — ١١، ١٣، ١٨، ٢، ٥٣، ٩، ١١، ١٢، ١٣،
 ١٤، ٢٠، ٤، ١٠، ١١، ١٣، ١٥، ٣، ٥٥، ٧، ١٢، ١٥،
 ٥٦، ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ٥٨، ٣، ٥، ١٤، ٩، ١٠، ١١،
 ١٩، ٦٢، ٦، ١٦ — ١٦، ٦٣، ١، ٣ — ١١، ١٣، ١٧،
 ٦٤، ٧، ١٣، ١٥، ١٦، ٦٥، ٧، ٩، ٦٧، ٤، ١٧، ١٨،
 ٦٨، ٣، ٥، ٧، ٨، ٦٩، ١، ٢، ٧٠، ١، ٧٢، ١١، ٤٧،
 ١٣، ١٤، ١٦، ٧٥، ١١، ٧٦، ٩، ١١، ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠،
 ٧٧، ٤، ١٠، ٦، ٧٨، ٨، ١٠ — ١٢، ٧٩، ١، ١٦،
 ١٧، ٨٠، ٧، ١١، ١٢، ٨١، ١٧، ٨٢، ١٧، ٨٥، ١٦،
 ٨٦، ٨، ١١، ٨٧، ١١، ١٢، ١٤، ١٧، ٩١، ٥، ١٤، ١٦،
 ١٨، ٩٢، ١، ٩ — ١١، ١٣، ٢٠، ٩٣، ١، ٢، ٦، ١١،
 ١٢، ١٥، ١٧ — ١٩، ٤، ٩، ١، ٢، ١٥، ١٩، ٩٥، ٢، ٢ — ٩، ٦،
 ٩٦، ٥، ٦، ١٣، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٩٧، ١، ٨، ١٢،
 ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٩٨، ٢، ٣، ٥ — ٧، ١٢، ١٣،
 ١٤ — ١٦، ١٨، ١٩، ٩٩، ٢، ٤، ٦، ٨ — ١٠، ١٥، ١٦، ١٧،

6 12 6 12 - 10 6 18 6 26 6 10 1 19 6 26 1 6 10 0
 6 7 6 0 6 2 6 10 3 19 6 18 6 17 6 7 6 26 6 10 4 19
 6 10 7 13 6 10 7 10 6 10 0 12 6 2 6 10 2 11 6 7
 6 10 9 17 0 11 6 1 6 10 8 19 6 17 6 12 6 13 6 10
 6 1 6 11 1 19 6 18 6 10 6 7 6 0 6 2 6 1 6 11 0 19 - 19
 19 - 10 6 10 6 7 - 2 6 1 6 11 4 6 21 - 19 6 9 6 7 6 0 6 7

genus accidentis	جلس العرض ٣٠ ١١٢ ٢١٠ ١١١
genus substantiale	جنس ذاتي ٧٠ ٣٨
genus logicum	جنس منطقي
	١٤٠ ١٢٠ ٦٨٠ ١٥٠ ١٤٠ ١٠٠ ٦٧٠ ١٦٠ ١٢٠ ٦٦
genus naturale	جنس طبيعي
	١٦٠ ١٣٠ ١١٠ ١٠٠ ٨٠ ٦٠ ٦٨٠ ٣٧٠ ٦٧
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ١٦٠ ٦٧
generalitas	جنس ٥٠ ٦٨٠ ١١٠ ٦٦٠ ٢٠ ٥٦
»	معنى الجنس ١١٠ ٦٦
»	الجنسية
	٨٠ ٧٠ ٣٠ ٦٧٠ ١٨٠ ٦٦٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ٥١٠ ١١٠ ٤٧
	٧٠ ٩٥٠ ١٣٠ ٩٣٠ ١٧٠ ٦٠ ٧١٠ ١٨٠ ١٥٠ ٢٠ ٦٨٠ ٩
substantia	جوهر
	٠ ٦٤٠ ١٦٠ ١٠٠ ٧٠ ٦٣٠ ١٠٠ ٦١٠ ٢٠ ٢٩٠ ٤٤٠ ٢٢
	٠ ٨٥٠ ١٠٠ ٧٦٠ ٢١٠ ٢٠٠ ١٨٠ ٧٥٠ ١٩٠ — ١٦٠ ٣٩٠ ١٠٠
	٠ ١٥٠ ١٠٨٠ ٩٠ ٨٠ ٩٣٠ ٩٠ ٨٧٠ ٣٠ — ١٠ ٨٦٠ ١٤٠
	٤٠ ١١١
substantia intelligibilis	الجوهر العقلي ١٥٠ ١٣

(ح)

ratio	حجة ٨٠ ١٩٠ ٨٠ ١٨
diffinitio	حد
	٠ ٢٠ — ١٨٠ ٣٠٠ ١٩٠ — ١٧٠ ١٣٠ ١١٠ ٢٠ ٤٨٠ ١١٠ ٨٠ ٢٨
	٠ ١٦٠ ١٥٠ ٥٣٠ ١٨٠ ١٧٠ ٨٠ ٥١٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٣٠ ١٠ ٤٩

٤٣٦٢٦٤٤٨٦٠ ٤١٠ ٥٩٤٣٦٢ ٥٤٤١٩٦٨
٤١٢٦٠ ٤٨٦٤٢١ ٥٧٧٤١٦٦٠ ٤٤٦٨٤١٨٦٧
١٣٦١١٠ ٤١٧٦٩٦٤١٩٦٩١

descriptio حد ٥٦٨٦٤١٧٦٧٧٤٩٥٩

differentia حد ١٧٦٦٧

descriptio التحديد ١٥٤٨

diffinitio التحديد

١٦٧٧٤١٥٥٥٤١٤٦٠ ١٢٦٩٣٥٣٤١١٥١

in diffiniendo في التحديد ٣٥٤٨

verbum حرف ١٥٢٦

praedicatio, praedicatur حل

٥٧٧٤١٦٦٠ ٤١٧٦٤٩٤١٨٤٤٥٤٥٢٨٤٦١٥
١٠٦٢٠١٠٦٤١٨٦١٧٦٨٢٤١٠

p. nomine et diffinitione حلا بالاسم والحد ١٥٤١٠٠

univoce بالتواطؤ ١٨٤١٤٦٠٠ ٤٥٤٩٩

univoce على التواطؤ ٣٥٩٩٤١٨٦٩٨

univoce حل مواطاة ١٨٦٩١٤١٠٦٩٥٤٢٨

vere et univoce بالحقيقة والمواطاة ٦٤٢٨

p.universaliter حلا كلياً ٤١٠١٤٥٣٥٩٩٤١٩٦٨٦٩٨

p. absolute حلا مطلقاً ١١٦٨٢

denominative حل اشتقاق ١٢٦٨٢٤٦٠٢٨

praedicatum	محول
۱۳، ۱۲، ۹۱، ۱۷، ۴۵، ۴۴، ۳، ۴۳، ۱۰، ۲۲	
praedicatur	محول ۱۳، ۸۵، ۱۵، ۱۴، ۶۳، ۶، ۲۸
de quo praedicatur	» ۴، ۴۶
praedicatio	» ۸، ۲۸
praedicabile comitans	المحول اللازم
praedicabilia	محولات ۱۷، ۸۵، ۷، ۶، ۴

(خ)

proprium	خاص
۶۱، ۵، ۶۰، ۱۸، ۵۶، ۴، ۴۶، ۲، ۳۸، ۱۸، ۳۰	
۱۰، ۸۰، ۲، ۷۴، ۲۰، ۱۱، ۷۳، ۱۶، ۷۲، ۱۷، ۶	
۱۹، ۸۵، ۱۳، ۸۴، ۱۰، ۱۶، ۸۳	
singularis	خاص ۱۸، ۱۲، ۶۵
magis propria	خاص اخص
۱۰، ۸۱، ۵، ۷۶، ۱۲، ۷۵، ۱۲، ۷۴، ۱، ۷۳	

proprium	خاصة
۱، ۸۴، ۱۴، ۱۳، ۸۳، ۱۰، ۶۵، ۲، ۶۱، ۵، ۴۶	
۱۵، ۱۱، ۹۱، ۱۷، ۱۴، ۱۲، ۸۷، ۸، ۸۶، ۱۶، ۱۴	
۱۹، ۱۲، ۷، ۳، ۱۰، ۱۸، ۱۷، ۱۶، ۹۹، ۳، ۲، ۹۳	
۱۰، ۵، ۷، ۱۰، ۳، ۳، ۱۰، ۲، ۹، ۸، ۶، ۳، ۱۰، ۱، ۲۰	
۱۹، ۱۸، ۱۵، ۱۱، ۷، ۱۰، ۷، ۳، ۱۰، ۶، ۱۹، ۱۵	
۳، ۱۰، ۹، ۲۱، ۱۹، ۱۷، ۱۳، ۱۱، ۹، ۷، ۶، ۱۰، ۸	
۱۶، ۵، ۱۱، ۲، ۱۳، ۱۱، ۱، ۱۲، ۱، ۱۱، ۱۰	

proprietas	خاصة
١٢٠١١٠٦٠٤٥٠٤٠٣٠٥٩٠١٥٠١٤٠١٠٠٨٠٤٦	
١٧٠٧٦٠١٧٠٧٣٠١٠٦٢٠١٨٠٨٠٦٠١٠٦١	
١٦٠٩٠٢٠٨٤٠١٢٠٧٠٦٠٣٠٢٠٨٣٠١٦٠٨٢	
١٠٧٠٤٣٠٩٣٠٥٠٣٠٢٠٨٥٠٢٢٠٢١٠٢٠٠١٧	
٣٠١٠٠١١١٠١٩٠٣٠١١٠٠٤٠٤٠٢٠١٠٨٠١٩	
١٠٠١١٢٠١٧٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٠٤٠١١٢	
proprietas	خاصية ٨٠٤٩٠١٣٠٢٠
proprietates	خواص
٩٠٥٠٠١٠٠٤٦٠١٠٩٣٠١٥٠٨٤٠٧٠٨٢٠١١٠٧٠	
٢٠١٠٠١١١٠٢٠٠١١٠٠١٦٠١٠٥٠١٣٠١٠٢	
proprietates extraneae	خواص عرضية ١٠٠٧٠
proprium	أخص الخواص ٥٠٨٤
proprium commune	الخاصة العامة ١٦٠١٠٥٠١٨٠٩٩
proprium commune semper inhaerens	الخاصة العامة الدائمة ١٨٠١٠٥
proprietas generis	خاصة الجنس ١٠٠١١٢
proprietas speciei	خاصة النوع ١٢٠١١٠١١٢
propria aptantia	الخواص الاستعدادية ١٠٠١٠٠
propria substantiales	الخواص الدائمة ١٠٠١٠٠
	خاصة : انظر مشاركة
impossibile	خُلف ١٦٠٤٠

(د)

significatio دلالة

٤ ٣٩ ٤ ٦ ٤ ٢ ٤ ٢٦ ٤ ١٩ ٤ ١٨ ٤ ١٧ ٤ ٢٥ ٤ ١٧ ٤ ١٤ ٤ ٢٤
٤ ١٩ ٤ ١٧ ٤ ١٢ ٤ ٤٣ ٤ ١٩ ٤ ١٠ ٤ ٤٢ ٤ ١٨ ٤ ٤١ ٤ ٩ ٤ ٧
١٥ ٤ ٩ ٤ ٧ ٤ ٤٨ ٤ ١٧ ٤ ١١ ٤ ٤٥ ٤ ٣ ٤ ١ ٤ ٤٤

significare دلالة

٤ ١٢ ٤ ٤٤ ٤ ٧ ٤ ٥ ٤ ٤٣ ٤ ١٨ ٤ ١٢ ٤ ٤٢ ٤ ١٥ ٤ ١٣ ٤ ٤١
٣ ٤ ٤٨

significatio vera دلالة بالحقيقة ٩ ٤ ٤٣

significatio extrinseca » خارجية ٩ ٤ ٤٣

significatio continentiae » تضمن ٤٠ ٤ ٩ ٤ ١٠ ٤ ٤٤ ٤ ١٤ ٤ ٤٣

significatio comitantiae » لزوم ١٧ ٤ ١٤ ٤ ٤٣

significatio principalis » مطابقة ١٩ ٤ ٣ ٤ ٩

significatio parilitatis » » ١ ٤ ٤٤ ٤ ١٣ ٤ ٤٣

significatio signi » العلامة ٧ ٤ ٩

significatio essentialis » بالذات ٥ ٤ ٢٥ ٤ ١٤ ٤ ٢٤

significatio substantialis aequalis » ذاتية .ساوية ٢ ٤ ٧٧

(ذ)

essentia ذات

٤ ١٠ ٤ ٨ ٤ ٧ ٤ ٣٠ ٤ ١٥ ٤ ٢٨ ٤ ٦ ٤ ٢٤ ٤ ١٤ ٤ ١٢ ٤ ١٨
٤ ٦٩ ٤ ٣ ٤ ٦٦ ٤ ١٠ ٤ ٥٣ ٤ ٣ ٤ ٤٦ ٤ ١٠ ٤ ٣٩ ٤ ٢ ٤ ٣٣ ٤ ١٢
٤ ٨١ ٤ ٢٠ ٤ ١٦ ٤ ١٥ ٤ ٨٠ ٤ ٦ ٤ ٥٠ ٤ ٧٩ ٤ ١٩ ٤ ١٧ ٤ ٧٦ ٤ ١٧
١٢ ٤ ٤ ٤ ٣ ٤ ٢ ٤ ١

esse ذات ١٤٠١٣٠٣٠

substantia (essentia) ذات

١٩٠٢٠٣١٠٧٠٢٩٠١٤٠١٣٠٢٨٠٥٠٤٠٢٧

substantia ذات

١٦٠٧٦٠١٤٠١٣٠٩٠٨٠٥٠٤٨

ذاتی ١٨٠١٠٨٦٠٢٠٠٨٥٠٥٠٧٦٠١٠٠٢٤

substantiale ذاتی

٠٢٠٣٢٠١٦٠١٣٠٣١٠١٥٠١٤٠١١٠٦٠٥٠٣١
 -٣٧٠٢٠٠٣٦٠٢٠٣٥٠١٧٠١٥٠١٢٠١٠٠٨٠٧٠٤٠٣٣
 ١٢٠٤١٠١٠٠٩٠٦٠٤٠٢٠٣٩٠٢٠٣٨٠١٨٠٨٠٤٠٢١
 ٠٦٠٤٠٣٠١٠٤٠٥٠١٣٠٨٠٤٤٠٣٠٤٠٢٠١٦٠١٥٠١٣
 ٠١٦٠٧٥٠١٢٠٥٨٠٢١٠١١٠٥٥٠٢٠١٠٤٠٢٦٠٩٠٧
 ١١٠١٠٣٠١٨٠١٠٣٠١٨٠١٦٠٧٦

essentialitas الذاتية ٨٠٢١٠٧٠٦٠١٥

substantiale الذاتية

١٨٠٨٢٠٢٠٤٠٥٠٦٠٤٤٠١٤٠٣٧٠٧٠٣١

animus ذهن

١٨٠٦٦٠٣٠٢١٠١٠٠١٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٠٥٠١٧

intellectus ذهن

-٢٧٠١٨٠١١٠٢٦٠١٥٠١٤٠١٢٠١٢٠٢٣٠٩٠٢٢
 ٠٩٠٣٦٠١٦٠١٤٠١٢٠٠٦٠٥٠٠٣٠٣٥٠١٩٠٣٤٠١٣٠٤
 ٠١٧٠٤٩٠٩٠٤٨٠١٠٠٢٠٤٣٠٣٠٠١٠٣٧٠١٦٠١١
 ٤٠٧٥٠٤٠٦٧٠٩٠٥٥

mens	ذهن ٤٠٦٦٠١٧٠٦٥
cogitatum	ذهن ١٩٠٢٢
ratio	ذهن ٦٠٨٢

(ر)

sententia	رأى ١٠٠٩٠١٢
ratio	روية ١٨٠٢٢
cogitatio	» ١٩٠٢٢
cogitando	بالروية ١٨٠٢٠
intelleotus interior	الروية الباطنة ١٤٠٢٠ مرادف : انظر : اسم

descriptio	رسم
٠١٢٠٦٠٠٨٠٥٠٤٩٠٢٠٤٨٠١١٠١٠٠٢٥٠٥٠١٨	
١٥٠١٤٠١٠٠٨٠٧٠٧٦٠٤٠٦٤٠١٤٠٧٠٦١٠١٤٠١٣	
٠٢٠٧٨٠١٠٠٨٦٠٤٤ — ٢٠٧٨٠٢١٠١٦٠٧٧٠٢١	
٠١٠٠٩١	

descriptio per negationem	رسم سلبى ٤٠٨٧
accidentia	رواضع ٦٠٧٥
complexum	مركب (لفظ) ١٦٠٢٧
compositum	مركب ١٤٠٢١

(س)

nomen	اسم
۷۰۵۰ ۴۸ ۱۷ ۱۳ ۴۷ ۱۱ ۲۸ ۵۰ ۱۸ ۴۷ ۱۷	
۵۹ ۱۴ ۵۷ ۹۰ ۵۱ ۱۳ ۹۰ ۵۰ ۱۰ ۱۰ ۴۹ ۱۹	
۴ — ۲ ۶۸ ۱۸ ۱۷ ۶۶ ۶۷ ۴۴ ۳۰ ۱۰ ۶۴ ۱۷	
۱۴ ۸۲ ۴۸ ۷ ۷۹ ۴۸ ۷۷ ۱۰ ۷۲ ۱۶ ۱۰ ۶	
۹۰ ۷۰ ۹۵ ۱۹ ۹۱ ۱۰ ۸۵ ۶۶ ۸۳ ۱۵	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ۲ ۷۱
communione nominis	باشتراك الاسم ۸ ۸۰
nomen commune	اسم جامع ۴ ۱۸
nomen commune	اسم عام جامع ۶ ۱۸
nomen multiplicatum	اسم مرادف ۶ ۴۸ ۱۵ ۳۳

(ش)

individuum	شخص
۴ ۱۷ ۱۲ ۷ ۴ — ۲ ۷۱ ۱۲ ۹ ۷ ۷۰ ۴ ۱۸ ۶۱	
۴ ۳۰ ۲ ۱۰ ۳ ۱۹ ۱۶ ۱۵ ۱۰ ۲ ۸ ۸۳ ۳ ۷۲	
۱۳ ۸ ۷ ۱۱ ۱ ۸ ۷ ۱۰ ۵	
singulare	شخص
۴ ۱۹ ۳۲ ۱۴ ۱۱ ۸ ۷ ۳۱ ۱۲ ۱۰ ۸ ۲۹	
۴ ۱۰ ۶۲ ۴۴ ۱۰ ۶۱ ۱۷ ۶۰ ۱۴ ۳۶ ۲۰ ۱۰ ۳۳	
۵ ۸۷ ۹ ۷ ۴ ۱۴ ۷۲ ۱۹ ۱۶ ۱۴ ۶۵	
singularia	الأنخاص
۴ ۶۳ ۱۰ ۳ ۵ ۶ ۸ ۷ ۴ ۷ ۹ ۳۸ ۱۷ ۳۲	
۱۱ ۹ ۱۱ ۱ ۳ ۸ ۴ ۱۰ ۶ — ۳ ۷ ۴ ۱	

modus	صورة ١٨، ١٧
intellectus	تصور
٤١٨، ١٤، ١٠، ١٧، ١٥، ١٠، ٩، ٥، ١، ١٥، ١، ١٤	
٥٥، ٤٥، ٣٥، ١٦، ١١، ٢٦، ٨، ١٩، ١١، ٣، ١٨	
١٧، ١٢، ٦٥، ٥	
ad intelligendum	تصور ١٣، ٣
intelligere et credere	» ١٢، ٢١
intelligere	تصور
٥، ٣٥، ١٣، ٨، ٢٣، ٤، ١٨، ١٣، ١١، ١٠، ٧، ١٧	
٤١٨، ١٧، ٦٥، ٤٩، ٥٥، ١٠، ٣٦، ١١، ١٠، ٧، ٦، ٤	
١٦، ١٠٠، ٤٨، ٦٨، ٢، ٦٧، ١٩، ٦٦	
formari	صور ٢٣، ١٤، ٦٩، ٥
in intellectu non in esse	تصورا لا قواما ١٤، ٥
in esse et in intellectu	قواما وتصورا ١٤، ٦

(ض)

contraria	متضادات ١٠٧، ٦
necessitas	ضرورة ٢٢، ١٣، ١٧، ٢٣، ٣
relatio	إضافة ٢٦، ٦، ٥٣، ١٥، ١٨، ٥٦، ٢، ١١
relativum	المضاف
٤١٠، ٥٦، ٢، ٥٤، ١٥، ١١، ٧، ٥٣، ١٤، ١٢، ٥١	
١٦، ٦٣، ١٨، ٥٨، ١٨، ٦، ٥٧	
relativa	المضافات ١٧، ٥١، ١٩، ٥٢

relativa	المتضائقات ٤٠٣٠٥٤٤٢٠٥٣
quae est sub	المضاييف ل ١٢٠١٠٧
referri ad	مضاييف ل ١٦٠٥٤
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠٥٠٤٠٥٥

(ط)

coequale	مطابق ١١٠٤٣
	مطابقة : انظر : دلالة

(ع)

d'cere	تعريف ١٠٠٩٠٢٤
ostendere	» ١٤٠١٠٠٥٢٤١١٠٥١
docere (dicere)	» ٥٠٤٠٥٣
demonstratio	» ١٦٠٩٦
asecundum placitum	بموجب التعارف ١٠٢١
	التعارف العامي : انظر عامي

accideus عرض

٠٣٧٤١٨٠١٧٠٢٣٤١٦٠١١٠١٧٤١٦٠١١٠١٣
 ٤١٠٧٠٤١٠٦٢٤١٨٠٦١٤١٨٠٥٠٤١٦٠١٥٠٤٦٤٢
 ٤٢٠٠١٩٠١٨٠١٤٠٩٠٨٠٨٥٤١٧٠٨٢٤٢٠٠١٩٠٧١
 ٠١٥٠٠١١٠٩١٤١٣٠٨٠٨٧٤٦٠٤٠٣٠٢٠١٠٨٦
 ٠١٠٣٤١١٠٥٠١٠٢٤١٦٠١٥٠١٠١٤٠٥٠٢٠٩٣٤١٧
 ٤١٩—١٧٠١٣٠١٠٨٤٢٠١٠٧٤٢١—١٩٠١٤٠٩٠١٠٦٤٥
 ١٦٠٨٠١١٢٤٢٢٠١١١٤٣١٠١١٠٤٨٤١٠٦

accidens commune	عارض عام ١١٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ١١١ ، ٣٠
accidens proprium	عارض خاص ٨٣ ، ١٤٠
accidens inseparabile	عرض لازم ١١٠ ، ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ٥٥ ، ١٢٠
accidens inseparabile	عرض غير مفارق
	٧٣ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ٤٠ ، ١٠٧ ، ٥٠ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ ، ١٠٩
accidentia separabilia	الموارض المفارقة ٧٣ ، ٣٠
accidens consequens	عرض لاحق ١١٢ ، ٢٠ ، ٣٠
accidens speciei	عرض النوع ١١٢ ، ١٥٠ ، ١٦٠
accidens differentiae	عرض الفصل ١١٢ ، ١٧٠
accidens proprietatis	عرض الخاصة ١١٢ ، ١٨٠
accidentale proprium	عرضي خاص ٨٥ ، ١٩٠
accidentale commune	عرضي عام ٨٥ ، ٢٠٠
assensus	اعتقاد ١٢ ، ٩٠
conceptiones	معتقدات ٢٠ ، ٨٠
signum	علامة ٨٠ ، ١٠٠ ، ٦٤ ، ٤٠
	» : انظر : دلالة
convertitur	ينعكس ١٧ ، ١٤٠
communis	عام
	٢٩ ، ١٥٠ ، ٣٠ ، ١٨٠ ، ٥٥ ، ١٨٠ ، ٦٥ ، ٣٠ ، ٧١ ، ١٤٠ ، ٧٢ ، ١٦٠ ، ٧٤ ، ١٧٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ٩١ ، ٥٠ ، ١٠٦ ، ٨٠ ، ٧٠ ، ١٠٩

intentio vulgaris	المعنى العامى ١٣٠٥٤
intentio communis	معنى عام ٥٠٨١ ؛ ٣٠٧١ ؛ ٩٠٨٠ ؛ ٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ١٩٠٨٠
intentio universalis	المعنى الكلى ١١٠٨٧ ؛ ٢٠٣٤
intentio individualis	معنى شخصى ١٥٠٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤٠٥٧ ؛ ٨٠٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضى ١٧٠٣٠
intentiones substantiales	المعاني الذاتية ٣٠٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبى ١٦٠٣١
intentio continens	المعنى الجامع ٤٠١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ١٣٠٧٩
generalitas	معنى الجنس ١١٠٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٩٠٨٠
eo quod	معنى ١٣٠٦٧
aliquid quod	» ٨٠٦٨
secundum quod	بالمعنى ٩٠٥٩
eo modo (quo)	» ١٤٠٨٥ ؛ ١٨٠٦٣
quoddam	معنى ١٠٠٩٠ ؛ ٩٦
in ipsis rebus	في أعيان الأشياء ١٠١٥
in singularibus	في الأعيان ٤٠١٥
in visibilibus	» » ٣٠٦٦ ؛ ٦٠٣٤

res quae sunt	في الأعيان ١٢ ، ١١
sensibile	» » ١١٠ ، ٦٥
in sensibilibus	» »
٩٠٨ ، ٥٠ ، ٣٠ ، ٦٩ ، ١٠ ، ٦٧ ، ١١ ، ٦٥ ، ١٢ ، ٣٦ ، ٩٠ ، ٢٢	
in sensibilibus foreusecis	في خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤
in sensibilibus	عينا ٣٤ ، ١٥

(غ)

alteratum	غير ، غيرية ٧٥ ، ١٥ — ١٨
-----------	--------------------------

(ف)

differentia	فصل
٠ ، ٣٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٦٠ ، ٧٠ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٠ ، ١٩ ، ٤٠ ، ١٨	
٠ ، ٤٩ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥٠ ، ٤٨ ، ١٤ ، ١٠ ، ٠ ، ٨ ، ٤٦ ، ١٩ ، ٤٥ ، ١	
٠ ، ٦٠ ، ٣٠ ، ٥٩ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨٠ ، ٥٨ ، ١٠ ، ٥٥ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٢	
١٩ ، ١٧٠ ، ٨٠ ، ٦٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ٦١ ، ١٧٠ ، ١١٠ ، ١٠ ، ٨٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ١	
١٠ ، ٩٠ ، ٧٢ ، ١٠ ، ٧٠ ، ١٠ ، ٦٥ ، ١٧٠ ، ١٤ ، ٦٤ ، ٢٠ ، ٦٢	
٠ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨٠ ، ٧٤ ، ٢٠ ، ١٧٠ ، ١٥ ، ٧٣ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤	
١٧٠ ، ١٥٠ ، ١٠ ، ٧٠ ، ٤٠ ، ٧٦ ، ١٨٠ ، ١٥٠ ، ١٣٠ ، ١٢٠ ، ٧٥ ، ١٥	
٧٨ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ ، ١٠ ، ٥٠ ، ١٠ ، ٧٧ ، ٢١	
١٠ ، ٨٠ ، ٢٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ ، ١٠ ، ٩٠ ، ٥٠ ، ٢٠ ، ٧٩ ، ١٦٠ ، ٦٠ ، ٥	
٧٠ ، ٨٢ ، ١٧٠ ، ١٦٠ ، ١٢٠ ، ١٠ ، ٨١ ، ١٣٠ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٣	
١٤٠ ، ١٢٠ ، ٨٧ ، ١٢٠ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ١٦٠ ، ٨٥ ، ٢٠ ، ٨٤ ، ١٥٠ ، ١١	
٩٣ ، ٢٠ ، ١٣٠ ، ١١٠ ، ٣٠ ، ٩٢ ، ١٩٠ ، ١١٠ ، ٥٠ ، ٩١ ، ١٧٠ ، ١٥	
٩٥ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ ، ٩٤ ، ١٩٠ ، ١٨٠ ، ١٧٠ ، ١٥ — ١٢٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢	

١٧٠١٤٠٩٠٨٠٦٠٤٠٢٠٩٦٠١٦٠٩٠٦٠٥٠٤٠٢٠١
 ٠٢٠١٠٩٨٠٢١٠٢٠٠١٥٠١٣٠٠٣٠٢٠٩٧٠٢٠
 ٠١٠٣٠١٩٠١٠١٠٤٠١٠٠٠١١٠٩٩٠١٢٠٦٠٩٨٠٣
 ٠٩٠٧٠٦٠٥٠٣٠١٠٠٤٠١٩٠١٨٠١٧٠١٣٠١١٠١٠
 ٠٦٠٤٠١٠٠١٠٦٠١٩٠١٥٠١١٠٤٠١٠٥٠١٣٠١٢٠١٠
 ٠١٠١١٠٠٢٠٠١٩٠١٠٩٠١١٠١٠٨٠١٠١٠٧٠١١
 ٠١١٢٠٢٠٠١٨٠١١٠٠١١١٠١٤٠١٣٠١٢٠١٠٠٦٠٥
 ١٣٠١٢٠١١٠٦

differentia generis فصل جنسى

٦٠١١٢٠٢٠٠١١١٠٧٠٥٠٣٠٩٧

differentia differentiae فصل الفصل ١٥٠٩١٠١٦٠٤٨

differentia proprietatis فصل خاصة ٨٠١١٢

differentia accidentis فصل عرض ٩٠١١٢

differentia propinqua فصل قريب ١٠٠٩٠٧٠٦٠٤٠٩٧

differentia propinqua فصل ملاصق ٥٠٩٧

differentia communis الفصل العام ٢٠٧٤٠٧٠١٠٧٣

differentia particularis الفصل الخاص ٤٠٧٤٠٨٠٧٣

differentia constitutiva فصل مقوم

٢٠١١٢٠١٩٠١٨٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٨

diff. constitutiva substantialis الفصل المقوم الذاتى ٩٠٧٥

differentia divisiva فصل مقسم

١٩٠١٨٠١٥٠١٤٠١٣٠٩٠٧٨

differentia designata الفصل المعين ١٥٠٩٣

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبى ١٦، ٧٨
differentialitas	الفصلية ٤، ٢٤، ١٠٧، ٤٨، ٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ١٥، ١٤، ٢٧
natura prima hominis	القطرة الأولى من الإنسان ١٧، ١٦
intelligentia	فكر ١٥، ٩
meo ... ingenio	بفكرى ٣، ١٠
opiniones	أفكار ١٥، ٣١
cogitando	بالفكرة ١١، ١٥
considerare	تفكر (فى الأشياء) ٩، ١٥
solo intellectu	بفكرة ساذجة ١٥، ٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ٦، ١٠
philosophia practica	الفلسفة العمالية ١٧، ١٤، ١٠ - ٧، ١٢
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ١٧، ١٤، ١٠ - ٦، ١٢
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقية ١٣، ١٠

(ق)

oppositum	متقابل ٤، ١٠٧، ٢٠، ٩٧
(materia subjecta duabus formis) diversis	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلتين ١٩، ٩٧
propositio	مقدمة ٨، ١٥
propositiones	مقدمات ٧، ٦، ٢، ٥٢، ١٩، ٥١، ٦، ١٩

prioritas	التقدم ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	بحسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
inductio	استقراء ٧٠١٠٠٤٨٠١٨
constitutivum	مقوم
	٠١١٠١٠٣٥٠١٦٠١٤٠٣٤٠١٦٠١٤ — ١٢٠٩٠٨٠٣٣ ٨٠٧٠٣٦٠١٣
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠١٥
syllogismus	د ٨٠١٨
syllogismus quaestionis	قياس الشك ٧٠٥٢

(ك)

multitudo	الكثرة ١٠٧١٠٨٠٥٠١٣
multa, multi	الكثرة ١٥٠٤٧٠١١٠٢٦
ante multitudinem	قبل الكثرة ١٦٠١٢٠٦٩٠٤٠٣٠٦٥
in multitudine	في الكثرة ٢٠٧٠٠١٥ — ١٣٠٤٠٦٩٠٥٠٣٠٦٥
post multitudinem	بعد الكثرة ٢٠٧٠٠٥٠٣٠٦٥
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٩٠١٧
omne	كل ١٨٠٨٤
omnia	الكل ١٨٠١٠٥
totum	الكل ٢٠٤٤٠٣٠٢٦٠١٢٠٤٠٢٥

universale

كلى

٥٥٠٧٠٥٤٠١٠٠٢٠٢٨٠١٥٠٧٠٢٧٠١٠٠٢٤
٦٥٠٥٠٦٤٠٢٠٦٢٠١٠٠٦١٠١٣٠٩٠٥٠١٠٠٥٧٠٩
٠٨٧٠١٥٠٨٣٠٧—٥٠٧٧٠٦٠٥٠٧٥٠١٤٠٧٢٠٣
١٤٠١٠٨٠٨٠٩٨٠١١٠٩٠٩١٠٩

universale accidentale

الكلى العرضى ١٦٠٨٣٠٨٠٤٦

totalitas

الكلىة ٨٠٣٩

universalitas

الكلىة ١١٠٨٤٠٢٠٠٥٣٠٦٠١٥

universalia

كليات ٥٠٥٧٠١١٠٢٢

quantitas

كلىة ٧٠٧٠٠١٣٠٢٩

qualitas

كلىة ٧٠٧٠٠٩٠٤٠٠١٣٠٢٩

(ل)

dictio

لفظ

١٦٠٨٧٠٤٠٣٠٤٤٠١٢٠١١٠١٠٠٥٠٤٣٠١٣٠٢٢

locutio

لفظ ١١٠١٠٢

nomen

لفظ

٠٦١٠١١٠٥٠٣٠٤٨٠٢٠٤٣٠١٩٠١٥٠٤٢٠١٤٠٣٣
٤٠١٠٣٠١٧٠١٥٠١١٠١٠٠٨٧٠٦٠٧٩٠١٠٠٢

verbum

لفظ

٠٧٠٦٠٥٠٤٠٢٠١٠٢٣٠٢٠٠١٩٠١٧٠١٤٠٢٢
٠١٥٠٩٠٨٠٢٠١٠٢٦٠١٥٠٢٥٠١٧٠١٥٠١٢٠٢٤
٠١٠٣١٠١٨٠١٣٠٣٠٠١٢٠٢٠٢٨٠١٤٠٨٠١٠٢٧
٨٠٨٧٠١٧٠١٦٠٧٧٠٦٠٤٠٤٠٤١٠٤

sermoneſ	الألفاظ ١٥٠٩
verbum incomplexum	اللفظ المفرد
١٠٠٩٠٧٠٣٦٢٦ : ١٣٠١٠٠٩٠٤٠٢٥ : ١٢٠٩٠٢٤	
	٩٠٥٨ : ١٤٠٢٧
verbum incomplexum	اللفظ المفرد الكلى ١١٠٤١
v. incomplexum universale	اللفظ المفرد الكلى ١٢٠٤١ : ٤٠٣٣
verbum complexum	اللفظ المؤلف ٩٠٢٥ : ٩٠٢٤
verbum complexum	اللفظ المركب
	١٦٠٢٧ : ١٠٠٩٠٢٦ : ١٣٠٢٤
verbum universale	اللفظ الكلى
	١٨٠١٠٩ : ١٣٠٨٢ : ١٧٠٣١ : ١٠٠٣٠ : ٣٠٢٠٢٨
nomen universale	لفظ كلى ١٠٠٤٦
dictio substantialis	اللفظ الذاتى ٥٠٤٤
verbum substantiale	اللفظ الذاتى ٣٠٣١ : ١٧٠١٥ : ٣٠
nomen substantiale	» ٤٠٤٥
verbum assentiale	» ١٠٣١
verbum accidentale	اللفظ العرضى ١٦٠٣٠
nomen singulare	اللفظ الشخصى ١٥٠٥٨
verbum singulare	اللفظ الجزئى ١٨٠١٧ : ١٥٠٢٧
nomen ambiguum	لفظ مشكك ١٢٠١٠٦
nomen universale substantiale	لفظ كلى ذاتى ٦٠٤٦
nomen commune substantiale	» ٧٠٥٦

nomei لفظة
٠ ١٧٠ ١٦٠ ١٤٠ ١٠٠ ٩٠ ٢٠ ٤٢٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٧٠ ١٦٠ ٤١
١٦٠ ٨٦٠ ٨٠ ٥١٠ ١٣٠ ٤٣٠ ١٩٠ ١٨

verbum لفظة
٣٠ ٤٧٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٦٠ ٤١٠ ٥٠ ٤٠ ٤٠٠ ٩٠ ٣٧

(م)

similitude تمثيل (حجة) ٧٠ ١٨
descriptio مثال ٥٠ ١٨
similitudines مثل (بالمعنى الأفلاطوني) ١٧٠ ٦٩

(ن)

rationalitas نطق
٧٠ ١١١٤ ١٣٠ ٩٩٠ ١٨٠ ٩٢٠ ١٢٠ ٨٢٠ ١٩٠ ١٥٠ ٧٤
ratio نطق ١٠ — ٧٠ ١١٠
locutio interior النطق الداخلي ١٤٠ ٢٠
locutio exterior النطق الخارجي ١٥٠ ٢٠
logica المنطق
٠ ٦٠ ٢٣٠ ١٥٠ ٢٢٠ ٧٠ ١٩٠ ١٠ ١١٠ ١١٠ ٣٠ ٢٠ ٢
٥٠ ٨٦٠ ٧٠ ٢٤٠ ٩
negotium logicum المنطق ٢٠ ٣
scientia logices علم المنطق ١٦٠ ١١٠ ٤٠ ١٠
logica صناعة المنطق ٣٠ ٢٤

doctrina logica	١٦٠٧٠١٠٢٣٠٨٠٢٢٠٩٠٢٠	صناعة المنطق
principia logices	٥٠١٠	مبادئ المنطق
speculatio	١٠٠١٦	نظر
consideratio	١٢٠١١٠٢٣٠١٣٠٢٢	نظر
speculativus	٣٠١٦ (بحث)	نظري
	نظري : انذار : برهان ، فلسفة	
oppositio	٧٠١٦ (ثلاثة لا تناقض بين القولين)	تناقض
contradictio	١٠١٩	تناقض
species		نوع
	٠١٠٣٩٠١٧٠١٦٠٣٨٠١٠٠١٦٠٤٠١٤٠٣٠١٣	
	٠١٤٠٤٩٠١٩٠١٢٠١٠٠٧٠٤٦٠١٥٠٤٥٠١٧٠٦٠٢	
	٠١٨٠١٧٠١٦٠١٣٠١٠٠٩٠٨٠٥١٠٩٠٤٠٣٠٥٠١٥	
	٠٨٠٧٠١٠٥٤٠١٥٠٠١٣٠٠١١٠١٠٠٩٠٥٣٠٢٠٥٢	
	١٢—٩٠٦٠٥٠٣٠٥٦٠١٧—١٤٠٩—٧٠٣٠٢٠٥٥٠١٢	
	٠٥٨٠٨٠١٤٠٦٠٤٠٣٠٥٧٠٢٠٠١٩—١٧٠١٦٠١٤	
	٠١٢٠٩٠٨٠٥—٣٠٥٩٠١٩٠١٨٠١٦٠١٤٠١١٠٦—٣	
	٠٢٠٦١٠١٧٠١٣٠١١٠٩٠٨٠٥٠١٠٦٠٠١٨٠١٦٠١٥	
	٠١٧٠١٥٠٠٠١٣٠١١٠٦—٢٠٦٣٠١٤—٧٠٤٠٣٠٦٢٠٨	
	٠٦٨٠١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٧٠١٠٠٧٠٦٥٠٥٠١٠٦٤	
	٠٣٠٧٢٠١٧٠١٢٠٧٠١٠٧١٠١١٠٩٠١٠٧٠٠٥٠١	
	٠٧٥٠١٥٠١٣—١١٠٥٠٤٠٣٠٧٤٠١١٠٧٠٦٠٤	
	٠٥٠٧٨٠١٩٠١٣—١٠٠٧٧٠١٩٠١٣٠١١٠٠٧٦٠٩	
	٠٨٠٠١٩٠١٧٠١٦٠٤٠١٠٧٩٠١٨٠١٧٠١١٠٨٠٠٧	
	٠٨٤٠١٣٠٩٠٧٠٥٠٨٣٠١٢٠٨٢٠١٤٠١٢٠١١٠٦—٣	
	٠٧٠٣٠١٠٨٥٠٢٢٠١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٩٠٨٠٦٠٣٠١	
	٠٥٠٤٠٣٠١٠٩٢٠١٧٠١٤٠١٢٠٨٧٠٨٠٨٦٠١٦	
	٠٩٧٠١٩٠٩٦٠٧٠٤٠٣٠٢٠٩٣٠١٩٠١٧٠١٢٠١٠٠٩	

٢٠٩٩ ١٩٠١٨٠١٦٠١٥٠١٤٠١٣٠٧٠٥٠٩٨٠١٨
 ١٠١٠٢٠٠٤٠٢٠١٠٠٠١٧٠١٦٠١٤٠١٠٠٨٠٦٠٤
 ١٠٠٣٠١٩٠١٨٠١٦٠٢٠١٠٢٠١٨٠١٦٠١٠٠٤٠٣
 ١٠٠٩٠٧٠٥٠٣٠١٠٠٤٠١٨٠١٦٠١٣٠١٠٠٤٠٣
 ١٣٠١٢٠١٠٠٧٠٦٠٢٠١٠٥٠٢٠٠١٩٠١٧٠١٥٠١٤
 ١٧٠١٦٠١٥٠١٢٠١٠٠٧٠١٠٧٠٢٠٠١٠٦٠٢٠٠١٩
 ١٩٠١٠٠١٠٩٠٢١٠١٨٠١٧٠١٥٠١٣٠٦٠٤٠٢٠٠١٠٨
 ١٢٠١١٠٠٨٠٧٠٠١١١٠١٩٠١٦٠٥٠٣٠١٠٠١١٠٠٢١
 ٣٠٢٠١٠٠١١٢٠١٤

species specialissima نوع أخير

٤٠٣٠١٠٨٤٠١١٠٨٣٠٦٠٨٠٠١٣٠٦٢

species infima نوع سافل ١٢٠٩٠٦٣٠٠١٣٠٦٢

species specialissima »

١٩٠١٨٠١٣٠١٠٧٠١٨٠١٠٣

species suprema نوع عال ٩٠٦٣٠١٤٠٦٢

species superiora ١٠١٠٨ »

species media نوع متوسط

٣٠٨٤٠١١٠٨٣٠١٠٠٢٠٦٣٠١٤٠٦٢

species specialissima : نوع الأنواع

٠٦٣٠١٣٠٦٠٠١٩٠٣٠٢٠٠٥٦٠١٥٠٨٠٠١٠٥٥
 ٥٠٦٤٠١٨٠١٧٠١٢٠٢

species logica النوع المنطوق ٠١٤٠٩٠٨٠٥٤

species absolute النوع المطلق ١٩٠١٠٣

species specierum نوع أنواع ١٥٠٩٩

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠٤٤٦٠٧
„ propinquae	الأنواع القريبة ٨٠٦٠٩٢
„ de speciebus quas continent	٥٠٧٨ » »
speciales	نوعية ١٣٠٣٠١٤٠١٠
species	النوعية ٧٠٧٢
specialitas	النوعية
٠٧١٠١٥٠٦٣٠١٦٠٥٧٠١٦٠١٥٠٢٠٥٦٠١٩٠٥٥	
	١٩٠١٠١٠١٧٠٦
materia specialis	مادة نوعية ١٣٠٣٠١٤٠٢

(ه)

quid	ماهو
٠٢٠٤٦٠١٦٠١٥٠١٤٠٤٥٠١٥٠١٤٠٤٤٠١١٠٢٤	
	٥٠٩٦
praedicatur in quid	في جواب ماهو
٠٢٠٠١٩٠١٦٠٥٧٠١٢٠٥٦٠١٤٠٦٠٥٥٠١١٠٥٠	
٠٩٤٠١٢٠١٠٠٦٠٠١١٠٥٩٠١٦٠١٤٠١٣٠٣٠١٠٥٨	
	١٣٠٤٠٣٠١٠٩٦٠١٨٠١٤٠١٣٠٩٥٠١٨٠١٥
in quod quid	في جواب ماهو ٣٠٥٠
per quid	» » » ١٤٠٥٣٠١٠٥٠
in eo quod quid	» » » ٩٠٤٧
in eo quod est	» » » ٩٠٤٩
quasi in quid	في طريق ماهو ١٣٠٩٥
quasi in quid	من طريق ماهو ١٩٠٩٥٠٢٠٩٦

in quid من طريق ماهو

١٤ ، ٦١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٩٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٩٤ ،

١٣ ، ١٠٣ ، ١٦ ، ٩٥ ، ٥

ad quid est من طريق ماهو ١٠٣ ، ٦

ad interrogationem factam per quid ١١ ، ٦٦ » » »

ad interrogationem per quid ١٦ ، ٩٢ » » »

in quale quid من طريق أى ثىء هو ١٠٣ ، ١٤

quale quid أى ثىء ٤٤ ، ١٤ ، ٥٨ ، ١٣ ، ١٥

quale est ٢ ، ٤٦ » »

quale quid est أى ما هو ٤٦ ، ٣

praedicatur in quale quid فى جواب أى ثىء هو

١٦ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٩ ، ١٣ ، ٧٦ ، ٣٠ ، ٧٧ ، ١٣ ، ٧٨ ، ١

٨٠ ، ١٤ ، ٨٣ ، ٩

p. in quale quid فى جواب أى ما هو

٧٦ ، ١٠ ، ٩٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٩٥ ، ١٣

quidditas ماهية ١١ ، ١٧

essentia ١٥ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٢٠ ، ٧٢ ، ١ »

substantia(essentia) ٢٨ ، ١٣ »

substantia ٣١ ، ٧ »

esse ماهية

٣٣ ، ٤ ، ١٣ ، ٣٤ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ،

٤١٩ ٤ ١٨ ٤ ١٧ ٤ ١٦ ٤ ١٤ ٤ ٩ ٤ ٨ ٤ ٧ ٤ ٤ ٤ ٣٥ ٤ ١٩ ٤ ١٥ ٤ ١٤
 ٤ ١٤ ٤ ١٣ ٤ ٨ ٤ ٤ ٤ ٢ ٤ ١ ٤ ٣٨ ٤ ٨ ٤ ٧ ٤ ٣٧ ٤ ٦ ٤ ٥ ٤ ٣٦
 ٤ ١٥ ٤ ١٤ ٤ ١٣ ٤ ٢ ٤ ٤ ١ ٤ ٢ ٤ ٤ ٠ ٤ ١٧ ٤ ٦ ٤ ٥ ٤ ٢ ٤ ٣٩
 ٤ ١ ٤ ٤ ٦ ٤ ٥ ٤ ٤ ٥ ٤ ١١ ٤ ٨ ٤ ٥ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٩ ٤ ٦ ٤ ٢ ٤ ٤ ٢
 ٤ ١٠ ٤ ٥ ٣ ٤ ١٣ ٤ ٥ ١ ٤ ١٦ ٤ ٤ ٩ ٤ ١٤ ٤ ١٠ ٤ ٦ ٤ ٣ ٤ ٤ ٨ ٤ ٧
 ٤ ٨ ٤ ١٠ ٤ ٨ ٤ ٥ ٦ ٤ ١ ٤ ٥ ٥ ٤ ٢ ٠ ٤ ١٩ ٤ ١٧ ٤ ١٣ ٤ ١٢
 ٤ ١٠ ٤ ١١ ٤ ٩ ٨ ٤ ٢ ٤ ١ ٤ ٩ ٦ ٤ ٢ ٠ ٤ ١٩ ٤ ٩ ٥ ٤ ١٧ ٤ ٩ ٤ ٤ ١٦
 ١٣ ٤ ١١ ٤ ١ ١ ٠ ٤ ١٥ ٤ ١٠ ٨ ٤ ٨

esse rei ماهية ٣ ٤ ٣٣ ٤ ٥ ٤ ٤ ٤ ٣١

quid est esse rei ١٨ ٤ ٣٠ »

quid ١١ ٤ ٤ ٥ ٤ ١٧ ٤ ١٠ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ١٥ ٤ ١٠ ٤ ٣٠ »

id quod est ١٢ ٤ ٢٩ »

esse in substantiale ٤ ٤ ٤ ٥ »

esse substantiale commune ١٢ ٤ ٣٨ ماهية الذاتية المشتركة

essentialiter ١٠ ٤ ٣٨ بالماهية

esse speciale ١٢ ٤ ٤ ٥ ٤ ١٩ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ماهية خاصة

esse commune ١٢ ٤ ٣ ٤ ٤ ٥ ٤ ١٢ ٤ ٧ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ٤ ماهية مشتركة

(٥)

identitas هوية ٧ ٤ ٥ ٤ ١٣

(و)

unitas	الوحدة ١٣ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٢١ ، ٧٢ ، ٢٠
subjectum	موضوع
	٢١ ، ٢٢ ، ١١ ، ٢٣ ، ٩ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٣ ، ٥٠ ، ٢٨ ، ٩ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٩ ، ٦٤ ، ٥ ، ٦٧ ، ١٨ ، ٨٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٠ ، ٩٩ ، ٩ ، ١٠ ، ١٠٠ ، ١٧ ، ١٠٢ ، ٢٠ ، ٦ ، ١٠٥ ، ٦٥ ، ٦٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ٦ ، ١٠ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ٢٠ ، ١١١ ، ١٥
substantia	موضوع ٦٧ ، ١٥
situs	وضع (مقولة) ٧٠ ، ٧
suppositio	وضع (مقابل للعمل) ١٥ ، ٥
impositio	وضع (بمعنى الدلالة المعينة) ٤٧ ، ٤ ، ٤١ ، ١١ ، مواطأة
	مواطأة : انظر : حل
opinio	وهم ٨٧ ، ١ ، ٣
in intellectu	توهم ٣٦ ، ١٩
in intellectu absolute	توهم مطلقا ٣٦ ، ١٩
in intellectu hominum	في أوهام الناس ١٣ ، ٢٠
in intelligibilibus	في الأوهام ٣٤ ، ٧
in opinione	في الوهم ٨٦ ، ١٥ ، ٨٧ ، ٤
in opinione	في التوهم ٣٣ ، ٤ ، ١٠ ، ٣٤ ، ١ ، ٥٥ ، ٨ ، ١١
in opinione	بالتوهم ٨٦ ، ١٨

in vera opinione	صحّة التّوهم ٤٠٢٨
in esse intellecto	وجوداً وتوهمها ١٨٠١٠٨
intelligatur	توهم ١٧٠١٣
putabitur	توهم ١٠٣٢٤ ١٨٠٣١
opinari	توهم ١٢٠٩٠ ٣٦

(ى)

يقين { انظر : تصديق
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية
حسن هلى كليبوه

ابن سينا

الشفاء

(لِمِنْطِقٍ رَوَى)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الحصري

الأب قنواتي

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهواني

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

إدارة التراث العربي

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٧٨ - ١٩٥٩ م

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

صفحة

(١)	مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور
(٢)	(١) المقولات الأرسطية
(٢)	(ب) نقلها إلى العربية
(٣)	(ج) مقولات ابن سينا
(٤)	١ - تبريها
(٥)	٢ - راضع كتاب المقولات
(٦)	٣ - غرض المقولات
(٩)	٤ - مددها
(١٤)	٥ - خصائصها ومميزاتها
(١٩)	٦ - الحل
(٢٠)	٧ - التنايل
(٢٧)	رموز المخطوطات

المقولات

المقالة الأولى

٣	الفصل الأول - فصل في غرض المقولات
٩	» الثاني - في الألفاظ المضافة والمتواطئة والمشتقة وما يجرى مجراها
١٨	» الثالث - في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ووجوده في موضوع أو لا يوجد
٢٨	» الرابع - في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	» الخامس - في مزاولات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أي شيء تنادي
٤٥	» السادس - في إفساد قول من قال: إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهران وجهين

المقالة الثانية

» الأول -	» في حال مناسبة الأجناس وضربها القسمة والمقومة ، وتضميم هذه الأجناس القسمة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وإبداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا يجنس خارج عنها
٦٣	» الثاني - فصل في أن العرض ليس بجنس للقسمة ويمتقب ما قيل في ذلك

صفحة

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها تقصا أو مداخلة ... ٦٦
- » الرابع — » في ذكر أمور أوجبت أنها إما عامة من العشرة. عموم يلغى أو خاصة
عن العشرة وتتم القول في ذلك ... ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ٨٢

المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية
والجزئية في الجوهرية ... ٩١
- » الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث ... ٩٥
- » الثالث — » في رسوم الجواهر وخواصها ... ١٠٢
- » الرابع — » في ابتداء القول في الكبة ... ١١٣

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان النسبة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ١٢٧
- » الثاني — » في خواص الكم ... ١٣٤
- » الثالث — » في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد
والإشارة المجهلة إلى أقسام المضاف ... ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ... ١٥٠
- » الخامس — » في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات
وما هو مضاف له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ١٥٥

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ١٦٧
- » الثاني — » في تعقب الوجوه التقدم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ١٧٤
- » الثالث — » في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة
والقوة واللافتة ... ١٨١
- » الرابع — » في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ... ١٨٦
- » الخامس — » في الكيفيات الاتصالية والاتصالات ... ١٩١
- » السادس — » في حل باقي الشكوك ... ١٩٧

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... ٢٠٥
- » الثاني — » في تعريف حال الزارية وكيفية وقوعها في الكية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً وبقاى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... ٢١٣
- » الثالث — فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها ... ٢١٨
- » الرابع — فصل في حل تلك يتعلق بمدخله أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس — » في "الأين" وفي "مى" ... ٢٢٨
- » السادس — » في باقى المقولات المشبهة ... ٢٣٣

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في المقابلات ... ٢٤١
- » الثاني — » في شكوك تلحق بما قيل في التقابل ... ٢٤٩
- » الثالث — » في التمييز عن أحكام وخواص المتضادات ... ٢٦٠
- » الرابع — » في المتقدم والمتأخر ... ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ... ٢٧٤

مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر ويصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائماً ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعاً مانعاً ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئاً سواها . وتكاد التصنيف العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويمكن أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهمى ترى إلى ضرب من الحصر ، للوجودات أو للاتفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأى فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثّر حوله أخذ ورد مثل ” كتاب المقولات “ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هى عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعتينا أن نتبعها في العالم الإسلامى .

(ب) نقلها إلى العربية

” المقولات “ رابع أربعة من الكتب المنطقية التى اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهى المدخل لفرفور يوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن ” المقولات “ خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعزبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية ^(١) ، وترجم

P. Kraus, *Sur Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Revue*, XIV (1933), p. 1—20. (١)

فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية ^(١) ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأساً عن اليونانية ^(٢) . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديدي وفرفوريوس الصوري ^(٣) . وما إن عُرِبَ حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي ^(٤) ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عَوِّلَ فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في "مقولاته" أو في الجزء الرابع من كتاب "ماوراء الطبيعة" ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعاقبا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) القفطي ، تاريخ الحكاء ، ليك ، ١٣٢٠ ، ص ٣٥ ، رانظر أيضا :

Zenker, *Kutub al-Maqdidi dans Aristotelis Categoriae*,..., Lipsiae, 1846.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، ونحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للوضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمبنى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقاتلين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبريب ^(١) ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره لحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناصجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبلو وثيق الصلة بصلب الموضوع ^(١) . وقد تراءى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " ^(٢) المشهور ، نجد مثلاً تعاقباً طويلاً للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مردداً بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفنداً إياها واحداً واحداً ، ومثبتاً أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه ^(٣) .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيراً بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شراح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس — على ما فيها

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لما في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، ويعد وحيداً في إياه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جاسة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيراً .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346, fol. 167;: Madkour, op.cit., p. 78;: Khalil Gaour, op. cit., p. 363-64.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة^(١) . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمى الحديث من أن ” المقولات “ يعد بين الكتب التى وضعها أرسطو فى شبابه ، ويقول صراحة : ” وتعلم أن الكتاب للسمى بقاطيغورياس موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغى^(٢) “ .

٣ — غرض المقولات :

ليس بيسر تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهى فى آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفى ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتافيزيقى خالص ، وآخر يؤكدها أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقى فى هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين . وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة فى للذهن أو فى الخارج ، وبذا تدخل فى نطاق الميتافيزيقى الذى يدرس الوجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وقاها حقها فى الجزء الرابع من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ . ولا يضير المنطق فى شئ أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التى جمعها فرفوريوس فى ” مدخله “ ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها ^(١) .

وأئى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرمها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شئ ، وإن ذكر فيه وإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى ما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش ^(٢) .

ولا يغير الموقف فى شئ أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم انقظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبلد والتعير ^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) د ، د ، ص ٦ - ٧

(٣) د ، د ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر:
 "وأما نحن فنقول ماقلناه، ثم تتبع منهج القوم وعاداتهم، شئنا أو أبينا"^(١).
 ويحرص على أن يختم "كتاب المقولات" بهذه العبارة: "فليكن ما قلناه
 فى أمر قاطيغوريوس، فإن الزيادة على ذلك فضل، ولا يبعد أن يكون القدر
 الذى أوردناه أيضا فضلا"^(٢).

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى "كتاب الشفاء"، أما فى كتبه
 الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا، فى منطق "النجاة" لا يعرض
 للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل^(٣)
 وفى منطق "الإشارات" يغفلها إغفالا تاما. وقد تأثر به من جاءوا بعده،
 وعلى رأسهم الغزالي الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية.
 ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متمما للمنطق^(٤)،
 ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول. وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين
 أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كمقولات السجاعي والبلبدي^(٥)، على نحو
 ما صنع بوتزو وأبلى من المحدثين^(٦).

(١) المصدر السابق، ص ٨

(٢) > > > ص ٢٧٢

(٣) ابن سينا، النجاة، القاهرة، ١٣٢١ هـ، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٤) ابن رشد، تلخيص كتاب المقولات، بيروت ١٩٣٢، مقدمة بويج، ص ٩ - ١٠

(٥) الطائر، حواش على المقولات، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bouitz, Über die Kategorien des Aristoteles, Vienna 1853; Apelt, Kategorienlehre des

Aristoteles, dann Beiträge zur Gesch. der griech. Philos., Leipzig 1891.

وإننا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافيزيق. ولكننا نختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا، تدور حول الكلّي الذي يعد عماد البحث المنطقي. هذا إلى أن المقولة، في مدلولها اللفظي، ما يحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترى إلى حل مشكلة الحمل التي كانت مثار جدل بين الميغاريين^(١). ولا شك في أن المحمول جزء أساسي في القضية والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطيّمي قبل "كتاب العبارة"، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل^(٢). ومن المسلم به أنا لا نعرف لدى أرسطو الميتافيزيقى انخلاص، ولا المنطقى الخلاص، بل تختلط المادة بالصورة، والحسنى بالعقل.

٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها في مناسبات مختلفة ذاكر بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا في كتاب "المقولات" "والجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدما: وذاذوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apoll, *Beiträge*, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦ - ٢٨ - ٢٩.

أربع فقط . وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها .
ولصحة هذا العدد لا بد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل
واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن
الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف
والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي ^(١) . ذلك لأن المضاف الحقيقي
لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفراده ، بل إن وجد فيها فإنما يوجد
على أنه مجرد علاقة ونسبة ^(٢) . ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال
تدخلان في مقولة الكيفية ، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية ^(٣) ؛
أو أنهما يجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا
أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل ^(٤) .

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها ، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند
مقولة واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛
والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها ^(٥) .
وقد أجهد المشائون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن
يعيد ما قالوه ، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) د ، د ، ص ٦٧

(٣) د ، د ، ص ٦٩

(٤) د ، د

(٥) د ، د ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها؛ وإما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك ، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء .^(١) على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر ؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة^(٢) .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة ، فالكم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية ، أو "الصفات الكمية" ، كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى ؛ أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح ، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه ، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) > > ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضفى تمسكهم به ضرباً من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ماغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور^(١) !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألم بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة^(٢) . ويعتق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة^(٣) . ولابن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها^(٤) . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855-1870, T. I, p. 206 — cf. Apelt, op. cit., p. 160. (١)

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

Mohren, Ibn Sab'in, *Correspondances avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1870, p. 392. (٤)

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء ، في رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .^(١) واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار^(٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الزمن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الزمن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية^(٣) . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—60.

(٢) الطار ، حواشى على مقولات السجاسى ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ .

(٣) Schmeidars, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا بيرادلى بين المعاصرين .^(١) حقا
إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم
يتعمقوا تعمقهم^(٢) .

هـ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكم على المضاف
والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على
النحو الآتى : الجوهر ، والكم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ،
والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن ينفعل .^(٣) ثم أخذ يشرحها شرحا غير
متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية
خاصة بالأربعة الأولى ، فعرّفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها .
والجوهر فى رأيه هو دعامتها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ،
أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك
سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء
الاستعمال الشائع^(٤) .

Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25. (١)

Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V. (٢)

Aristotele, *Catégorias*, Ch. IV. (٣)

Apelt, *Heidegger*, p. 134. (٤)

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج ، فالتزموا ترتيب ”كتاب المقولات“ ، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى ، وأطالوا حيث أطال ، وسكتوا حيث سكت . ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا ، فعرف الجواهر بأنه مالا يوجد في موضوع^(١) . وذكر من خواصه أنه المقصود بالإشارة^(٢) ، وأنه لا ضده^(٣) ، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة ، والجواهر الأولى هي الأشخاص ، وهي بلا شك أدخل في باب الجواهر ، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع^(٤) .

وعلى عكس الجواهر لا يقوم العرض الا بغيره ، وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى^(٥) . وهنا يقف ابن سينا طويلا ، لبيان ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له^(٦) . ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين^(٧) . ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات ، فإن كانت تصنيفا للكليات فن الممكن أن يكون كليًّا مأمحولا في قضية وموضوعا في أخرى . وإن كانت تعريفا كاملا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا ، المقولات : ص ٩٢

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٣

(٣) ، ، ص ١٠٥

(٤) ، ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) ، ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) ، ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) ، ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيق .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ” ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط ^(١) “ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد ^(٢) . وأما الزمان والقول فلا يعلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جاري فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع في هذا غير مرة في ” كتاب المقولات “ ، كما فعل في تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف ^(٣) . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءاً ، وأنها تختمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف ^(٤) .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشرح في ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية ^(٥) . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) د ، د ، ص ١١٦

(٣) د ، د ، ص ١٢٤

(٤) د ، د ، ص ١٢٤ - ١٤٣

(٥) د ، د ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر^(١) . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر^(٢) . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، الساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان^(٣) . ولكل مضاف حقيق مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس^(٤) . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على المبتازيق^(٥) ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال^(٦) ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة^(٧) ، ولأنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) » » ، ص ١٤٥ - ١٤٦

(٣) » » ، ص ١٤٨

(٤) » » ، ص ١٥٠ - ١٥٢

(٥) » » ، ص ١٤٣

(٦) » » ، ص ١٦٧

(٧) » » ، ص ١٦٨ - ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورهما دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.^(١) ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل^(٢) . وبيلي بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها^(٣) ، ثم ينتهي به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسميا قسميا^(٤) . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فبيدا ناقدًا ويحتم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات ، الراقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل^(٥) ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا^(٦) .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق ونحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية^(٧) . ومنى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا^(٨) . ويشير الإسكندر الأفروديسي ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) > > ، ص ١٧٢

(٣) > > ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) > > ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) > > ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى " المتى الخاص " الذي ينصب على زمن محمود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص ^(١) .
 والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء ^(٢) . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشملها وينقل بانتقاله كالسلاح والتزين ^(٣) . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ^(٤) ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى ^(٥) .

٦ - الحمل :

لم يقف الجدل الأثني في أنحيات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفسطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاورته " السوفسطائي " ، وأرسطو في " المقولات " حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢

(٢) د ، د ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) د ، د ، ص ٢٣٥

(٤) د ، د ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومميزة دائماً ولا صلة بينهما . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول^(١) .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما رددته المشائون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً^(٢) ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع^(٣) ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما^(٤) ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين^(٥) .

٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشئال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristotle, *Categories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) د ، د ، ص ٣٨

(٥) د ، د ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيلية في جملتها تتلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قوته في محاوره ” بارمنيدس “ حيث يدعو النقي الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ .

(٢) آخر كتاب ” المقولات “ .

وتختصر في أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكية ، والنقي والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطق القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ” مقولاته “ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

” والمتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد ^(١) “. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس ^(٢) . وقد سبق له أن شرح الإضافة ^(٣) ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يَنُّ لأنه أساس ماهيتها ^(٤) . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما ^(٥) . والعدم والملكة ، أو الفنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل ^(٦) . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجحد المشائيون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك ^(٧) . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق ^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

وينسأل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى^(١) . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة، ملاحظا أن الأولين يدخلان في التناقض^(٢) ، ولم يجب عن الآخرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل^(٣) . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالة الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعنها نشأ فكرة التضاييف . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايقة على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة^(٤) . وهنا يردد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجب عنه على النحو الذي أجاب به سمليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان، ومن حيث المادة غير متضايين^(٥) . والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) > > ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) > > ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٤) > > ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤ .

(٥) Simplicius, *Categorias*, I, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكية ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فمهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترافة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عني عليها الدهر ، وانهت به إلى أخطاء كثيرة. ففكرة العدم والملكية لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغى في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون^(١) وكينز^(٢) . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلو بحق : ” ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة^(٣) “ .

Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866, t. 1, p. 213-214. (١)

Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33. (٢)

Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 83. (٣)

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ”كتاب المقولات“ . ونحائمه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ”البصائر النصيرية“ الذي شاء أن يلخص منطق ”الشفاء“ تلخيصا كاملا .^(١) ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على السنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ”القيصان لا يجتمعان ولا يرتفعان“ ، و”الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان“ .



ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانت على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعاً بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ”بارميندس“ و”السوفسطائي“ .

(١) السارى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “ تشهد بنقد جرىء وتحجرات تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق لإزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب ” المقولات “ الذى نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوئا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .



وقد تولى تحقيق أربعة من عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا طويلا ، فآلقوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته فنوانى ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتتبعون دائما انتاجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧	(١) ب = بجيت ٣٣١ خصوصية ،
(٨) عا = حل أميري رقم ١٥٠٤	٣٤١٥ بجيت بالأزهر
(٩) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠٠	(٢) بج = بجيت (هامش)
(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨	(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤
(١١) هـ = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢	(٤) د١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح
(١٢) ي = بني جامع رقم ٧٧٢	(٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤
	(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني

من الحملة الأولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات

المقالة الأولى

سنة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هي كلية وحزبية وذاتية وعرضية ، متقسمة خمسة أقسام ؛ فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة معينة على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها في معرفة أحوال

(٢ - ٥) الفن ٠٠٠ فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو في المقولات

وهي أربعة فصول ما || (٣) هي : هوع ، م ، هذه ما || (٥) سنة : ستة س ؛ أربعة ما ؛
أوردت ٥ عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سلف : سبق س || مائة : مائة ع ||
(١١ - ١٢) من حيث ٠٠٠ بها : سابقة من ما || (١٢) بها : سابقة من ما || تعتقد أن : سابقة من س ||
(١٣) إليها : إليه ي || بها : ٥ ، ٥ ، ٥

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه فلما يُتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تتركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل الثاني في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف . وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها وممولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسمة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمه الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظا فيها الترتيب ، لتلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

فعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهر ؛ فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ والرسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر ، لا أنواع .

تقديم تعرف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين بينهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا يتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يمن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن ؛ وإذا سا ، ع ، د ، هـ ، ي || تركيب : تركيب ع ، د ، هـ || (٥) وممولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة د ا || (٨) لتلا : ولتلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، د ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ما ، م ، د ، هـ ، ي || (١٢) أكثر : أصح ما ، م ، هـ ، حاش هـ || (١٣) تقديم : تقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، د ، م ، ن ، د ، هـ ، ي (١٦—١٧) ولا ضرورة . . . المنطق : ساقطة من سا || حال : ساقطة من ع ا || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فإنَّ المتعلم للنطق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، أمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والقياسات والتحديدات وأصنافها ، ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجناسها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن ههنا مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

ولا يعرض من إغفال ذلك خال يمتد به ؛ ولا إن ظن أحد أن هذه المقولات أكثر عددا أو أقل عددا دخله من ذلك وهن في المنطق ؛ وليس أن يعلم أنه هل هذه الأمور توصف بالجنسية أو جب عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالتنوع ، بل معرفة هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة من جهة تصور النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق ١٠ الألفاظ توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ، هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن يعرف المنطق ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من ١٥ الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه ، وهو أنه تحصل له إحاطة ما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

(١) المتعلم : العلم || عرفنا : عرفناه ، ع ، ما ، ه ، ي || عرف : عرفنا ، ع || (٢) وأجناسها : أجناسها ، ه ، ي || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها ... فيها : ساقطة من ما || (٦) من : ساقطة من د || (٧) أو أقل عددا : ساقطة من ع || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد : جز د ، ع ، ن ، ي || (١٣) في القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفة ما ، م ، ن ، ع ، ي || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ي || أن يعرف : يعرف ب || هي : هو س ، ما ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل ما ، ع || يقتدر : اقتدار ع ، ن ، ه ، ي .

وإذا كانت المحدود قد يمرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ؛ كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يمرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر . وربما خص أنواع الكية في التحديد خواص هي لها دون أنواع الكيفية .

٥ وإذا كانت هذه الأشياء مفهومة على حياها ، كان تعلم ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى أفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكماها من غير أن يحتاج إلى أفراد هذا الفن . وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف حكما كذا ، وإن كانت قوى وكميات حكما كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمعمك في هذا الفن ، وأن تبين أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضته على سبيل التلاميذ ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

١٠ ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا يتداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلية من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى .

٢٠ فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أمورا عشرة هي أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا .

(١) وإذا : وإن ه || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع في : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم ساء ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمعمك : بطمعمك سا || (٩) دخيل : دخل س ، م ، ه || هذا : ساقطة من ب ، ساء ، ع ، عا ، ن || (١١) ما يعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٣ — ١٤) وأنه لا يتداخل : وأن لا يتدخل س ؛ لا يتداخل ساء ، م ، ن || (١٤) مجتلة : مجتلفة من ع ، عا ، ه || ساعات : ساعة ن ، ه ، ي || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء س || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب ص .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكليات أعراض من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل قبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لنظـ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تنفع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقوم لماهية ما تحته ، وكذلك الكية . ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا ينبغي به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركزت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضاً فقد اشتهر كافة المنطقين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة . وليست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتياز الذي يعتقده معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جميع فيه وجهها النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُسعر مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

(١) من : ومن م ، ن ، هـ ، ي || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، ي || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه ما || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د ا || مقوم : ليس مقوما هـ ، ي ؛ مقوم (فتح الواو المشددة) سا || (٦) المنطقين : ساطعة من هـ || (٧) فإذا : وإذا ن || (٨) فيها : ساطعة من سا || (٩) فيه : فيها س ، ع ، ن ، هـ ، ي || وجهها : وجه س || (١٠) هو موجود : هي موجود ما || (١١) وكان : فكان ما ، م ، ن .

ومعترفا إليها، لكن بالحري أن يظن أن هذا الذي عرفوه من أمر غرض هذه الكتاب، حتى جردوه نظرا منطقيا، ليس فلسفة أول ولا فلسفة طبيعية، أمر دقيق وإخراج لطيف وفصل قامض.

ولو كانوا يضمنون هذه الأمور كلها وضعا على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التي عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة؛ بل هي الأمور التي معانيها في النفس هي مواد أجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به إلى إدراك المجهولات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكنوا يقولون أيضا شيئا. وأما إصرارهم على أن هذا بحث مطلق، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا محالة، فكلف بحث، فلذلك تبدوا وتحيروا.

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم تقع منهاج القوم وعادتهم، شئنا أو بينا، وقول: إن هذا الكتاب وتقدمه، مع أنه ليس بكثير النفع؛ فإنه ربما ضر في بادئ الأمر؛ لنا أكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أمورا لا يسيل إلى تحقيقها على كتبها في هذا الكتاب، فأنطلمت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، وانبتت له عليها مذاهب وآراء دفت بذلك نفسه، وانسطر في لوح عقله ما لا ينبغي بانسطار غيره، وإذا خالطه شوشه.

١٠

١٥

(١) مصرقا : مصروقا || بالحري : ما حريا || (٤) التسليم : التظيم عا ||
(٧) لكنوا : ما كانوا || (٨) إن ألقا : إن لما ألقا ه ، ي ؛ إن
الألفاظ نج ؛ وجاء أيضا في نج هذا التليق : " أي أن هنا بالضرورة ألفاظا لا يستغنى عنها " بترقيم ||
فكلف بحث : فكلف بحث ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٠) تبادتهم : ساقطة من ن ||
أر : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءته م ، ه ||
هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب فاطينور باس ع ، ه ، ي || (١٣) عل : من س || ه : ساقطة من سا ||
(١٤) دنت : نسبت د || بذلك : د في د || (١٥) بانسطار : لانسطار ه ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطبق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحدا وقول الجواهر ، أعني حد الذات أو رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ منسب قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور . بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا . وإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملة إن يأتي بقول للجواهر ، أى اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسما أو واحدا ، فإن القول أعم من كل واحد منهما ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاشتقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن يتكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يحدد فيه ويتشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصرف له الاسم مقولا بالتواطؤ .

(٣) : في : ساطعة من م || المتواطئة : + ما تشابه م || (٤) من : ساطعة من م ||
إما : ساطعة من م || (٥) وإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || أحد :
واحد م ، ي || (٦) فيها كلها : ساطعة من ع || (٧) منها : + كان م || واحد فيها :
واحدا فيها م ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي || وجه : وجه ع || يكون واحدا : يكون واحد م ||
وواحدا : وواحدا م || (٨) والأخرى : الأخرى م || (٩) المواطأة : المواطآت م ، هـ ،
التي : ساطعة من م || وجد : + فيه م ، هـ || (١٠) فيه : ساطعة من م ، هـ || له : +
هذا ج ، ع ، هـ || جولا : مقول م .

ونحن نمنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مائخص باسم الاسم، أو كان مائخص باسم الكلمة، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتى بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فدل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجواهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقديم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والموجود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معاً؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إما أن يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذى في الثلج والذى في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، ه، ا، ي || نعى: لا نعى ه || يخص (مكررة):
 يخص ع، ي || ما يخص (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكلمة د || ما: عاد ||
 يقال: قول ه || (٤) أما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه ع || (٥) يكون: ساقطة
 من س || (٦) بينهما: بينهما م || ما: ساقطة من ب، س، ن، ه، ا؛ ما فيه ع، ي ||
 (٧) أيضاً: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه، ا || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ي ||
 (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، ه، ا، ي || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع ||
 (١٤) بذاته: + قد بظن ه، + قد بظن هو ي || كل: إن كل ع، ه، ا، ي ||
 (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه، ا || التي: ساقطة من ن ||
 (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك ي || في العاج: يقال في العاج م.

ولا يقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق. وإنما تأتيك بمثله مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فإكان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهها في الاشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طبي للكتاب وللبرص وللدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صحي للدواء وللرياضة وللغصدي ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجواهر وشرح الاسم ؛ لكن يكون اتفاق في معنى يشابه به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسمايات بمثله إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجواهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أثبت بقول الجواهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجدد هذا القول هو القول الذي أتى به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجدد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مستندق مباني من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجدد بين الأمرين

(١) التي : القى ب ، س ، ه ، ي || (٢) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه د ، س ، سا || (٣) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساقطة من س || سمي : ساقطة من س || (٤) للبرص : البرص ع || للدواء : الدواء ع ، م ، ي || أوائل : أوائل سا || (٥) النسبة : النسب ع || (٦) يكون : + فيه ه ، ي || (٧) يشابه : يشابه ع ، م || مثل : مثل ه ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، ه ، ي || القائمة لرجل الحيوان : ساقطة من ن || الحيوان : الإنسان س || لما : القائمة لما سا ع ، م ، ن ، ه || (٨) فإنه : فإنها ه ، ي || يسمى : يسمى ع ، م (٩) أنك : لأنك ي || (١٠) الجواهر : الحيوان ع || نفس : ساقطة من سا || (١١) تقول : تله إنه ه || ظاهر : ساقطة من سا || (١٢) بالإرادة : بإرادة ه || (١٣) فذلك : فذلك ن

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضعا متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا ثانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متفردا بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما تقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيق إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رقى كالتابع للصورة التى جملة كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصروعين للدينار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشترك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بترديد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل له الموضع التركيب حد محدود وجب له أن ينتهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأز غير المنتهى إنما هو فى الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

(١) شكل : الشكل د ، م || (٢) فإذا : وإذا ع || (٣) بالاسم : بالأول د || (٤) وربما : وإنما س || نسبة : شبه م || (٥) رأى : رأى س ، م ، روى د || ثم : وعا || (٦) نسمى : نسمى ه || (٧) القسم : الاسم س || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيق د ، ن ه ، ي || (٨) البصر : البصر م || الدينار : الدينار ع || (٩) تركيبها من : تركيبها من ب ، س ، م || (١٠) — (١١) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٢) تلزمه : ساقطة من ع || (١٣) تتركب : تتركب ي || (١٤) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، م ، ي || (١٥) وجب : وجب ب ، ي || يركب : يركب ه || (١٦) الأشخاص : الأشخاص ي .

الاشتراك في الاسم إنما يوجه غير المنتهى ، لكن يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غتل ؛ لأن الأنواع قد لا تنهاى من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التى لا تنهاى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشروعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر ببالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت الجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يبرهن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

- والمحل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول :
 ١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعانية ، وكانت المعانية تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو للدينار ، سمى الدينار لذلك فيما نطق عيننا ، ولأنه عزيز عزم العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || غنخل : غنجل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || (٥) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + القول بـ ، ع ، ه ، م ، ع || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ م ع ، ه ، م ، ع || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ع || (١٠) قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، م ، ع || (١٢) الجميع : الجميع م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والنمل : فالنمل د || (١٦) أن : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || م : وقع ه ، م || (١٧) تدل : ساقطة من سا || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ع || || للدينار : الدينار ع ، عا ، ه ، م ، ع .

وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك، أو على سبيل الرجاء، وأكثر هذه في الجزئيات
 كمن يرضى في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه لينذره به. وأما الاتفاقات البُحْية
 الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على
 شيء، والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف
 حال مسمين، أو لاختلاف حال اسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعدته هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛
 ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم
 ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع؛
 فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المُتَّفَق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير
 وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهراً ذو طول وعرض
 وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن
 هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا
 القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دل ذلك على أنه بحسب هذا
 الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل
 الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا
 أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا
 أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا
 على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كلعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء.

(١) سبيل : ساقطة من ساء م || التذكر : الذكر م || (٢) في التسمية : تسمية ع || باسم :
 في اسم ع || نبي : شيء ساء || ابنه : اسمه ع عاء || باسم أبيه : ساقطة من ساء || (٣) فلاختلاف :
 لا اختلاف ن هاء ع || المسمين : المسمين م || (٤) مسمين : مسمين عاء هاء || لا اختلاف :
 اختلاف ع || مسم : مسمي : ع ن || كشخصين : شخصين د || (٥) بل :
 أن ساء ع عاء هاء ن || (٦) أن يكون : أن لا يكون ب س ن || (٧) هذا :
 القول ع عاء هاء ع || اسم : لفظ ساء ع عاء هاء || اسم القائمة : ساقطة من م ع ||
 لا يمنع : هذا ع || (٨) هذا ساء م ع || (٩) آخر : ساقطة من عاء || (١٠) القير :
 القير هاء || (١١) بالاتفاق : بالتواطؤ ن .

وقد يكون مقولا على أشياء باعياها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين بسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حيثئذ من جملة المتشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوفاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ؛ وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيها هو ذاتي ، وقد توجد فيها هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما أن للأشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكثرت بالأسامي لم يتخلل إما أن يكون تكثرها مقارناً لتكثر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

(١) كا : + لرج ، ع ، ه ، ي || (٢) قد : ساقطة من ع ، م ، ه ، || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسود م || أسود : ساقطة من م ، ه ، || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (٥) معان : + كثيرة ه ، ي || (٦) خير : الفير ه ، ي || (٧) إذا : إذ ب || استقرت : استقرت ع || حكمها : حكمه م || المشتركة : المشتركات ع ، ي || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك ما || مشتركة : مشتركاي ؛ + فيها ج ، ه ، ي || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١١) وكما : كما س || (١٢) الأشياء : الأشياء ب ، س || (١٣) إما : ساقطة من س || (١٤) لتكثر : لتكثره د || قسى : تسمى د || كقولهم : كقولاي .

ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسامي وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسامي؛ وإما أن يكون الكثير في الأسامي ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأزى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حديثها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حديثه والمهند على نسبته. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وليس هذا فيما خامساً يُحَوِّج إلى أن يُشترط في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكافؤ ويحَوِّج إلى زيادة أقسام؛ بل المشتقة من جملة المتباينة.

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كاللفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أنوال هـ، ي || (٢) وإما: إما ي || (٣) قسى: رسى ي || (٤) والتباين: التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٥) والآثر: والآثر ع || (٦) ومن ذلك: وإما هـ || (٧ — ٨) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما هـ || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: كقولك: ع || (١١) واحداً: واحد هـ، ي || هي: ساقطة من ب، سا، ع، عا، م || لكن: ولكن سا || مشاركة: مشاركة هـ، ي || (١٢) أر: رعا || (١٣) يشترط في: بشرطه م || تباين: تباين هـ || (١٤) ساقطة من ع || (١٥) لفظ: اللفظ د || (١٦) أعمال: أعمال م.

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبيناً له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح القوي على النحر من التعلق الذى بينهما ، فقول : فصيح أو مقول أو حداد ؛ أو زبدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وفردى ؛ أو قيل به فعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذى لثانى أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقبيل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسمَّ من فيه المعدل عادلاً بل سُمي عادلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثانى لا مشتقاً .

- ١٠ . والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولفريق أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بإلحاق لفظة النسبة بلفظ الشيء ، كالأندى ، ويجعل المشتق ما يدل بتغيير إلحاق اللفظ كالمهند . واليونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

- (١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولاى || من : حل ، ع ، ي || فلا : ولا سا ||
اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين م || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زبدت : يزاد ، م ،
ن ، ع ، ي || (٥) يوجب : يوجب سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : مقول ،
م ، ع ، ي ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود س ، ع ، م ، ي || سمي : يسمي ب || لم : فراه ، ي ||
(١٠) شيء : اسم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغير : تغير د || (١٢) يدل : يدخل ي ||
لفظة : لفظ د ، ن ، ع ، ي || (١٣) بلفظ : بلفظ م ، ع ، ي || المشتق : لشتق م || بتغيير :
من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين م ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولا إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولا عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك فظن خيرا ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه لالتفكك ذاته ، بل لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو سحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أولا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولا يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الموضوع أو لا يوجد ب (٤) عن : علم م || (٥) تألفه عليك : يآلفه فليكن م ، ي || (٦) الموصوف : ساقطة من هـ || (٧) قد : + أخذ بحيث د || (٨) أخذ : واحد م || (٩) والصفة : بل دا ، ع ، هـ ، ي || (١٠ - ١١) والصفة : ساقطة من سا || (١٢) هو : + في ع || (١٣) الإنسان : للإنسان م ، ي || (١٤) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعته ما .

ومثال الثالث الميولى والصورة ؛ فإن الصورة صفة للميولى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل ، ولولاها لاستحال وجودها ، لاعل أن الصورة لازمة بعد التقوم ، بل مقومة منبئة ، وليست مع ذلك جزءا من الميولى . وقد فهمت الفصل بين هذين .

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان ؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض واللاواحق الخارجة ، بل يحتاج إلى أمور خارجة نصباية تلحقه وتقومه ، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته ، أى جزء حده .

ومثال الخامس الميولى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التميز وما أشبه ذلك ، وكذلك الجسم المطلق إذا وُصف بأنه مستعد للحركة والسكون فى الآن وغير ذلك ؛ فإن الميولى غير متقرر الوجود بنفسها ، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود فى نفسه . وهذه الأحوال ليست مما يتقرر هذه أو ذاك ، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتلحقه .

فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه ، بل كان الموصوف متقوما فى ذاته أو غير متقوم ، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة ؛ فلا تكون الميولى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة ؛ لأنها صفة خارجية مقومة للميولى شيئا بالفعل ؛ ويكون الإنسان موضوعا للحيوان ، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج ، وإن كان يقومه ، بل هو جزء وجوده ؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض ، لأنه وإن لم يتقوم بعد ، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض ، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى ؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه ؛ ويكون البياض موضوعا للون ، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج ؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

- (١) للميولى : الميولى سا || (٢) بالفعل : بالفعل ه || التقوم : التقوم م || (٣) منبئة : ومنبئة د ، ع || فهمت : علمت ه || (٤) الجسم : المحمول على الجسم والجسم د ، ه || (٥) الخارجة : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع ، عا ، م ، ي || (٦) أو التميز : والتعيز د || (٧) وصف : وصفت ب ، ه || فى الآن : والآن ه || الميولى : الأول دا || (٨) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (٩) من : ساقطة من ب ، م ، س || كل : ساقطة من ع ، عا ، ي || (١٠) متقوم : يتقوم م ، ي || (١١) صورة : صفة م || (١٢) الخارج : خارج ب ، عا ، ه || يقومه : يقدمه م ، ي .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .
فيجب أن تفهم من الموضوع ههنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوائد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع
المستعمل في نسبي " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة
إليهما، أعني إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق،
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوهرا ؛ وهذه أشياء استعملها
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذي أعطيناك من الخلل .

فقول : إن الأمر الذي ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيران الذي يمكن أن يقال إن الإنسان
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشيء والمحمول على
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كاليأس
الذي لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو
بياض ، أو يقال : إن الثوب سبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محولا بالمعنى على
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه
ولفظ النسبة ، أو يكون حمله بالاشتراك في الاسم لاق المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن
لم يكن محولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحمل عليه
إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاحٍ سؤره ، فإنه لا يخلو إما أن يكون كليا أو جزئيا

(٤) أحدها : إحداهما || والثاني : والثانية هـ || الموضوع : الموضوع عا || نسبي : نسبة ما ||
(٥) المذكورين : المذكورين د ، ن || (٦) أعني : ساطعة من عا ، م || يكون :
ساطعة من سا || (٨) ما : ساطعة من د || (١١) الإنسان : + هو هـ ، ي || هو :
هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن : ساطعة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٣) أو خشبة :
وخشبة ، سا ، ن || (١٤) ولأنه : وأنه هـ || (١٥) أبيض : أسود ن || (١٦) لفظا مشتقا : هو
لفظ مشتق ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || (١٧) بالاشتراك ...
المعنى : في الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || (١٧) في الاسم : ساطعة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره ، فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر . وإذا كان كذلك لم يكن هو الحقيقة موضوعا ومحولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو ، اللهم إلا أن تنفى بآبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا . فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد . وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فإنتسب إلى موضوع واحد ، وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر ، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعنى المطلقين ، وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بإزائه كذلك أيضا ، لم يحمل أحدهما على الآخر ، فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ، ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ، أعنى من حيث الاعتبار المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تلتفت إلى شئ آخر . ثم الاعتباران متباينان ، ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ، بل أحدهما مسلوب عن الآخر ، ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه ، أى بالإيجاب .
- وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا ، فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ، هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جُعل

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) نقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا
(٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب عا
(١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من س ، م (١١-١٢) الاعتباران
المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + فوجه م || إذا : وإذا سا || اعتباره
الواحد : اعتبار واحد د ، ع ، ه ، ي || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا
الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + ينها د ا || محولا : محولا ي || بالإيجاب :
بإيجابى || (١٦) سور : السور ع ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تمنحن : مستنقة ع ، ه ، ي ||
(١٩) وإذا : وإذا عا || يكون : نكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوع لها على قسمين : أمور تقال على موضوعاتها ، وأمور توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطط وفضل ؛ بل الأحرى أن نذكر السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبلين ضرورة ؛ ولو قيل كل واحد جزئى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالحرى أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلي ، وكل كل فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلي هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الأخرى التي للكلي ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قبل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذي في إيراد غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلي فإنما يشرح اسمه قولك : "المقول على كثيرين" ؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجملة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكل م || ولفظ : رقيقة ه || اختراع : اختلاف ه || (هـ) وهذا : هذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س || (٨) فإذا : فإذا ع ، د ، ي || أوردناه : + لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المنوطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣ - ١٥) وذلك .. تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : يشرح س || (١٨) والمقول ... كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم المرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع ما نقره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو بالزنى، وبالعكس؛ وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر. ثم إن قوماً اشتغلوا في القول على الموضوع أن يكون ذاتياً مقوماً للماهية، وفي الموجود في الموضوع أن يكون عرضياً، إذ كان العرض عندهم والمرض شيئاً واحداً، وإن كان كثيراً ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما بال.

فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولاً على موضوع، بل موجوداً في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلى هو المقوم للماهية الشيء؛ فكان غيره ليس بكلى. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلى هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول: إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئيه؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذباً؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطق جمل مطلوبه ودعواه أن الكلى هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بفعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كلياً؛ وهذا عكس النقيض المطلوب. ولو كان بيتاً أو مسلماً لكان الأول لازماً عن كذب. ثم نص المسألة في جزئ، وهو أنه يمشى وترك الماشي، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي أكثر، إذ كان الماشي اسماً، وكان يمشى فعلاً.

- (٢) الموجود: الوجود || بعد: من بعدى || وإذا: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من ما
(٣) هو: ضوع || وما: ما، ما، م || (٤) في: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س
(٨) موجود: الأبيض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان س، ع، ما، س، ي ||
(١٠) مقدميهم: + معنى من ع || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا ع || هو الذي: ساقطة من س ||
(١٤) جزئيه: جزئى || (١٧) زيد: فاقصة من ن || المنطق: + كيف ه ||
(٢٠) عن كذب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: نظردا || ويجب: بل يجب ه، ي .

ويجب أن لا تضيق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن " يمتنى " ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن " يمتنى " لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي اعترف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيينة ، أو تبين أولا ثم يبين منها المطلوب . فإن كانت بيينة بنفسها . فلا يحتاج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال : لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بيينة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بيينة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كليا ، ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ، وإن كان يحتاج إلى أن تبين هي لبيان منها المطلوب ، فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبينها ليتبين بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال " يمتنى " ههنا فائدة إلا أن يعمل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية ؟ فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أومأ في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛ وهو أن " يمتنى " ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى " يمتنى " . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمتنى م || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : لا ساع || (٦) أن : بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ، ملزومات د ، ن || إذ : إذا ساع ، م ، ن || (٨) يؤخذ : يوجد ب ، س ؛ تأخذ || هذا : هذه عا ، م ، هـ ، ي || (٩) مقول : ساقطة من ع (١١) القول : القول ع || ما هو يقول : جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في ما || ليس كل : وليس كل م || (١٢) هي : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه ساع ، ع ، عا ، م || بها : به ساع ، عا ، م || (١٤) التي : التي سا || (١٥) يكون : يبين د ، ع ، عا ، هـ ؛ يكون يبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن || (١٧) أوما : أوما ساع ، عا ، ن ، م || فيما يخيل : فيما تخيل عا ، م ، هـ .

ليس جزئى "يمنى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا شخص من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس جزئيا لغيره ، كأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحد ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمنى" "ويمنى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و "يمنى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمنى" . وإنما نعى بالجزئى هذا .

- وأما إن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كلية ؛ ولها ، من حيث هي خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحاك بالقياس إلى هذا الضحاك ، من حيث هو هذا الضحاك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لمساكنته كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحاك ، من حيث هو خاصة ، هي أشخاص الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هي أناس ، فلا تتقوم بالضحاك ؛ فإنه غير داخل في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كل مقول على كثيرين هي جزئياته ، من حيث هو خاصة .

(١) ما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق س ، ن || (٣) كان : فإن ي ||
 (٤) يجب : + طلبنا يج || فنقول إن : + معنى ن || قولنا : + إن ع || (٥) معناه : ساقطة من ه ||
 (٦-٧) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) عا : + لا دا ، ع ، ي ||
 (٨) سبيل : ساقطة من س || (٩) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ي || (١١) فيكون : ويكون س ، ع ، م ، ن || (١٤) للصفة : الصفة ع || (١٥) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||
 غريبة عنها : عرضة ع || (١٦) نوع ومقوم : نوعا ومقوما د ، ع || (١٩) ماهيتها : ماهياتها دا ||
 ماهية : ماهياتها ، ن || (٢٠) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و"يمشى" لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلّى وجزئى وجوهرى وعرضى ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدل على هذا المعنى ؛ لكنهم انفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يخل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد "يمشى" وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتقاد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُفَرَّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتقاد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فعملهم سريعا ما ينسون ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من ع ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولستى || (١٠) الاسم : الرسم سا || (١٠) يشاركه : شاركه ما ، د || (١١) وإنه : أو إنه سا ، ع ، ن ، ه || (١١-١٢) وطلبنا : أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهماى || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + منى || (١٨) وإن : فإن ع || أيضا : + إما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر ، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تملآن على ما تحتكما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد ؛ وقد أقروا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحده أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

- ١٠ فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن المرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ، والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي مستحده ؛ وإن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلائها كليات ، فهي يقال " على " ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد " في " ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، فإنها ، لأنها أعراض ، موجودة " في " ، ولأنها جزئية ، ليست " على " ؛ وإما مقولة على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، فإنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كالقياس الكلي بالقياس إلى بياض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة " على " ولا موجودة " في " ، وهي جزئيات الجواهر ، كريد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقولة على موضوع .

(١) قط : ساطعة من ساء ، ع ، م ، ن || (٢) ليست حدودا : ساطعة من سا || (٣) هو : جواب (٤) حد للآخر : ساطعة من م || (٥) في أن : في م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧-٨) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسمه || (١٠) فهذه : هذه دا || (١٠) ويتبين : ويتبين ساء ، م || (١٣) وإن : وأما س ، ي || (١٥) كليات : كلية ساء ، ع ، م ، ن ، ي || ضى : وهي م || فلا توجد : ساطعة من س || (١٦) فإنها : ساطعة من ن || (٢٠) وهي : ضى ع ، ه || (٢١) ولأنها : فلائها ساء ، م ، ن ، ه ، ع ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فلين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يكزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقومه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها، ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيق، بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء، فيريد الآتي بهذا البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم، فيبقى معنى واحد ينفه عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم، والثاني أن تنفى المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقولنا: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٥) لا يكزه... شئ: ساقطة من د ||
(٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع: في جميع سا، ع، م، ن || (٨) جميعا: مجموعا س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د، دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) إنها: + هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٣) فإن... الاسم: ساقطة من ب و س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى: تنفى د، تتقام || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، ع، م || ليس: + هو ي ||
ه: + هو ع.

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تسمية لا توجد قائمة بفهمها ، ولكن في أجزائها بجمعتها ، لا في واحد واحد منها ، فإن العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافقت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل "الموجود في شيء" فقد زالت مشابهة العرض للكلية .

ولفائل أن يقول : إن الإضافات كالتسمية والمواخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

ولفائل أن يقول : إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء ، فيكون جوابه : إنه في شيء ؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

ولفائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في المتمكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر ؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطقي لا يفي ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي إن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

ولفائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل العشرية وغيرها ، لا تعد عندكم جواهرًا ، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للمرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون بجمعتها قد صارت موضوعاً للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئاً واحداً . فإن كنت الكلية عرضاً ولمّا موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) لكل : الكل ما ، ع ، ما ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد هـ || ما : ماضية من عا || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد ما || (٣) توافقت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٥) كالتواخاة : التواخاة عا || (٦) تعريف : تعريف ع || (٧) يكون : يكون ع || (٨) يكون جوابه : جواب ب ، س || (٩) يكون جوابه : نقول عا ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٠) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١١) قد : أن ع || (١٢) ليس : ثم ليس ع ، م ، ي || (١٣) موضوعاً : ماضية من س || (١٤) هو : هو هـ || هو : هي ع ، ن || (١٥-١٦) وتكون ، ... جملة : ماضية من د || (١٧) يحملها : يحمله عا ، ع ، ع ، م .

ليس موضوعها - من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض . بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء كل أن يكون الواحد منه عرضاً في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجاجكم أن تفصلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئاً دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل " إن الكل في الأجزاء " قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يمرض لها هيئة ، ما يكون منها انكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحرى أن لا يحتاج أن تستغل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضاً بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره المتكفون . فيكون الوجه المتكف لم هذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فإما يقال إنه في أشياء ، وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : مع ٤ منها م || (٤) ظم : طود || (٦) منها : منها ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساطعة من ع || هو في ه في م || (١٠ - ١١) كان الأجزاء : كالأجزاء س || (١١ - ١٢) ذلك الهيئة عرض : وذلك عرض س || للكل : ساطعة من ع || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ي ، + في دا || (١٥) قد : وقد د ، قد ن ، ه || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه نج ، س || حاجة : + ضرورة ه || (١٨) الراسم : الرسم ن || في : من ، ه ، ي || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف م ؛ الوجه المتكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساطعة من ع || (٢٠) هو : ساطعة من س ، س || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، ع ، ن ، ه .

وأما العرض فلانما هو عرض ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجه ما في أشياء ،
فليس هو عرضا من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك
وأما الكل فلأن كونه كلا إنما هو بحسب ما يقال مجازا إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتجج إلى ذلك ، كان فرقا
أيضا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،
ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجمله بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث
هو كلي .

وإذا عتبنا بقولنا "الموجود في شيء" ، أي في شيء متحصل القوام بنفسه . قد تمت
شيثيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقوم ما يحمله ، كان فرقا بين حال العرض
في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يعمل عمله موجودا
بالفعل ؛ وعمله ليس بنفسه شيئا بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لا يجزئه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية
الجنس ، من حيث هما عامتان ؛ وبالجمله يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال
الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين
وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقا له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء
في الزمان ؛ لأن الشيء في أي زمان قرّضته يمكنك أن تجعله مفارقا له إلى زمان آخر .
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فلانما : وإنما ، ن ، ي (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ، ه ، ي || (٤) إليه وإن
احتجج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض ... وجود : ساقطة من ن || في الموضوع :
ساقطة من ي || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بقره ي ||
قد : قد ع ، ن ، زه ه || (٩) دونها ... ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :
ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامتان : عامتان ع ||
(١٦) مفارقا له : من دون ما هو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فليسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسائيس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يتمتع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

ليس يفى به المنطق .

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولندكرها ولنحاطها حلاً . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ،

ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وإيست أعضاها ،

كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كجادة الفلك ، وليست أعضاها . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة .

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى

قولنا : ولا يمكن مفارقتها لها هو فيه ، أن أي مو-ود معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || (٥) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٨) حيث : + ه ع || (١) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ي || ولندكرها : لنذكرها ع || لنعلها : لنجعل لها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . المطلق : ساقطة من || (١٣) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || الذي : التي ي || هي : هوسا ، عا || (١٦) شيء : شوع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لان || قه هو : قه م || معين : متعين هاشم || أحده : أحده قد .

هو فيه موجود لم يجز مفارقه لذلك المدين، بل علة قوامه هي أنه فيه، لا أن يكون ذلك أمراً لزمه بعد تقوّمه بالفعل. ولأجل هذا ما خُصَّ العرض باسم الموجود في الموضوع؛ إذ هو اعتبار الوجود؛ وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع؛ إذ الكلّي إنما يكون موجوداً في اللفظ أو في التصوّر؛ وكلاهما قول. فهذا غرضنا فيما نقوله؛ فنقول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التبيين.

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم. ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيراً من الأعراض مفارقة للوضوعات في التوهم. وأما القمر في فلكه فذلك أمر لزمه من خارج لزوماً، لا أن علة وجود القمر، من حيث هي طبيعة القمرية، كونه في مكانه. ولذلك يصح أن يفرض للقمر جزء بوجه ما؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة. تعلم هذا في علم الطبيعة؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان.

وأما العرض فإثما ذلك له لأنه في موضوع.

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء، هو أيضاً علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجوداً بالفعل.

(١) أنه فيه : أنه فيان || ذلك : ساقطة من ع || (٢) زمه : + زماع ، ه ، ي || لأجل هذا : لهذا س || (٣) قول : قولان ع ، عا ، ه ، ي || فنقول : + به ع ، ي || (٤) من التبيين : ساقطة من م || (٥) جهة : + به ي || التوهم : ن || (٦) وليس : ليس ؛ فليس ن || (٧) لأن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ي || هي : هي || القمرية : + هي علة ع ، عا ، ي || (٨) لأن كل : بوجه ما : ساقطة من ما || له جز بوجه : له جز بوجه د || (٩) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه ع ، ي || (١٠) مع هذا : مع ذلك ي || (١١) أما العرض : أما في العرض س ، ه || (١٢) المحصلين : المحصلة ي || (١٣) الصورة : كل الصورة عا || المادة : + وهو الكون في محل والحامل هيئة له سواء كان ذلك الخن مادة أو موصوفاً ؛ فإن آدم الأرض لا يبعد أن يقال على الأمرين لولا يتفقان في ي [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥].

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وجاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشرّش . وذلك لأن الرسم المقدم لم يُشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا يكثر منه ، أى من الموضوع ، أى من الذي هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا يكثر من شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ، ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ، ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا يكثر منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله ، وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ، فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ، وكالتقدير فإنه يحدث منه ومن الأتربة شيء وهو الأفطس . فإذن هذا الاعتبار رديء فاسد .

(٢) ولا من المركب : ولا من المبتدع || (٣) بل : بله || (٤) كانت : كان سا ، ع ، م ، د ، ي ||
كان : كانت ع ، ي || (٥) يشترط : بشرط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، ع ، م ، ن ، د ، ي ||
(٨) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || وبين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس م || المطلوب :
الموضوع ه || وجود : وبين وجود دا ، ه ، ي || (١٠) لا يكثر من شيء : ساقطة من م ||
(١٢) يقولونه : قائلوه ع ، ع ، م || جزءا من شيء : جزئيا ، سا ، م ، ن || (١٣) وإذ : قاذعا ،
ه ، ي || إذع || إليه ساقطة من ع || (١٤) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن || (١٥) له :
ساقطة من م ، ن .

وهنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي رسم به المرض لم ين فيه بمرض ما ، إذا تغفل الإنسان في الفلسفة ، شعر به وبالفرق بينه وبين الصورة ، بل عني به معنى أعم من معنى هذا المرض ، وهو المعنى الذي يسم هذا المرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل هيئته له ، سواء أكان ذلك المحل مادة أم موضوعا . فإن اسم المرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفي مفهومه ٥ بوجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمرا لا يحيد عنه ولا يغيص . وأما امر المادة الكائنة في صورة ، لا تقارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يجب هذا الرسم وينقصه ، إذ يجعله عاما لهذه المادة والمرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يُجاب بها عن هذا ، ويكون جوابا عن أشياء أخرى أيضا ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن ١٠ المبتدئ يحد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبنى على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله بحسب اللفظ .

ثم التعارف المشهور في استعمال لفظه "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : اليأس في جسم ، مع أمور أخرى جرى ١٥ التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإناء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجري . وإن الفرق إذا حصل ، باسمه هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه في شيء غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ، ولا يكون .

فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ؛ وضع عاما ٢٠ ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الحاصل م ، هـ ، ي || له : ساقطة من ما || (٦) أمر : ساقطة من ما || (٧) نور : في س || كأنه يجب : ساقطة من ن || (٨) ويتقنه اذ يجعله : ساقطة من ع || يتقنه هـ || إذ : أن ع || (٩) بها : عنها هـ || (١٠) به : ساقطة من د ، هـ || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، هـ || تفسر : تفسر س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : التعارف د || (١٤) بل : وإن كانت ع ، هـ || (١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتناء : باشتباه ع ، عا ، ما استنبهاها || (١٨) يسبق : سبق ع || (٢٠) قد أخبرنا : قد أخبرنا عا ، هـ ، هذا رباع || (٢٠) جامع : خارج هـ || (٢١) أخبرنا : أخبرنا هـ .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإمعان في العلوم ، فليس يمكن أن تُترك لذلك غاية .

فإن إلتصاق الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يعد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكأن المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداهما في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مريد أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلا إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعني المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنتهت وتصرفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أن تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفا على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو إنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنوعية أو طبيعية ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباها || (٤) أو يحدا ما : ويحد ما ع || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إما سا || إحداهما : إحداهما سا || (٦) تجددت : تحدث ، مع الصحيح في الماش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (٩) ساقطة من سا || (١٠) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، م ، ي || (١١) هذه الصورة : لكن الصورة م || (١٢) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : محصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٣) الصورة : الصفة ع ، م ، ي || (١٤) جهة : جهة ع || (١٥) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٦) كانت : كان سا || (١٧) لأعم معانيه : لأعم ع .

ومما يُتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما المرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين المرض ؛ فإن المرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك حل هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن المرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعتي بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل المرض ، فذلك مما لا ننكره ، إلا ترى أنا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ماهو فيه ؟

١٠

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الرائحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للتفاحة ، ونرى الرائحة تقوم مفارقة للتفاحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الرائحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وترك التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وترك النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى ورائحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كقيتهما ، فوجدنا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّما من النار والتفاح عندما بلا انتقال ؛ ومما وجدنا

(٣) ذلك : ذكرس || له وهو : أوهوسا || يقومها : + بالقملى || (٤) مفارقة : مفارقة ؛

(٥) وبين : ساقطة من ب ، ن || (٦) يتشكك : + به ساء ، ن || هو : ساقطة من م || ما يفارق الجوهر :

ساقطة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساقطة من ن || (١٢) موضوع : موضوع ؛

(١٣) التفاح : التفاحة ؛ (١٧) أروح : تروح ساء ، هاش ؛ (١٨) التفاح : التفاحة ؛

في الهواء ابتداءً؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله؛ لكان هذا حقاً. لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة، لم تلزم هذه المناقضة. وقه أرى أمر المنطق أن يعرف أن هذا لا يلزم. وأما أن هذا كيف يكون، فاشتغال المنطق بشرحه وبيانه، على ما جرت به العادة، خروج عن صناعته من غير وفاء يمكن أن يقع منه بما يرومه.

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في مزاجات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أي شيء تنادي

- ١٠ فنقول الآن: إنه إذا حُمِلَ شيءٌ على شيءٍ حَمَلَ المقول على موضوع، ثم حُمِلَ ذلك الشيءُ على شيءٍ آخر حَمَلَ المقول على موضوع، حتى يكون طرفان ووسط، فإن هذا الذي قيل على المقول على الموضوع، يقال على الشيء الذي حُمِلَ عليه المقول الأول. مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المقول على الموضوع، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه. فإن الحيوان أيضاً يقال على زيد هذا القول بعينه؛ إذ زيد حيوان، ويستترك مع الحيوان في حده؛ أي حد الحيوان يحمل عليه، لأن الحيوان يقال على الطبيعة الإنسان، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان، وزيد قيل له إنسان.

وقد يُشْكَك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح: الهواء، س، م، ي || قد: قد د، ن؛ فلام || انتحل: يتخل م || (٣) المنطق: + في ذلك س || (٥) بما: بما ه || (٩) وأنها: فاتها ن || (١٠) موضوع: الموضوع س || (١٠ — ١١) حمل ذلك الشيء على شيء آخر: حل على ذلك الشيء شيء آخر || (١٤) فإن الحيوان أيضاً يقال على زيد هذا القول بعينه: ساطعة من م، ن، ه || (١٨) حمل "على": ساطعة من د.

فإن طبيعة الحيوان ليس بجنيس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلّي ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جنسا ، كان الإنسان جنسا لا محالة ، بل إن الذي تحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذي هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريد أو غير تجريد ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد تُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يُقرن به شرط الخلط ، فيقرن بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذي قبل ؛ وأما الثاني ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فلطبيعة الحيوان ، لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما يقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل وقبول خلط بالقوة ، لعدم مقارن عاين عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص .
وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط ، فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما يخصه به الشرط المذكور ، ليس

- (١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولما كان ع ، ه ، ي || ك : + أنه ي || (٦) بما : معا ه || (٧ - ٦) فقط . . . هو حيوان : ساقطة من س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصله ؛ فعل م || (١٣) خلط : + لم ه ، ي ؛ + معا ه || (١٥) وعوارض : ذر عوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان ما ، ه ، م || (١٩) مقول : مقولان || (٢٠) موجود : موجودة ما ، ه ، م ، ن ، ه || (٢١) قوله : قول م ، ي .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له ،
أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى
يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن
يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضوع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن
الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر "المقول على" و "الموجود فى" فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا
جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق
القولين على أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان
يعلى ، والحيوان يحمل على كل فريس يعلى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفريس يعلى ؛
ولو اتفق أن كان بدل الجنس شئ آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ،
وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، وللمنه الطرف الأكبر ، إلى
الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان
زيد ، وللمنه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا
فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل
على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ،
والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنُس حمل المحمول فى موضوع . قالوا :
واللون لا يحمل على ققنُس حمل "على" ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل
"فى" لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول
فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنُس . فهذا التشويش سبق إلى وجهه

(٣) ما : بما ، ع : ي || (٤) ما : فى ان || (٥) ويجب : فيجب ي || فى هذه : هذه ، م : م ||
(٦) الواسطة : الوسط ن || (٧) القولين : القولين س || (٨) يعلى [الآخرة] : ساطعة
من ن || (٩) الواسطة : الوسط ن || يمنع : يمنع ن || (١٠) الواسطة : الوسط ن || (١١) اختلفت :
اختلف ن ه || (١٢) لنسبه : ليس ، ما ، ما ، م ، ن || (١٣) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان :
مكان الإنسان ه || (١٤) لنسبه : ليس ، ما ، ما ، م ، ن ه || وكان : فكان ، ما ، ما ، م ، ن ه ||
(١٥) عن : عنه ه || (١٦) المسمى : الذى يسمى ب ، م ، ن || (١٧) يقولون : هو ، لون س ، م ||
(١٨) التشويش : التشويش ما ، ه .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أنت معناه أنه ربما اتفق أن شاركة الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرض أنرجلجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها ، أمورا أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة ؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور باسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو ما رام رائم أن يصلح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلنا هذا ، وفي بعض المواضع قد يُحمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه يرى أنه يعني بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضاً في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضاً في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئاً ذا بياض كان الأبيض موجوداً في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فما أورد على أصله مثلاً مخالفاً لمقتضى ما أوردته من يشكك على كلامه . فاما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجوداً في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي تقال

- (١) على : ساقطة من ن || (٢ - ١) أنه يجب : ساقطة من ما ، + عليه ه || (٢) شاركة : يشاركة س ، ع ، م ، ن || (٣) موجوداً : موجود ه || (٤) يلزم : في جوهر ه || (٥) أركان : وكان ه || (٦) إذا : أنه إذ ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ، ما ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض ع || يقال : لقوله ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن || موجود أيضاً : أيضاً ما || اللون : + أيضاً ه . (١٦) فا : فيان || أورد : أورد ه || مخالفاً : يخالف ع ، م || لمقتضى ما : لمقتضى ما ، م ، ن ، ه || أورد : أورد ه ، م || (١٧) يشكك : يشكك ما .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً تاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أى شئ وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فإذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقبول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحد ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشئ آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ وإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، فبعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكانه || وكان : فكانه || (٢) اللون : القول ع ، م || (٣) وعرضا : وعرض
د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٤) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ع ، ي || عليه : + بل
يقال إنه فيه دا || (٥) يمتنع : يمنع س ، ع ، م || (٦) البياض : البياض س ، م ، ع || (٧) بل : ساقطة
من ع ، + هو هـ || (٨) هو موجود : موجود س ، م || (٩) فيبين ع || آخر : +
موجود دا ، ع ، ي || (١٠) لا تشارك تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان || (١١) قلنا : قلنا ع ، م ||
النسبة : التسمية ن .

”ق“ والطرف ا. توسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يحمل حل ”ق“ كاليابض
في القفنس، والقفنس على قفنس م، واليابض في قفنس ما، وتارة لا يحمل كالبفس
في الحيوان، والحيوان على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان.

- ويجب أن تذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على
الإنسان؛ فلا تكون الواسطة واحدة بينهما؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة؛ وإن
الحق هو أن الواسطة، إذا كانت واحدة. فإن الموجود في الواسطة، إذا كان وجوده
فيها كليا، كان هو موجودا في الطرف الأصغر؛ وإن كان في بعضها. انقربت
الواسطة؛ فلم يجب ذلك هنا ولا في غيره. وليس يخرج المثال المورد من الجنس من
أن يكون من جملة ما الحل فيه هو على بعض الواسطة. وليس يجب أن يؤخذ الأمران
إلا كليين في هذه الأمثلة؛ فإنك إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت
المسائل كلها.

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط، والأوسط على الأصغر، ولم يكن القول
على شيء منهما على معنى الذات، فالطرف الأكبر أيضا يكون مقولا على الأصغر، مثل
الضحك على كل إنسان، والمشي على كل ضحاك، فالمشي على كل إنسان؛ وإن كان
الطرف الأكبر موجودا في الواسطة، والواسطة موجودة في الأصغر، فالجواب المشهور
فيه أن هذا ممتنع؛ وذلك لأن المرض لا يحمل على العرض؛ فإذا كانت الواسطة عرضا
لم يجز أن يكون الطرف الأكبر عرضا في الواسطة، فيكون عرضا في عرض.

- (١) ”ق“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||
(٢) والقفنس على قفنس : ساقطة من د || واليابض : قابض د، ع، ن || القفنس : باليونانية Kykno
باللاتينية cyneus وبالفرنسية Cygne والقفنس ضم الفاء الأول وسكين الثانية وضم النون طارماني شبه
بالأزولك أطول منه عقرا والكبير منه أخضر جدا والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب
به المثل في الصفاء والبهادة ويذكر لونه الأبيض مثلا للعرض اللازم في المنطق كأيذ كالأول الأسود مثلا للعرض اللازم للزنجي ||
(٣ - ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب، س ||
(٥ - ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن ما . . الوجود : وجود س :
(٧) فيها : فيه م، ن، ع، هـ، ي || بعضها : بعض م، ن، هـ، ي || (٨) هنا : بما هذا م || (٩) من جملة :
ساقطة من س || ما : ساقطة من ع || الحل : يحمل ي || هو : ساقطة من ي || بعض : ساقطة من م ||
(١٠) كليين : أي نج، ع، ي || (١٢) كان : مقول د || (١٣) مثل : مثال ع؛ مثال ذلك هـ ||
(١٤) الضحاك : كالضحك هـ || المشي . . ضحاك : ساقطة من ي || فالمشي : والمشي ع، ي ||
(١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضا : ساقطة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين نفسه .

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يمرض للحركة أولا ثم للتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يمرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه فى شيء ، لا يكره منه ، ولا يصح قوامه مفارقا له ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجود فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فأمثلتها ظاهرة .

(١-٢) ولا قام . . . حد العرض : ساقطة من ما || (٢) لا يجب ولم يجب س || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + هـ س . || هو : ساقطة من س ، ما || (٥) الحق : + هـ س || نفسه : فى هـ ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٧) لأنه : + يوجد د ، س || (٨) كونه : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، هـ || (٩) أولا : ساقطة من ع || تبين : تبين ب ، د ، هـ ، ن || (١٠) موضوع : موضع د || (١١) الموجود فى : الموجود فى م || ن : + لا ما ، هـ || (١٢) موجودا : موجود ما || الموضوع ل "على" : موضوع ل "على" ما || (١٣) أعراض : اقراض م .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كل ذاتين يَحْصُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ حَصُولًا أَوَّلِيًّا لَا يَخْتِزُّ مِنْهُ شَيْءٌ عَنِ الْآخَرِ ، لَا كَالْوَدِّ فِي الْحَاطِطِ ، إِذْ بَاطِنُ الْوَدِّ مُتَبَرِّئٌ عَنِ الْحَاطِطِ ، وَيَكُونُ لَوْ وَقَعَتْ إِنْشَاءُ إِلَى تِلْكَ الذَّاتِ لَتَنَاوَلْتَهُمَا جَمِيعًا ، فَأَيُّهُمَا جَمِلَ صَاحِبُهُ بِصَفَةٍ وَهَيْئَةٍ وَنَمَتْ ، فَإِنَّهُ إِمَّا عَرَضٌ فِي صَاحِبِهِ وَإِمَّا صَوْرَةٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ صَاحِبُهُ الْمُتَصَفِّ بِهِ مُتَقَوِّمٌ الذَّاتِ ، وَهَذَا إِمَّا يَتَقَوِّمُ بِهِ ، فَهُوَ عَرَضٌ ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ لَمْ يَتَقَوِّمُ بِهِ إِلَّا بِهِ . وَلَهُ حَقٌّ فِي تَقْوِيمِ صَاحِبِهِ فَهُوَ صَوْرَةٌ ، وَيَشْتَرِكَانِ فِي أَنَّهُمَا فِي عِلٍّ ، لَكِنْ : لِكُلٍّ أَحَدُهُمَا يُسَمَّى مَادَّةً ، وَعِلٌّ الْآخَرِ يُسَمَّى مَوْضُوعًا :

[الفصل السادس -]

فصل (و)

١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئًا واحدًا يكون عرضًا وجوهرًا من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضًا في موضوع ، إِذْ كَانَ الْمَوْضُوعُ يُقَالُ بِاشْتِرَاكِ الْأَسْمِ عَلَى مَا قُلْنَا وَعَلَى الْمَادَّةِ ، بَلْ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَعْمُ الْمَوْضُوعُ وَالْمَادَّةُ ، الَّتِي بِالْحَرِيِّ أَنْ نَسْمِيَهُ حَامِلًا ، بَلْ وَالْمَوْضُوعِ الَّتِي بِالْحَرِيِّ أَنْ نَسْمِيَهُ مُبْتَدَأً فِي الْخَبَرِ . وَسَمِعُوا أَنَّ الصَّوْرَةَ يَكُونُ لَهَا اسْتِحْقَاقٌ لِأَنَّهُ تَكُونُ فِي حَالٍ جَوْهَرًا ، وَمِنْ جِهَةٍ أَنْ اسْمَ الْكَيْفِيَّةِ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ كَمَا يَعْرِفُ تَفْصِيلُهُ فِي الْفَاسِفَةِ الْأُولَى . ثُمَّ إِنَّهُمْ قَدْ سَمِعُوا أَنَّ فُصُولَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرٌ . وَسَمِعُوا أَنَّ فُصُولَ الْجَوَاهِرِ كَيْفِيَّاتٌ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ فُصُولَ الْجَوَاهِرِ إِنَّمَا تُسَمَّى بِهَذَا الْأَسْمِ بِالِاشْتِرَاكِ ، فَظَنُّوا أَنَّ الْكَيْفِيَّةَ ، الَّتِي هِيَ الْمَقُولَةُ الَّتِي سَنَذْكُرُهَا بَعْدَ ، تَكُونُ مُشْتَمِلَةً عَلَى فُصُولِ الْجَوَاهِرِ ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ عِنْدَهُمْ عَرْضًا ، صَارَتْ فُصُولُ الْجَوَاهِرِ أَعْرَاضًا

(١) الرأس : الرأس م || فقول : + إنه || (٢) من الآخر غير الآخر م || شئى : متبرئ م ؛ يرى دا || (٣) جميعا فأبيها : فأبيها جميعا م || جبل : فعل حاضر م || (٤) ونمت : ونمت م || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا م || (٦) فهو : فهذه م || (١٠) إفساد : فساد م ، ن || (١١) إليها : إليه م ، س || (١٢) ظن أربابها : ظن س ، ما ، ن . || إذ : إذا م || كان : + في م ، ن ، م || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع م || (١٥) جوهرًا : جواهر م ، م || (١٦-١٧) سمعوا . . . جواهر م : ساقطة من د ، ع ، ن || (١٧) نسى : سميت م || (١٨) بعد : + أن م || (١٩) صارت : ساقطة من م ؛ صارت م ، ع ، م .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛ وأيضا كانت الصورة ؛ لا بجزء منه ؛ فكانت عرضا ؛ وكانت في الجواهر المركب جزءا منه ؛ فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجواهر جواهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا . والبياض أيضا جزء من الأبيض ؛ إذ الأبيض مجموع جواهر وبياض ؛ فالبياض موجود في الأبيض الذي هو جواهر وجود الجزء ؛ فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛ فهو فيه إذن جواهر ؛ وهو بعينه في موضوعه عرض ؛ إذ هو فيه لا بجزء منه ؛ وسائر ذلك . فتهبوست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول أولا إنا نعي بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقتها إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء ؛ كوجود الشيء في موضوعه ؛ وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة . فكل شيء إما جواهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ؛ وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجواهر .

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها إما أن تكون في المادة ؛ وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ؛ فليست فيه

(١) وكانت : فكانت ما || عدم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت : فكان م ؛ وكان ما || (٤) فالبياض : ساقطة من ي || (٥) جواهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة : طبقة م || ظنت : ظنت م || (٨) فان : وأن م ؛ ن ؛ م ؛ ي || (١٠) لا بجزء : بجزء ما ؛ م ؛ م || (١٢) في شيء : شيء ما || (١٤) وإذ : وإذا م || (١٥) له : + من نج ؛ م || (١٦) فكل : وكل ما || وإما : إنا || (١٨ - ١٩) البتة : الأشياء : متكررة في م || (٢١) بجزء : بنوع || ظنت : فليس ب ؛ م ؛ س ؛ ع ؛ ما ؛ م ؛ ي .

كالشيء في الموضوع . وأما في المادة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتا أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

- ٥ فليست الصورة عرضا البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ، وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

- وفصول الجواهر ، أعني التفصيل البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل المنطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ، ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررّة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالسادة التي إنما تقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا البتة ، ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية ، بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ، فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، تقسم كل قوة وكل مبدأ فلي وكل شيء يحل شيئا ويخصه كيفية ، ولو كان كية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة .

(١) فيها : فيه ع || (٢) وإذا : وإذا ع || في هذين : هذان ع ، ع || (٣-٢) وتعلم ... غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ع || (٤-٣) لا تحتاج ... في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : ليست ع ، س || (٨) الجواهر : الجواهر (في المرتين) ع || (١٠) فانها : فانه م || موضوعة : موضوعا ع || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم ولو كان د || كان : كانت ه || للجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفعل : بالفعل ع ، م ، ع || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل س ، ع || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ع || (١٧) التي : التي س ، ع ، ن ، ه ، ع || سنوضح : سنوضحه ع ، ه ، ع ، ع || وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبا قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه فليس عرضا فيه ، إن عني به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرها وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل عني أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرها ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كالجزم ، يجب أن يصير جوهرها فيه ؛ فإنه ليس ما لم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

(١) ليس ساقطة من م . لا لا : لا س ، ع || (٣) مركبان : + قد جملا دا || ثلاث : + أي ه ، ع ||
(٥) لا لا : لا ع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لا ع || في نفسه : ساقطة من س ||
هو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ع || منه : ساقطة من د ، س ، ن ، ه ||
(٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩-١٠) وإن لم يكن . . .
موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ع || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو || فهذا :
وهذا ه || (١١-١٤) في موضوع . ثم . . . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ع ، ع ||
(١٤) هذه مسلمة : وهذه مسلمة س ؛ فهذا مسلمة ه ، ع || در في شيء : ساقطة من س ||
(١٥) بالقياس : القياس م ، ع || فهذا : فهذه م ، ع || (١٦) الذي هو فيه : هو || كالجزم :
+ فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصير ، يكون د ، ه .

بل ما لم يكن عرضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شيء آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شيء من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء في موضوع. كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشيء، لكان هذا القدر يحمله جوهره فيه، بل وإنما كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لا أنه ليس في شيء كذا كائناً في موضوع.

فبين أنه إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض.

وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذا العرضية ليست لأن الشيء بالقياس إلى شيء بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان وأي شيء كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو في هذا الشيء، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعنى العرضية والجوهرية، أعني كون الشيء عرضياً للشيء أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا.

(١) فهو: هو ما || جوهر في نفسه: جوهر فيه في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من ه ||
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهر ما || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشيء في: + شيء دا، ع، ه ||
 (١٠) وإن: فإن سا || (١٣) الجوهرية: الجوهر ما || (١٤) كذلك: كذلك... في نفسه: لافي موضوع: بینه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع ما م؛ موضوع د || (١٦) هو هذا: هو ذلك ن ||
 ساقطة من د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع ما م؛ موضوع د || (١٦) هو هذا: هو ذلك ن ||
 (١٨) وإنما: قائم || (١٩) عرضي: عرضا ع || (١٩) ما: ساقطة من ما .

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ، فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحيوان للإنسان أو عرضًا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإنما كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزءه ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجوهرى مكان الذات . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرًا بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هاش هـ || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذام ||
أمره : أمرن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق ... عرض فيه :
ساقطة من ع ، ي || الموضوع هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : للعرضي
س ، ع ، م ، ي || فالجوهرى : فالجوهرن ؛ الجوهرد || (١٠) بجزءه بل : بجزءه بل ب ||
بل بجزءه : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عا ||
الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ي || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر :
ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ي || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهرن ||
واحداً : واحد هـ || (١٦) جوهرًا : جوهرى س ، ع ، هـ .

وتقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هوفيه لم يخل إما أن يكون فيه كل أنه في موضوع ، أى كل أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهوفيه ، فهو جوهر فيه ، لكن هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هوفيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء ، كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت كل أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس ما ؛ وأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ، ع ، ه ، ي ||
 (٣) لكن : فكان ه ؛ وكان ي || (٤) أر : + فى س || (٥) أى : رأى سا ||
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٦) الإنصاف : رتبة الإنصاف
 وتردى بمنزلة الانصاف ع || (٧) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، ما ؛ + وقد اخدم ، ن ؛
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإنه أعلم ؛ + من الفن الثانى والحمد لله .

المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايغه، من غير أن جعلته بالفعل - من حيث هو مضاف - جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التي للتضايقات ، وأنه لم ينبغي أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ي) فصل في النوع ووجه انقسام الكلى إليه

والنوع أيضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقي ؛ فإن اللفظ الذي نقلته الفلاسفة اليونانيون لجعلته لمعنى النوع المنطقي ، كان مستعملا في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء ، وحقيقته التي له دون شيء آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التي تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسوها ، من حيث هي كذلك ، أنواعا . وكما أن لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي ، فكذلك لفظة النوع المنطقي تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذي يرويه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذي يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يجري هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذي

(٣) التي : آخر نمرع وأوله في ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايقات : في المتضايقات من
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ي (٥) فترى : فسر ب ،
س ؛ فبرده || آخر : + إن شاء الله تعالى هـ (٨) عل معنى : عل ع ، ي || غير معنى : غير ع
(١٠) مستملا : يستملع (١١) له : لهاع ، ي ؛ + ذلك ع ، ما ، م ، ن ،
ي || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ي (١٤) فكذلك : وكذلك م
(١٥) المعنى : معنى ما ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو ذا ، ي

ربما سموه باعتبار ما، نوع الأنواع، وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقعيه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثانى .

وبين المفهومين فرقٌ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ،

و بالمعنى الثانى غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين ٥ مختلفين بالعدد في جواب ما هو، إلى أن يكون شئ آخر أيضا أعم منه مقولا عليه .

ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثانى، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشئ الذى هو نوع بهذه الصفة

نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يتمتع في الذهن أن تتصور كلياً هورأس ليس تحت كل

آخر، وهو مع ذلك ليس مما يتقسم بالفصول، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله ١٠ هكذا وعلى هذه الصورة، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً،

وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال

لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، وكيف

ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده، ١٥

وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أى الوجهين هو في اصطلاح

المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا

المطلق على الأفراد، ثم لما عرض له أن كان عليه عام آخر، سمي كونه تحت العام

بهذه الصفة نوعية .

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنه م (٧) بمعنى : للمعنى م
 (٨) قد : ساقطة من م (٩) إذ : أورد (١٠) حله : حكمه دا ، سر ،
 وهامشى (١١) وعلى : أر على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
 (١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من م (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : اتحقق
 ع ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطلب ، د ، ع ، م ، ن ، ه
 || إليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمه أولية ويقسم الجسم قسمه لكنه ليس بقسمه قسمه أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالنطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذي تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالمُعْجَمَة ، وإن لم تكن المعجمة بالحقيقة فصلا مقوِّماً ، وإذا أُقيمت المعجمة مقامه ، لم يتم بها قسمه الجسم كما تمت قسمه الحيوان ؛ فإليك تقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا تقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غيرُ الناطق دالاً على المعنى الذي نقصد إليه في قولنا : حيوان غير ناطق .

فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه
قمة أولية ولا فصلة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، في الأكثر من الأمر ،
لا تقسم ماتحت ، بل تقوّمه . مثل الجسم ذى النفيس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم
شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

لكنه قد يوجد في بعض المواضع فصول تقسم مافوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطائر ، فإذا ابتدئ قسّم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ، وإذا ابتدئ قسّم بالماشي والسابح والطائر ، أمكن أن يقسم الماشي بالناطق وغير

(١) له : سافطة من ن || بقسم : جم د || (٢) لكة ليس بقسم فسة : لكتها ليست بقسم د ن ؛ لكة ليس بقسم م || (٣) للاتصال : الاتصال ع || (٤) وإذا : فإذا ع || (٥) كل حيوان : لكل حيوان ع || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : سافطة من س || (١٠) لما فوقه : له ع ، ي || (١١) في الأكثر من الأمر : في أكثر الأمر ع ، ع ، ع ، ع ، ي ، + فانها د || (١٢) ماتحت : ماتحت م || (١٤) ما فوق وماتحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) غريبة أولية : غريبة د ، غير أولية ن || (١٧) قدم : بقسم ن يا وقسم م || (١٨) من القسمين : سافطة من س || (١٩) قدم : قسم د || بالماضي : سافطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن تواف الجلس أول شيء قبل القسمة بالمئات وغير المئات ؛ والقسمة بالمئات وغير المئات كان يجوز أن تواف الجلس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المئات وغير المئات ، ثم يقسم المئات إلى الناطق وغير الناطق .

- وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المئات وغير المئات من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشئ ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المئات وغير المئات والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفى به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

- والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس السالى واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فتقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لا تخلو عن أحد هذه العشرة . فلانها : إما أن تدل على جرهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كية ، كقولنا : ذودراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أسس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المئات : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو || (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فصل : ضول صر || (١٣) بما ما ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عامام ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، ما ، ي || يفعل : أن يفعل ع ، ما ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي — جواباً. ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنساً لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنهى إلى الخمسة انتهاء ظاهراً ، وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتياً ، وإما أن يكون عرضياً ؛ فإن كان ذاتياً ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنساً ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلاً . وأما العرضى فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

- (١) والمقول : والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ
 (٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصها : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م
 (٤) الآخر : الأخير ع (٥) التي : ساقطة من ع || من : إل أن
 (٦) كثيرين : الكثيرين س (٧) وإما : + أن يكون هـ
 (٨) فصل ... هو فصل : ساقطة من س (٩) كذلك : ساقطة من ي

- لك ، إلا أن يراعى شيء متعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفتنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا . أخيرا .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

- فلتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين ١٠ مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن ١٥ المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ، هـ (٥) خاصة : ساقطة من ن

(٩) فلتحقق : فلتحقق عا ، ن ، هـ || التى : ساقطة من هـ || هى : ساقطة من ن

(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن

(١٤) أنه : وأنه هـ || تفهم : تفهم س (١٦) قد : ساقطة من هـ || أيضا : ساقطة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به هـ

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى يذاته بغيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر في هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود في الآخر حتى يمدوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشترك في الثبوت والوجود بمفهوم شمل عند الذهن .

وهذا بين بنفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يفلط نفسه بإزالة فكره عن الفرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما مع أن الشيء لا يخرج عن طرفي التقيض ؛ فإن كل واحد من طرفي التقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضا بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ ولبعضا ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، ولبعضا أضعف ؛ فإن وجود القارز منها ، كالكبة والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره : لنبره ما || (٥) أن يدلوا . . . لا يمكنهم : ساطعة من ع || فإنهم : فاته ما ، ه || (٦) يحصلوا : يحصلوا || (٧) يمدوا : يمدون || فيضيفوا : و يضيفوا ؛ ثم يضيفوا ع || (٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، ما ؛ يمكن أن يبين : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || ح : + قولاه || (١١) بل الوجود : إلى الموجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ي || (١٥-١٦) الوجود لبعضها : الوجود أعصا م ، ي || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القارز : القوارم ، ن ، ي ؛ الأفراد .

مالا استمرار له ، كالزمان وأن يفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوتا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواطؤ المحيض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المثلث أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للمثلث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوكليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلته ؛ فإما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للمثلث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتي للشيء لا يكون له بعلية خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلية خارجية فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضي ما حصوله ليس بعلية خارجية عن الماهية ،

- (١) يفعل ؛ يفعل م ؛ م ؛ وقوما ؛ وقوع ن || (٣) أيضا ؛ ساقطة من ن ||
غير دال على معنى داخل ؛ دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى ؛ ساقطة من عا ||
(٤) بل أمر ؛ بل أمر م ؛ م ؛ ي || (٦) ذلك ؛ ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ...
تصور أنه ؛ ساقطة من ع || لست ؛ ليست د ؛ م || (٨) في ؛ ساقطة من م ||
تصورك ؛ تصور م ؛ يتصورك م || موجود ... أن تصور ؛ ساقطة من ع ||
(٩) فذلك ؛ ولذلك ن || وفي ؛ في سا || وكيف ؛ كيف س || (١٢) لذلك ؛ ساقطة من ب ؛ س ؛ ع ؛ ي ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك ؛ ساقطة من د ؛ سا ؛ م ؛ ن ||
فا ؛ مام || (١٣) فهو ؛ فهو عا || (١٦ و ١٥) يجعل ؛ يجعل ي || (١٧) له ؛ ساقطة من عا ||
(١٧ — ١٨) ذاته ... خارجية من ؛ ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس ؛ ليس حصوله ه .
(٧)

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى هذه الصفة ، وأيضاً فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

- والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين في جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول في جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدبّرت بالأصول والمواضع المقررة للمحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنساً ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعاً ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعاً باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعاً ولا يصلح أن ينقلب جنساً ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنساً باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثاً : جنس عال ليس بنوع ألبته ، وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون في باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع ألبته ، فليس بجنس ألبته ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع ألبته ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجواهر ؛ فإن الجواهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتها الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضاً : ساقطة من ن || وأيضاً... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده
(٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحددة د || المحددة : المحددة عا || الآن :
+ إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا
(٨-٧) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه... أخص منه : ساقطة من م
|| لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا رهاش هـ ، ي (١١) قرتب : قرتب عا
قربت د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثاً : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي
(١٢) وتحت : تحته ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا
(١٦) فإن الجواهر : ساقطة من م .

- وأشكالها هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛ والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛ فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم نوع الجوهر وجنس الجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس الحى ؛ لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس وجنس الحى الناطق ؛ لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى وجنس الإنسان ؛ لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ٥ والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥ المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ، ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفاهيم هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٢) الجسم : الجنس س (٤) الجسم : الجسم ع ، م ||
نوع الجسم : نوع الجسم ع || الحى : هم ع ، ه ، ي (٥) الحى : ساقطة من ع ||
وجنس همى : جنس الحى م || همى : + الحى ع (٦) الناطق : + هو ع || الإنسان :
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقاس : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياس م (١٦) ذكره وأما : ذكره
ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأما (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ؛ وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بِحدِّ العرض ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعًا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وُصف به إلا الجملة .

نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحداً للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتتمتع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أينا ؛ بل السوق من مقولة الجوهر .

على أنهم إن مثلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العرض لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجودا في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضا : إن التسلسل معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللابس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما تخمنوا فيه . أما أولا فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجودا في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا نج || نفسه :
 بيه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) يخصه : ساطعة من سا || من :
 ساطعة من م ، ن || (٨) المكان : بالمكان ع ، ي ؛ ساطعة من عا ، ه || المكان : ساطعة من ه ||
 (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠ - ١١) وثلاثة ٥٠٠ بالنوع :
 ساطعة من سا || (١٠) ههنا : + إنما هو م || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أورد ،
 م ، ن || (١٤) فنقول ونقول ي || (١٦) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٨) كل :
 ساطعة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساطعة من م || مع : من ه .

والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهبا صحيحا . وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

وأما التسليح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسليح نسبة وحالة تلبس عند السلاح بوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هو وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير . ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرنة لمثل هذه الهذيان في أن يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

لكنهم قالوا شيئا آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضي هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة . وهذا قول سديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع ، فتكون دلالاته على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضا معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تختل مدركة مفهومة .

- (٢) واحد : ساقطة من سا ، ع ، م ، || (٣) قلبس : ملاء || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد عا || (٥) مشتركة : مشترك ما ؛ + فيه ج ، ع ، عا ، ي || صحيحا : صحيحا || (٦) عن : على سر || (٧) عنه : فيه ي || (٨) يقال : قال ب || إنه : + هو س || بتسلح : فالتسلح || (٩) فالتسلح د ، سا ، م ، || (١٠) وبين : أو بين د ، م ، || (١١) بجنس : + أي على سبيل الفرض والتقدير أي إن فرضنا وسلاما || (١٢) شيئا آخر : أشياء أخرى || (١٢-١٣) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه عا || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ماهيتها د || فتكون : فكيف تكون ي || (١٥) نسبة هذا : نيته لهذا ي || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ي .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ، وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن يلحق به العقل معنى يخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى صِدَّةٍ تتشاكل فيه ، بأن يجعله العقل على واحدٍ واحدٍ منها — فأتى كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالتوب الأبيض ، فيكون التوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ، ويتريكان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسي معنى . فيسمون معنى الجنس جنسا مطلقا ، ومفهوما أنه المقول على كثيرين مختلفين بالذات في جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه توب وأنه خشب ، فإذا عَقل معه ذلك عَقل شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

(٣) وقد : قدى || عرض : يعرض ه (٤) الصورة : الصورا

(٥) المعقولة : المعقولة || نسب : نسبة م (٦) فأما : وأما ي

(٨) مثلا لعارض : مثل العارض نا (٩) وكالتوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ نرم في ي (١٠) هناك : مثلا ع (١١) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن ||

مع أنه يعقل : أن يعقل معه ع (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :

مفردة د ، ع ، ط ، م ، ن ، ه (١٧) للمقول : تقول ه (١٨) الجنسية :

+ المطلقة ه (١٩) لتصور : المتصور || إنسان : الإنسان ن ، ه

- فكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تَصَوَّرَ صلح أن يلحقه عموم هذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لما بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يمرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود إلا في العقل، ١٠ يجب أن يكون المفهوم من أنه عقل هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقل، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقل لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو، إذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحت شيئين:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يمرض لها؛ ١٥ أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كل واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويحدد بمحدد الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطى اسم ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، هـ || بهذا: لهذا د
(٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو هـ (٣) بحال: + بحالهم هـ؛
+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا متعلقا ليس هو في الطبيعات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعات توجد في أشخاص فيكون جنسا لما بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س
(٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو هـ (١١) يجب: ساقطة من ع
(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقل: ساقطة من د، ن، هـ
(١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطوق (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهية مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للماوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الانضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتليه غير محصل .

وَأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا ، فيشبه أن يكون معنى بهذا مقولة بفعل ويتفعل ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضا أن يكون معنى مع هذين الوضع أيضا ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

وَأنت تعلم أن هذا الكلام منشوش جدا ؛ فإن لفظة الأطراف لاتدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لاجتد تحته معنى متواطئا فيه ؛ ولا أيضا يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئا ؛ فإن من أفضل أحوال المعاني النسبية التي لاتتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها نواطئ صرف ، وخصوصا في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكميات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكميات تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . ومادخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الشيء . ع ، ه ، ي || نسبة : نسبة ع || (٢) والمحوى : والمحوى م ، ع ، ه ، ي ؛ ساطعة من د || (٣) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٤) هي : هو ، ع ، ي || (٥) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان ع ، ي || اللتين : ساطعة من سا || إليهما : إليهما || أن يكون معنى : ساطعة من س ، أن معنى ن || (٦) والأخذ : والآخذ ؛ وإلا حدس ، ع ، م ، ي || (٧) وإن كان يخيل شيئا : ساطعة من ي || النسبة : النسبة ه || (٨) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (٩) ومادخل . . . بالعرض : ساطعة من ع || المقولة : ساطعة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يكن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أول هذا التخصيص من الكمية .
 هل أن لمطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟
 ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لاتنهي ؛
 فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفعال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخن غير السخونة .
 وما قالوه باطل ؛ فإن التسخن هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخنه تلك السخونة ، بل تسخنه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة .
 وبالجملة فإن التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخن هو السخونة ،
 لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا
 لها هو موجوده . كل هذا باطل فاسد ؛ ويتضح لك في العلم الطبيعي . فإن كان
 التكيف ليس كصفة ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كصفة . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى
 أن لا يكون الفعل كصفة . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل
 ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من
 أمره ، يحرك وليست فيه حركة .

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن يفعل يجتمعان في جلس واحد هو الحركة . وستعلم
 في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن يفعل هي
 جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنى إليهم .

(١-٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : الطالب ع ؛
 لمطالبى || الكميات : الكيفيات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها د ، هـ (٥)
 فإنه : بل وإياه ع || فإنه . . . نسبة نسبة : ساقطة منى || (٦) فليس التسخن : وليس
 التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالواى || إلى السخونة : إلى التسخن د ||
 (٨) بل : + وليس الأمر كذلكى || (١١) كل : وكل د || (١٣) وكان : وكان ع ، هـ (١٤) يحرك
 يحرك : يحرك يحرك ما ؛ ساقطة من سا || (١٤ - ١٥) من أمره : ساقطة من سا ||
 (١٥) ليست : ليس د || (١٦) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولة ع ، هـ ، ي || هو :
 وهو سا || (١٧) يفعل : أن يفعلى || يفعل : يفعل هى ؛ يفعل هو د || (١٨) وأن يفعل :
 فإن يفعل د ؛ أر أن يفعل د || يفعل : يفعل هى ؛ يفعل هو د ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن
 يصنى إليهم : أول بهم ما || إليهم : إليه ب ، هـ .

الفصل الرابع

فصل (د)

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس
أو خارجة عن العشرة وتقيم القول في ذلك

وههنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وإن منها
أمورا هي أهم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بخوما ؛
ومنها أمور مبينة لها : كالوحدة ، التي هي مبدأ السدد ؛ والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه
للقادير ؛ وأيضا مثل الهيولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعنى والجهل ، وما أشبه
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والغداء والعشاء .

ف نقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ؛ وإن لم
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها
بالتشكيك ، وإن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القبيل ، فمقولة يفعل هي بعينها الحركة .
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فاما هذه الأخرى فنقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل
في إحدى المقولات العشر ولها أجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذ ليس يجب

(٣) أومت : + النارد ، م ، ه ، ي || إما : ساطعة من سا || (٤) أر : وإما ه ، ي ||
خارجة : خارج ع || (٥) فيها : تحتها سا || (٥ - ٦) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمور سا || (٦) عدة منها :
هذه سا || الكيف : ساطعة من م || (٧) بوجه : + ما ي || (٨) مثل : قتل ب (واردة
كذلك في المرتين) || (١٠) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما إن ي || (١١) مقولة : + أن سا ،
ن ، ه ، ي || (١١) لا يجب أن : يجب أن ع ؛ يجب أن لا ه || (١٢) هي : ساطعة من م ||
(١٣) وإلا إن : ساطعة من م ، ع || (١٥) يقضى : يقضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ، ه ||
(١٨) أخرى : ساطعة من ع .

في بادئ النظر أن يكون لكل ذاتٍ موجودة مشاركون في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشاركون لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناين فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستحالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت أشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لأجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلياً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل: ١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بناءً لا يمتدّون، لم يصبر وقوعهم خارجاً عن هذه البلاد سيما في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارج عن المقولات، لم يكن ذلك موجباً أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن تلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.

وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة عن العشر؛ ولا تتكلف نوعاً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والحيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن

(١) غيره: + مشاركون || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||
 (٢) كثيرين: + مختلفين || (٤) نوع آخر: آتوون || (٥) وأنواع: أو أنواع د، ن، هـ ||
 ولا: قلاع، م، ي || (٦) العقل: القول بـ، حاشي س || (٧) كانت: كان ع ||
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||
 (١١) إنه لا: لا س || قوماً: قوم ع، ط، ي || (١٢) ساقطة: ساقطة د || خارج: خارجا د، هـ ||
 (١٣) المقولات: المقولات س || عشرة: عشرة هـ || قط لا: قط لان || (١٥ - ١٦) خارجة: من: خارجة من هـ || (١٦) العشر: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ: هي مبادئ: المبادئ، مبادئ، ط || (١٩) لكانت: كانت ع.

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والمدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأعدام ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالمى من الكيف ، والسكون من مقولة أن يتفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يتفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فمن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يتفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة بفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى .

فعلينا أن نتأمل ما نقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للقول بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكيفية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكيفية بأسرها بل للقدار . على أنه سيتبين لك في استقصائك للعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للمدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للقدار ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

- (١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||
 (٤) أن يتفعل : يتفعل ي || إن كانت : يتفعل : ساقطة من ي || المتخلفين : المتخلفين ي ||
 (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ع ، م ، ن ||
 (٦) الخط : خط ه ؛ ساقطة من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع
 (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ع || فهو من مقولة : فن مقولة س ، ع || (٧ - ٨) متحرك : ومن حيث هو : مكررة في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة متى : د ، ع ، عا ، م ، ن ، ع ، ي || (١٢) يجازفون : يجازفون س ، عا ، م ؛ قد يجازفون نج ، دا ، ع ، ي || (١٣) أولا : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ، ي ؛ عندك ع || فليست مبدأ للكيفية : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيتبين : يتبين م ؛ ي ، ع ، نين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لا ي .

لفظ قوم متقاصدون عن الحقائق ، أزالهم التنبيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدئين ، لم يكن نفس كونهما مبدئين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أهم من المتصل والمفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدئين طيين للتعصل والمفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدئين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكييتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذا تشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكية جنس لهما ، كانا مبدئين أولم يكونا ؛ فإن كانا مبدئين لم يكونا حينئذ مبدئين لجميع الكيات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكية جنسا لهما .

فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهوى والصورة . وسيأتيك رسم الكية من بعد ، فاعبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهوى والصورة قولاً ذاتيا ، فتجد الهوى والصورة داخليتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا تكون الشيء مبدأ ما

(١) أزالهم : بإزالتهم د || (٢) مبدئين : طيين د ، سا ، ن ؛ مبدئين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكان ه || مبدئين : ساقطة من ي || (٥) يجعل : جعل م || (٦) مبدآن : مبدئين ي || يجعل : جعل م || (٦ - ٧) مقتصر الحمل : مقتصرا بمحتل ما || (٧) قط : قط ه || (٩) وإذا : إذ م ؛ وإن ي || (١٠) طريق : الطريق ع || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د || (١٢) فالكية : والكية ع || (١٤) لها : ساقطة من ما || (١٥) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || (١٧) لاف : لا ما || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام ما || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون من ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فمثلا تقدم الجوهر على المرض في المعنى المداول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للمرض؛ وهو، أعني الجوهر، ملة لأن كان المرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الوجود. وأما الثانى فمثل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان مما؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فاما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللاّخر بعد، لاف أنها إنسانية بل في أنها موجودة. وأما بحسب النظر في الإنسانية، فليس أحدهما في أنه إنسان قبل الآخر في أنه إنسان وملة له، لست أقول في أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شيء جميل زيدا، الذى هو ابن عمى، إنسانا؛ فإنه لما هيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا ملة له في أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فلذلك له ملة في أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجفيس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بمتنع ولا مانع أن تشابه المشتركة في مفهوم الجفيس؛ فيكون الجفيس جنسا. ولذلك لا يجب أن يباين الأب الابن في مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته في أنها إنسانية ولا ملة لها.

- وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسبين لكون الجسم جوهرًا؛ فإن الجسم لذاته، لا لملته من العلل ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر ما || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ي ؛ إذس || (٣) فإن الأب : + فيما ع ؛ منها ه || (٤) فيها : فيها ع || (٥) إنسانية : ساطعة من م ، ي || وأما : وإنا ع || (٦) فلا : فانه ليس ه ، ي ؛ فأى ما || (٧) لمساخية : مساخية د ، م ، ن || ولذلك : وكذلك ن || (٨) لا أبوه : ولا أبوه ما || (٩) لون : لوناى || (١٠) هذا المعنى : المعنى د ، م ، ن ، ي || (١١) ذلك : ساطعة من م || مانع : + أن ما || (١٢) مفهوم : ساطعة م ، ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن ما || (١٣) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهرًا موجودًا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرابعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المتالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن المساهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ؛ فتكون تلك المساهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون المرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنسا ، إذ كان معناه يوجد للجوهر ويتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

٥

١٠

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمعنى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الوجود ، وما يجرى مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الوجود ؛ أو ما يجرى مجراه ، مقولة لها .

١٥

وقد علمت من تمصيل ما سلف لك ذكره وانضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في الصدد ،

٢٠

(١) ومقول : ومقولا هـ || محتاج : يحتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، عى || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، عى ؛ في وجوده لوجوده هـ || تكون علة : تكون في علة ع || (٣-٦) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذاى || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما هـ || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذا م || (٩) كانا : كان د ، سا ، عا ، هـ ، عى || (١٠-١٢) وهو غير معنى . في الوجود : ساقطة من ن || (١١) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، س ||

أوما : إمام د .

والعدد من الكم فالوحدة من الكم، فهو قول المجازفين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بـعدد؛ ثم يحمل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث عنه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد؛ فأما الأعدام التي معنى بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة. فأما الأعدام الحقيقية، فلأنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأمر وجودية؛ والأعدام لاحصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسالة؛ وإذا لم تكن جنسالة، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات.

وأما ما قيل في الشك والجنوب وفي التفنيد، فيبني أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتا واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||
(٤) فأما : أماد ، ع ، عا ، م ، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وان ما ||
ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || عنه : منه عا ،
ي || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، ه ، ي ؛ مكشفه م ، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما :
الأعدام قد تسمى أضدادا س || (١٠) كما : ساقطة من ع || تشارك : + في ب ، س || فأما :
وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وإنما : إنما ي || (١٣) يتبين : + لك ي
(١٥) وإذا لم ... له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فأما س ؛
أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وعا || التفنيد : التنادي س || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||
ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ي .

من حيث هي تلك الذات والمساهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقوم في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالمرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس ؛ لأن الأمر الذي بالمرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جسما له ؛ وما لا يكون جسما للشيء لا يكون مقولة تشمله .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقول إن الجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقولة يقال حل ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتفاير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لخصوله جسما مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

وبما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلانة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كاية ، ويجب لها أن تكون نوما يجب له أن يصير الإنسان جسما . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث حل حقة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ (٣) ظم : لم س (٥) لا يكون .. جسما لشيء : ساطعة من س (٦) شيء : لشيء ع (٧) هو أبيض : أبيض ي (٧) فان : وان هـ ، إن د ، م ، ي (٨) أو كان : وكان هـ (٩) لجزء منه : + فها ي (٩) إن كان : + معنى س (١٠) ليس : ساطعة من ما (١١) شيئا هو : شيئا وهـ س ، م ، ي (١١) ذات : ساطعة من س (١٢) إذن : ساطعة من ن (١٣) للأبيض : الأبيض سا (١٤) تخصه : + وتكون ع ، م ، ي (١٣) الشك : التشكك س (١٤) اقترن : يقترن هـ (١٥) أحدية : آتية س ، م ، ي (١٥) لخصوله : يخص له ب (١٦) فهو من وجهين : وجهان هـ ، ي (١٧-١٨) ويجب لها : وبوجهين ؛ ساطعة من ع .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بعدها ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بعدها ، وإن كان يكون ناكما ، فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، لما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة ، ولا جلسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذوبياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن عني به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن عني بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، إذ لا يحد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيقي ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المثبت أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفاد || (٣) لا يحدث : لا يصحح م || (٤) ماهيات : ساطعة من م ||
(٦) الأوجه : الوجوه م || (٧-٨) حوزو : له م || (٩) بها : به م || (١٠) المليف : المكيف م ، المكيفد ||
(١٣) يحتاج إل : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الغالبة م || يصلح : يصحح م ، ن م || (١٥) يمنع : ساطعة من م || كون : ان م || (١٦) موجودا : موجود م ، أن يكون : أن لا يكون م ، م ، م ||
(١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء م || فلا يمنع : ولا يمنع م ، ع ، م ، م ، م ، م || (١٨) المقولة : مقولة م || (١٩) الجواهر : الجوهر م || جواهر : ساطعة من م ، م || المنيف : م ، م ، م ، م ، م .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جسمها على ملزومها حل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لافى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لساھيته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للمرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ، بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن فى ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لساھيته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشيء ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

١٠ فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعى ويشاركه فى بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذا بياض ليس يؤدى إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فتجد الشيء إنما يحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، بحيث يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فتقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به م || أنه : لأنه ي ||
لا فى : إلا فى سا || (٦) الشيء : ساقطة من ع || (٨) وإذا : فإذا ؛ وإذا م || مانحن :
الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب م || (١١) بل ما : بل لما م ، م ، ي || (١٢) وإذا :
ران ما || (١٣) باللون : ساقطة من م || (١٤) يحصل : يحصل م || شيئا : شيء م ، ي || (١٥) أو يعرض :
أن يعرض ع || (١٧) . ذلك ؛ + اتحاد ، ن || العشرية : العشرة د ، س ، م ، ي .

10

19

(١-٢) جميع المحولات : ساقطة من ى || (٢) طيبة : الطيبة ى || القشرة : القشرة سا ، م ، ى || لها : له ى || (٣) حصول : حصول ى || بأن : أن ع || هذا : لهذا ى || وان : فان ع || وإن ... : انجع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٥) لذلك : كذلك سا ه || (٦) والخلة : ساقطة من ى || (٨) هو : وهو س ؟ فى د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || الموجب : الموجبة د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ى || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعها : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : تقول ى || واحد : واحدة ع ، ى || مقولات : مقولة سا ، ع ، م || (١٢) وتأليف : تأليف س || أحدها : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهر : أنه ه ، ى || أم : أرد ، م ، ى .

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في تعريف حال عدد المقولات

- قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات
- ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراى أنى به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يخرج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضاً على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعاً لها حمل بمعنى واحد مقوم لهاية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعاً له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعاً له نسبة العرض إلى التسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى علة منها ؛ كالأين ومتى ١٥ والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجمولة أنواعاً لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية واقعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات ٢٠

- (٥) وأنه : + كيف إذ ٥ || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب ، س ||
 (٧) من النظر : ساقطة من ع || أن يبين : ساقطة من س || (٩) حل : ساقطة من ما ، ن ||
 (٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم س || أو الأمور : أو من الأمور ما ؛ والأموذج ، ي || (١٢) بينوا : نبوا سا || لما : ساقطة من د ||
 (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حل مقوم : ساقطة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل الموازن ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشغل به أحد من سلف .

والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهى القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً مالم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيقى ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندي أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من انحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

فأما القسمة المشهورة فيها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والافعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونزوة بذكرها جارية على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان عا ، هـ ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج هـ || (٥) ما : مما د ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل هـ || (١٠) موافاة : موافاة عا || (١٢) عشرة : العشرة هـ ، ي ||

(١٣) قال : وقال عا || وارد عليه : وارد ما || (١٤) محتاج : محتاجا ي || نسبة إلى : نسبة س ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؛ شيء من د ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والاقفال : الفعل والاقفال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تفريظ الثلاثية :
إن الثلاثية عدد تام . ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتسايع مثله ، والحركات
ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ؛ وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب . ولكنه يمكن
أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلا بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور
شيء خارج عن الموضوع له ، أولا يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام
ثلاثة : إما أن يكون ؛ وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء
هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجا ، فهذه
الحاجة تجعل الموضوع متقسما بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغيرة
في النسبة ؛ وذلك هو مقولة الوضع ؛ إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل
واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من
حيث هي أجزاء متقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كاللون وروائح ، فإنها لا تكون
إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون
ذلك الاختلاف بغيرية بصير بها كل واحد مخالفا للآخر في عارض ، ولا يصير للكل بها
هيئة واحدة يعتد بها ، وليس عرضيا إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء
بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالا واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو
الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجا إلى نسبة تقع فيها ، فلأما أن يكون اثر لذاته
يحمل الجواهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عددا متصلا

(١) تفريظ الثلاثية : تفريظ الثلاثة م ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من م ع م ع ي ||
ولذلك وكذلك ن || (٣) ما أشبه لما أشبه د || (٤) سبيل تقريب : سبيل التقريب ن ||
لكه : لكن ع || (٦) له : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ،
م ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٧) وإن لم : وإما أن م || (٨) فإن : وان ع ، ي ||
(١٠) أن كل : إذ كل عامش ي || (١١) هذه هي : هذه س || (١٢) متقسم : متقسمة ي ،
تنقسم سا ، ع ، م ، ن || (١٣) بينها : ساقطة من ع || (١٤) بها : ساقطة من ع || مخالفا :
متنقاد ؛ متايراس || (١٤ - ١٥) بها هيئة : بها ما ع ، م ، ن ، ع ، ع || (١٦) حالا :
حالة ن || للكل : في الكل م || هذه هو : هوس || (١٩) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلاً ، وهذا هو الكية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلة في الجسم لا يجوز تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعني الوضع والكية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية . فينبغي إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذي يوجب نسبة إلى خارج ، فلما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معاني النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ، فينبغي إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فلأنها لأنفسها لا تستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموال وأحوال فيها تختص بها . فلذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فكل الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهي من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكيات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يجوز : لما يجوز د || (٣) بالفعل : بالفعل ب || (٤) وكثرة : الكثرة د ، ع ،
 ما م || تصورها : تصورها ب ، س || (٥) نور : فهي ع || (٦) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م ||
 (١٠) الإضافة : الغاف ما || (١٢) تجعل : فعل ي || (١٣) فاذ : فاذ د ، ع ، م ||
 (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من ما || (١٦) إلى نسبة : نسبة ما || الأخير :
 الآخر د ، ما ، ع ، ما ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً :
 مقدار م ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ي .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار ، فيكون لحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير أوجوده في جسم جسم آخر بحال ، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه ، وهذا هو الحاوى ؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا ، وهذا هو الزمان . فإذا كانت النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند الثقل ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالمثل أن أنواع المقولات التي تنبثق من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبغي أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر ، بل كيفية تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر ، فحال الذي تتكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة أن يفعل ؛ وحال الذي تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكلف لا ضمن صحته وجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتكلف ، ولورأت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغ الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفيني في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون أجزاء ما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إما س || (٤) وصفنا : وصف د ، س ، م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو ا ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تنبثق : ساقطة من ن || (٩) هي : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س + تكون س || أو من : ومن ع || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين س ، ه || يفعل : يفعل م || (١٣) وجاوبته : ساقطة من د || (١٤) - ضررني في هذا الوقت : ضرر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة ع || (١٨) هذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال ن ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتابط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تمد في المؤلفات بحسب نظير المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جمعت القاباً وأسماءً شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- و ربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتميش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تميش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعنى الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث نقول : أعيش وتميش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين للوضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيتضح القول في هذا بعد .

١٠

وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ كالتركيب الذي

١٥

(١) اللفظة : ساقطة من ن || (٧ - ٦) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى يحصل || فانه ليس : فليس ب ، م || (٨) غائب : غائب م || (٩) أعيش وتميش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعيين د ، ع ، م ، م ، ي || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : فهذه ع || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || . الناطق الذي هو : الناطق هو د || كالتركيب الذي : + هو ي .

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معانيها أو أحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصديق والكاذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن . إن طبقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه . وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

(١) أخرى : آخر د ، ع ، م ، ن || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ن | (٣) أو أحادها : أحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا | (٤) ان لم تطابقه : ساقطة من س . : ثم هذه : فهذه هـ || (٥) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، م ، ن + من الفن الثاني من اجلة الأولى في المتن ، ولواجب النقل الحد بلا نهاية هـ + والحمد لله رب العالمين ، وصل الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .

المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر
الكلية والجزئية في الجوهرية

فلنتكلم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أُريد إطلاقها
على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسى . وأما على معنى
أعم من الجسم ، فأنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الهيولى
والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارقة الذي هو سبب وجودهما ؛
وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات
المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافي موضوع أمر
تشارك فيه جميعها ؛ وإن كان الموجود لافي موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا :
إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحق " لافي موضوع " به من
بعد ، وهو معنى سلبى ، ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنساً لما
هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من الفن الثانى د ، ن ؛ + من الفن الثانى من اجلة الأول فى المنطق ه ||
(٢) وهى : ساقطة من ه || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل ه || (٥) الأول :
الأول د ، س ، م ، ه ، ع ؛ + الأولية ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، ه ، ع ؛ || (٩) الجسم :
الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ع ؛ || لأن : أن ما || (١١) وسبب : ساقطة من عا || وأن :
فان ما ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ع || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ع ؛ || (١٤) الوجود :
الوجود د ، م || (١٥) فيها : فيها ساءن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأحوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانها ؛ ومع ذلك ، فإن
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في ريمّ الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل
بعض ، فهو شكّ وحقه أن يحل فنقول : إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لافي موضوع ،
لسنا نغني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .
بلو كان كذلك ، لاستحال أن تجمل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو غني بالموجود
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان
دعماً قبل بعض ؛ بل يمتنع بالموجود لا في الموضوع المعنى ؛ والمساهية التي تلزمها
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،
أى من شأته عند التعجب أن يضحك . وإذا ثبت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،
وإن احدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كريد ، إذا غاب عنك ،
أو نوحاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فلأنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) هنا : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، عى || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لنا :
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود ما || (٧) لاستحال : يستحيل س || (٨) وإنما :
وأما || كوجود : فكوجودى || بالموجود : بالوجود د || (٩) لكان : لكن س ||
(١٠) بعض : + فيه نج ، س ، ع ، م ، ع ، عى || الموضوع : موضوع س ، ع ، م ، عى ||
(١٢) التعجب : المتعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعا
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥-١٦) تعلم : في موضوع :
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ؛ الحقيقة م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جلساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان منزهاً عن الموضوع ، لم يكن في الجنس . ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقوم لذلك الشيء ولتوحيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرض لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه التوحيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠ فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لافي موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هنا الاعتبار مقيس إليه ، واقفاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوصفتها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم نحتاج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) جدتان : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || ماهية : بالماهية ه || لشيء : شيء م || (٢) ماهية : لمهايات م (٤) كذلك : كذلك ي || (٥) ولا : فلا ، ما ، ع ، م ، ن || إنما : ساطعة من م || إذا : وإذا ، م || (٦) ولتوحيات : أر كترحات ما ، م || بالشركة : المشتركة ، ما ، م ، ن || (٩) يلحقها : يلحقه ه ؛ يلحقه د ، ما ، م || الوجود : الموجود ، ما ، ع ، م ، ن || (١٢) هذا : هوس . || للإنسان : الإنسان ب ، د ، م ، ما ، م ، ع ، م ، ن || (١٤) أول : أرطة ي || (١٦) وأما : أما ب ، م || فيها : فيه ب ، م ، ع || (١٨) هو : ساطعة من ما || أوان : وإن ما ، ع ، م ، م || في المركب : لركب ح ، ي (١٩) كون : ساطعة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .

الصورة على ما هي عليه من كونها لاف موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لاف موضوع . فإذن هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لكتاب الواحق ؛ بل حصول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعني من الأشياء التي منها تركيب الجوهر ، أعني المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل في تكوين المركب بل هو برى مفارق ؛ وإما أن يكون داخلًا في تكوينه ؛ والداخل في تكوينه إما دخول الخشب في وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي في الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده للركب وجودًا بالفصل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمصولها . وجميع ذلك إما أن يوجد كليًا وإما أن يوجد جزئيًا . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هي التي يلزمها وجود في الأعيان أو في الأوهام ، ليس من حيث هو موجود في الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككًا لا متواطئًا ، كما قالوا ، بل إنما نعى بالجوهر الشيء الذي حق وجود المساهية الخاصة له في الأعيان أن يكون لاف موضوع ، وجب أن تكون هذه المساهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرًا . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود في الأعيان نحوًا من الوجود ؛ وإذا كان جوهرًا لأنه إنسان ، فالحق من الواحق ، أعني مثل الشخصية والعموم وأيضًا مثل الحصول في الأعيان أو التقرر في الذهن ، فهي أمور تلحق جوهرًا ؛ وأواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ - ٢) بل وجود ... في موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجوده ، س ||
(٢) وذلك : وكذلك س || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجوهر د ، س || (٧) الخشب : الخشب د ، م || (٨) وإما : أوع || في الكرسي : في وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : المادة د ، م || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما س ؛ م || بمصولها : بمصوله ي || (١٣) لفظة : فقط س ؛ ي || (١٤) الخاصة : الخاصة ع || له : به س || أن يكون : أن لا يكون د || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ؛ ي || (١٦ - ١٧) لأنه إنسان : ساقطة من ع || (١٧) الحصول : حصوله د || (١٨ - ١٩) أو التقرر : والتقرر ع || (١٨) نفس : فهو د ، ع ؛ م || أسود : أسود ؛ ي || الجوهر : الجوهر ع ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطل ذات الجوهر ي .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمقولات الكلي أيضا جود؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه مقول الجوهر؛ فإن مقول الجوهر بما شكك في أمره فظن أنه لم وعرض؛ بل كونه علما أمر عرض لمهيتها؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بمهيتها جوهر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضا، من حيث هو طبيعة، محولان على الأشخاص التي لا يشك فيها أنها جواهر؛ فشاركها في حدها فهو جوهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض؛ لكانت جوهرية الأمور عارضة لمهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرًا؛ فيكون شيء عرض له أن كان جوهرًا؛ فتكون الجوهرية عارضة لشيء. وإذا هذا مستحيل فكبات الجواهر جواهر في ماهياتها.

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة؛ قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولا في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولا ولا أخيرا، ولكن يكون أولا بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جوهر إذ : + هو؛ جوهر أرم || (٣) فإن مقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك ما || ظن : وظن || أنه : به ، د ، ع ، ي || عرض : عارض س || (٤) الجوهر : الجوهرى || (٥) وكذلك : لذلك ساءى || (٦) التي : ساقطة من ساء ، م ، ي || لا يشك : ولا يشك ماى || (٧) فهو جوهر : جواهرى || (٨) لكانت : لكانى || لمهيتها : لمهياتهاى || صح : يصح س || الوجود : الموجود ، م ، ي || في هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١١) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجواهر س || الأول : الأول ب ، س ، ن || (١٢) فإنه إما : فإما د || أول : أظلى || (١٣) أخيرا : آخراد ، ساء ، ع ، م ، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى ، وقرى بين
الأول والأول ، فليس كل ما هو أول بشيء فهو قبل به ، بل قد يكون أولى به إذا كانت
لاحق الشيء وكلامه تكون له أكثرهما شيئا أو أقدم له في الوجود بل لغيره . والجزيئات
ليست أولى في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أولى من جهة الوجود ، ومن
جهة تفرر الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرًا ، وهو الحصول في الأعيان
لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية .
أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة
بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون
مقولة بوجه ثمة على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص
في أن يكون شخصاً ؛ أي غير مقول مناه قولاً وجودياً أو وهياً على كثرة ، إلى أن يكون
شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تفرر وجود كل شخص أن يكون
مع غيره . وإذ كل شخص مستغن عن صاحبه في تفرر وجوده ، فهو مستغن عن الكل .

فإن سأل سائل وقال : إن الكل ؛ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك
الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكل . وكذا أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية
لا تتعلق بالكل ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكل ، من حيث هي ماهية ،
لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه ؛ ليس كلامنا
ها هنا في الكل والجزئي ، من حيث هما متضايقان ، بل نفي بالكل ما هو مقول على

(٢) بشيء : الشيء . ما || قبل به : قبله د ، ما ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولاً
إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أول ع || الجوهرية : الجوهر ه
(٥) أول : أول م || (٦) وهو : دفع (٧) ومن : من ع || (٩) ووجودها : بل
وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : لا يخ ، د ، م ، ه ، أ ه || مناه : في مناهي ||
أي غير ... على كثرة : ساقطة د ؛ وفي مخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسخة من خطبيل فاضل
وأظنها حاشية " || (١٢) شيء : شيئ م || مقول : مقول د ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهى ع ||
(١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ه || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ، ه ، ع ، ه ||
(١١ - ١٥) كذلك الجزئي : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية
د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالحزب ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كريد وعمرو . وهذا المعنى لا يتعلق بالكل . ولستأ ننظر في زيد وعمرو ، من حيث هو جزئ كليته ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكل بمقابلة غير مقابلة المضلف . وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكل .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكل موجوداً ، فالنكل أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولستأ أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على إطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هي كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية الجوهر ، من حيث هي ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هي ماهية كلية ؛ ثم حكنا هذا الحكم ، فهذا نحو تقدم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم نقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكنا عليه بكاذب ، حينئذ له أن ينازع .

وبعد ذلك ، القائمة في ذلك هي أن المنطق إنما ينظر في هذه الأشياء من حيث هي كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هي موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو في الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

- (١) بالحزب : بالشخص الجزئى س ؛ بالحزب الشخصى د || بل هو : + هو د ||
 (٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) بطبيعة : بمقابلة ع ||
 لا يتعلق : يتعلق ما || (٦) فالكل : والكل د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا ||
 الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + طاع ، ا ، ي ||
 أما الطبيعة : أما طبيعته ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آتورد ، سا ، م ||
 (١٤) فها : فاسا ، عا ، م || نقضى : نحكم س || (١٧) الفائدة : بالفائدة ي || ذلك :
 ساطعة من سا || (١٨) كلية : متولة نج || قايسها : قايسنا ه || (١٨) بالخارجات : بالخارجات س .

نحو تدميه بحسب استقرار الأمر الذي هو المعبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه الماهية ، والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ، فإنه غير بين فيه أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهول . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيبة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبب إلى التسمية ، فلأن أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع فهي الأشخاص الجزئية ، وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكتابتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "في" ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فإنها ، وإن كانت ثنائية ، فإن لها فيما بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

(١) فهو : وورد ، ساء ، م ، ي ؛ وهو ع || (٢) الجواهر : الجوهر ، عاء ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ي || الذي : ساقطة من ه || قيس : تنصب عاء ، قيس ي || إليه الماهية : إليه ن || (٤) إذ : إن عاء ، إذا س ، ساء ، ع ، ن ، ي || (٥) فهي أفضل : ساقطة من ساء ، عاء ، م || فهذا : وهذا د ، ساء ، ع ، م ، ي || كلام : الكلام ع || فإنه : إن ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضلى || كان : ساقطة من ساء ، م ، ن || كل : ساقطة من ع || (٧) الهول : + وأكل سا || (٨) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (٩) للأعراض ع ، ه ، ي || فكان : وكان ع || (١٠) بينها : بينها عاء || (١١) لأنه : لأنها ع || أكثر : أتم ه || (١٢) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || بأنه : أنه ع || الماهية : + حقها ي || (١٣) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : فيتأخر ساء ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس : من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ، ولكن لذائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه فى الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلتم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك فى النوع ، فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقبول بالقياس إلى الجنس ، فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ، اللهم إلا أن يصنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ، ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ، ولا يتناول المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ، فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ، فإنكم ، لأعماله ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إننا لننظر فى الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقبول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان فى المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى فى المساهمة ، والكلى يقال عليه ، ونظرنا الآن إنما هو فى أن الكلى الذى هو جنس من الكليتين الشاركتين المختلفتين فى العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

(١) الذى : هـ حوس ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||
(٤) كثيرة : ساقطة من ع || (٥٠) للأسود : الأسود ، ساء ع ، عاء م || (٧) ولكن : لكن د س م ع ن هـ || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د س م || (١٠) إذا أورد : إذا ورد ساء هـ ||
(١٢) بالنوع النوع : بالنوع عاء م ع || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ع م || (١٤) أعلى : أعلى ن || وسطه : وسطه س ع ، عاء هـ عى || (١٥) لا محالة : ساقطة من س || (١٨) أن الكلى : الكلى هـ || (١٩) الكليتين : الكليتين ب || المشاركتين : المشاركتين د ساء ع ن هـ المشاركتين ب ||
المختلفتين فى العموم والخصوص : ساقطة من عاء || المختلفتين : المختلفتين ب .

منه الذى ليس بجنس ، فنحنه تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فأن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شيء ، بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فأن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا يمكن ، وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلما ننظر الآن في طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

واقابل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة ، فنقول في جواب ذلك : أولاً أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلًا في جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي أنواع وأجناس ، بل في العقليات مفردات قائمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ، وهذه المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلأن تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلائها مفردات على النحو الذى أومأنا إليه . وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلائها أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعني المفردات الجسمانية .

ولما بالمقايمة التى تقدمت متألف من المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية تممها نوعية ، ونوعية

- (١) جنس : ساقطة من سا || فنحنه : فنجدها في د ، د ، م ، ن ، فنجدها في (٢) إنساناً : ساقطة من ن || تحته : تحت ب ، سا ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م || (٤) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث في ، سا ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلى : ... طبيعة النوع : ساقطة من م || (٧) العقل : ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من سا || (٨) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجوهر ع ، د || (٩) النوع : النوع سا ، م || ليس : ليست د ، ن || (١٠) تلك : ساقطة من ن || العقليات : العقلية سا ، د ، ن || كان : كانت سا ، م || لا يوجد (١١ - ١٢) كل النور : وكل النور سا ، ن || (١٣) الحسية : الحسبات سا || (١٤) أعني : من في د ، ن

تممها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لاجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية ؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذلك الماء أقدم من صورة الماء المطلق .

وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنعتبر المقاييس

- التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية ، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ،
 من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها ،
 فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى ببعض
 الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛
 وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حل الجفيس
 عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا
 جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع ؛ وقد علمت من هذا ما تعيده ؛
 ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق ، وهذه غير
 محمولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع
 في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها
 فيما بين جزئياتها وولاياتها هذه المقايسة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي
 بسائطها ، كانت أقدم قديمة المبدأ على ذى المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع
 وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصلاً .

وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون

- إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) المحسوسة : المحسوسات || (٣) مثلاً : مثلاً ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذلك الماء :

ساقطة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتها || (٧) بل : ساقطة من ي || (٨) أعلم منه : أعلم ساقطة من ع ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساقطة من ع ، ن || (١١) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن ||

(١٣) الصورة : الصورة ساقطة من ع ، ي || (١٧) قديمة المبدأ : قديمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهي :

فهي ب || (١٩) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، س ، ق ، د || (٢٠) مثلاً : مثلاً ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، س ، ق ، د .

وليكن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحفته فيما سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر من أخصاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها في أعداد أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هى الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولًا بالجوهرية بسبيل التقدم ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة في الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية في مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

في رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهى أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضًا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضًا موجودة لافى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بمحدودها . والتي تقال في موضوع فرما وافقت في الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر في موضوع ؛ ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجوهر

- (١) وليكن ؛ ولكن ع ، م ، ن ، عى || أنه ؛ لأنه نج ؛ هو أنه ع ، ه ، عى || شيء ذو نطق : ساقطة من س ||
 (٥) فالقول : والقول سا ، ع ، عى || الصور : الصورة ه ؛ إلى الصور عا || منها : عنها ع ، ه ، عى ||
 (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || التقدم : التقدم عى || أول : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، ع ، م ، ن ، عى ؛ مقوماتها ع || إذ : وإذ ع || (٨ — ٩) بل شيئًا ذا نطق : ساقطة من سا ||
 (١٣) الجواهر : والجواهرى || تشترك : ساقطة من س || (١٤) أيضًا : ساقطة من عا || إذ : إذا س ، سا ، ن ، ه ، عى || (١٥) إذ : إذ عى || أسماءها : أسماءها س ، ع ، ه ، أسماءها ن || (١٦) قط : ساقطة من د ||
 (١٦ — ١٧) قط . . . جوهر : ساقطة من عا || (١٧) وليس : رابت ه .

في الكلّات التي هي المركبات ، وجزئياتها في الكلّيات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ، فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلّات والجزئيات في الكلّيات .

فلا تفتت إلى ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اختيار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تعال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجديس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر.

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعني الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطلق ، لخاصية مساوية منكمسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وهنا خواص أثر منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل لبعض الجواهر . فهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقلية إلى شيء بعينه لا يثيره فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تميز لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعبئاً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

- (٢) الوجود : الموجود || (٣) والجزئيات في الكلّيات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاى ||
يقال : + من نج ، د ، سا ، م || غير : الفريد ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ||
(٧) الكيفية : الكيف ، م ، ي ؛ + قدى || (٨) تشترك : . . . المنطقية : ساقطة من ع ، ع ، م ||
(٩ — ١٠) إلى أشخاص : . . . أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخامة : الخامة ، د ، م || الموضوع : موضوع
س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، م ، ي || (١١) لخاصية : لخاصية ، م || (١٣) أثر : أثر ؛ م || في المشهور :
ساقطة من س || خاصة : خاصة ، م || (١٤) المخصوص : المخصوص ، م || هذه : ومي س ||
(١٥) الجوهر : الجوهر ، سا ، م || هي دلالة : وهي دلالة س || (١٦) فيها : فيه ، ي || لو : ولو سا ، ن ، ي || (١٨) الموضوع : الموضوع ، م ||

وأما الإشارة المشجورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميناهما ؛ لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي بتكرار بذواتها قبل بتكرار تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكرار تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسيّة ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها تستعمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تعين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد قد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكان أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . ثم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ فيها ، أى من الجواهر الثانية ؛ ما يعطيها معنى أتيّة تنفرد به ، كالنوعيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أتيّة تنفرد بها ، كالجواهر التى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفraz ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهي : وهو عا || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من ما || كزاد : لموادس || (٦) متطرفة : ساقطة من ما ، م ، ع || (٧) إن كانت : وإن كانت سا || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) زلا : أولاب ، س || (١٠) هذه : هذا ، س ، ع ، ن ، د ، ع || خاصة : خاصة ع || (١١) قلة لا إشارة : فإن الإشارة م || تعين : تعين س || (١٢) إذا : إذا د ، س ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (١٣) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار || (١٤) - (١٥) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ع ، ع ، م || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، س || مع ذلك نج ، د ، ع ، م || تنفرد : تنفرد م ، ن ، د ، ع || به : بها نج ، د ، ع || (١٧) أتيّة تنفرد بها : ساقطة من ب ، س ، ع ، م || كالجواهر : عن الجواهر م ، ن || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

وهذه الجواهر الثمانية ، إذا افادت أنية ، افادتها أنية ذاتية ، وهو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام معها ، أو ليس ؛ فذلك ليست تلك الأنية أنية الفعل ، فإن إفراز أنية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالمرض من وجه ما ، كما قد علمت ؛ أعني بقولى بالمرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بسبب غيره ، وتوليت أعني بقولى بالمرض أن طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأن فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أى من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أى واحد كان ؛ والثانى أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا فى الجوهر ، وإن كانت لا توجد لجميع الجواهر ؛ فيكون وجه تخصيصها : ١٠ . ربأن يقال إن الجوهر من المقولات هى المقولة التى توجد فى الأمور التى يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لمكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ؛ ولا كذلك المدينة .

والجوهر خاصة تم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصة للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ؛ وهو أنه لا يحد له إذ كان لا موضوع له . ١٥ .

والضد الذى الكلام فيه ههنا فهو أمر مشترك لما هو ضده فى الموضوع ، وهما ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشترك فى محل ،

(١) . افادتها أنية : ساقطة من س ، م || وهو : وهى س ؛ م ؛ د ؛ وهذائى || بالذات : الذات م ||
(٢) . أو ليس : أو ليست د ، س ، م ؛ حاشى ه || تلك الأنية أنية الفصل : أنية ع || (٣) . إفراز تحت : إفراز تحت ب ، س || (٤) . قد علمت : علمت س || للشيء : للشيء ع ؛ + له ع ؛ ع ، م ||
(٦) . إنما : إن س || فيه : فى ذلك د ، ن || (٨) . أنها : أنه ع || (٩) . الجوهر : ساقطة من س ||
الافى : فى غيره ، ه ، م || فى الجوهر : فى الجوهر د ، س || (١٠) . جميع الجواهر : جميع الجوهر د ، ع ، م ، ن ||
ع ، م ، ن || بأن : أن ع || (١١) . هى المقولة : هو المقولة س ، ن ، م ، ع || يقال :
+ إن يخ ، س || (١٢) . خاصة : خاصة ي || لمكة : بمكة د ، س ، ن ، م ، ع || الكعبة خاصة لمكة :
بد سكة خاصة الكعبة ع || أجزائها : أجزائها م || بعض أجزائها : بعضها ن || بل . . . الكعبة :
ساقطة من س .

كان مَادَّة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يعد أن يكون للجواهر
الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إثبات هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفي بها وسعه ، بل
أكثر ما يَحْتَمَلُهُ هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال
عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرأة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقي إليه
من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفريس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس
يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكبة . فإن تشكك
متشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فوالى أن يحل ذلك ويبطل ، ف عليه
أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى
بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، ألا وهناك ما هو أبعد وأشدَّ مخالفةً منه . فإذا
علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد
له من الكبة ، وهو أنواع ذكرناها ؛ وإن كان مثلاً من الكبة ما له ضد ، وهو الكثرة
والقلة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذ الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد
في الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة
والكبر والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكبة ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ،
فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٣) بها : بهى || (٤) هو : + فى || أو مجموع : رجميع ما ، ع ، ن ، ه ، ي ||
(٨) فيها : منها ع || (٩) فانه : فانان || (١٣) للأربعة : الأربعة ما ، ع || بهذا :
في هذا ما || الجوهر : الجوهر ع ، الجوهر ع ، م || (١٥) الاعتراض : العرض ع ، م ، ي ||
يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : ساطعة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :
ساطعة من س || (١٩) الكيفية : الكيفيات ي || بعضها : لبعضها م .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهى أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف يسيرا يسيرا متوجها إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجها إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضا كان الاشتداد والضعف فى الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصة مرسوعة أيضا . فإن الاشتداد والتقص ينقضى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذى لم يشتد فى رفعه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التقص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجب ولا يضعه .

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتقص قد يكونان فى الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تفتت إلى ذلك ؛ فإن الذى ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والتقصان غير الذى ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعنى بالمقايضة التى تجرى بالأولى والأخرى وعمقا ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعنى بحسب المقايضة التى تخصّص من طبيعة واحدة وجه واحد ؛ فليس شئ من أشخاص الناس فى أنه إنسان ،

- (١) الخامة : الخاصة ع ، ما || خاصة : خاصة ع ، ما || الجوهر : الجواهر ما || لا يقبل : ساقطة من ما ||
(٢) هى ضد : وهى ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) فى الجوهر : +
أيضا ، ع || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا || (٧) التقص : التقص ما ،
الضعف م || (٨) ما : قيا ب ، ع || لا يحتمل : يحتمل ب ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||
التقص : الضعف س ، التضعف ع || (١٠) هذا : هذه س ؛ ساقطة من د || التقص :
التقص د ، م || (١١) لا يوجب ولا يضعه : لا يوجه ولا يصفه م || يوجب : +
ولا يرفضه س || يضعه : يضعفه ع || (١٢) قد يكون : حاقلة من س ؛ يكون د ، ع ، م ، ن ||
(١٤) فان الذى : فالى د || اللتان : الظن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س ||
ولكن ، ولست ما || أعنى : + ذلك ع ، ه ، س .

الذى هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان بأشد من شخص فرس في أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضه من سواد في سواده وحرارة في حرارتها أشد من برودة في برودتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في باب من الآخر ، إذ فرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجوهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهريّة من الثواني ، فليست أشد في الجوهريّة .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهريّة ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهريّة . والكّم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما سيُبين بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن اخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يشمل على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسوادا ؛ فيطّل ظنه بأنه ليس اللون الذى هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن يمتلئ السواد عن اللون ويقشاه البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تميز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أى الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذى في الوجود وفي القبول الذى يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلى يقبلها ، لمكان كل لون سوادا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهره : أشد : ساقطة من ب || من شخص : عن بعض من || كما أنه : كما د ، ع ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس م || (٣) بياضه : + اعتدب ع ، || سواد : السواد م || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكم : الكمية ع || الجوهر : الجوهريّة م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ن ، م || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || منه : منه : ساقطة من ن || قد : قد د ، م || (١١ - ١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا م || (١٣) وإن : ولا أن م ، ي || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) بعض وبعض : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذى : الذى . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : قبلها ي || لو كانت : لو كان ن ، م ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سوداء وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لوناً ما سوداً ولون ما بياضاً ، ولكنا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ، فكل جوهر يقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكتليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيدا ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية في النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلٌّ ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل في بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

(١) لما كانت : كانت ي ؛ ما كانت ع || (٢) ولكنا : ولكن كانا س ، ا ؛ ولكن بخ ؛ ولو كان ما ؛ ولكان م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساطعة من ع || (٤) السارية : السامية ب ، م || (٥) الخاصة : الخاصة س ، م ، ي || خاصة : خاصة ع || (٦) منها : منه د ، ح ، م || وأنه : فانه د ، ن || (٧) منها : منه د ، س ، م || (٨) لك : ساطعة من ع || (٩) الخاصة : الخاصة ي || الكلية : الكلية د ، م ، ن ، ي ؛ للكل س || (١٠) هذه : هذا س ، ع || (١١) السطح : + قد د ، س ، ن || (١٢ — ١٣) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بيمينه للصدق والكذب ، فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغير من حالهما شيء ، لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمور المحدث سنه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقاً أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقاً . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقاً معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أي مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، فأنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متسلسلاً ثابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقررون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمر هو سبب تغير أمر آخر ، كأقول الشمس وغيرها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساطعة من سا || (٢) مه : ساطعة من د || فيكون : ساطعة من سا || (٣) أو المظنون ، والمظنون سا ، ه ، ي || به : فيه ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فإذا : فإن ي ؛ فإذا د ، ع ، م ، ن || ربي : بقى سا || ذلك : ساطعة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : ليس د ، ع ، م || يتعرض لأن يفتى : يفتى ع || (٨) لأنه : لأنه ؛ إجماع ، ه ، ي ؛ + لا سا || وعدمه : + فقط ب ، ع ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أي : له سا || (١١) لا يوجد : للوجود م || الظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١٢) أيضاً : ساطعة من ع || جملة : ساطعة من ع || (١٣) كما : بل س ، ع ، د ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجملت الشبهة .

- وَأما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغير له في نفسه ؛ بل لأن لموضوعه تغيراً به .
فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغيره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد بتغيرها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، نخرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

- وَأما المناقشة في أن الأعراض بأنفسها لا تحمل الأعراض ، وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك شيء لا أرى للنضيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان المحقق موجوداً معه في الجوهر وعناجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً واجتناس فقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

- فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرده ذاته وبتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛ بل إما أن يتغير في أمرٍ مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجملة فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

- (٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ، ع ، ما || تقبل : + أن تكون س ||
(٣) في أنفسها : ساقطة من ع || معان : معان ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||
(٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر م || وأنه : ساقطة من ع ، ما ، م || وإن : إن س || لوجود : ساقطة من س || (١٢) مانعاً : + من س || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م || المحقق : المحقق ي || (١٤) له : + أول العرض ع || (١٥) بمفرده ذاته : بمفرده م || نفسه : بنفس ي || من : عن د || (١٦) إما : + لها س || مضاف : + أو أمر تابع س || أى : أو ما || (١٦—١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من س ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، س ، ما ، م ، ع ، ن || له : ساقطة من س ، م || (١٨) تابع : تابع د ، ع ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في ابتداء القول في الكية

وقد جرت المسادة أن تذكر الكية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكية أوجت إلى ذكر الكية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فلأنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكية ، وأيسر مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمسادة دون المفارقة التي لا تقبل كية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكية . وإيضاً فإن الكية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكية إذا شاركت الكية في الجواهر فلأنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنها لا تؤثر أن نشغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكية هي الجسمية التي تقارن المسادة فتقوم الجسم جسمياً ؛ فبالجوى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، سا ، ع ، ه ، ي || الجوهر : الجواهر سا || (٥) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أوجت : أوجت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ؛ ساقطة من ع || (٧) تعلم : تعلم بخ ، ه ، ي || (٨) المفارقة : المقارنة ، ع ، ع || (٩) سطر : سطر ، ع ، ع ، م || (١٠) فيا : في ي || (١١) الجسمية : الجسمية ، م || هذه : هذا سا ، ه ، ي || (١٢) الكية : الكية ، ع ، ع ، م || على الكية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : الكية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة " على " من د ، م || لكنا : ولكنا سا || (١٣) ساقطة من ع || (١٤) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذاع || البحث : هذا البحث ه ، ي || (١٥) أو عرض : وعرض د || (١٦) إذن : ساقطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله
 اخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ،
 ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ،
 والتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جماً ، ولذلك قد يعقل الجسم جسماً
 ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضح يرهان إيضاح العوارض المطلوبة للوضوعات بالبراهين المبينة
 إياها . فالتناهي ليس داخلياً في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءاً من الجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متناهياً ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم
 بالفعل ، فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ، وليس يفرض
 فيها أبعاد بالفعل متميزة . بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن
 يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعاً على قوائم .
 وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذي يمكنك أن تفرض فيه بدءاً ، ثم بعداً آخر ، فاطمه على قائمة ، ثم ثالثاً تقاطع
 الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل
 أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه
 لا يخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويخالفه في قبول من الأبعاد على ما ذكر .
 فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها
 أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

- (١) يكلفه : يكلفه ي || (٢) ويكون . . . أخرى : ساطعة من سا || له : ساطعة من م ، ي ||
 فنقول : ساطعة من ع || فهو : ساطعة من سا || (٤) والثاني : والمتناهي م || جماً :
 ساطعة من د || (٥) الجسم جسماً ولا يعقل : ساطعة من ع || (٥) يرهان : يرهان ب ، م ، ع ||
 (٦) ليس : ساطعة من س || جسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساطعة من د || يفرض :
 يفرض ما || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساطعة من ع || من شأنه : ساطعة من سا ،
 (١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيسه : أبعاد م ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||
 (١٢) بدائم جداً : بداب : بدس || (١٣) يقبل : قبل م || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :
 ثالثها م ، ثلاثة منها م || أكبر : أكثر م || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ،
 ي + + بعينها م || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة م : أو م ثلاثة م ، أو م د ، م .

يقدر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وليست عرضاً. والمعين المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

والبجسم الواحد قد يرجد بحيث يمرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أي شكل تشكيلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقاً فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كرة كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي قبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كبته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجمًا عند التخلخل؛ فيكون قد ثبت له جوهرية النوعية فضلاً عن الجسمية الجسمية وتغير مقداره الجسمي.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكروي إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير، إذ هو مساوٍ لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساوٍ بالفعل، ويقال لما هو مساوٍ بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً للقدّر أو مخالفاً له أصغر منه؛ والمساوي للمقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره؛ فـ

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || البتة : ساقطة من سا || أوجبه : أوجبه ب || الجسمية : الجسمية م ||
(٢) هي التي : التي || ضئى : هي سا || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهي || بل : بل +
هي ع ، ه ، ي || المعرض : والمعرض ي || (٤) تقديراً : مقدراً سا || تقدير محدوداً : بقدر محدود ه ||
(٥-٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || شكلها : شكلها ع ||
(٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حدى ||
إن : إذا ه || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : ه ؛ شكل الشمعة ي || كان : كانت ه ، ي ||
معرضاً : معرضة ه ، ي || النسبة : السعة ه ؛ لست ي || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهر ي ||
ويزيد : أريد ي || (١١) فيكون : فانه س || الجسمية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساوٍ بالفعل :
ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هو ي || (١٦) لأن : فان ه ، ي || للقدار : للقدّر
سا ه ، ي || ه : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقدارى || لا يقدر : لا يقدر (بكره الال الشدة) ب ||
بما : ما سا ، ع ، ه ، ي || والأصغر : الأصغر سا .

يقدّر لا يكون غير مخالف لجميع مايجانس مقدّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدّره . وكذلك مايقدر فلا يتقرر لهذا المعنى الذى لا يخالف به جسم جسمًا أن يكون مقدراً أو مقدراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكمية .

- وإن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جسمًا، فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض، هي جسمية بمعنى آخر، وهي ماأشرنا إليه، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملتزمة بإها . وكذلك سنجد أشياء تشبه الكمية وليست بكمية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التي فيه؛ وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء مايصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن المرضية وعن الحاجة الى الموضوع أيضا .
- وأما كينته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تتبدل، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها في اللاحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهرًا . فهاقلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر، بل ذلك في صورة الجسم وحده؛ فتكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد، وتكون صورة الجسم، إذا جردت بكيته أو جردت منها الكمية مأخوذة في الذهن؛ سمي المجرد جسمًا تعليميًا .

- (١-٢) بل لابد ... يجانس مقدّره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س عا ||
 (٢) كذلك : لذلك || يتقرر : يتقدري || لهذا : في هذا || (٣) يقع : ساقطة من سا ||
 تقدير : تقدّرها ، ي || (٤) والتقدير : والتقدّرها || (٥) الجسمية : الجسمية م ||
 التي : ساقطة من سا || الكمية : + الجسمية العودية ي || بل ... الكمية : ساقطة من س ||
 (٦) هي جسمية : جسمية م || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهي العرض ه ، ي || وهي : + العرض نج ||
 (٧-٦) العودية الجسمية : الجسمية العودية ع ، ي || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك ب ؛ +
 أضاف د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٨-٩) بعدان على : بعد ليست على ي || (١٠) وكذلك :
 فذلك د ، م ؛ فذلك عا ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابت :
 ثانية م || لا كما : إلا كما د || (١٢) الواحش : كتاب الواحش ي || كانت : كان ه ، ي || للسطح :
 السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية :
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : منه ه ، ي || سمي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأمراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صلتها أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل ؛ فنه ما هو فصل الكم أو الكمية ؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن يفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية الجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجمله في التحيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المتفصل .

ويمع معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحددها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لمرضين تميزا فيه ؛ فن البين أن كل

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) ساق : المعاني ؛ معنى د || (٨) طبيعية : طبيعة ع ، عاء ه ، ي || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسا ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكمية) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أربع ه ، ي || (١٣) وجزء : وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ... المتصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدهما : تحطها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحد من المرضين ليس في ما فيه الآخر، كسوادٍ وبياضٍ ؛ فإن كل واحدٍ منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر . فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لمارضٍ ما تتفاير في العمدٍ ؛ فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهيًا وما يختص بانبات السواد فيه متناهيًا ؛ وكل ذلك بالفعل . وليست النهايتان المفترقتان لما مرض اثنتين ؛ بل هناك نهاية واحدة .

فهذا اتصال قد يكون للكليات ؛ وهي كليات لم يلحقها إلا لواحق الكليات ؛ مثل هيئة الوضع الذي نلحق الزاوية ؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثله أيضًا ؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذًا مع عرض طبيعي ، فيتميز لأجل ذلك جران من السطح أو الجسم ؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة ؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضًا ؛ لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماس .

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازمًا للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاق نهايته فيه . وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابهة ؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلًا يتقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار ، فإنه يقال إنه متصل به . والاتصال الخفيف بحسب هذا الموضع هو الأول ؛ وإن كان إنما يقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة ؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي . وكثيرًا ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر ؛ فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم .

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ط ، هـ || (٣) في العدد ؛ بالعدد د ، م ||
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) نلحق : بطل م || في ما : +
 قد ، ي || أيضًا : آقاء ، ي || (٩) الذي : + هو ي || (١٠) بالموضوع : في الموضوع ي ||
 (١٢) لازما : ملازما م || منها : بها ع ، ط || (١٣) مجتمع : مجتمع د ، م ||
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة ط || (١٥) ينقل : يزعم ب ؛ يزعم س || طرفه : ساقطة من
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له ؛ قيل ي || (١٧) الموضع :
 الوضع ن || (١٨) وكثيرًا : كثيراد ؛ كثيره || ينقل : يقل ن || لمعنى : لمعنى ي ، ي .

فن الكية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكية من المتصل. وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزائه تتشارك بـ سطح واحد تلتقى عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، ولاط بال نقطة والزمان أيضاً؛ فإنما تجد فيه شيئاً متوهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وهذا الجسم المحسوس ليس بجزأ إلا من حيث فيه ^{بُعدٌ}؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مغاوة وسواوة، على ما علمت؛ فإذن التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شئ من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكية؛ فإنه شك يخجل في العلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تعرض للقدار، بما هو مقدار، وإن كان فيه لمادة مشاركة؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي، والأمر الذى للك بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تستغل به في علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وإتراق في المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإلك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) نظير: طرف ع || (٥) فيقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: والجزء؛ الحركة ما || ذو: دون د؛ ساقطة من س، ع، ما، ي || (٧) مغاوة: ساقطة من سا || (٨) كم: كثرة ع || صورته: حوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، ع، ي || (١١-١٢) لا بسبب الكية: ساقطة من س || (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المنطق ع || إتراق: إتراق ع || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعيين د، م؛ يتبين ع || إشارة منا: منا إشارة س، ن، ع، ه، ي || ما: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإتباب س، م، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة ه، ي || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، ط، ه، ع، ي.

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاز الذات فيما هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير قازة ؛ بل هي في التجرد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجدد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة جسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

وأما الكم المتصل القار فليس عظمًا وقدرًا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعدًا واحدًا فيجتمعت تجزئة واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتملاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتملها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم . فيسمى جسمًا من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقًا وسمكًا وثخنًا . أما ثخنًا ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقًا فلا أنه ثخن نازل أى معتبر من فوق إلى أسفل ؛ وأما سمكًا فلا أنه ثخن صاعد أى معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سذكوه .

وأما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصرة للجسم المحيط ؛ فهى بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحارٍ بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ وسطح في جوهره وذاته . فنقول لمؤلاه : إن كل شيء ذى جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أى لأنه سطح هو نهاية وحارٍ ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكنت ه ، ي || وانتقص : ونقص ه || كانت خارجة : كان خارجا ي || (٢) عنه : عنها ما ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٣) هي : ساقطة من ي || (٤) فور : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من س || فإن : وأن د ، م || (٥) وأما : فأما ي || فليس : فليس م || (٦) التجزئة : تجزئة م || (٧) يحتملها : يحتمل تلك ه ؛ يحتمل ذلك ي || (٨) فليس : فليس م || (٩) وقد : ساقطة من س || أما ثخنًا : ساقطة من م || (١٠) أما عمقًا : أما عمقها ه || (١١-١٢) سمكا فلا أنه : سمكا فإنه س ، م || ثخن صاعد : عن صاعدا ؛ صاعد ه ، ي || (١٣) له : + منه ع || (١٤) محيط : محيط ع || جسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان : المحيط مكان ي || (١٧) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط ه ؛ وسطح س .

نهاية وحاولاً مدخل في تصديره كما أو لا يكون، فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون المكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيد المعاني معاً خصوصية قبول أبعاد وفسحة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح، وإيسر له ذلك، وإن لم يكن لكونه نهاية وحاولاً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم، فيكون الكم بالحقبة هو السطح، ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم، أن حوى، فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح، ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعميده، فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوٍ، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يروا الكمية التي للنهاية، من حيث هي نهاية، وللحاوي، من حيث هو حاوٍ، كمية تكون غير سطحية، ولا يحدون، فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح محدود معه نوعاً تحت الكم، وإما سطح مأخوذ بحال، فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، مما يعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فمن الواجب علينا إذا عددنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أو أعيانها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير المحدد، فإن المتصل قوامه من متفرقات، والمتفرقات من مفردات، والمفردات آحاد، والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

- (١) نهاية وحاولاً : نهاية أو حاوياً ع || مدخل في : يدخل في د، سا، م || فذلك مدخل : مدخل في ذلك سا || (٣) يفيد : يفيد ه، ع || بما هو : ما هي ن || (٤) الجهة : الجهة د؛ سا، ع، م || (٥) الذي : + هو ه، ع؛ ساطعة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس ع || شيء : شيء ن، ع || (٧) فلا : ولا سا، م || أوانه : وأنه ع || (٩) وحاوي : وحاوي س || (١٠) كمية : كمية ع || سطحية : سطحية ن، ع، سا، ع || المكان كمية : المكان كونه سا، ن، ه، ع || فإن : وإن د، سا، م، ع + كان ه || (١١) لأنواع : لأنواع س || نوعاً : نوع س || (١٣) يجب : فيجب ع || حيث : ساطعة من ع || (١٤) الأولى : القرينة ن، ع؛ + القرينة ع || (١٥) أنواعها : الأنواع ن.

من حيث هو لا يتقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حاصل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لذاته ، يكون عدده يبلغ تلك الوحدات .

وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بجمعها هي حاملة للعدي الذي هو لذاته كم منفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدر خارج من مقدرها ، من حيث هي ممدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتطابقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدر أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تثبت في اعتباره إلى العدد ، بل إنما تثبت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير العدد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسماً . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي ، بل ما أخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير العدد كمية منفصلة . لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تثبت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدير به ، لم تجد لها تقديراً وكمية منفصلة ؛ لا سيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصود إلى القطع الممدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله وذلك حال التي في الجملة .

والمجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي منفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيئاً || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساقطة من عا || عدده : عدد س || (٤) رأياً ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تجد د || معنى اجتماع : اجتماع ي || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدار ب ج ؛ قدرها ؛ قدره ، ي || (٦) مقدارها ؛ مقدارها ب ؛ قدرها ، ي || غا : ساقطة من م || ولا مساواة : ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدر أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ قدر أو جواز سا ، ع ، ن ، د ، ي || (٨) إل العدد ... اعتباره : ساقطة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ ع ، د ، ي || (١٢) الاتصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تخديراً : قدرها سا ، ع ، د ، ي || ركية : أو كمية س ، ن ، د ، ي || (١٥ - ١٦) لا سيما ... في الجملة : ساقطة من عا || (١٦) يعد : يمد ب ج || (١٧) تجمع : يجمع د ، ن ، ي ؛ ساقطة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) منفصلة : منفصل د || ولا : وإلا س .

ولا في عدد كيفيات تكون في التفويض والصورة ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قوم في أمر القول المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من الكم المفصيل بالذات جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدر بمقاطعهم ؛ فتكون مقاطعهم أجزاءه ؛ ولها أزمنة تقدرها ؛ فتكون المقاطع تقدر الجملة بسبب زماها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بسبب أقسام أزمنته وبمقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لعدد زماها ؛ فيكون القول ، على طريقته ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقوم يحاشون من ذلك فيحنالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال الفارغ والمقروء ؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن من باب آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يعملون الصوت نفسه كما . ثم لا يفهمهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ لأن الجاهة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كما ، إن كان بها كما ؛ هي جهة توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أخرجوا إلى أن يتبنوا كمية غير متصلة على أن عظم الصوت وصغره هو نقله وخفته أو جهارته وخفاته ؛ وهي كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كيات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكية ما يتولد عنه ؛ بفعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقوم ممن هم أشد تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كما بشيء من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزءه وهو يمتد . وكل ذي جزء يمتد بجزء له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

(١) تكون : ساقطة من ما || التفويض والعور : النوص والصور ع ؛ النوص والصورون ||
(٢) جن : جزءه || (٣) أجزاءه : أجزاءه || (٤) الجملة : ساقطة من ما ||
أزمنته : أزمنته م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها م || لعدد : عدد م || (٦) بأمرين : لأمرين
هـ ، ي || من الكم : ساقطة من ما || (٩) منفصلاً : منفصلاً م || بل يعملون : بل يعملون د ،
ما ، ما م || (١٠) الصوت نفسه : أيضاً الصوت ي (١١) توجب : ساقطة من ما || فيما : فيه هـ ، ي ||
المتصلة : المنفصلة بخ ، ما م || (١٢) يتبنوا : له ما ، ما ، ما ، ما ، ي ؛ لما ع || كمية : الكمية ما ، م ||
فيه : ساقطة من ع || غير متصلة : غير متصلة م ، هـ ، ي ؛ غير المنفصلة بخ || (١٣) خفته : خفته بخ ، هـ ||
(١٤) كمية الصوت : الكمية للصوت ما || بفعلوه : بفعلوا س || من : في م || بالعرض : ساقطة
من ما || (١٦) هم : هم || بشيء : لشيء بخ ، ن ، هـ ، ي || (١٧) بجزءه ... يقدر : ساقطة
من م || بجزءه : بجزءه ي .

فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات ؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى ، وقد عرضت له كمية ما ؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يمتد . وأمثال هذه الأشياء لا تكون كميات بالذات ؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس ؛ والمقطع ليست جزئيته وتقديره إلا لأنه واحد ؛ والقول كثير ؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد ؛ فإذا لم تنسب إلى الكثرة التي فيه ، التي هو محصل منها ، ولا إلى الزمان الذي يساوقها ، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه ، لم تجد للقول كمية ألينة ؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات ، فهنا حركات الإيقاع ونظم الجميع في الألحان والوان التزاويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكميات كلها أو بعضها ؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات ؟

١٠

وليس لقائل أن يقول : إن المقادير قد يقع عليها العدد ؛ وكونها واقفاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية ؛ فكذلك القول ، فإن المقادير ، وإن كثرت بالعدد ، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها ؛ من حيث هي متصلات ، لا تنسب فيها إلى عديدها ، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل . فإن جعلتها ذات عدد ، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتمل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها ، كما سنبين بعد ، من غير إحراج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها .

١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم ؛ وعد من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق . وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة ، وكما فعل في مواضع من المضاف .

(٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون ما || ولا : ساقطة من ما ||
(٤) تقديره : تقديره || (٥) منها ولا : منها لا س || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||
(٦) القول : القول ما ، ع ، م || ألينة : ساقطة من ي || (٧ - ٨) ما يقارنه من الأشياء : القول ما ||
(٨) فنهها : فنهها س || الجميع : الجميع س ، ع ، م || (٩) ألوان : أنواع ما (١٢) فكذلك : وكذلك ما ||
فإن : فنقول إن س ، ن ، ي || قلها : قلها م || (١٤) عددها : عددها م ||
فإن : وإن د ، م || (١٥) عددها : عددها م || (١٦) من غير إحراج : من إحراج س || (١٧) ذلك : هذا الكتاب م ، ي || (١٨) في هذا : من هذا م ، ي .

قد زعم قوم أن الثقل من الكية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشاكته في الميزان راسياً في نفسه ، قبل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قدر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لضعفه . وأيضاً يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

و بالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن يتخذ موازين للبول القسرية التى تحدث بالدفيع والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كيات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) سار : سار ياد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع || (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك ... يقدر على : ساقطة من د || (٦-٧) الآخر ... الجسم : ساقطة من س || (٦) لا ضعف : ولا ضعف نج ، ه ، ع || (٧) الذى : ساقطة من ه ، ع || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين نج ، م || (١١-١٢) الخفة ... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث : تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون س || يلزم : يكون س || (١٤) كيات : تحت المقالة الثالثة من الفن الثالث ، س ، ه ، ع ، د || (فوق هذه الزيادة) من المنطقى ؛ من الجملة الأولى من المنطق ولواجب الفل الحمد بلا نهاية ؛ وقد الحمد والملة ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للكمّ وبيان الكمّ بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

- ١٠ والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تختص به من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للقطعة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعاني أخرى لاستعمال المقادير ولا بالإشارة .

(٢٠) الثاني : + من الجملة الأولى في المتن وهي ثمة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك حاورين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساطعة من د ، سا ، م || الكم : للكمية ه || (٦) فهي : فحوب ؛ وهي م || للكمية : ساطعة من س ، ع ، عا || (٧) ما : فيها عا || (٨) يوضع ذلك : يوقعه ه ، ي || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساطعة من ه || تخصه : تخص ه ، ي || وبهذا : وهذا سا || (١١) القطعة : للقطعة م || للقطعة وضع : إن القطعة وضعاً ه ، ي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساطعة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض ي || (١٢ - ١٣) وضع ومعناه : وضعاً ومعناه ع ، ي || (١٣) الجسم : جسم ط || (١٥) الجواهر : الجواهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ آخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم متقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعاً ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كالمنايب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيستى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن على القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجه عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فلما لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجه عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم عيز ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعدم شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها بمنحى يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزال مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة مغلظة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكأنه سا || (٢) وضع : بوضع م || (٣) وكل م || منها : منها م || (٤) الخط والسطح : السطح والخط م || (٥) فسى : فسى ي || (٦) قيل : يقال م || (٧) ذلك : ساقطة من د م || (٨) كما أنه فرق : أين قار : ساقطة من م م || (٩) التحقيق : التحقيق م || أخرجه : أخرجه ي || (١٠) وكذلك : وكذلك م || (١١) أن يفرض : ساقطة من م م || (١٢) لما : لما م || (١٣) يشار : إلى م || أنه : ساقطة من د م .

متحرك ، علامة شكلية أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه بل تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لا تعفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للك .

ثم إن كان نسمة الكم إلى ذي الوضع وغير ذي الوضع قدسة بالفصول ؛ لم يجر أن تبدل الفصول بحركة وسكون تعرض للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بانقياس إلى ما هو سطحه وبانقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ثا ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقدم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضهما من بعض ، ومن ذلك العدد الذي يقع على المعلقة . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- (١) أوكيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنعاع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من ع || (٤) و || كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٥) كان : كانت ع || وغير : وإلى غير س || (٦) والعدل : العدل س || وسكون : أوسكون س ، ع || (٧) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من س || (٨) ما هو : ما بين د || سطحه وبالنقياس إلى ما هو : ساقطة من س || حاويه : يخاربه م || (٩) حتى : حتى ع || (١٠) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١١) وهو : هو د ، م || (١٢) وإن : إن ع || (١٣) من بعض : من بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا نباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

- فهذه هى الكيات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كيات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكيات التى هى كيات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكيات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمنزلة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتدر بها ، ولزمان تكون هى أيضا فيه فتتدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكمية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثنخين وإن كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة أبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأما لما يقال لها كيات وإيست بكيات ؛ بل هى أحوال تعرض للكم بمقايضة بعضها إلى بعض كما سنوضح .

- (٢) وإذا : فإذا ع ، ه || (٤) إنها : سافطة : منى || (٧) إلا : سافطة من م ||
 (٨) بمنزلة من جسم : بمنزلة جسم ع ، ي (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والتقصير : والتقصير ، ع ||
 (١٣) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||
 (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : بعرض د ، م || (١٦) أى : سافطة من ن || من حيث : حيث د ، م || (١٧) وكذلك : فكذلك ي || (١٨) آخر : + أى ه || (١٩) لها : له س ||
 (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه ه .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتدادٍ واحدٍ .
كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول
امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ،
من حيث يأخذ مركز المسار إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول
حركة النش .

وكذلك العرض يقال للك الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً
لبعد يفرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض
للبعد الآخذين بين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للشئ الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ
من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً
المقاطعة المألومة ؛ فإن الخطين إذا فرضا أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجهى ، قيل إنه عمق ،
ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع
فوقها وأسفلها .

وقول : إنه لو توهمت نقطة تحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلحق بسيطاً بالنقطة ،
رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يسمعه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ،
بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون
حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فإن ظاهر الجسم ،
من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شئ ، مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعاً : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآخس ||
(٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعد ن || (١٢) ابتدئ :
ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ بالنقطة سا ع || (١٥) رسم : رسم ع || ذلك : ساقطة من د ع سا ،
ع ع ع م ع ن ع ي || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم ع ؛ أو رسم ع || سطح :
ساقطة من م || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قوائم أو
قسم ع || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِعَ هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى بناه فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِعَ الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فانحط المحدود هو البعد الذى يفترض بين قهطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض فى العدد ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايقت قد تتضايق على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن ينضمّن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، يقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويل ، إلا أن هذا الشيء أطول .

وقول : إن المساحة تقدير المتصيل ، والبعد تقدير المتفصيل ، والعدد والمساحة منهما ما فى النفس ، هو الباد والماسح ، ومنها ما فى الشيء ، وهو المحدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن البعد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المتفصيل جنساً له .

(١) فالتفت : والتفتى || (٢) أوالسطح : والسطح || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصلى || قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فانحط المحدود : فانحط المحدود سا ، ع || يفترض : يفترض ن ، هـ || قهطين ... بين : ساقطة من سا || (٥) يفترض : + من هـ || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البعد : الخط سا || (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : - + دوع || (٨) الطويل والعريض : الطول والعرض هـ || (٩) قد ... تتضايق : ساقطة من د || شرط : شرطه ما || (١٠) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو : رموس || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) البعد تقدير : البعد تقدير د ، س ، سا ، م || والبعد : والبعد س ، سا ، ي || (١٥) هو الباد : وهو البادع ، ما ، م ؛ والبادد || ومنها : ومنه بخ || (١٦) فإن البعد : فإن العدد ، م -

والزمان متصل بالذات والعرض أيضاً ، ومتفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلا أنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلا أنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ؛ فإن الإضافة تعرض لما الإضافة ، والكيفية تعرض لما الكيفية .

وأما أنه متفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يحسن من يقول : إن الزمان متفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وإن الآن يوجب فسله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أول منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عديد ، لاعدداً ، وذات كية منفصلة ، لا كية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يتجمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا محالة من الكية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كية منفصلة .

واعلم أن الكية المتصلة أو المنفصلة لو قومت ذات شيء ، بقي هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ؛ لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ؛ وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ؛ فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

- (١) الزمان متصل : الزمان يصل ن || (٣) تخدير : تخدرب ، س || (٤) الحركة : في الحركة ي || (٥) له : ساقطة من سا || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : اقتضالا م || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) فليس : وليس ه || (١٢) أول : ساقطة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها سا || (١٤) وذات : أروذات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ي || منها : فيها ع ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن سا ، أن د ، ع ، ه ، م ، ن || (١٧) يحمله : يحمل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : ه ، ي || (١٩) أم : أم || (٢٠) إن الفصل : الفصل سا .

واعلم أن المتصل والمتفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تهرن بهما طبيعة المجلس ؛ ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع . ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقى مشقاً من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلاً بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المتفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المتفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها البتة ؛ إذ ليس هذا متصلاً باتصال ؛ ولا ذاك متفصلاً بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في خواص الكم

وبالحري أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أو اثنتين إحداهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لا مضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل التقدير أنه يقال مساو وغير مساو ؛ ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع || (٤) فإن : فإذا ع || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع ه || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ي || خاصيتان ع ، ي || (١٩) غير مساو : غيره د || أنه لا مضاد له أنه ، أنها لا مضاد لها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

فقول نحن : إن الخاصة الأولى للكية هي التي منها يتقديح لنا الوقوف على معنى الكية أنها لذاتها ، لا شيء آخر يحتمل أن يوقع فيها التقدير . وأما أنها لا مضاد لها فأمر لا ينتقل الذهن من الرقوف عليه إلى التفتن بمأهية الكم . وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكية ؟ فإنها من الخواص التي بالقياس ، لا التي على الإطلاق والإقرار بأن الكية لا مضاد لها مما يجب أن يوضع في المنطق وضماً .

ولتفتح فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الحجج ؛ مثل أن تقول : إن الكيات المتصلة قد تتوافر معاً في موضوع واحد ؛ وبعضها نهايات بعض ؛ وإن المنفصلات كيف يمكن أن يفرض لواحد منها ضد ؛ وأى شيء يوضع ضداً للآخرين مثلاً ، فهناك شيء واحد هو أبعد مشاكلة للآخرين منه وهو الممدد الأزدي منه ؛ فلو جعل الألف ضداً للآخرين أو الثلاثة من جملتها ، لكان العشرة أتب أبعد من طبيعته ، فكان أولى بمضادته ، ولكن الألف أولى بأن يكون في حكم المتوسط بين الضدين . ثم كيف يكون متوسط والطرف وغير منفرد ؟ فإن قيل : إن الألف مثلاً يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالآخرين فلم ليس ذلك ضد ؟ فالجواب : إن ضد الشيء إنما يكون ضداً له إذا كان الشيء ضداً له ولو كان الإنسان ضداً للألف لأنه غاية في البعد منه ، لكان الألف ضداً للآخرين وغاية في البعد منه ؛ وإذا ليس ذلك في الجانبين جميعاً ، بل في جانب واحد ، فليس ذلك بموجب للتضاد .

وبعد ذلك ، فإنه وإن كان المنطق لا سبيل له إلى إثبات أن لا ضد للكية ، فلا بد من أن يوافق في أشياء يظن أنها أضداد وكيات معا فيعرف أنها ليست كذلك . فأول ذلك ما يظن من أن المتصل من الكم ضد للمنفصل . فأول الجواب في ذلك أن المتصل

- (١) الخاصة : الخاصة سا ، ه || (٢) أنها : وأنها ه || أما أنها : أما أنه سا || (٣) بماهية : لماهية سا || الكم : الكية ه || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٦) ولتفتح : ولتفتح س || أربما : وربما سا ، ع ، م || (٧) بعض : لبعض ه || وإن : وإن م || (٨) ضد الآخرين : + منها س ؛ أو الثلاثة من جملتها ه || (٩) للآخرين : للآخرين والثلاثة ه ه || (١٠) أو الثلاثة من جملتها : ساقطة من س || العشرة ألف : الألف والعشرة د ، سا ، ع ، ع ، م ، ع ، ي || فكان : وكان ي ؛ وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من سا || (١٢) منفرد : منفرد د ، سا ، ع ، ع ، ن ، ه ، ع ، ي || إن الألف : الألف ب ، س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من سا || (١٤) غاية في البعد : في غاية البعد ن || (١٥) : ساقطة من ع || في الجانبين : من الجانبين ع ، ي || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ي || (١٧) فيعرف : بموجب ع || (١٨) من أن : أن س ؛ من م || ضد : ضد م || فأول : فأول ع || المتصل والمنفصل : المتصل والمنفصل ب .

والمتفصل ؛ من حيث هما فصلان ، من لواحق الكم ، لا من الكم قسه ، كحال الفصول .
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في نفسه أن يتصل .
والعدم غير الضد ؛ فليس الانفصال ضداً للاتصال ؛ وإن كان شئ واحد يكون موضوعاً
لقدر متصل ، ثم يتفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

٥ وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أعداد ولا كم . أما الزوجية
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛
ولا يوجد شئ من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضداً . وأيضاً
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بتساويين ؛ فانقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد
اقسام بحسب إيجاب خاص بالنى ، وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم
١٠ مقروناً به هذا السلب أو هذا العدم اسم محصل ؛ فاهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية
والفردية كفيات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كفيات متضادة ، فتصير لأجها
الكيات متضادة بالمرض كالجواهر .

١٥ والمضمون هو أن الكيات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال
الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كيات . وكذلك التساوى والتفاوت كلها
إضافات في الكيات ، لا كيات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجري
مجراها إضافات تلحق الكم ، فالكبير لا يكون إلا كماً ، ولكن ليس كيته أنه كبير ؛ فإن الكبير
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطعاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بحد أن كان كماً ؛ فإن كان في تلك

(٢) يتصل : بفصل ما || (٣) ضد للاتصال : ضد الاتصال س ، ع || (٤) يفرض : يرض بخ ،
ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ي || أعداد : + لها س ، م || (٧) بعينه :
قسه ع || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ي || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد م || بمقاديرين :
متساويين ما || (١٠) للكم : للكم ؛ الكم س ، ع || (١١) محصل : + ه ، م || (١٢) والفردية :
أوالفردية د ، م || كفيات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + نتائج ع ، م ، ه ||
(١٦) لا كيات : ساقطة من د || كيات : الكيات س || الكبر والصغر : الكبر والصغر بخ ، ع ، ن ||
وما يجري مجراها : ساقطة من س ، م || (١٧) إلا : ساقطة من س || (١٨) تعرض : وتعرض س -

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم ، بل في عارض للكم ؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له .

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكيات مضادة فإنها كلها عوارض للكية وليست كية كما علمت ؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد ؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه ، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد ؛ مثل الحرارة والبرودة ؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه ، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدًا لها ؛ فتكون هناك طبيعة تمرض لما إضافة هي إضافة المضادة . والكبير والصغير لا معقول له من هويته إلا أن يكون مضافاً ؛ وليس له ، من حيث هو كبير ، وجود مخصوص ، كما للسواد ، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض . حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ؛ ولذلك قد يكون الشيء كبيراً وصغيراً بالقياس إلى شيئين . ولو كان الكبير شيئاً محصلاً بنفسه تلحقه إضافة التضاد ، لما استحال الكبير صغيراً بالقياس إلى غيره . فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تمرض لما الإضافة تجتمعان معاً في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء وصغير بالقياس إلى شيء . فإن قال قائل : إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة ، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر ، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لها إلا بالإضافة فقط .

والأضداد لها في طبيعتها تحصيل ؛ وتكون تلك الطبائع متنافية متضادة . فتعرض لما الإضافة التي للتضاد ؛ وتكون تلك الطبائع ، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضاف الذي في التضاد ، طبائع متعادية لا تجتمع . فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم : الكم ع || إذ : إذا ه || (٣) قد يكون : يكون ع || (٤) كية : بكية ن ، ه ||
(٥) واحد : واحدة ه ، ساقطة من ن || معقول : ساقطة من س || الآخر : الأخرى ه || مضاد : تضاد م ||
(٦) واحد : واحدة ه || معقول : معقولة ه || فإذا : ثم إذا س ؛ وإذا د ، س ، ه ، ن ||
أضيف : أضيفت د ، س ، ه ، ن || (٧) هي إضافة : وهي إضافة د ؛ ساقطة من ع ، م ||
المضادة : المضاد ج ، ع ، ه || (١١) بالقياس : بالإضافة بقياس ع || (١٢) لما استحال : لاستحال
س ، ه ، ساقط ع || (١٣) تمرض : تمرض د || تجتمعان : لا تجتمعان ع ، ع || (١٤) هو : وهو م ||
وصغير بالقياس إلى شيء : ساقطة من م || (١٨) التضاف : التضاف م || الذي : الذي ع ||
(١٩) طبائع : ساقطة من ع || متعادية : متعادية ع ، ي .

الأضداد والأضداد طبائع تعرض لها إضافة التضاد ، لكن للكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناق ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناق ، أعنى أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عيّل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف ، وإن كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضايف ما تجد طبائع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايف ، وتجد الجوار والجوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضايف لا محالة . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف فبقى أن الشيء الذي في التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبائعهما ، أى الموضوعات التى هى في أنفسها أمور معقولة ؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمتنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايف في أنفسها ، ويلزمها تضايف هو التضاد ، وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع ألينة ، لا إذا اغتر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لما ذلك أمراً هو بالذات قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون للكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وليس الأمر كذلك ، بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبائعها اتصالاً ؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

(١) للكبير : الكبير ع ؛ الكبير هـ || للصغير : الصغير ع ؛ الصغير هـ || (٤) أن تقابل : أن يقالم || التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : ساطعة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو لا ع ، ي || لمخالفة : بمخالفة ع || (٨) تضايف : يتضايف ع || فيه وذلك : ساطعة من م ، ع || فيه : مع ع || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، هـ || (٩) فبق : فبق م || الذى فى : الذى هو فى ع || فى التضاد : + وهو ع ، هـ || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، هـ ، ي || (١٠) آخر : ساطعة من م || كانت : كان ع || إضافة التضاد : + وطبائعهما م || (١١) تمتنع : تمتنع د ، م ، ن || عن : من م || فإذن المضادة : فإذن المضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : هوون || لا إذا : إلا إذا : ع ، م ، ي || (١٣) فيها : فيها ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد م .

فصل هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ، فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، أو كان ضداً للصغير لما اجتمعا ، فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً يؤم أنه شئ ، ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكيات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كيات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كيات ، فليست بمضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدتان على الوجه الواجب ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يماند فى الصغرى من المقدتين ؛ والآخر يماند فى الكبرى ؛ والمعاد فى الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكيات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكني أقول : إنها ليست بكيات . وكذلك حين قال : إن هذه كيات ؛ فكأنه قال : هبها كيات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلأنها ليست بأضداد . ومواء قال فى كل موضع وهو يتنازع فى مقدمة ، هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا مدخل له فيها هو بسيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلأنها ليست بكيات ؛ كانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ؛

(٢) ضد الصغير : ضد الصغيرس || (٤) المتحذلقين : المتحذلقين بخ || (٥) قيل : قبلد ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فنقول : ساقطة من د ، سا ع ، ع ، ع ، ع || (٨) إنا : أوأناى || أعطينا : أعطينا ه ، ع || (٩) بمضادة : بمضادة ه || المقدتان : المقدمات ع ، ع || (١٠) الوجه ع || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساعدة د ، س ، سا ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والمعاد فى الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || فكا : وكاد ، ن || (١٣) أوهني : وهني د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، ع || (١٤) إنا : ساقطة من د ، سا ع ، ع ، م ، ن || (١٥) فلأنها : ولكني أقول إنها بخ ، ع || (١٦) بسيله : بسيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ع || أضداداً : أضداد ه ، ع || بكيات : كيات ع || كانت : لكت ع ، ع ، ع || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمة ، ولا يسلموا له أخرى ، ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدة من المتقدمين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقومه ، والفرد جزءاً من الزوج ، والشيء المقوم لا يكون مضاداً لما يقومه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ، بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ، ويكون من جهة الطبائع الزائدة والنقصية ، لا من جهة الزائد والنقص ، من حيث هما هما فقط ، فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ، لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ، فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

وأما الحدود المتبينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ، لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأنجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقادير فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقادير فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ، وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات الثقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضد للكان فوق . وهذا محال ، فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكـ . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ، والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، ع ، أن يسلموا || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ب ، || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ — ٥) وقالوا إن : قالوا ق ن || (٦) بالزائد والنقص : الزائد هو الناقص س ، ع ، م || حيث : جهة م ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : بذاتهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن هو || تعرض : وتعرض م || (١١) لصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : لكيفيات س ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقدار ب || منها : منها م || كبير : ساقطة من ع || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة م || للكان : للكان ن || (١٨) محال : نلط م || (١٩) المكانان : المكان س || ولا : وما فلا ع .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق غايته مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يتدرون على أن يميزوا هل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتكبر ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

- ١٠ . ومع ذلك فلسنا بنى القوانين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعاريف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شركة التعاقب لأن ينظم بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتكبر ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن النقوية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون النقوية إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسنبين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || لكية : لكية سا ، عا ، ه ||
 (٦) كان التضاد : التضاد س || أو كان : وكان ه || (٦-٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :
 وتارة ما || (١٠) التوازين : التولين س || اصطلاحات : إصلاحات س || تعارف : تعاريف ن ||
 (١٢) الحالة : الحالة د ، سا ، م || موضوع : موضع ه || (١٣) لا أن : إلا أن م || يطبع : يطبع م ||
 (١٥) تفصل : يحصل ب || طبعته : طبيعة م || المتكبر : المتكبر س || (١٧) فيها :
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنها د ، م || (٢٠) مضاداً : متضاد د ، م || هم : يلزم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ، كما ستعلم ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً لجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أو افترض أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في المتكسر ، فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . واست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأقلص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها من كمية أخرى أنقص أو أكثر منها ؛ أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالأحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذي يمنعه أنهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف ينحصر بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأقلص لا ينحصر البتة بين طرفين .

ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصل أو أحاد المتفصل بعينها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : ساقطة من ح || (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || تضف : ضف ط ، ه || (٦) وازدياد : ولازدياد ع ، م ، ن || ولت : لت سا ، ط || كمية : كيم م || (٨) ثلاثة : ثلاثة م || (٩) أنه أشد : أشد سا ، م ، ن || (١١) أنه ليست : ليست ه || (١٢) حد : حدود ط || العدد : بالعدد ط || أنها رباعية و : ساقطة من ط || (١٣) منفصلة : متصلة م || فيما : ما ه || (١٤) بينها : منها سا ، م ، ط ، ع || (١٥) أزيد : و زيادة م || أنها : ساقطة من سا || (١٦) لغيرها : + أنها ح ، م ، ن ، ي .

بعض مارة في تزيدها ، فلا تجد أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجية عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكيفية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهي أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكيفية وقبل الكيفية . ولناض تخريجات مختلفة لعل ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكيفية . وليس على المنطقي إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطقي .

- (١) مارة : مارة ٥ || فلا : ولا م || المطبقين : المنطقيين ؛ الطائين م ||
- (٢) يجاوز : يجاوز م || أو يقصر : والقصر م ؛ أو يقصر م || (٣) مساواة : بمساواة م ||
- (٤) اعتبرا : اعتبرا م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما م || الفات : الفات م ||
- (٥) وغير المساواة : ساقطة من م || (١٢) أناس : م م || (١٣) وقيل الكيفية : ساقطة من م ||
- (١٦) ولا يستقل : ساقطة من م || يستقل : يستقل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمر الذي هو من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبية. والى على الإطلاق فهي مثل الأمور التي أسمائها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأبخ.

وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبية فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لدى القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا؛ بل إنما أُلحق بها نحو من أنحاء النسبية فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذى الدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظ "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغنى عن مضافها؛ لكن اسمه إذا اعتنق باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرن بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ما ، ن ، الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن ،
(٢) فالأمر : والأمر ما ، ه || هي من ... الأمور : ساقطة من د || هي :
هي ماض ه || ماهيات : ماهيات ما || (٣) مثل : من د ، ن || (٥) وأما :
فأما ه || التي بنحو : التي بنحو س || هي التي : هي التي س || ذلك : بذلك ما ||
(٦) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو العالم ه || (٨) هو : هي ه ؛
هو س || مضاف : كيفية مضافة د ، م ، ن || (١٠) فكله : وكه ما || إليه : ساقطة من ب ، د ،
ما ، ما ، ن || إنما : لما ما ، ع ، م ؛ ساقطة من ما || بها : فيها س || (١١) يدخل : مدخل م ||
يجمع : فيجمع ع (١٢) إلحاق : إلحاق م || لفظ : لفظ ي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب ه ||
(١٦) وأكثر : أكثر ما || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : ومشتقاً د || (١٨) إضافته :
إضافته ع ، ي .

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ؛ وأما في المثال الأول ، فلما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ، مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

- وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو ما لا تشابه فيه الحروف العاكمة .
وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

- وأما كون الشيء مقولا بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أحوج تصوره إلى تصور شيء خارج عنه ؛ ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقله ، وليست ماهية السقف مقولة بالقياس إلى الحائط ؛ ولكن يجب أن يكون المعنى المقول الذي للشيء الذي يبيح إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بإزائه ؛ فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال اتى لما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهى الحال التى له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبى هذا الأول ، فإن الأخوة هى نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون فى الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس إلى شيء آخر .

وليس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة فى الذهن إلى الأمر الذى يلزمه فى الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ، فإن إختلفت النسبة مكررة فى كل شيء صارت له إضافة .

- (٢) إليه العالم : إليه م ، ع ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) قولك : قولنا
س ، ن || (٥) بنحو نحو ما (٥) الحروف : الحروف ع ، م ، ع ، ي || العاكمة : بالعاكمة ن
(٦) لك : ساقطة من س || من قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكونى || الشيء : ساقطة
من ع ، ي || تصور : تصوره ي || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف ما (٩) بالقياس إلى : على ع
(١٠) الذى : ساقطة من س || لشيء الذى : لشيء م ، ع ، م ، ع ، ي || (١١) فذلك : فذلك ع ||
(١٣) دور : دور م || وهى : وهى ع || له : ساقطة من ع || (١٣ - ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة
من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة دا ، ع ، ي || هى : هو م || حيث : + هى دا ||
(١٥) هو : هو م || (١٦) فهذا هو : فهذا س .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن لشيء نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فملاقة السقف بالحائط - من حيث الحائط حائط - نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكرر لطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه لمستقر ، انعكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمر الذى تؤخذ منسوبةً بلا زيادة فهى منسوبةٌ فقط ، وإن أخذت منسوبةً على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالأكبر فإنه

(١) زيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || (٢) وإلى : إلى ع || (٣) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : مضافة من س || (٤) بل : بل إلى ع ، هـ ، ي || (٥) عليه : والحائط مستقر عليه مستقر انعكس ب || س بنفسه : نفسه هـ || (٦) وأما جانب... حائط : مضافة من م ، ي || (٧) حيث السقف : حيث والسقف س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || مستقراً : مستقر ، ن || والحائط : قائلنا ن ، ن || والحائط... مستقر : مضافة من عا || (٨) النسبة : مضافة من عا || من : فرع ، ي || (٩) فهى نسبة : مضافة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيها د ، فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || (١٠) منسوبة : منسوب ي || (١١) فهى مضافة... النسبة : مضافة من د ، م || (١٢) لشيء : مضافة من س .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغيراً وكذلك الشبه والمساوى .
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فبشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد
إلا في العالم .

- وذلك ماهية البياض والحرمة والجلوس ؛ وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيما هو له بياض . وفرق بين أن يكون
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ؛ فإن العالم
لا يوجد إلا بالباري ، وأبست ماهيته مقولة بالقياس إلى الباري . وكذلك الثنائية لا توجد
إلا بالوحدانية ، وأبست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية
شيئاً واحداً ، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كونه
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للقياس على الحالة القارنة .
فبعض هذه الأمور الممدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ؛
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ وبعضه
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته ، فحينئذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهيةً أخرى مقررة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ؛
وقد توجد فيها مضادة كالتفضيلة والخسيسة التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضمفين ، ولا للزائد جزءًا .

٢٠

- (١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوى : المساوى م || (٢) القدرة والثوة : الثوة
والثوة س ، سا (٥) وليس : ليس ما || (٦-٨) إلى شيء... بالباري : ساطعة من س ||
(٨) بالباري : + سبحانه وتعالى سا || (٩) بالقياس أن تكون الماهية : ساطعة من ع ||
(١٠) ماهيتها : فاهياتها || (١١) كذلك : ذلك || (١٢) وكان : فكان د ، س ، ع ||
له : لها ع (١٣) فيها : منها ع || التي : التي ه || منها : منها ع م .

والتانون في ذلك هو أن المضاف مما يمرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالآب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون في الكيف كالأبيض والأبدر ، وكلالكة ونزى الملكة ، وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر من ما أو أقل كبراً ، وكالصديق الأصديق من صديق ؛ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون في سائرهما فيمرض للمضاف ما يمرض لقوله .
فلما كانت الضعيفة تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يمرض للضعيفة مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يمرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوي قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوي فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أعني المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرياً من تسعة تسعية ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما بينا . فلي ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع ههنا قد يكون من أحد

- (١) جميعها : جيد ، ع ، ن ؛ أجمع هـ || (٣) والأبدر : ولا أبدر ع || وذى : إلى ذى ع ||
كبراً : كبره || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦-٧) الضعيفة ... كانت : ساقطة من ي ||
(٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، سا ، م ، ي || (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشدب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع || الثلاثة : + أبعد ع ||
(١٣) بالقياس : في التماس ع ، م ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م ||
(١٨) على : إلى س || (١٨-١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والمحلل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار المحل وضماً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع محلاً وقد حذف عنه التكرير ، فنقول : إن العبد عبد الولي ، ثم نقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المحمول محمولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحاقل اللام بالمولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين نقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما نقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعقله معنى : فانت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر المكوس التي سنأتيك في مواضعها فتخالف الذي للضاف في ذلك كله ؛ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فأنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمر يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإليك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو حيوان ، أو الرأس رأس لذي منى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكن ١٥ سكن للسفينة لم يمكنك أن ترجع فنقول : والإنسان والحيوان أو ذو منى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو منى أو مشاء بانقياس إلى الرأس . وكذلك لا تقول الطائر طائر بانقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بانقياس إلى السكن ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذي الرأس ، وكذلك الجناح

- (٢) ذلك : هذا || في جانبه : ساقطة من ع || قول : المولد د ، م ، ي || (٣) والمولى : المولد د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : لإلحاقك م ، كالحاقلات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٦) الابن : لابن ع || نقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا ع ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١٠) تقع : تقطع م || (١٢) إلى : على ع ، ي || الذي : ساقطة من د ، م || (١٣) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٤ - ١٥) أو الرأس رأس لذي منى : ساقطة من ع || (١٦) والإنسان : الإنسان م || والحيوان : أو الحيوان س || (١٧ - ١٨) الرأس ... بانقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن م || (١٩) ذو : ساقطة من ع .

جناح لذى الجناح، وكذلك السكان سكان لذى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضايح المعادل أو جنس موضوعه، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف. وإنما يعرض أكثر هذا في الموضوع الذى لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث المساهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. فذلك يجب أن يختص لهذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل، يميز ما يقع إليه لا بالتعادل، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعاً. فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتاً ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجر أمكنك أن تحفظ الإضافة، وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذى إليه التعادل، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل. فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه شئ وأنه ذو مشى كيف اتفق، وحفظت أنه ذو رأس، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه شئ وأنه ذو مشى، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس.

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنها معاً في الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً، وأيها عديم كان الآخر معدوماً، مثل الضعيف والنصيف، ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى، وذلك كالعالم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنه سا ، م ||
(٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه د (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساطعة
من سا ، م ، هـ || كان : ساطعة من سا ، م ، هـ ، ي || (٦) بالتعادل : ساطعة في س || (٧) جميعاً :
جسام ، هـ ، ي || (٨) وإذا : فلذا ب ، س || (٩) المتفاوتات : الإنشاقات ع || أى : إل م .

أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لها في الاسم — فإن ذات هذا العلم في جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الفرض ذلك ، بل الفرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضايقة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمضايقة . وكذلك فنصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ، ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التي هي أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة في اللزوم إن أخذت متضايفات ، وإما غير متكافئة في اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن نفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذي نفهمه عليه الطائفة فوجه مختل . وأما المثال في جنبه العلم فالمشهور ما أوردوه من أمر المربع المساوي للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بلازماً معلوم موجود ، فن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراك كان : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ه || (٢) العلم : المعلوم س ه ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الآخر : ساقطة من س ه || من : من س || (٦) تصور : يتصور ه ه || حال : قول س || الحس : الحس د || وأن : فإن س ه ع ه ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) موجودا : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز ع ه ، ويجوز ع ه || (٨) يكون : + حيوان ه ه || حساس : حساس س ه || ساقطة من س ه || (١٠) غير متكافئة في اللزوم : متكافئة في غير اللزوم م || ذوات : ذواتا ه ه || وهكذا : وهكذا ه ه || (١١) نفهمه : نفهم س ه م ، ن ، ه ، ي || عليه : هذه ه ه || الطائفة : + فهو س ه || فوجه : وجه ب ه س ه ع ه ، م ، ن || مختل : مختل ب ه || وأما : فأما ب ه س || (١٢) فإن : ساقطة من ه ه || (١٣) لكنه : + هو ب ه س || أخرى : شقيق س ه + يتاد ، ن ه ه || (١٤) فيه : ساقطة من س ه م ، ن || أنه : لأنه د || كل : ك ه س ه ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجملة لا يجوز لنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيء ثان .

وأيضاً فإن في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بالإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : " إذا أخرج عن شكل كذا خط منحرف كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإن هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردوه ، وهو حال المربع المساوي للدائرة — الذي يعملونه موجوداً وإن لم يعلم — فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعراً أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأي دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عتوا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول مان قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن نعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المضايفين وجود لا يتفك من الإضافة إلى الآخر ، وبمس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصوري أو تصديق ليس مضافاً إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضايفات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمد من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || لما : له ساء ع ، عاء م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من عاء وجوداً ... لما : ساقطة من ساء ع ، ي || لما : له ساء ع ، عاء م ، ن ، ه ، ي ||
- (٢) ضر : هو ساء ع ، ي || (٤) في : من ساء || (٥) بإمكان : بإمكان د ، ن ، ه ، بإمكان ساء || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، عاء ه ||
- (٨) المرج : التريج د || الذي : ساقطة من عاء || (٩) شرعاً : شرى ه || فإنه إن : فإن د
- (١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لكه م || التحقيق : التحنى ه || وإنما : وإن م ||
- (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذرات واحد د || من : في ه || (١٦) المضايفات : المضايغات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي اشترنا إليه ، وإن كان لما أوردناه قبل مثلاً
بضائيف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافيه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما
يقض به ما قلناه . فأنما لم نقل : ولا شيء من المتضائفات تتكافأ في الوجود معاً ، بل
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما امر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك
لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً
يوجب أن يكون العلم به حاصلاً . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جهتنا
من الجهل به ، فيبين أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي نؤمه . فإ
علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن
المنطق أن يتحقق كنه التحقيق .

- ١٠ . ويجب أن تعلم أن المتضائفين من حيث يتضائفان بالفعل تضائفاً على التعادل فهما
معاً ، إذ الشيء إنما يقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقاتل أن
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

- ١٥ . وأيضاً فأنما تعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة ممدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يغفل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب
الذهن فإن يحضر الذهن الزمان معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : عل ع ، هـ || ذكرناها : ذكرناها ع || (٢) بضائيف : د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي ، مضائفا : هـ ||
في الذهن : للذهن س || مكانيه : يكافيه س ، ع ، ع ، هـ || (٣) فئات : فإذاع ، وإذا ع ||
ولا : فلا س || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٥) ونحن : أو نحن ع || جهتنا : غاية ع || (٦) فيبين :
فيبين م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علنا : علنا س || (٩) التحقق : التحقق
د ، س ، س ، م ، ن || (١٠) المتضائفين : المتضائفات ع || سيئت : سيئت د ، ن || عل : ساقطة
من ع ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من س || (١٤) موجودان : موجودين د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ،
د ، ع ، ي || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) بأن : أن ع .

متأخراً ، فيكون قد حصل جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجود من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فأنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً فقط . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فأما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها إنما ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بردة فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تتقرر في الوهم ، والمضافات فيها أيضاً إنما تكون متضايفات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقية ؛ لكن قوماً من المكلفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قبل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قول غير حق ؛ فإن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقط : قد م || وجود : وجود ع || (٩ — ٨) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : إن د ، ما ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، ما ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من ع || للزيادة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س || (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

لا يتأخر عن الأشياء ، وهو علم الباري والملائكة ، ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً ، فليس جواب المتشكك ، فإن المتشكك ليس يقول : إنه ولا شيء من المتضايقات لا يكون معاً ، ولا أيضاً يقول : إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ، ولا يحتاج إلى ذلك ، فإن دعواه أنه ليس كل متضايقين يكونان معاً . وهذه الدعوى تصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول : إن علمي بوجود العالم لا يصبح أن يكون علماً وذاتاً ، والعالم غير موجود الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته ، وليس علمي به بوجوده ؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات ، فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة ، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً ، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم ، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده ، فالشبهة تكون قائمة ؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البتة ؛ بل هي شبهة أخرى ، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر ، حقاؤه أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له .

[الفصل الخامس]

فصل في تحقيق المضاف

الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة

أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور ، بعضها كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، وبعضها كانت قد نصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها . فنتظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف ، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة ، فنقول :

(٢) ولا : لا ، ع ، هـ || (٤) وهذه : وهذا ، ع || (٦) موجود : موجود ، ع || (٨) فكان : وكان ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : لم ، ع || (١١) تد : تد ، ع || (١٢) تحقيق : ساقطة من د || (١٣) اعلم : واعلم ، ع || (١٤) أطلقها : أطلقها ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || (١٥) أم رسم : أم رسم ، ع ، ع || (١٦) هو : هو ، ع || (١٧) أو نوعاً : ولا نوعاً .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل المجلس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين ، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته ، وفي الآخر على سبيل العرض . وقد فرضنا فيما سلف من هذا . ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقتها أموراً تدخل في مقولات أخرى ، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً ، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً ؛ فكل الأمرين مقوم له من حيث هو رأس ، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض . والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية . وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس ، فإنه لا يقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحس وتخيّل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس ، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان . وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة ، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس ، بل من حيث هو رأس على الإطلاق . وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء ؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء . ويمكننا أن نقول : إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس ؛ ولا يمكننا أن نقول : إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط ، أو هذا الذى هو ذو رأس ، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تتمثل في ذهنك ضرورةً بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط ، أو هذا ذو الرأس ، كما تمثل هنالك ذو الرأس .

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذاتها من مقولة الكيفية أيضاً ، مثل الملائكة ؛ فإنها كيفية ، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة . وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى . فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح : يصلح ، ع ، د ، (٢) يدخل : يدخل ، من : في د ، س ، ع ، ن ، (٣) الآخر : الأخرى د ، س ، ع ، (٤) قد : ساقطة من ع ، د ، (٥) ماهية : ماهية د ، س ، ع ، ن ، د ، ع ، (٦) أنه : ساقطة من س ، ع ، د ، ع ، (٧) حيث : ساقطة من س ، (٨) الرأس : فإنه هو هذا : ساقطة من د ، (٩) رأس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، د ، ع ، (١٠) بل : بل ، ع ، د ، ع ، (١١) وكذلك : وكذلك د ، س ، ع ، د ، ع ، ن ، د ، ع ، (١٢) شيء : شيء ... إل : ساقطة من ع ، (١٣) هي : هي ، خبره : أو هذا : وهذا د ، س ، ع ، ن ، د ، ع ، (١٤) ذو رأس : ذو رأس ، س ، ع ، د ، ع ، (١٥) ذو : ذو ، (١٦) الرأس : الرأس ، ع ، د ، (١٧) تمثل : تمثل ، (١٨) قد : ساقطة من س ، (١٩) من : ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخلية في المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة وإلا لاشترك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يسميها مقوم لها هيئتها يقلل عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- فيجب إذن أن تأمل هذا الحد ، وتتدارك خللاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً الأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ، إن دل دلالةً بذلك الوضع . وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزء حد لنفسه

- ١٠ والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحددون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوع تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه للملاءمة توجبه ، وقد نجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حُرِّقت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جعلها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرداف أقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

- ٢٠ (١) فليس : وليس ع || (١) لاشترك : لاشترك سا || (٤) شيتا : شئ . ب : د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هو سا || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ي || (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً : ساقطة من عا || (١٣) أولها ، والمضاعف || (١٤) تحته : ساقطة من س || ما : معنى ه || كالنوع : كالنوع ما || (١٦) عن : من سا ، م ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس في م || (١٨) توهم : توهم د ، م ، ي ؛ توهم ع ، ما ، ه ، توهم سا || وجعلوا : جعلوا م || اسم : الاسم ع || (١٩) فصل : تأمل ع || ممتنع : ممتنع م .

يمكن بهذا المعنى ، أى بمعنى غير المنتع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ، ولا يتمتع بوجوده ولا عدمه ، فيمكن وجوده وعدمه ، ونقصه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ، وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ، وقلوا اسم ما هو كالمجلس إلى ما هو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف ، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور ، وهو أنه ما تنال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته ، فكان من حيث هو كذلك مقول المساهية بالقياس إلى غيره ، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تنال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوفاً يحده ، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً . فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين ، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين ، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك معنى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام ، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص ، فكأن أن الحد إذا حد الممكن الحقيقى فقال : إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنسى الذى هو بمعنى غير ممتنع . فلذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته وجوده أنه مضاف ، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول المساهية بالقياس ،

- (١) بهذا : لهذا || بمعنى : معنى ، ما ، ن ، ه ، ينى م || وجدوا : وحداد || فى : من ما ||
 (٢) ولا : أو مالا ، فلام || يتمتع : يتمتع م || نقصه : ونقصه ما || (٥) فى المضاف : ساقطة من م ، فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبره ، ما ، ع ، ما ، م ||
 مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان ما ، فكان م || إذا : وإذا ما || الذى : + أيضاً ، ن ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالأب والبنوة ، كالبنة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من س
 (١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : ساقطة من ما || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، ع ، ما || (١٧) الذى : ساقطة من س ||
 (١٨) إذا : إذ د ، ه || المضاف : المضاف م || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تخصص بإلحاق شرط التجربة بطبيعة طامها ، فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذاً الحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذاً الحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

ولست أعني بالجنس هنا وبالنوع الجنس والنوع الحقيقيين ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضاعفاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متغيرة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضمف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كمّاً وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولة كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يحملونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول مادته بالقياس إلى غيره ، وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

وأما الثبائية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضاعفاً ،

(٢) تخصص : تحقق بتخصيص د | عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس د || (٥) طامها : فاته س + ككك د || (٦) الجنس والوع : النوع والجنس س || (٧) فإذا : وإذا س || (٨) الجنس : النفس د ، س ، ساء ، ع ، م ، ي ، في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، ساء ، ع ، ط ، م ، ع ، في ، د ، ي || (٩) لقائل أن يقول : لسائل أن يدال ويقول ما د || (١٠) فالحق : بالمعنى د ، ساء ، ع ، ط ، م ، ن ، د ، ي || (١١) يكون مقولة : يكون له مقولة يخ ، د ، ساء ، م ، ن ، د ، ي || (١٢) المضاف : لضاف م || (١٣) ولا : فلا ساء ، ي || (١٤) فلا : ولا ع ، د ، ي || الوجود : وجوده ط .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضا ما لا يجمل له وجودا خاصا غير كونه مضافا ؛ بل الوجود الخاص إنما نفي به وجودا أخص من الشبئية ، ووجودا من جملة أسماء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواه ، فإن الشبئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشبئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشبئية المحمولة على المعنى الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شبئته صار به جوهرأ أو كيفأ أو شبئأ آخر . وأما شبئية الإضافة فهي الإضافة ، فشبئية ذي الإضافة تقتضى لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شبئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلسنا نفي به الوجود العام ، بل نحيوا من الوجود تخصبا للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصبأ في أنه إضافة . والأبيض أيضا ليس تخصبه عن الشبئية أن يتخصص شبئته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تم شبئته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرأ جسمانيا ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول المساهية بالقياس ، وأنه يخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بشيء وهو المقولة . والآخر أن شبئته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولأ ، ولم يكن الآخر مقولأ ، ولا جاريا مجراها إلا بمجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلأ كان الآخر محصلا بسببه ، حتى

(١) هو : وهو ما || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المعنى || تخصبها : تخصبها
س ، م ، ن ، هـ || (٦) ذا : ذوع ، ما || مار : مارت ما || كيفا : كنيام || (٧) لذلك :
كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، هـ || (٩) المضاف : ساقطة من م || القى : + هو م ||
هو : وهو ما || (١٠) للام : للام م || (١١) قد : ساقطة من ما ، ما ، م || إضافة : + التخصيص
بكونه إضافة ما || (١٢) تخصبه : يخصه ما || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||
(١٥) يخصص : يخصص م || (١٦) خاصة : خاصة ما || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||
أنه : بأنه د ، س ، ن ، ي || (١٩) يلزم : يلزم ما ، م .

إذا قلت : ضمف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضمف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا الحق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما أن يؤخذ المالحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقل ، ويؤخذان جميعاً كمارض واحد للحق ، وهذا هو تنوع الإضافة وتحصيله ، فإنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكية ، والمثالة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم ، إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ، ثم إذا تحصل فأنما يتحصل لا عمالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بمحالتها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضمفاً عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضمف حتى صارت الضمفية محصلة فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- (١) نصف : ضمف س ع ، ع ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) نصف : + مطلقاً من غير تحصيل
د || هو : + أربعة د || (٣) مفرد : منفرد د ، مفرد م || يكون : ساقطة من د ||
(٤) بتخصيص : بتخصيص د || (٥) المالحق : المالحق س ، د من مقولة ومقولة : ساقطة من ع ، ع ، ن
(٦) العقل : بالعقل ع || كمارض : كمارض س || (٧) غير : على س || فالكيف
والكيف م || (٨) هو : ساقطة من د ، د || شيء : شيء م || (٩) غير : غير م ، د ، د ، د
س ، س ، م || (١٠) يمكن : يكون د || (١١) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : للمعنى م ||
أمر : معنى س ، ع ، ع ، م ، ن ، د ، ع || (١٢) تهرض : يهرض م || (١٣) يتحصل :
تحصل د المعنى : ساقطة من د || (١٤) لكانت : لكان ن || وإذا : إذا س || تحصيله :
تحصله م ، م || (١٥) بإزاء : بأن م || وهو كما كان أولاً : ساقطة من د || ومثال : مثال ن ||
(١٦) مدنياً : مدنياً .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضمنية ؛ غير محصل . فإذا قد تحصل فين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا عمالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالحصول عرف الآخره ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يحصل الموضوع وتركت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وأيس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ ومثال هذا أنه إذا كانت الراسية إضافة عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛ لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من ذلك أنه رأس ، لأن الراسية تركت بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يحصل له الأول ؛ والحس لا سبيل له إلى إدراك ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس . فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بموارضه ، ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ، لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب المضاف إذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعني : + كون ع || (٢) محصل ، محصلة ، ما ، م ، ي || فاذ : وإذا ما ، ذ ؛ وإذا || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يحصل م ، ي || (٤) المضافين : المتضامين || (٥) فإن : فلرد || (٦) وتركت : وتركذ || (٨) تحصل : تحصل د ، ما ، ما ، ن ، هـ || (٩) إضافة : ساقطة من د ، م || قياس : + بها نج ، هـ || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د (١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا ما || (١٤) سبيل : قبل نج || له : ساقطة من هـ (١٩) غير : + الوجود د ، ن || شيء : معنى ع ، هـ ، ما ، ي عا (٢٠) نحواً : فوعان || يحصل : التحصل م .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يحصل بمحصل مقابله ، بل قد يحصل إذا كان التحصيل مطلقاً .

وأما الإضافة فمعها فإنها تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فمن تحصيل الإضافة بمحصل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جمل حدّها آخر نوعها ، وإن حفظ حدّها والحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك .
لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيقه ، كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن المساهية ، فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذى هو الأبوة .

فأما المساواة فإنها إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية : لم تكن تعبد المساواة وجوداً ،

ولم تبق الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالجوار الذى لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لها جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هى بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بكوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ، وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك
المهاسة : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذلك الآخر فيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المهاسة إليه نفسه هى أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || (٢) يحصل : إلا يحصل ما ؛

ساقطة من م ؛ بمحصل ن || (٤) بمحصل : ساقطة من م || (٥) حفظ : + بمحصل ما ||

(٥) يمكن : + به ما || (٨) توهمته : توهمت ما || (٩) تعبد : لحد م || وجودا : موجودة

بج ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأنها ه || (١٣) ولا : لا س ، م || منها : منها د ؛

(١٥) متخالفين : متخالفين ما || (١٦) لذلك : كذلك د ، ن ؛ كذلك م || (١٧) أنها : أنه ما || وأنها :

وأهم د ، س ، م ، ن ، ه ، ي ؛ وأهم ما .

كذلك . والآخر أيضاً محاسن للأول بمهمة فيه للأول ، فلسبة تلك المهمة التي الآخر هو بها محاسن إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بمهمة تكون في ذلك الآخر ، بل بمهمة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المهمة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

(١) كذلك والآخر : وكذلك الآخرعا || الأول : الأولم الآخر : الآخرعا || (٢) هو : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الآخرعا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه ما (٣) كذلك : كذلكس ، سا || (٥) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : — تمت المقالة الرابعة من الجزء الثاني من الجزء الأول في المتن ولواحب العقل الحد بلا نهاية .
وهنا آخره فقرأ الأول من هذا الكتاب ه ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء واخذه الله رب العالمين وصلاه على نبيه محمد وآله أجمعين .

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلنتظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجري عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فامرئ غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في المعارف أن يجاب فيقال : رأيته ماشياً أو غادياً ؛ أو رأيته يجر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيته في مكان طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ع ، ي ؛ + ومضى فصول ه || في الكيفية : ساقطة من ه [وجاءها في ه بيان بتارين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أماع ، ع ، ي || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || (٨) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ي || متصوراً : مقصوراً م || (١٠) المعارف : المعارف م || تجري : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف م ، ع || (١٢) يتوقعون : يتوقعون ع || أن يجاب : بأن يجاب ع || بأنه : أنه ع || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون ع ، ه || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، م ، ع ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء. بصرف بالذهن إلى تحيّل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذي يستى حالاً في قاطب نورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كيات ؛ فلا يخشون أن يقولوا "كيفية" لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لظهور ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم تضايقه بأن يقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بما سلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعل بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعده لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولة ، فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولة براه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ، فبالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أرادته يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أذهب من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما ستفوقه بعد .

وكذلك الحال في الشبه وغير الشبه ؛ فإن الشبه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

(١) فالتعارف : والتعارف || يقفنا || (٢) حال : حالاع || حالا : ساقطة من || (٤) هو داخل : وهو داخل ما || (٦) المبرخين : المبرخين ، ن والتعنيين سا ؛ والمن حيتين م ؛ المنزفين ه ؛ لهما من مادة رخاش بالكسر من قولهم : وقوا في ترابش وبرخاش أى اختلاط وصحب (الساج) || (٨) لظهور : لظهور م ؛ بظهور د || ذلك : ساقطة من د م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هو سا ع ، ما م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بهما : بها ع || (١٣) فيها : فيه ع || براه : براهى || يلتفت : يلتفت م || (١٤) فالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم ه (١٨) يستعمل : قد يستعمل ما .

فأما الاستعمال العائلي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة ؛ بل قد يقولون : إن تعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البستان ؛ بل لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر الشبه إلا ما يحطه في أمر السؤال بكيف .

- ٥ فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيق ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا : شبيه في الطول ؛ دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : تعود شبيه بقعود ؛ لم يذهبوا إلى أنهم يستعيرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم عصفون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً في شيء ، وحقيقياً في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ، بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك .
- ١٠ وعند القائل أنه لفظ غيره استعير له لمشاكلته وتمثيل . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛ بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية : ومع هذا فإن من يدعي في لفظة ما اشتراكاً واستعارة ، فليعلم أن ينص على المعنى المقصود به في الموضع الذي يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر اللفظ بعيداً عن أن يتميز للسامع معناه المقصود
- ١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ي || (٢) بقعود فلان : خمود || (٣) يمتنعون : يتنوعون س ||
 (٤) الشبه : التشبيه م || يحطه : يجلده م || مكيف : بالكيف ع ؛ مكيف ب ||
 (٥) قسّم : قاسم ع ؛ ه || (٦) دروا : دروب ؛ ودواد ؛ وراوه || قعود : ولم ب ؛ م || (٨) عصفون :
 محفون م || (٩) وحقيقياً في شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقيقياً س || (٩) شيئاً من :
 ساقطة من ع || (١٠) له : ساقطة من س ؛ ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو س ؛
 ع ؛ ما ، م || (١١) استعير له : استعبر || فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة
 شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هذا س || ي : + هذا س ||
 (١٤) اللفظ : القدم ؛ التخليط ؛ التخليط ه || بعيداً : ميس || (١٥) ساء : بمعناه م ||
 المقصود : + ه || (١٦) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وناية ما ينصرون عليه هو أن يقولوا : إنا نعى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبه بالقول النقل لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقل هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما تقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيختل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن نجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسع فذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ؛

- (١) حين : حتى سا || (٢) خبرنا من : خبرنا من م || لفظ : ساقطة من ع || ينصرون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن ع ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || النقل : النقل س || (٦) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قدم || (٩) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : مجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنيناها : واستثنيناها ع ، ه ، واستثنيناها م || (١٢) فينتخيل : حتى ينتخيل ع ، ه || (١٣) ما يقتصر : مما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من ع ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || لأنه : له ي || (١٦) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره وقسه ب ، ي || (١٧) صلح : صلح ع ، ي || (١٨) حارة : حارة ع .

ثم استمر هذا التوضيح وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء .
 ما لم يتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجية ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف
 للمعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفيه الذى بالحرى أن يكون البحث بكيف مقصوداً
 عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد تعدينا أيضاً التعارف إلى نوع
 من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ، وإن
 أجيب فإنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ، فإن اسم
 الكيفية اشتق من اسم الكيف ، والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل
 ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى
 ١٥ الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه
 لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ، إذ كان
 السبيل إليه الحس ، والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف
 بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناولاً واحداً غير مفصل ، ثم من بعد يحصل ما يتقبل .
 وعلى هذا ناعتبر الشبه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن
 ١٥ هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

وانقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجد تقديره
 أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك
 الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

(١) ثم استمر واستمر ، هـ || (١) تقرر : تقرر ما ، م ؛ اشتهر ما || (٢) هي : ساقطة
 من ن || خارجية : + عنه ع ، ما ، هـ ، ي || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م ||
 (٤) تعدينا : + فيه ج ، ما ، هـ || نوع : أنواع م || (٦) وإن : وإنه إن هـ || (٩) اشتق :
 اشتقت ما || (٩) قيل : قل م || (١٠) الحال : ذى الحال ع ؛ + معنى ج ، ع ، ن ، هـ ، م
 (١٢) إذ : إذا ع ، هـ || (١٣) مع : من م || (١٤) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي ||
 ما يتقبل : ساقطة من ع ؛ + له هـ || (١٨) تقتضيه : قضيته ج || في الموصوف : بالموصوف ع ||
 التفات : التفات ما || وهذا : وهو هـ || (١٩) يثبت : يثبت هـ || يعرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحدث رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أنوا بيان ، وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم هنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يعقّق معنى ، فإن حقّق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ ، بل لدلالة تقترن به من خارج وهذا اللفظ يحيل مغالطاً أشدّ بدءاً عن البيان من لفظة الكيفية ، وكذلك لم يأت ببيانات تشبه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جمعت أنواعاً لها ؛ فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة أولاً تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالخار يعمل غيره حاراً ، والسواد يبيّن شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً . والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون متعلقاً بالكم ؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ، بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفوس ، والتي تلتئم ما بينها أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفايات انفعالية وانفعالات ؛ والتي تتعلق بالكم في أشكال وأشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس فهي التي تسمى ملكات وحالات .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أو لا تكون ؛ والتي لا تكون فإما أن تتعلق بالكيفية أولاً تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هيئتها أنها استعداد ، وإما أن تكون هيئتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا أن نحاول في ذلك ضرورياً من القسمة تؤدي إلى هذا الفرض . ولولا أمور الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ، ثم نقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي طبيعية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظة : لفظ ن || (٣) فإن : وإن د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || هذا اللفظ : هذه اللفظة ع (٤) يحيل : مختل سا ؛ مختل ع ؛ تحيل م ، ن ، ه ، ع || (٥) إن : بأن ؛ ساقطة من م || (٦) هو : ساقطة من ع || يحيل : يفعل ن (٧) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسمه ه || فإلا : خلاد ؛ قلام || (٨) بينها : عناد ، بهام || (٩) واقعات : أواقعات م || والتي : والتي ع || (١٠) والتي : والتي ع || (١١) حيث : + هي ع || من حيث طبيعتها : من طبيعتها .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة إصح مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الموجودة دائماً في الشيء الذي توجد فيه ؛ والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وإما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . والتي هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . والتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . والتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهولة الانحلال كالحال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفصلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفصلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالية . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والحلقة . قالوا : والشكل يعم المنتفس وغير المنتفس . وأما الحلقة فإنها تخص المنتفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- (١) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية هـ || ثم تم : وبنم ما ؛ وتم هـ ؛ ثم تم بـ ، د ، سا ، م ، ن ، ي ||
 (٢) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، هـ ، ي || عن : من عا ، هـ || لم : ثم ن ||
 ذلك : تلك ما || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات لهذه ن || (٣) الكيفيات :
 الكيفية ب ، ع ، س ، ع || (٦) وليكن : ولكن م | المقتناة : المقتنات ب ، ن ، ي ||
 (٧) إنا : إنا ب ، ع ، س || فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||
 (١١) والتي : والتي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٢) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||
 (١٣) والتي في القوة الفاعلة : ساقطة من هـ || (١٤) فهو : فهو ع ؛ فإنه عا || والذي : وأما الذي هـ ||
 (١٥) وما : وما س || (١٧) ثابتة : ثابتة م ؛ ثابتة ن || احتمالات : .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

أخرى بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف فيجيب التكلف ، أقبح كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مبيئاً في نوع سوادينه اسود مقتنى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما يخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما يخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : "فمنها الملكات والحالات" . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون للملكة والحال قسمان أخرى ، إذا عُدَّت الملكة والحال ، وجب أن تعد هي معها ، فتريد الأقسام على الأربعة .

وفوله : " منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل " ، إن غنى بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصاحبة والمراضية هي معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير رديء جداً ، لأنه لو قال : " منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل " ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعدد ، لأن الشيء الذي

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التي : الذي ما || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||
 (٤) القسمين : القسمين سا ، ن ، ه || ليكون لك : ويكون كل ما (٩) صاعى : صناعية د ||
 ومتكلف : ومتكلفت ن || فيجيب التكلف : فيجيب المتكلف م ، قيمة أن كلف د ، ن || (٦) جداً :
 ساقطة من ي || (٩) يخرج : يخرج س || من : عن س || من النسبة : بالنسبة ع ، ما ||
 (١١) قاسم : أقسام ن || (١١) معها : مع ما || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقط من ع ، ي ||
 متى : متى س ، م || (١٥) ولا الصحة نفسها : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تعبير ب ؟
 تعبير دا ، م ؟ تعبير د || (١٦) بعيد : بعيد س ، ما ، م || تعدد : تعدد ما || الذي : ساقطة
 من ما ، ع ، ط ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس بوجوده ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحةً وقتاً .
و ليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يعم بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعلوم كيفيةً موجودةً .

- ١٠ . ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعم ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وإن لم يكن ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوة ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالطوبى ؛ أو للافعال ما أو عسر انفعال ما ، كاليبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساطعة من ما || (٢) لا الصحة : ساطعة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساطعة من ما ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ، + في وجودها ع || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، هـ
(٤ - ٦) وتعالى : وتعالى م || (٦) أنفسها : نفسها ي || (٨) فيكون : فيكون ع ||
(١١) هذر : هذاب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : ساطعة من س || (١٤) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س ||
والروائح : والأرايح ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد : + كالطوبى
هـ || تأثيراً : تأثيراً ي || (١٧) بعض : بعض ما || كالطوبى أو لافعال ما : ساطعة في د ||
عسر : عسر هـ .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي
كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه
الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كفيات عارضة للحرارة وغيرها ؛
وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لما كيفية من باب الاستعداد غير
الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدة بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويمتد . فإن
طبيوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون
المصاحبة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون المراض فيه مصاحبة ؛ فإنه
لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛
لكن قولهم وجبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعمس . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا
هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه
شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ،
ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد
والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك
لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كفيات في الخط ؛
فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إليه : إليها || (٢) جوهر : لجواهرها ، ه || لاشئ : لشيء ، ع || (٤) وغيرها :
أو غيرها ما || (٤) ولغيرها : ولغيره ع ؛ وغيرها ما ي || (٥) وليس عديم : ساقطة
من س || (٦) بها : به ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ي || (٦-١٠) "فإن طبيوا ...
بتكلف وتعمس : ساقطة من ع || (٨) ووجب : ووجب س ، سا ، م ، ع ي || (١٠) لكن :
ولكن ع ي || (١٢) في : ساقطة من ع || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم
س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلاً ع || على الترطيب : كالتربيط س ؛ الترطب
ما ، ه ، ع ي (١٥) والذرة : أو القوة م ، ع ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك
من باب النوع || (١٦) من : ساقطة من ع || (١٨) جسم : بجسم ما || (١٨) وجدا في الخط :
وجدت في الخط ع .

في الخط فقد وجدنا في الجسم ؛ إذ الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الآخر ، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً ومعوّجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليساع في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم قول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المخفّان ؛ فإن الأشكال المجسّمة إنما وجودها ، من حيث هي مجسّمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نحيط الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

وانحقق ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال شيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوّر في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهره" فلم يمتد أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

(١) وما في وما هو (٢) مستعملين : مستعمل د م || حينئذ أن : حينئذ ع || ومعوّجاً : أو معوجاً س ||
(٣) له : ساقطة من ع || (٤) شيء منه : شيء د سا ، ع م ، ن ه ، ي || (٥) وحده :
رفع ع || (٦) هو : ساقطة من سا || فليصاع : فليصاع ع || موجود : موجود ع ، ع ،
م ؛ موجوداً سا || (٧) موجود : موجود سا || (٨) ظاهر : ساقطة من سا || (٩) سائرة : سارية ب ،
د ، ن ، ي || (١٠) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، ع || بالسطوح : بالسطح ع ||
(١١) وههنا شيئاً : وههناك شيئاً || (١٢) السطح : + سلا م || (١٣) أو الخط : والخط سا || (١٤) هو :
ساقطة من د سا ، م ، ن ه || (١٥) اعتذر معتذر : اعتبر معتبرم || ظاهر : طاهر ع ، ي ||
(١٦) قال : يقال م ؛ فيقول ن || يمتد بمتد د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله "ظاهر" قسمه هو أنه في العمق؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر؛ ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا: إنه أراد بقوله: "في العمق" العمق نفسه، طلباً منهم لاستواء انقصة. فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال: وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق؛ وهذا عال.

وأما إن عتوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية. وإن عتوا الهيئة الحاصلة من التحدّد، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالسطيح والتقيب والتقمير. وأما المجمعات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود؛ وفي المحدود وجود أيتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرة في نفس السطح لكنت قتيباً أو قميراً لا كرية؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكنت استدارة وتقويساً لا دائرة. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح.

وهذه الأشكال، وإن كانت تحدث للأحدود بالحدود، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عللاً لها فليست عللاً لها في أنفسها؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها.

(١) قسمه: قسمة د، ع || هو: ساقطة من س، ع || إما: ساقطة من د || (٢) وإما: أروح || أنه: ساقطة من ع || ظاهر: الظاهر س || (٣) لا يكون: يكون ع || (٤) في العمق: في العمق س، ع، م، ع || (٥) لاستواء: لاستواء د || (٥) وبعضها: وبعضها ع || (٦) وهذا: وذلك س || (٧) وأما: ساقطة من ع || الحاصلة: الصالحة ع || التحدّد: المتحدّد || (٨) شكلاً: شكل ع، د || (٩) توجد: توجد ن || (١٠) وجود: وجود د، س، ع، ع، ع || (١١) يتبين: يتبين س، س، ع، ع، ع || (١٢) قس: قس م، ن، د || لكنت: كانت ع || لا: لا م || (١٣) شكل: + كل ع || موضوعة السطح: موضوعة السطح د، س، ع، ع، م، ن، د || (١٤) موضوعة الجسم: موضوعة الجسم د، س، ع، ع، م، ن، د || (١٥) لا ظاهرة: لا ظاهرة د، ع، م، ن، د || (١٦) كانت: كان ن || (١٧) وإن: إن د، م.

واعلم أن الحدود أضمتها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطه على أنه نهاية لجمته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جمته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . وكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما نسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييد من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعي ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

فأما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تنبج إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

(١) قسمة : + أوع || جمته : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، هـ ||
(٣) في الموصوف : للموصوف ع || (٤) المجسم : جسم س || ربح : مع ما ||
(٥) إذ : إذان || (٦) قديك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٨) والكيفيات :
ساقطة من ع || (٩) فليس : فليست ع || (١٠) يقول : + إن ع || مل : ساقطة من ع ||
وجهه : وجه هـ || وتكون : + عندك د || عبارته : عبارة هـ || (١١) إنما : فإنها هـ ساقطة
من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٢) يقول : يقول د ، سا ، م || (١٣) فإن :
وإن ب ، هـ || كذلك : ساقطة من ما || (١٤) وكذلك : وكذلك سا ، هـ ، ي || هيئة قبول :
قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٥) فأما : فأناس || فاتحتها : قالها د .

ثم يمين في هذين كثير إذ يقول : والتي في النفس غير الناطقة : فإما في القوة الفاعلة وإما في القوة المنفصلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللافة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القليل اتفاقاً وإيست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو سألنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فإل بال الانفعاليات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللافة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصاحبة هي بمعنى القوة التي لا تنفصل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصاحبة ؛ أما المصاحبة فإنها مصاحبة من حيث لا تنفصل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلها في القوة الفاعلة أولى من أن تجعلها في القوة المنفصلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجانبيين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفصلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفصل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يمين : سمى س || إذ : أرد ، م ؛ نعم ع || فإما : وإما ع ، ع ، م ، ن ، د ||
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة س ، ع ، ع ، م || (٢) فلا : ولا س || أدري : يدري ن ، د ||
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللافة : أو اللافة س ، م (٤) لو : إن د ||
فيها : فيها س || وجعلناها هاب ، س ؛ بدلناها د || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||
(٦) أر . د || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لأن ماد || (١٢) وإن :
إن ي || (١٣) النعالة : الانفعالية س ؛ ساقطة من س || القوة الفاعلة : القوى الفاعلة انفعالية وانفعالات
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية د || (١٤) أن تجعلها : أن تجعل س ، ع ، م ، ن ، د || قال : +
قاتل ع (١٧) لا : ولا س ، س ، ع ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :
يقول ع ، ي || أ : ساقطة من د || مناقضته : مناقضة ع .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

- فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لا اسم له يعمه ، لكن له اسمان .
بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف
بها رسوخا لا يزول ، أو يعسر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا
يكون راسخا ، بل يكون مذعنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .
- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون
الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس
كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير
مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .
- وليس اقتراق الحال والملكة اقتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا
بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة
الشيء ؛ ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيّة ، كما بين الشخصين ، بل يجوز
أن يكون بينهما اثنيّة ، كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبي والرجل ، فإنه ليس
يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي
هو حال ما كابتداءً بخلق أو تصنع لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا
تشند إزائته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من ح || (٥) جمه : بضمه سا || (٧) بها : ساقطة من ع || أو جسر : ويسمى
ويسمى : ولا يسمى || (٩) والأظهر : فالأظهر || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ي || (١٣) نوعين :
مين س || (١٥) كما : ما سا ، ع ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ،
ع ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) بخلق : خلق ي || صنع : تصنع ب ، س سا ||
(١٨) ه ، م ، س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن يحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أصداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها وتموقت عليهم واحتاجوا إلى تكلف . وهذا مثل خلق المدالة والعفة ، والذائل أيضا التي هي أصدادها . فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتمتع عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تاذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففى نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأى الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو معنى البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهلا الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصباح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلا الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والتجمل والنم والهم والظن والعقد الذي لم يتبهم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكسبية فقد كانت حالا ، أى كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فاعلمت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فهم من أن الحال يقال على المعنى الذى هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لاتصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : ع ع || (٣) أصداد : أصل د || (٤) وتموقت : وتموقت ع ، وتموقت ب ، س ، سا ، ع ، م ، ع || عليهم : عنهم سا ، + فيه ع || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، || (٥ - ٤) التي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفائر ن (٦) ميل : طلس د ، ع ، م ، ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه ، || (١٢) أوردناها : أوردناها ع ، + ع سا || (١٣) ميل : ميل ع ، || || فهما : + أيضا س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، ع ، ي ، ومن المرض ب ، س ، ع ، || (١٦) أى كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ، إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) بصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، ع ، م ، ع ، ي .

بمرض لا بفصل ، فإن الأمر ليس هكنا ، لأن واضح هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمنا وأعسر تحركا . والعام لا يعمل عليه الفصل ، ولا المرض المقابل لمرض يخص واحدا مما تحته فـجعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هى حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها فى الحقيقة حالات .

وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما أثره لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هى كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما المجلس الآخر من أجناس الكيفيات التى هى أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسمى كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التى فى المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ، فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى نصير هذه القوة التى بحكم الجوار الطبيعى وافرة من جهة أحد طرفى التقيض ، فلا يكون فى قوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجع قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجع لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هى من هذا الباب . لكن فى هذا الموضع شكوكا ؛ وذلك أن الأمور

- (١) لأن : إلا أن (٢) تحركا : تحركات ب ، س ، ع ، ي || طيه : طياه ، ن ||
 (٣) قد : فتدسا || جعل : يجعل س || (٥) أو الآخر : والآخرى || أنى : أى س ||
 (٦) ما : ما ع ، ما || (٧) الملكات : الملكة د ، س ، ع ، ما ، م ، ن || (٨) بل : +
 ط ع ، ما ، م || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لبيب : لبيب ب ؛ ليس س ؛ بسبب ||
 (١١) هى : هو ع || (١٢) التى هى أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التى : + هى ع ، ما ||
 (١٥) بحكم : ملكة ع || الجوار : الجوارع ، ما || وافرة : واحدة س ، وآخره م || (١٦) وأن :
 أو أن ما || كيف : كيف ماب ، س || ترجع : ترجع د || والمصحاحية : فالمصحاحية د ، س ، ما ||
 (١٨) المصراعية : المصراعية س ، ن ، ع ، الصارعة م || (١٩) نه : فيها ما || شكوكا : شكوك
 س ، ما ، ع ، طاشرى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصراعية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فامتشكك أن يتشكك في أنه هل المصراعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث ينصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكيد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ لكنه يمرض أن يضع استعدادا من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث ينصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولسنا نغني بالقوة المصراعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة موادة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصراعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الإدراكية . إما ما يتعلق بالقوة الإدراكية فهو معرفة ما صناعية تُحْيِلُ المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

- (٢) واستعداد شديد : واستعدادا شديدا د ، ن || (٤) وقول : وقبول س ، ه ||
الام : ساقطة من ن || (٥) فلتتشكك : فالتشكك ما || المصراعية : المصراعية س ||
(٦) أو من حيث : + هود || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضع : يضع س ، م ||
(١٠) الشبهة : الشبهة ما ؛ الشبهة د ، س ، ع ، ع ، م ، ه || (١١) الأول : الأول د ، س ،
س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١٢) ككمال : كمال س || (١٣) ونسبتها : نسبتها د ، س ، م ، ع ،
ع ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، م ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٤-١٣) ونسبتها إليها ...
الناطقة : ساقطة من ع || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||
المصراعية : المصراعية س || (١٤) البدن : التديرم || في القوة الإدراكية : في الإدراكية ع ، م ، ي ||
(١٥) فهو : فهي ع || تحيل : ثل ما || المصارعة : المصارعة هاشم د .

والضرب بالعود ، وبالجملۃ ، وصنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وإما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصرف المفضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضممتا ، وإما ملكتان إن تمكتتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يسرع عطفها وتقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يمرض للقوة المحركة وبالجملۃ للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس هو استكمال استعداد أحد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملۃ فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة ، وإما نحو أن لا تستمر عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما : وبما د ، ونها ع || (٣) المحركة : المتحركة س ||
تصرف : تحريك ب ، س || (٤) ضممتا : ضممتا ع || واحدة منها : واحدا ع || (٦) وهو :
هو ن || أمر : + قوى ع || بدن : قوى ع || (٧) المصارعة : + في الخلق ع ||
(٨) الطبيعة : ساقطة من ع ، ي || (١١) الجوار : الجوارز د ، س || لوجود : ولوجود ه ||
(١٢-١١) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على ع || الطبيعة : الطبيعة س ، م ، ن ،
ه ، ي || (١٤) وهي : وهو د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التعليل الأول ، بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ، كالصلب ، واللاقوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة شدة على أن تفعل بسهولة ، إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فاما ما يقال إن الشيء يكون في جنس و جنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فأمر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقة بأنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة بأن تكون الشدة لا تكرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكك ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه أن يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشيء هي بحسبه صعبة الإحراق .

(٣) في : علن || (٤) العادة : + قدع ، ما ، هـ ، ي || (٥) هي : هو || أنها : أنه ما ، ي || كالمصراعى : كالمصراعى هـ || (٥) أو لا تفعل : ولا تفعل ما ، م || (٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس له قوة ما || (٧) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس له قوة ما || (٩) إذ : إذا د ؛ أن ع ، ما ، أى هـ || ما : أن ما || (١٠) باعتبار : ساقطة من س || (١١) قوية : قوة ب ، س || (١٢) فتكون شدة : فتكون شدة ع || (١٤) في : ساقطة من س || (١٥) غير : على س || (١٦) خصير : فتكون س || (١٨) وهي : وهي هـ .

وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصرعه وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراعاً ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرعاً ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أرجح من المتفعلة لأمر ما لا عالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصرع به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصرع أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصرع أقل ، ففى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل .

قوى القوتين هل إنما يختلفان فى طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة عالة للحرارة القوية فى نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة عالة للعجز فى النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة عالة للعجز فى النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تتشكل فيما قبل .

وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل فى جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها فى القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصراعى س ، ي || بالقياس : بالقياس س || (٢) شئ : ساطعة من ما || (٤) هـ : فى س || (٥) لأمر ما : لأنواع || موجود فيه : موجود س ، ع ، ما ، م ، هـ ، ي || القوى والضعيف : الضعيف والقوى هـ || (٦) يصرع به : + وينصرع به س || (٨) الأمرين : الأمرين ع || بقى : ساطعة من س || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أنهاس ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : أو ليس هـ || الحرارة : بالحرارة ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضاً القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل هـ || والقوة : بالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، ما || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل ج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساطعة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، ما ، ن ، هـ || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || الكيفية : الكيفية ع ، هـ .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا أن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ، فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكلف ذلك على سبيل إيجاف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا يتقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكنت قوة مقاومة ، وكان بها لا يتقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كيفية ليس كيفية ، وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانتهاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لاعدم معنى ، والصلابة كذلك ، حينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا يتقطع ، كيفية تأمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا يتقطع ، ليست كيفية تأمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى يحصل يقارن عدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ، إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الفرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراع ، فينبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا ما ، ع ، ه || (٤) أن : ساقطة من ما || (٥) إما : ما س || بهذا : بهذه ، ع ، ه ، ي ، ه ، ما س || لكنت : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) سهلاً : بسهولة ه ، ن || (٧-٦) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمرع ، ع || به : ما به ن || لسرعة : ليس ن ه ، ع ، م || (٨) لاعدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمنع : يمنع ب ، س ، ع ، ه ، ع || (١١) قانعة : قانعة ع || (١٤) هذا : ساقطة من ما || (١٦) يخالطها : يجامعها ، ع || فلا : ولا ما ، ه || أيضاً : ساقطة من س || القبط : + أيضاً س ، ع || (١٧) هذه : هذا ع || (١٧-١٨) معناه الأول ولا المراد : ساقطة من ن || (١٩) مثلاً : ساقطة من ما .

وكذلك ههنا أيضاً ، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة ، حتى يكون كأنه يقول : إن المعنى الذى به يقاوم الشيء مايفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل فى الآخر بسهولة ، أو لايفعل عنه بسهولة ، هو الباب المسمى قوة . فإن فُهِمَ هذا القول على هذا التناول انزاحت العلل ، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى فى هذا الجنس .

واتعلم أن الكتاب المسمى بقاطينورياس ، موضوع للشدة الذين لم يتدبروا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي ، بل تديؤ فيه كل التجويز تخفيفا ، فكأن حال الإنسان المصارع ، التي بها لا ينصرع ، وبسطها يمكن من أن يصمر غيره ، على هذه الجملة التي أشير إليها في هذا الكتاب ، حالة معروفة ، يمكن أن يدل عليها ؛ فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لا ينصرع ، وحالة بها يصمر ، تشوش على المبتدئ وعصر فهمه ، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب ؛ ثم الواردون من بعد ، شوشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر .

وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لاينفعل واللاقوة على أن لاينفعل ، ١٥
قوة واحدة ، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين ، مثل اللبن ، فإن له قوة على

(٢) دل حاك مل : دل عل ن || بما : بها سا ، م || بما يلزمها : وهو لا قوة ما يلزمها د ||
 كحاك بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || (٤) وكلك : كلك ه ، ف كلك ي ||
 (٥) به : ساقطة من م || بقاوم : بقاوه ه || به : فيه سا ، عا ، م ، ساقطة من ن ||
 يغمل : يغسل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || في : من س ، سا ، عا ، م ، ن ، ع ، ه ، ي ||
 (٦) أو : لذ ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن || (٨) أن : بأن س || القشة : القشة د || لم يتدبروا
 ما ، م ، ه || (٩) الانسان : ساقطة من ن || (١٠) التي : التي عا ، ه || يمكن : يمكن د ، س ||
 من : ساقطة من س ، عا || (١١) الكتاب : الباب م || فصل : فصل د || الفصل : الفصل ن ||
 (١٢) الواردون : أن الواردين ه || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || نجمل : نجمل ن ||
 لا يغمل : يغمل ه || والاقوة على أن لا يغمل : والاقوة على أن يغمل د ، والاقوة على أن تغمل ع ،
 عا ، والاقوة على أن يغمل ن ، ساقطة من س ، سا ، ع ، م ، ي .

أن ينقطع بسهولة ، وإيست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وذلك كيفية واحدة فيه
بعتها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا ينصرع
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ، ولكنه وإن كان كذلك ، فإن نادتهم في أن ليس
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي،
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بانقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن يفعل وإن
لا يفعل ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي
هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحتها ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل
وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت القوة الفاعلية ، التي بسهولة ، والتي
للمقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشائعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون انقسمة إلى الأربع
قسمة متداخلة لا مفصلة . ولتقتصر الآن على ما قلناه ، لأننا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإيست : وليس ن || فيه : فيما عا || (٢) بعتها : بيته عا ه || ليس : ساقطة من م || على :
ساقطة من م || (٣-٢) فله قوة . . . يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤-٥) من جهة أنها قوة ومن
جهة أنها : ساقطة من د || (٦) هي : دوعا || مقاومة قوة : المقاومة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من سا || (٨) وكذلك م || (٩-١١) (١٢-١٣) من أن
يفعل . . . هو الذي : ساقطة من م || (١٤) تحتها : ساقطة من ح ، ي || (١٥) مفصلة : مفصلة
سا ، م || فإن إن : فإن ه || إن : إذا س .

ما يجب إirاده طال، ولا كبير جدوى في هديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطائه؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يداخل نوعاً آخر تحتها، مثاله
- ٥ أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع.
- وهيئة الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع.
- والتحريك من باب الفعل، وكذلك المراض، له قوة، على أن يقبل المراض بسهولة، والمرض من النوع الأول من أنواع الكيفية. إنا لا نسمى المصارعى مصارعياً لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا المراض ممرضاً لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو، ولكن تلك الفعلية ليست
- ١٠ صرنا ولا مرضا.

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في الكيفيات الانتمالية والانفعالات

- ١٥ والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولاً على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولاً عليها

(١) كثير : كثيره ، ي || جدوى في : جدوى وفي ساءم || عن : على د في عا || (٢) ولا : فلا د ، ساءم ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وقوع ه || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صرعا عا || وعلى : أرعل عا || فيه : في ي || قس : قسه د ، س ، عا ، ه ، ي || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) المراض : + فإن عا || (٨) مصارعياً : مصارعس || (٩) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا || (١٠) أنواع : وع ب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواعه ، ساءم ، ساقطة من عا || (١١) لا اسم : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا ، ه || (١٢) طيه : طيه .

فَرَّاجًا . وذلك أن هذا الجنس يقال له جلس الكيفيات الانفعالية والاضغالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والاضغالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافى كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلا لم تكن من مقولة الكيفية ، لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناء تطول مدته ، لم يكن أيضا كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفل ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهمناء الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوما أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالا ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء عن مقولة أو مدخلا فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاقى تسمى انفعالات تكون أيضا كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل لأنه ليس ، وصميت باسم الأمر الذى هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحري أن يكون الأمر كذلك ، والا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا للأمر عن جنسه .

- (١) قولاً : هو لام || له : ساقطة من س || (٢) منها : هـ ، د ، ن || ما : فيها ||
 (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) لأنه : لأناس || يوهمناء : سا ، ع ، م ||
 (٥) انفعال لا : انفعالات س ، م || (٨) توهمناء : (٩) أتوهمناء : ع ، م ، ن ، هـ ، ي ||
 فيفتى ب : د ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (١١) زمانها : زما ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || ثبت :
 تثبت ن ، هـ ، ي ، بقيت سا ، ع ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البرد د ،
 سا ، ع ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، هـ ، ي || (١٥) اللاقى : القى هـ || (١٦) من قصر :
 قصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٨) المشابهة : المشابهة سا || (١٩) بإطلاق :
 بإطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معاني ثلاثة : معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن أفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

وليس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يميز الثلاثة ، وهو أنها بحيث تنفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويعمها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

١٠. ومجدها تشترك في أن يصح في طبائرها أن تمرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

١٥. فإن ساعنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد في أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاتاً صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصراً في : حصراً د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع (٦) والاقترابات : ساقطة من ع || (١٠) وتجدها : ويجدها ب ، د ، س ، ما ، م || أن يصح في : ساقطة من ما || (١١) عل : في س || (١٢) بافعال : افعالاً د || (١٢-١٣) ولا أيضاً في مادة . . . ليس بافعال : ساقطة من ما || (١٣) القائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة ذيرية حقيقة ما وجود تلك الكيفية ضرورة له مثلاً كقطة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست ضرورة لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة : [ساقطة أدخلت في السلب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ما ، ما || ساعنا : ساعدنا ما ، م || في : عل || (١٦) على سبيل افعال من العسل : ساقطة من ما || حدث : حدث ما || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، ما ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || أن : أورد .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تستعمل بها. ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور : منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس . . . مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والقل والخلقة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملامة ، فإنه وإن لم تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر، والصلابة واللين أيضاً من باب القوة واللا قوة .

لكننا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملامة ، وأما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها امتداد استمداد في أن ينغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا ينبغي أن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أدوله من حيث ينغمز أو لا ينغمز أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينغمز ، فهو معنى عديم ، إنما يجب أن يحس الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئاً . ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بمانعة أصلاً . وأما الانتهاز الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانتهاز أيضاً بالبرود واللس .

- (١) انفعالات : انفعال ما || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ، والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنها ح || (٦ — ٥) فهي ما || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (٨) ينشعر : ينشعر ، ما || وفي : سا ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، أوق ما ، ه || لا ينشعر : لا ينشعر ، ما || (٩) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ، يين ح || ينشعر أو لا ينشعر : ينشعر أو لا ينشعر ، ما || (١٠) شيء : ساقطة من س || لا ينشعر : لا ينشعر ، ما || (١١) تعطّل : تعطّل د || هو : وهو د ، ن || إدراكنا : إدراكنا ، ما ، م ، ه || كغير : كغير ما ، ي (١٢) الهيئة : الحركة س || بالبر : ساقطة من ي .

وكذلك سرعة الحركة إلى الشكل وطلوها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فإذا لم يمس ما ليس هو الانقباض ، وعدم الانقباض ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تمقل .

وكذلك فإن قوة المصارى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابة للقاومة .

- وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .
بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى الشيء الموجود ، فإن الهواء لم ينمقد فى طبعه صلباً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى موجود فيه ، ولا يحس به .

- فإذا كان المعنى الذى يحس بذاته إن كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ، وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانقباض ، وغير الانقباض ، فأحد هذه عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى فى الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

- فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المتعبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما . والذى يقع فى الباب الآخر ، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فلأنها لم تكن البنية من باب الكيف ، فكيف تكون كيفيات انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها ناعماً ، وبعضها غائراً ، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

(٢) أراطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك : فكذلك ب ، س ، هـ || لا يحسها : لا يحسها || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : كان د ،
بأن هـ ، ي || الزق : الزق س || (١٠) لابد : ساقطة من س || دو : ودوب ، س ؛ ساقطة من ع ||
(١١) يقاربه : يقاربه ، د ، س ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || وزير : وعن م || وزير الانقباض : ساقطة من د ||
فأحد : فإن أحد ع ، ن ، هـ ، ي || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات :
الكيفية هـ || (١٣) فى : من ع || الكميات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م
(١٤) هو : ودود || (١٥) منها : منه س ، ع ، ع ، م || (١٦) فاتها : فاتها ع ||
(١٧) هى : هو ع ، + عدم هـ || (١٨) فاتها : فاتها ص .

والملوسة من حيث هي هكنا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها ، فإنها لا تفعل في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت الخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، تلك الحلال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما النقل والخفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكمية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالنقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تخف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة لجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا أهمل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ ، هـ ، عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ ، || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ ، || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثراس || (٤) اللامعة : ساقطة من ع || (٥) أربياض : وبياض د || (٦) الخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) قانها : قانها ع || لها : لبتاع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) فالتقل : والتقل د ، ن ، كالتقل ع || والخفة : + هـ ، عا ، هـ ، قانها ع (١٣) خف : خلف د || المتسخة : المتسخة ع || (١٤) يذفن : + في سا || (١٥) وزن ما : وزن هـ .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في حل باقي الشكوك

وأما التخلخل والتكاثف فقد يدل بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفضاش الأجزاء بأن يتخالفا جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المغروش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بينها حجماً أصغر .

والمعنى الثاني والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ، وذلك للفظلة ، فإن النار أشد تخلخلًا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وإيسر أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً وبساً . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت في حكمه وينبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثاني فمن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، هـ ، ع ؛ ساقطة من ع ، م ، || (٤) وأما : أما ع ، ي || قد : قد م ساقطة من ع || ويراد به : سواء م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالدودع || (٦) الكير : الكن ب ، س ؛ الكرد ، ع ، م || (٧) والتشكل : ولا تشكل هـ || (٨) والمعنى : فالمعنى ع قد : قد ع ، هـ ، ع || أنها : ساقطة من ع || معنى : ساقطة من ن || (٩) للتشكل : لتشكيل ع ، ع ، ي || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قلت : قبل ع ، هـ || وصارت : وصارت هـ || (١١) حواء : ساقطة من م || يجب : يثبت نج || (١٢) ويتبع : يمنع ما || الأمرين : + أمر ما || (١٣) الثاني فن : الثاني فن من ب ، هـ ، ع || (١٤) الثالث فن : الثالث فن من ب ، ع ، س ، ع ، ي ؛ الثالث من ع || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، م ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والكائف الذى بمعنى قصاص الجهم ، اشكائف الذى بمعنى التلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالصد ، مثل الهواء إذا صار نارا فازداد تملخل حيم ولم يزد تملخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالصد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التلخلان جميعاً ، والحر إذا صار بارداً ، عرض له الشكافان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ، ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولتقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا المجلس ، ولنحاذ بباراتنا نظم التعليم الأول ، لفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا المجلس منه كفيات انفعالية هى التى تكون قارة راضخة فى الشيء ، كحلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وليس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا عالة قد انفلت بها بل لأنها تنفل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلا انفعالات فى موضوعها فى الكفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ، فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة ينبع الملموسات ، فأنك ترى الإنسان يمتريه من الخجل والوجل حراً أو برداً ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجع ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجها ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج فثبت ما يوجبها .

وأما الذى يمرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يزنون

(١) الرقة والكائف : الرقة وفارق الكائف ع || الجهم الشكائف : الجهم والكائف || (٢) يئل : مثال ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٢ - ٣) مثل الهواء فى ذلك ساقطة من ما || (٤) له : ساقطة من ع || (٥) ولتقتصر : والتقصير سا || حل : إلى س || شرح : حد س || التعليم : العلم ع || (٦) لفهم س : تسليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ي || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : لا ع || انفلت : انفلد ، ن || (١٠) له : ساقطة من ي || (١١) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٢) والوجل : ساقطة من سا || (١٣) وتبعها : وتبعها ، م || (١٤) لاروال : الزوال ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الشيء الذى : الشيء سا || لا قطع : الاقصاد ع .

بالكيفية التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خُافِ أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفية بل انفعالات .

- واعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية ههنا على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا مثل عن الذي أصفر للوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ، وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب في المادة بأنه أصفر إذا كان محار الخلق . والسبب في ذلك أن المحيب يستعمر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسع ترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حيثئذ بما يجيبه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استعمار ، أو كان السؤال يوم المحيب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، وإن كان ذلك سريح الزوال .

- وأما أن نفس السؤال . كيف أي جواب يقتضي بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . واعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستعمار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يحمل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضارس || حرد : حردد || (٢) فذلك : فذلك ع || (٣) فالكيفية :
فان الكيفية ع || (٤) لأنه : لأنه ب ، س || هو : وهو د || قيل : + انه ع ، ع ،
ه ، ي || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : إذا ب || (٧) يسأله : يسأل د || ويكون : يكون ع ||
(٩) أيضا : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأل س ||
حاله : حال د || أر : ود ، ع ، ن ، ي ، ساقطة من س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٢) أن : ساقطة
من ع || السؤال : ساقطة من ج || (١٣) دوامها : دوام ع || يتصور : لا يتصور د ||
(١٤) يحرم : يجوز ع ، حرم ه (١٩) لمعنى : بمعنى ح .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن التشكيك بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالاً ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى اشكال وما معها . ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكية . فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسماً له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكية والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكية على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعني بها معنى أعم من الملكية . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكية ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن غنى بها المعنى الأعم كان مقولاً عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولاً على الجنس الثالث بمعنىين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يعمل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعاً موجودان

- (١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من س || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٥) ونعود فنقول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + يكون ع || (٦) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد س || (٧) يعني : ونفى هـ || (٨) زائل : ساقطة من د || (٩) بخصوصيته : + فإنه م || (١٠) موجودان : موجودين ع

في الاخص ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلاهما كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ، وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفاً بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات في الجنس الثالث ، كصفات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ، وأن السبب الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كصفات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذا ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ، أعني قولهم ليست كصفات .

١٠

(١) الاخص محمولان : الاخص محمولان عا || (٢) على الواحد :- للواحد ع ، ي ||
 جهتين : حيث ما || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ي || وكلاهما : وكلاهما ||
 (٤) هوذا : هوذا عا || الاتعالية : الاتعالات عا || (٥) بالانفعالات ن || (٦) بأن :
 أن ع ، ي || (٧) وإذا : وإذا عا || (٨) كصفات : + واحد لله وب العالمين تمت المقالة
 الخامسة من الفن الثاني جون ايه وحوله وقوته ي ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من اجلة الأولى
 في المنطق ولواحق العقل الحمد بلا نهاية .

المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف : الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فنقل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فنقل ما للربع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء لنقط ؛ وكالتقدير والتحديد والتسطيح للبيسط . وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخالقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقه وصورة .

فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرعون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى كصفات ، التي هي الأمور المغارقة أصلاً ، كالألوان المظنونة ، والتعليمات ، أو كالمقول التي لا تلابس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي ستة فصول [ثم عناوين الفصول الستة] هـ
(٦) أما : وأما ما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ما ، هـ || (٨) وأما : أما ن ||
الشكل : الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) لنقط :
والنقط س ، هـ ، ط ، د ، ب ؛ سافعة من س || وكالتقدير : التقدير || (١٤) ويشبه : تشبه ||
(١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، س || أو ، د ، ن ، ي (١٦) كالمقول : كالمقول هـ .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه الممدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخلقة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يعملوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يعملوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونى في القسمة التريب ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطربهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قبل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تنحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤقن بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفردية ، والزوجية ، والتربيع ، والتكبيب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً فصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

(١) إنما : انتهى س || (٢) يجمع : يلجج ع || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ومع ع ، ي || ما : من ن || (٥) الانفعاليات : الانفعالات س || والانفعالات : ساقطة من ع || القسمة : + والانقودة || (٦) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (٧) أنه : ساقطة من ع || (٨) قسم : قسم ع ، ن ، ه ، ي || إذ : إذا د ، ن ، ه || (٩) تحقق : + لك ذلك ب ؟ + ذلك س || (١٠) وكما : كما س ، ع ، ن || وليست : ساقطة من ن || (١١) المضاف : مضاف ع || نير : عن س ، م || (١٢) من : ساقطة من ع || هذا : ساقطة ع (١٣) ولا يجرى ولا : ولا يجرى ب س ، م || (١٤) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، م ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتهدين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب فاطينورياس إنما هو للبتهدين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إثباته حال الزاوية أنها في أي مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولين فإلى أي المقولين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لمعرضها أولاً للكيفية بما هي كية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن فارقت الكية ، فلاس لأجل أن الكية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولاً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يمرض للقدر بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقاتل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواق لأن البواق تعرض للكية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللا قوة التي تعرض أيضاً للكيات لمعرضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكية ، منها ما يمرض للكية في نفسها لا بشرط أنها كية شيء ، ومنها ما يمرض الكية في نفسها بشرط أنها كية شيء .

(١) إذ : أرد ، ماء ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) لاغير وقد حدثكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ي || (٤) تحقيق : تحققه || (٥) في : تحت ع || (٦) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٧) أما : أما ع || (٨) لمعرضها : كمعرضها || (٩) أولاً : ساقطة من س || (١٠) مقدار : مقدار + الذي له فوق بعد واحد بما هـ ع ، كما : كذلك عا || (١١) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٢) لمعرضها : كمعرضها || (١٣) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي المعروض له الأول في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولاً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، ويتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، ويتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور ونحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وليست القوة حاملها الأول هو العمق ، ويتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها . جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخليفة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا انحلقة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السكم ، وبسببه يقال على الجسم .

(١) ثم الشيء : ثم الشيء ، عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي عا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو عا || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أولاً : لها أولاد ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، هـ ، عا || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا || يعرض : عرضى || لها : له س || لها : له س || (٦ - ٥) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) البدن : + أو شيء آخر عا || (١٠) على بعض : ساقطة من د || مشهور : المشهور س || (١١) بنفسه : في نفسه حامس هـ || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة هـ || وصورته : وصورتها سا ، ع ، م || وحدها : وحده هـ || (١٥) وما : أو ما د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عا || وأما عا || عند : عند هـ || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .

وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسائر لشكل آخر غير مسائر ، وهو نصفه وثلثه ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

- والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عنى به الشيء الذي أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للمهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا ، وأما من عنى به التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رسم : ساقطة من م || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، م ، ع ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذوات م || بكم : كم ع || (٥) قلبس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذي : ساقطة من ب ، د ، ع ، سا ، ع ، م ، ن ، م ، ع || (٨) صحة : ساقطة من م || عته : ساقطة من م || (٩) ويئى : يئى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكر ع ، م ، ع || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، ع ، سا ، ع ، م ، ع || فذلك : فذلك م || الشكل : الشكل أته || (١٥) الذي للمهندس : الذي هو شكل للمهندس ع ، م || للمهندس : للمهندسين ع ، م || هو : ساقطة من ع || للمهندس هو : هو للمهندسين سا || فإن الشكل الذي للمهندس : فإن الشكل للمهندس ن ؛ فإن الشكل الذي هو للمهندس ي || (١٦) هو : ساقطة من ب ، د ، ع ، سا ، ع ، م ، ن ، ع || فيه : ساقطة من م .

وإذ حرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانعحاء ، والتسطيع ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تنتم من اجتماع أمور ، فإنها يصير إعطاء الحدود الموازنة لأشياءها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يفتنوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تحييلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمرج من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالي في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المرج واقفاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب السكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها ١٠
عن أن تكون كميات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وإيس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع البتة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . ١٥
فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء بجوار الشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟ ٢٠

(١) واذا ب ، س ، عى || والتسطيع : والسطح صا ، م || (٤) يسر :
+ فيها ع ، ه ، عى || لأشياءها : أسماء ب ، د ، سا ، م ، عى ؛ أسماءها س ؛ لأسماءه
(٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم عا ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م ||
(٩) فإذا : وإذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حاصل د ، سا ، عا ، م ،
ن ، ه ، عى || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهراً : أوجوهراً ، ن
ه ، عى || (١٤) يصدق حل : سيضمن عا || (١٥) بجهة : بجهة د ، سا ، م ، ه ||
(١٦) الحصول : بحصول ع || (١٧) الحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع لهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لأجزائه ، وبالجملية لوجود إضافة ما في أجزائه التي توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجملته الجالس لا لشيء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ، ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور عوية فيها .

- وبالجملية أن يقرن بالاعتبار الذي فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مبينة لها .
فإن الهيئة التي لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذي يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاوز خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ المحدود مكان الأجزاء .

(٢) لأجزائه : لأجزاء د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || وبالجملية : وبالجملية ع || أجزائه : أجزائه د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٣) أو : د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) الجسم : ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من س || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || هو : وهو ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || الجالس : الجالسين د ، س ، م || لا : ولاد ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٦) للجالس : الجالس س ؛ هـ ، ي || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة ع || كل إضافة هيئة : كل هيئة ي || (٧ - ٨) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن : يقرن س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || يقرن || الذي : التي س ، م ، هـ ، ي || (١١) ثبتت : أثبتت ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || وثام : وثقت ع ، م ، هـ ، ي || (١٣) جوهرها : جوهرها هـ ، ي ؛ جوهرها وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، م || (١٤) والذي : الذي د || يقال : قال ع ، م ، ي || (١٥) فقد : ولتد ، فقد م || يغلط : غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلما لهذا حسب أن هذا الوضع من المقولة انحصار ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مبين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظلما أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، لأن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ إلا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذلك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتدرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التبريع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه ذوات وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة انحصار ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدوها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء م || (٢) هو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||
 (٣) أجزاء : أعضاء س || (٤) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : ببساطة ب ،
 س ، ن ، م || الشكل وضعاً : ساقطة من س || (٥) وضع : عدد د || (٦) قال : قول ب ||
 حاصل عن : حاصل عند ع || (٧) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||
 (٨) هو : ساقطة من ه || وذلك : ولكن ذلك ع || (٩) المشترك وخصوصاً : المشترك عا ||
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا ، ي || (١٠) المذولة : مذولة د || (١١) انحصار : الحاصلة ع ||
 بهذا : بها سا ، م || (١٢) بأن : أن سا ، ع ، م ، ه || للحدود : للحدود د ، سا ، ع ، عا ،
 م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكيسة أو في الكيفية أو الوضع
وغير ذلك وتعرف حال الخاتمة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين
أو حدود يلتقيان بمحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معها ثالث أو رابع ، أو
لا يحيط ؛ فإن لم يحيط معها ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك
لها آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلال ، أو بشكل آسي ، أو غير ذلك . فالسطح
الذي لا يتحدد بمحد ثالث ، بل إنما هو محدود بمحدين يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بمحد غيرهما حتى يحاط به ،
أو يلتقي حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتقيين بمحديهما ،
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

(٣) تعريف : تعرف س ، ع ، ن ، م ، || أو الوضع : أو في الوضع ب ، م ، ع || (٤) وغير :
أو غير || وتعرف : وتعرف د ، ع ، م ، ع || (٦) وأما : أما د ، ع ، م ، ن || الرابع :
الثالث د ، ع ، م || عن : سافة من م || وبين : سافة من س || (٧) فهو : هو ع ||
(٨) حدود : حدين ع || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قد س ، ع ، م ، ع ،
م ، ن ، م ، ع || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان
إذا ما أو كانا يلتقيان ع ، م || إل : إن س || (١٢) المحيطين : المحيط ن || (١٣) لا يتحدد :
لا يتحدد س ، م || منه : + قطع || (١٤) يحاط : بناطر س ، م || (١٦) منه : سافة من س ||
(١٦) بمحديهما : بمحداهما .

وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتعدد بمحدين اثنين بالفعل يشتركان في حد متصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتعدد بمحدين ثالث ، أو لا يتعدد ، وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتعدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين إلى غير النهاية ، أو يتقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع لسطح ، أمكن ذلك أو لم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان في حد آخر ، فنكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجموع الذى هو الزاوية المجموع الذى هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التى تحصل للمقدار من حيث هو محدود فى الجهات ، أعنى الشكل ، فكما أن الممتد المشكلى كية وكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذى بالصفة المذكورة ، فإنها كية ، وكما أن هيئة المشكلى كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ، وكما أن المهندسين إذا قالوا شكلى ، ذهبوا إلى المشكلى ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذى الزاوية ، ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ، وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهي عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شيء واحد ، وهو أن المقدار الجعاني إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا بذلك سطحا واحداً ، وله لا عمالة خصوصية حال غير الشككية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب $\epsilon - d$. وليس شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متعدد مخطين كالأشكال المثلالية هو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية عمسة

(٣) يجوز : ويجوز ما ، هـ ، ي || متباعين : متباعدان ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار ||
نسبة : ونسبة ن || (٩) كمية : كيه م || فكلك : فكلك م || (١١) فكلك دية
الزاوية : فكلك الزاوية ع ؛ فكلك هذه الزاوية ع || (١٢) كلك : لكلك ب || إلى : إلى أ ن ع ||
ولذلك : فلذلك عا (١٣) وسواوية : وسواوية ع || (١٤) حدى : حدى م ؛ عا ؛ إحدى ما ، م ||
(١٦) خط : حدى ع || (١٧) قد : وقد ما ، ع ، ي || (١٨) أو : عا || عدد : محدود ما ||
(١٩) شكل : بشكل عا ، م ، هـ || الجسم : الجسم ع ؛ الجسم عا ، م ، هـ ، هاشى ||
بسطين : + وهـ || ليس بشكل : ليس بشكل ب ، د ، س ، ما || السطح : السطح د ، عا ، ن ||
(٢٠) الملاية : الملاية عا ، م ؛ الملاية ما || هوفاوية : وهوفاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحري أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آي ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو مته إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئاً من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ . وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكيته على عمود عرضاً حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فله شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تهادى به الخطأ إلى أن تهوش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك ، أعني إذا عنيها بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والتي س || ويكون : أو يكون د ، سا ، عا ، م ، ن ، وأن يكون ع ، هـ || (٣) هذا : + المعنى ع ، هـ || فوق واحد : فوق واحدة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٤) من : عن س ، هـ || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه سا ، عا ، م ، هـ || لها : له سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي || هي : هو سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم : + إن ع ، هـ || (٧) ذكرناه : ذكرناه ي | ونخرج : ونخرج عا || (٨) وهذا : هذا س || ما ذكرته : ما ذكرته سا ، ع || (٩) الخط له طول : الخط طول ع || (١٠) نقطة : ثم السطح من حركة : ساطعة من م || (١١) به : بين س || إلى : ساطعة من س || (١٢) وكذلك : وكذلك ع ، عا ، م || بعد : بعداب س || وآخر : آخرع ، ي || (١٣) لنظير ذلك : لنفسه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فلنقال أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشيئة واحدة وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أصغرتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهوكم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ، والمرج عرض ، وإنما يلتزم من أن يكون هناك حدود وحدود أربعة . بل يعني أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متنايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجفس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعاليمنا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجفس كالسكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنهى لا عمالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهي القسمة إلا بمحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد بجملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديء . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ، فإذاً للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

(١) ثنائيل : فإن ثنائيل هـ || (٢) لوب وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما ، م || (١٠) البرهان والأعراض : البرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيها هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساقطة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائط س || (١٤) بمحدودها : لمحدودها ي || (١٥) شيء : شكل س || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || (١٧) فكان شكلاً : أكان شكلاً ما ؛ وكان شكلاً ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أربع غير ذلك : ساقطة من ما || خاصة : + ون .

- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذي يعتبر بجملة الصورة ، بل ربما أخرج الحسن الذي للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل .
فقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرج الذي يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ، فالجملة من مقولة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهية ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وليس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد في طبعه ، ويكون كمال الكتابة والطول ، ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة في الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل في المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلًا من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيق

واعلم أن الأمور التي تستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطوائف التي تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقرن

- (١) جزأيه : جزأيا ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : يجمع س || (٤) لا : ساطعة من ع ، ه ، ي || (٥-٦) المعنى الذي ... الذي على : ساطعة من ع || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساطعة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || (١٠) حق : يجمع ب ، س ، ع ، ي || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جملة : يجمع (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساطعة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، ب ، ن ، ه ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم س ، ع ، ن ، ه ، ي .

به ، فصل ، يتقوم به الجملتى على المعنى المذكور فى المدخل . فأما الاقترانات ، التى لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقولة ، بل تجعل لما مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقسوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل طارضى غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً ألته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس قس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

فى تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما
وفى عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هى الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهى التى لها هذه ، إما أولاً ، وإما نانياً ، كانت جواهر أو كانت كيات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ؛ وإن قلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ؛ أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة فى بعض اللغات ، أو فى اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق فى اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فأما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||
(٥) قس : + وافه أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||
سها : منها د ، سا ، م | (١٢) المكيف : التكيف ، ع ، م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،
ع ، م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، عى || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :
أرميض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) لتكيف : لتكيف ، ع ، م ، م || (١٦) كان : ساقطة
من م || الاسم : اسم د ، سا ، م || (١٧) اسم : باسم ، ع ، ن ، هـ ، عى .

الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصباح ، في لغة العرب ، لم يشق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ومعرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصحاحا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيئة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التمور ، ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكاليابض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقات بالكيفية ، فلا أشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقييب ، والتنعير فتستعمل في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة . وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد أبنة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللافرس ، واليابض واللابيض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لدى القوى يقال ب ، س ؛ لدى القوى يقال د ، ن ؛ لقوى يقال س ، م ؛ ي ؛ لقوى يقال هـ || (٣) ملاكزى : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٤) إذ : ساقطة عما ، م || (٥) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم ع || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) ربما : انما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : تلامس ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد ع ، ن ، هـ ، ي || والأمر : أما ع || أيضا هـ : ساقط من ع || (١٤) للسواد : والسواد س || (١٥) فلا أشكال : والأشكال م || تستعمل : + أيضا ع ، هـ || (١٦) متضادة : مضادة س ، هـ || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، هـ || أبنة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل البياض ، فأثبت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ الاصمير على ذلك الوجه ، فجعل اسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مربعاً ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد البياض ، أو "ج" ضد الريح الذي لا ضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مربع . وأن الابيضاض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجمع آخر بإزائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بتساويين ؛ وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . ففصل كونه عدداً لا ينقسم بتساويين ، ليس يوجب إلا سلباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا التقدير لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، أنه معنى مبين لامتشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا . فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي ينازعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي س ، عا || الابيضاض : الابيض ب ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي ||
 (٢) جسم : متب م || وكان : فان هـ || مثلاً : سافعة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب . . . البياض أو سافعة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وسهـ ، هـ ||
 وأشياء : أو أشياء ، هـ || (٧) في أنها : فيها س ، م || ولا تأخير : + ولا تأخير م || في : من عا ||
 (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، هـ || هو : سافعة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى :
 بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ي || للفردية : الفردية
 سا ، ع ، م || يقابل : يقابل هـ ، ي || (١٥) هؤلاء : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||
 (١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، عا ، المضادتين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة قارة غير ملسوية ، تماقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .
كالإيض والساد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالآخرى ، فلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأقص ، فإن
حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ، وهذا دأب جميع
الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارناً لوجود
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الوساطة في حكم أنها معدودة بحد
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالمعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قرئت بالمادة واعتبرت
في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فاقارب
ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يمتد به ، وبظهور أثره ظهوراً فاحشاً ،
فإنه يعد في الوساطة . فلذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت
العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأقص
وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون
صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ،
وغير ذلك . وأو أنها كانت تقبل التزيد والتقص ، لكن التربع يتوجه في نقصان إلى

- (١) هذه تلك : هذه تلك ب || وحين : وحين ب ، ها ، هـ ، ي ، يتبين س ، ها ، و بين م ||
(٢) هذا : ساقطة من ها || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :
الأنواع ها ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، ها ، ي || (٥) والتنقص :
والنقص د ، ها ، م ، هـ || فان : كلها ها ، هـ || كان : ساقطة من ها ، هـ ، كلها د ، س ، كلها هـ ، ع ||
(٦) نجدها : ساقطة من ها || (٧) زوال : زوال م || (٩) التي : ساقطة من ها ||
(٩ - ١٠) والصفة التي : إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||
(١٣) يعد : يعدد || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد
والتنقص : ساقطة من د ، ها ، ع ، ها || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التبريع ، ومشاركاً له في المادة ،
 يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التبريع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر
 لإيجاد التبريع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس
 مخالفته له ، فيكون حينئذ تبريع أصح من تبريع ، بحسب أنه تبريع حسي ، لا تبريع
 حقيقي . وأما السواد والياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها
 من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلاهما حاريتين ، إحدهما
 أشد والأخرى أضعف ، ليس كاللرابع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ،
 بل يكون شكلا آخر ، إلا أن خلافه للرابع لا يحس به ، ولا كالعادلة ، التي لا تكون
 في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جينا أو تهورا . إلا أن خاصية مخالفته لا تترك حسا ،
 وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع
 ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحاريتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن
 إحدهما أشد إحراقاً . فما كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأضعف ، والآخر
 فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا نجد مربعين يقبلان حد التبريع بالحقيقة ، ثم يكون
 أحدهما أشد ، والآخر أضعف ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما
 مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ،
 التي لا نظن أن شيئا يشتركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما
 سلف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد ما ||
 (٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من س || ليس : + انما س ، ه || لها :
 فيها س ، ع ، ع || (٦) جوة : خطا س ، ه || وخطه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة
 س ، ع || إحدهما : أحدهما ما || (٧) بالحقيقة : بالقوة ما || (١٠) أن : ما ع ||
 الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ي ؛ + نعم ، ع ، ن ، ه || (١١) مه :
 ساقطة من ع || (١٢) والآخر : وأما الآخر ما ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||
 فذلك : فذلك ما || التبريع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله ما ||
 ثم ... المنطقى : ساقطة من ع || (١٦) فيه : فيها ه ، ي || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير
 الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

ولفائف أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تعددتها في مقولة الكيفية ، فإنها من

مقولة المضاف ، كالمملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . فإنه وإن كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتفسير يلحق به ، حتى يصير خصاصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يقطن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود حصل تخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها مجرداً . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بانقياس إلى غيره ، وأوجوده الذي يتقزم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماحية بالقياس .

(٣) شك : شكوك ، عا ، ه || يتلق : متلق س ، ساع ، ن ، ي || (٤) عددتها : عددتها عا || (٥) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والد : أوالد س || والجواب : فالجواب ه || (٦) عا : بما هو || قد : ساقطة من د ، ساع ، ع ، ن || (٦) له : لما ه || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فاتها : ساقطة من ع || لذلك : لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) كا : + قد د || وتبصر : وتبصر س || وبصر : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك ه || (١٠) الرمز : الاسم س || (١١) علم : علم ع || (١٢) تخصص : تخصص ع || مثلا : في مثل س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٤) كيفية : كيفية ع || وله : فله ن ، لها ه || انه : أنها س ، ه ، ساقطة من عا || (١٥) دوية : هي به س ، دوية س ، ه || مضاف : مضافة س ||
مخصصه : مخصصه ما .

لكن ليس الأمر كذلك ، لأن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، وهو كونه علماً . فلا يقال : النحو نحو شيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا ينبغي هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعزى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك هوذا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم يبعه من الإضافة إلا ما لحق جلسته أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لميئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تختلف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى عارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تتخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصصها ، فإذا تدبى تخصصها في حد تخصصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذاتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماديتها بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

- (٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) شيء : شيء ، ع ، ما || بل . . .
 شيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ، فان ما || هناك :
 هناك م ، ن || تخصص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصص : تخصص ما ||
 بإزائه : بإياه س ، ه || (٧) لزم : يلزم س ، ه || وكذلك : ولذلك ب ؟ فكذلك س ، ي ||
 هما : هاء ع || (٨) جزئاً : جزئان ه ، ي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||
 (١٠) المادة : المواد س ، ه || هي : وهي ب ؟ ساقطة من ه || (١٢) فيه : ساقطة من س ||
 مشترك : وتشترك ه || لا : ساقطة من م || (١٣) قل : رلود (١٤) الامانة : كل الامانات ن ||
 تخصصها : فتخصصها ب ؟ لتخصصها ع ، ن ، + كل م || تخصصها : تخصصها ع || (١٥) فانه :
 ظاهراً ، د ، ع ، ه ، ظه : س ، ما ، ما || (١٨) تخصصه : تخصصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للتوحيات وجود ليست به مضافات بلجنسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فبين إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تلقت إلى عى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والمجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذى ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قذُريٌّ ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه محتاج إلى زيادة وثيقة ، وبينهم وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يعلموا هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد ساق ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثانى ، المحصل المحقق ، الذى للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقتول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث :

- (١) به : من بها ع ، م ، به ه || بلجنسها : بجنسها ع ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٣) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ع || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضاً : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ع || (٤ - ٥) لازماً لا على : لازماً على ن || (٦) أما في أحدهما : أما أحدهما ه || (٧) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ع || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٨) قلوب : قلب س || (٩) أنه : ساقطة من س || (١٠) وثاقه : وثاقه ع ، ع || قريب : ساقطة من ع ، د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || ثلاث : ثلاثة س || (١١) مثولة : ساقطة من ع || كان : + عدن || من : في ه || (١٢) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٣) مقول : المقول ع || عليه : ع .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ، ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتياً مقوماً لماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لماهيته ؛ ثم العلم ، جلس للنحو ، ومقوم لماهية النحو ، ومقوم الماهية لمقوم الماهية مقوم الماهية . فكيف يتقلب النحو من جنبة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يجهل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهية ، محولاً عليه كيف ، ولا شيء من كيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خلف .

لكنه لا يجب أن تلتفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أوامنا إليه . لكن ، لفائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهية ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقولة بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايقان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

(١) فإن الأول : فالأول : سا || (٣) ماهية : ماهية العلم س ، ه || النحو : النحو س ، ه || (٤) النحو : والنحو س ، م || جنبة : ح م || حتى : حين ع || كيف : كيف ب ، د ، س ، ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٦) من كيف : + ع ، د ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنهم ، أن لا د ، ما ، أنه لا س ، ع ، ي ، أنه أن ه || (٩) نوع : نحو س || (١٠) وهذا : هذا ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ، وان ع || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) الجو : + أضع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، ه || (١٦) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

عالم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

- فالهيئة النفسانية التي هي علم ، جعلتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، فالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذو رأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكون النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وإيست لازمة للرأس ، فكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

- وايس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضافه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيقي ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيقي ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجة ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضافه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ، فتحل الشبهة .

(١) معلوماً : مطروحة س ، سا ، عا ، م ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || (٢) فالهيئة : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن ، هـ || (٣) فالتفت : رالتفت عا (٥) وفصلت : وفصل هـ || عنه : عناد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٦) كونه : كونها ، سا ، عا ، م ، هـ || له : لها س ، سا ، عا ، م ، هـ || عنه : دنها ، سا ، عا ، م ، هـ || أنه : أنها ، ساقطة من سا ، عا ، م ، ن ، هـ || (٨) المشار : المضاف ب || ثم : ساقطة من س || (٩) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : لحيته د || فكذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسه هـ || إذا : وإذا سا || (١٠) تحصيل : يحصل م || (١١) ليس : لئى عا || (١٢) لأن يبين : لا يبين || (١٣) الشك : + المشهور ، هـ || وكان : إذ كان س || واحتجاجة : واحتجابه د || (١٤) وكان الجوهر : الشبهة : ساقطة من عا || (١٥) فتحل : فتحل ب ، ن ، هـ ، هـ ، عا ، ساقطة من د ، س .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه ليس كذلك ، فانتج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذى هو فيه ، وحقيقته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جلس لأنواع .
 ١٠ فإن الكون فقد أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ، ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقي ، كقوله في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقى ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسرين يكونان في السوق معا . ١٥

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد: مورد د || لإعل: الأعل س ، م || (٢) لضاف: المضاف ع || (٣) فانتج : فان بخ ، د || عل: ساقطة من د || (٧) في: ساقطة من س ، ه || (١٢) مثل كون: لكون ع || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || (١٥) ما : ساقطة من ن || (١٧) له : مثل س ، مثله ه || (١٨) فوق : للفوق س .

والأين منه جئسى وهو الكون في المكان ؛ ومنه نوعى كالكون في الهواء ؛ ومنه
تخفى ككون هذا الشيء ، في هذا الوقت في الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون
هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كعدة
في السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحدث بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،
فإن الأين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقي كالكون في السوق ،
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد في السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد
كائن في السوق . وإيس بها عينها عمرو كائناً في السوق ، وإن كان السوق واحداً ،
تنسبة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد ، وهذا كاليابض ، فإنه
وإن كان يتحد بالنوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فنال : ليس حال
الأين كحال اليابض ، فإن اليابض الذي في زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يضمم الذي
في عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماة .

- وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أَرَأنا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان
السوق كوناً في المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

- (١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون عا || هذا الشيء . . . أو مثل كون :
ساقطة من عا || (٣) الحقيقي : ساقطة من عا || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين عا ||
فيه : قس ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، عى || كثيرة : + ككون س ، عا ، ه ، عى || كعدة : عدة س ، عا ،
ه ، عى || (٥) وأجابه فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعبرن عى || (٦) الحقيقي : +
لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) وهو صفة : وصفة د || (٩) بيتها : بيته عى || (١٠) دو : ساقطة من
د ، سا || غير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ، وغيرته سا ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : وهو ب ||
(١١) يحد : متحداب ، ع ، ن || قد يتكرر : متكرر ؛ قد كثرع ؛ قد يتكرر ، ه ، عى ؛ فيكثر
د ، سا ، عا ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم : ساقطة من عا || (١٣) اليابض فإن : الأبيض فإن س ||
(١٥) إذ : إذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، عا ، م ،
عى || كان : أكان عا || (١٦) كوناً : كون ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، عى .

سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه بطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كاليابض أيضاً .
 وقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد فوقية ، فملي هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حد شئت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحلق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، في هذا الموضوع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كيفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأيليته ، وهو

- (١) عنه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٢) يبطلان : يبطلانه هـ || أيضا : إذا سا ||
 مضادة : - كما عا || (٣) سائر : بعض د ، ن || التي : ساقطة من ن ، + هو د || (٤) المحيط ...
 عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عى || (٥) يتألفان :
 متعاقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عى || (٦) متوسط : متوسط ع ||
 (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، عى || جهة : حيث س : هـ ||
 (٩) وإضافتها : وإضافتها ع || فإن : مثل هـ ، عى || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، م ، هـ ||
 (١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا :
 لا ع ، عى || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) دو : وهو س ، سا ، عا ، م ، هـ ، عى ||
 آخر : عى هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يفرض هـ ||
 في : من ع || (١٧) كيفيته : كيفة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، عى .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأئين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لامن حيث هو أين ، ولتترك القول في أمر السواد والبياض منهما .

- وأما "متى" فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أوفى طرئه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : "بمى" ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أهم من ذلك يكون نظير السوق في الأئين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمين الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصة إليه ، التي لو عدت لبقيت نسبة خاصة للآخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نظل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في "متى" ، وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ما قال في المكان ، فهو قوله في الزمان .
- أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في "العبارة" عن "المتى" الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن "متى" نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته ، على نهايته وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايته وجوده ، فإما أن يعنى به نهايته مقداره ، أو نهايته حركته ، أو نهايته زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانفصال ما ، م || (٢) لهذا : إل هذا سا || (٣) وهو : هي د || في نفسه : فيه قسم ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي || (٤) ويسأل : فيسأل ه || (٥) ولا : لا عا ، ه || (٦) سنة : نسبة س || (٧) السنة : النسبة سا || بل في جزء : بل جزء عا || المطابق : المطلق م || (٨) في : ساقطة من ع ، ي || (٩) فيه : فياس || نسبة : سبه ب ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || (١٠) التي ، اليه س ، ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للآخرى : الأخرى سا || (١١) قلنا : قلنا عا ، ه || (١٢) جوابه : جواب س || إذ : اذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، عا ، ه || (١٣) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفردبسي || (١٤) الذي يساوق وجوده وتنطبق : الذي تنطبق سا ، عا ، م || (١٥) حل : وحل د || أنه : لأنه س || ذكر : هـ .

نهايتي متاه ونسبته إلى زمانه فإن عني نهايتي مقداره، فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه؛ وإن عني نهايتي حركته، فيختصر بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو الحركة نفسها، وليس الغرض متوجها إلى هذا وحده؛ وأما نهايتا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهايتا زمانه، بل هما هما؛ وأما نهايتا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهايتاه على نسبتيه له إلى نهايتي هذا الزمان، ثم لا نسبة له قبل أولاهما ولا بعد آخرهما إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذي يثاره عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء في آن ما، لا يعمل عليه هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة، بمثل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذي يتحدد بذلك "الآن" فيكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه في طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة "متى"، لكنها لامقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخله في مقولة أصلا؛ ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

واعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الآن "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء، فإن النسبة،

- (١) ونسبته: ونسبة د، س، ع، م || (٢) فيختصر: تاه د، س، ع، م، ن، ه ||
 (٣) متوجها: متاه || (٤) إن: ساقطة من ع || (٥) نسبته: نسبة س || (٦) له: لها
 س || آخرها: آخرها م || (٧) أنها: ساقطة من د، م || ليست: ساقطة من ع، د || (٨) لأن
 كون: لا يكون م || آن: إن د، س، ع، م || (٩-١١) لكن الحق... يكون آنا: ساقطة من ع
 || لا يصح: يصح س، س، ع، ع، م، ن، ه، ي || مقولة بمثل: مقولة بمثل س ||
 (١١) أنه: أن س || في: ساقطة من س || آنا: آنا، د، آنا، ع، آنا، ه، ي؛
 شيئا، س، ع، م || (١٢) اللهم: الفهم د، س، ع، ع، م، ن، ه، ي ||
 (١٣) المذلة: ساقطة من س || هذه المقولة ولا: ساقطة من س || ولا نعلمها: نعلمها س، ع،
 ه، ي || (١٤) يظن: نظر ع، م، ن، ه، ي || (١٥) تركيبه: تركيب س، م || إذ: إذ أن ||
 كانا: ساقطة من س || (١٦) حين تنطبق: من متاه د، س، ع، ع، م، ن، ه، ي ||
 (١٧) فإن: وإن ب، د، س، ع، ع، م، ن.

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءا لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ، فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالعادة ، والمجموع كالتركيب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ، وإذ هذا محال ، فليس الأثر ، ولا " متى " ، مركبا .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معاني ، وأن الذى هو المقولة . فهىة تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيه لاذلك فقط ، بل يخاف مع ذلك باقيا ١٠ إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيه ، إما أمكنة حاوية وإما متمكنات حاوية و جهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا احتاج أن أزيدك على ما سلف بيانا و شرحا وتفصيلا وتطويلا ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هي هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . ١٥ وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزءا ، هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || اجمع : اجمع د (٧) باقى : بواقي س ، هـ ، ي || الشر : الشر || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د || (٩) قوية تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ، أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها ومن د ، هـ ، ع ، ن || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المنبر بجزئيه : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ، كذلك س || بالقيا ١٠ : ساقطة من ن || (١١) نير : عن د || بجزئيه : بجزئيه د || محويه : + وبالجمله س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستواء ع ؛ (١٤) فديكون : ساقطة من ب ، د ، هـ ، ن || الحادثة : الحاصلة ع || من : ساقطة من ع || جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثال س .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخره . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، محفوظة واحدة بالمدد ، ووضعه ، لا يتخالف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع غائف لذلك بالمدد ، وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجملة ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبنا على ساقيهما ثم قلنا ونكسا ، فإن حد الأمرين مختلف . فإن حد الأول وضع وحيدة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى غائف لذلك ، لا بسبب أن الساق والراس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك فإما كان تتخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يباير السطح الآخر بالمدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتتخالف بال نوعية لا بال شخصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهما

(١) السطح : السطح م ، م ، م || (٢) يمينا وهذا : ساقه م م || (٣) محفوظه : ساقه م م || (٤) محفوظه : ساقه م م || (٥) موضعه : موضعه م ، م ، م || (٦) بالحد بل : بالحد م م || (٧-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقه م م || (٩) إنسان : أفان د ، م ، م || فنصبا : نصب م ، م ، م || ساقيهما : ساقيهما م ، م || (١٠) فلما : فلما د ، م ، م || ونكسا : ونكسا م ، م || وحيدة : وحيدة م ، م || (١١) كذا : كذا م ، م || (١٢) هما : وهما م م || يتخالفان : يتخالفان م ، م ، م || أيضا : ساقه م م || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا م م || فإذا : وإذا م م || (١٣) وأما : فأما م م || (١٤) هالك : هالك م م || تتخالف : يتخالف م م || (١٥) ومار : فصار م م || الآخر : آخر م م || (١٦) طيان : طيان م ، م ، م ، م || وحدود : حدود م ، م ، م ، م .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وإيسا يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللوئية ، فكذا ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجولس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع . ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو انفصالها ، لا حالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كلاً أنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيري يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتحمل والترين وإيس القميص ، وإيكن منه جزئ منه كلي ومنه ذاتي ، كحال الهرة عند إهابها ، ومنه عرضي ، كحال الإنسان عند قميصه . وانفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن انفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يفعل" ، فيتوهم في تصورها هيئة توجد في الشيء . لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق كل اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ، في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان ما || فيه : عليه س || (٣) في الملح : بالطبع - || (٦) حالة : حاله س ، ب || (٧) يتفق : يبق ما || لي : ساقطة من س || (٨) بل : + إيسا ، ه ، ي || (٩) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئا : ساقطة من ع ، ن ، د ، ه ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٤) وإيس : ساقطة من س ، م (١٤-١٥) ومنه كلي : وكلي ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٦) المهم : المهم ، ع ، ي ، المهم ن ، ه || الشر : الشره س || (١٧) فيتوهم : فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شيئاً ب ، س ، ع ، ن ، ه ، ي .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبيض مادام الشيء يبيض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو متفعل وينفعل ، وداله هي أن يتفعل ، والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، فخاله هي أن يفعل . فاما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في سائر هذه ، فامر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . فإن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تنبراً في الكيفية فقط ، وأما العام لما وانبرها ، فمن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للأنواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل "أن يتفعل" و "أن يفعل" ، ولم يقل أفعال وفعل ، لأن الانفعال قد يقال أيضاً للحاصل الذي قد انقطعت الحركة إليه ، فإنه يقال : في هذا الثوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد في الحركة ، وكذلك انقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استجله ، وقد يقال حين ما ينقطع .

وأما لفظة ، "أنه يتفعل" ، "أنه يفعل" ، فخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذي هو النهوض و الجلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، هما اللذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبا هذه المقولة .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبيض ، والتبيض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ، والحركة س ، ع || (٢) على اتصالها : ساطعة من ط || وينفعل : ساطعة من س || هي : هوس || (٣) هو : ساطعة من س || (٤) هي : هوس || (٦) الكيفية : الكيفي || (٧) يجوز : يجوز س ، ع ؛ يجوزون || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشيء : ساطعة من ع || في : وفي س || (١٢) ينقطع : ينقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، ه || أنه : أن س ، ه || بالحالة : بالحالة د ، م || (١٤) الذي هو المصير إلى الأمر : ساطعة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، ه || (١٥) إما : إنعام || (١٧) هيئة القيام : ساطعة القيام د ، م || الاحتراق : + هوس س ، ه || (١٨) للنشء : الشيء ع || هو : فهو ع .

الأين . إنما هذه المقولة ، وما يتألفها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه المقولات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تقبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بأخذ التوجه من ذلك إليه ، موضوعهما واحد ويتنهما أبداً انخلاف ، وذلك كإيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصعود الدافع ونزول المعالي . وأيضاً فإنها قد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذي هو السواد ، - فإن اقرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذي هو سكن في السواد - و الفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل الفار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج في تعقله سواً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذي هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذي هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسوداداً ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتين السرعة في ظاهر الأمر ، لكن إحدهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أما س || المقولة : المتألفة || إلى : الذي ع ، ما ، م || إحدى : ساقطة من ما ، م ، ن ، ه ، ع || (٣-٤) التوجه من ذلك : لتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : يتشابه ع || (٥) ونزول : فنزول د ، ما ، م || فإنها : فإنها ع || (٦) فإن القرب : فإن القرب ب ، س ، ع ، ما ، ن ، ه ، ع || (٧) من السواد : ب ل ب ، د ، س ، ما ، ع ، ما ، م ، ه ، ع || (٨-٧) بين الاسوداد : بين الاسوداد د ، م || (٩) واعلم : قاعلم س ، ه || (١٠) الاسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، ما || السواد : الاسوداد د || أيضاً : إنما س || الاسوداد : الأسود د ، ما ، ع ، ما ، م || (١٢) الأبعد : الإبطأ س || (١٦) متشابهة : متشابهة || أحدهما : ب ثم ما .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يدود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة
أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك
يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعى ، يمنع من هذا ،
ولنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فأنصرهما زماناً
هو الأشد دون غيره . وقد جرت المادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ؛
فلنقل أولاً ما يجب أن يمتد فيها ثم لتقبل على الوجه الذى قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د ، م || (٤) من : من س ، ه || (٦) هو : هو د ، م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وسمى الله على جميع أنبيائه خصوصاً على خاتم النبيين محمد وآله
تمت المقالة السادسة من القرن الثانى هـ ، + تمت المقالة السادسة من القرن الثانى من الجلة الأولى في المتنق
ولواحب النقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س. || الثاني : + من الجملة الأولى في المخطوط هـ. ||
 (٣) فصول : + فهرست للمناوين الفصول الأربعة هـ. || (٧) تفوؤل : قول س : هـ. ||
 من جوة واحدة : ساقطة من د، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي || (١٠) وذلك : وذلك هـ ،
 سا ، ع ، + لا س ، ن . || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، صا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي ||
 الثنى : الواحد : شيئا واحدا س هـ. || (١٢) قوة : القوة س . هـ. || سالب الآخر : ساليا
 للأخرس هـ. || فلا : ولا هـ. || (١٤) لزمه : يلزمه س ، ع ، ط ، ي فيه هـ ، سا ، ع ||
 (١٥) هو : وهو هـ. || (١٦) بسيط : بسيط هـ .

حيث ليس بفرس ، وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والثاني فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيهما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان اللفظية من حيث هي لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان المراءى فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنهاى ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفا بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ، ويحتمل أن يكونا في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا يتمكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية واللفظية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى تجري مجراها . فلتقل أولا : إنه لا شك أن الفرس واللفرس يمدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أوب ، د ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من سا || (٢) ليس : + شيء ما || (٤) موجودة : متعددة من || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لانهاية د ، م || (٥) مثلث : بمثلث س ، هـ || ثنائية : بخاتمة س ، هـ || أمر : + آتوس ، هـ || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولانهاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والأول سا || (١٠) فيه : ساقطة من سا || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || يجتمع : يختلف ما || (١٣) يختلفان : مختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لأول : كقولنا د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب هـ || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٧) لا شك : بشك هـ ، ي ، ن ، س ، م .

قولنا ، " زيد فرس " ، مقابل قولنا ، " زيد ليس بفرس " . وكذلك الزوج والفرد يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

- ٥ والأشياء الى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتسلم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس واللا نفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذى لا تقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع واحد يتماقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهما ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه البصر .

١٥

وأما المتضايقان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذى هو عامة لأمر ما ، يارمه لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلولية من المضاف ، فأول ما يبنى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

- (١) وكذلك : + أبضاس هـ || مقابل لقولا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، عا || (٢) المتقابلات : السا ، ع ، عا ، م || (٣-٤) وكذلك ... المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم سا ، قابل س || بسببها : ساقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، عا ، م || فإن : بأن ب ، د ، ع ، سا ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية : اللافرسية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، عى || خذ : حدد ، ع ، عا ، م ، تأخذ عى || شيئا : شئ . ب ، ع || (٨) مشتق : مشتق س || يتأبلا : يتقابل ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، عى || (١٢) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وإيس اشتراكهما هـ || (١٩) يبنى : ساقطة من س .

ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحث، أو لا
يوجد لها معنى. جامعا؟ لكن التقابل مقول عليها، فزسه أن يكون التقابل الأول هو نظير
ما للفرس للفرس، الذي يمنع اجتماع طرفيه، قولاً على موضوع، وإن لم يمنع ذلك،
وجوداً في موضوع. فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة، ويكون شيء واحد
فيه رائحة وما ليس برائحة. وأبست أقول: إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وأبست
فيه رائحة، فإن هذين لا يجتمعان. وأبست قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو قولنا
فيه رائحة وما ليس برائحة؛ ولا يقال إنه رائحة. فاذن تقابل: أن فيه رائحة وليس فيه
رائحة، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل؛ فذلك يحمل على التفاحه أن فيها رائحة،
فيقلل إن التفاحه فيها رائحة، ولا تحمل الرائحة على التفاحه، حتى يقال، إن التفاحه رائحة،
فذلك هي موجودة "في"، لا محولة "على".

بجميع الأشياء المتباينة الطبائع تكون متقابلة، من حيث إن كل واحد منها ليس هو
الآخر. وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار
الوجود في الموضوع. فجمعت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة
فيه بالقوة مما، ولا يجتمعان بالفعل مما، تقابلاً. فبعضه يختص بالقول، من حيث
هو حكم، كالإيجاب والسلب، الذي موضوعها المحولات والموضوعات تتعاقب فيه
ولا يجتمع مما، وهذا بحكم القول. وأبست في الوجود حمل ولا وضع. وبعضه يكون من
خارج، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين، ويكون
المشترك فيه طبيعة هي بالقوة كلا الأمرين، لكن لا يجتمعان فيه بل يتماقبان عليه.

- (١) في التقديم: والتقديم د، س، ع، ع، م، ن، هـ || (٣) للفرس: واللافرس ب، ي ||
(٤) ولا رائحة: ساقطة من م، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء... رائحة: ساقطة من س ||
(٦) وليس فيه رائحة: ساقطة من م، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة: ساقطة من
س، هـ || (٧) ليس فيه رائحة: ساقطة من س || (٨) أن: ساقطة من د، س، س، ع، ع،
م، ن، د || (٩) ولا تحمل الرائحة: والإرائحة لا يحمل س || (١٠) لا: ساقطة من ب || محولة:
محالة هـ وموجودة بخ، س || (١٢) قل: يقابل د، م || (١٣) بذات: فالمشكلات هي د،
س، م؛ بفعل حال الأمور س، هـ || (١٤) تأبلا: تأبلا ع، تأبلا هـ || فبعضه: ساقطة من ن ||
(١٥) حكم: كم ع || الذي: القين س، ي؛ الذين هـ || موضوعها: موضوعها ع، ن، هـ، ي ||
(١٦ - ١٨) فيه... فيه: ساقطة من س || (١٨) كلا: كل س، هـ، ع.

فالمقابلات تعال على هنالقي بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تتجمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالتحس لأقسام له كالأقسام ، إما أقسام محقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبندى ، وتكون أسهل على متعلم قاطينورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذى ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذى فى قاطينورياس ، وهو غير المصطلح عليه فى العلوم ، ومن تجشم أن يجمع بين الأمرين فقد عنى نفسه .
- أما القسمة التى فى قاطينورياس فتخرج على هذا الوجه : المقابل إما أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجرى مجراها ، تشترك لا عالة فى موضوع ، إلهامى كالإنسانية بل والجهورية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون مميزاً لزيد ثم يصير شمالاً له . وأما أنه مع التقابل ، مقول المساهية بالقياس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذى ليست ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالحاً للانتقال من أحد الطرفين بينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ، فيسمى انقسم الأول
- ١٥ تقابل الدم والقيّة ، ونعنى بالقيّة ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التى تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأولى ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتماقبان على الموضوع تماقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدا سميانه قية ، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل
- ٢٠

- (٥) طه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من س ، م || (٧) التى : ساقطة من ن ||
- (٨) مقولة : مقولة من س ، ه || حر : ساقطة من س || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة : ساقطة من س ||
- (١٠) مجراها : مجراها ب ، ع || بل والجهورية : والجهورية ن || والجهورية : كالجهرية س ، ه ، ي || بل كالوجود : أو كالوجود س ، ه || (١١) كذا : لهذا ، س ، م ||
- (١٢) مقول : مقول من س ، ه || مقولة : مقولة من س ، ه || (١٣) اللزمين : ساقطة من د ||
- (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لا س ، م ، ن ، ه ، ي || أو لا : ولا د ||
- (١٦) مثل : مثال ن || (١٥ - ١٦) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من س .

عنى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذى هو ، ليس هو
العدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل أفتية ، فإن العدم يقال على
وجوه ، وإسائر الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يمتدنا فى هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما للسادة فى كونها خالية من الشيء الذى
يخليا ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارنها ما خاف ذلك الشيء الوجودى ،
أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خاف
السواد فى موضوعه أولا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا اون ألبنة . فإنه إذا
كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، وأو كانا أيضا
متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقايله .
والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا يلقه شيء ، كالسكون .
فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر أنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس
يتزل ، فقط ، إنما هو يصمد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبنة ، فهذا
العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو ههنا الحركة المكانية مطلقا . وقد يقال عدم ،
بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفائده ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى
من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي
عدم الميلاد إذ ليس وقته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الحياة فى وقت الإنبات
بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصلح ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : سافة من س (٤) الشيء : + أنه س ،
ع ، ه ، ع || حال : خلان || (٥) يكتب : يلا ما ، ع ، ع ، ه ، ع || والشيء : الشيء ، د ،
س ، ما ، م ، ن ، ه ، ع || الذى يخليا والشيء : سافة من س || كان : سافة من س ||
ما : سافة من د ، س ، ما ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ خالف س ، ه ؛ خالفان ||
ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || (٦) الدواد : السواد ، س ، ن ، ه ||
(٧) لا يكون : لا يمكن ، ما ، ن ، ه ، ع || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا
لون د ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١١) إنما : سافة من س || ليس : سافة
من ن || (١٢) مكانية : زمانية ما || (١٣) ههنا : + ودوع || (١٥) النطفة : النطفة د ، م ||
عيله السيل : سافة من ما || (١٨) كالصالح : + وفود السرما ؛ وفود النعم ما ؛ + القىع ، ه .

الوقور ، والنم ، ومنه ما هو بانقياس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل المعجمة بلزاه الناطق ، أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ، ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا يلتفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها ، أي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما لقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ، وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي في قاطينورياس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عدما بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع ينقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينقل عنه ولا إليه ، كاليائض للحيض . وسواء كان الموضوع واحدا بغيره ، كالماء للتسخن والتبريد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد للفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحبه إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشيطان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لم يزل الشئ ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضوع من حيث المعنى

(٢) حال : حالب || إلى : عندا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذا : إذا
س ، ن ، هـ || طاذما : عديم هـ || (٦) فستزول : قترول ع ، هـ || التنايل : التنايل
د ، م ، ن ، ي || (٧ - ٦) وأما القسم قاطينورياس : ساقطة من ع ||
(٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أوماى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||
سمى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليساب || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة
من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || يتخلل : يتخلل د ، م || (١٠) أركان : ركان هـ ||
أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عددا : ساقطة من ن ||
وهو عدد دين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحدهما : إحديسان . (١٤) لا يجب :
ليس يجب س ، فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،
م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٧) نسيما : نسيما ع ، نسي س ، هـ || الموضوع : الموضوع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ،
أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودى ، والآخر معنى عدمى ، وعلى أى
أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

- فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب ناطيئورياس بأن يجعل عدم غير الضد ، قائلا :
إن الضد هو ذات تخلف المعنى الوجودى فى الموضوع ، وإن عدم ليس بذات ،
بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودى ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذى
يقال فى هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير
متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر
ما ذكره هنا . ولا يجب للتكف أن يتغرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،
فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التى للضد ، وغير التى
للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،
إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال عدم المذكور فى هذا الكتاب . ويعلم
هذا المتكف : أن التضاد الذى يذكره فى كتاب ناطيئورياس ، ليس هو ذلك الذى ذهب
إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،
ويعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يندى من الفروق بين المعانى المتقاربة ، فإنه يكتفى منه
فى تعليم المتفابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسماء ، وإن كان التصور منه أبعدها
على نحو التصور العامى ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم
الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكف ، فى بعض
ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذى بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة
والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

- (١) قسى : قسى د ، م || (٢) أضدادا : أضدادا ؛ سابقة من د ، م || بأن : أن ه ||
أحدهما : سابقة من ن || حر : سابقة من م || وجودى : وجودا ؛ ن ، ه || عدمى : عدميا ؛ ن ، ه ||
(٣) العلم : العلم س ، ه ، م || (٤) فيكون الموضوع : فيكون م || (٥) والفرد : + يكونان س ، ه ||
(٦) للاستدراك : الاستدراك س ، ه ، م || الناقضين : الناقضين ه || (٧) مقابلة : +
غير المقابلة م || (٨) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : سابقة من د ، م ، ع ، ن ، ه ، م ||
(٩) وأنه : فإن ن ، قاله ع ، وإن د ، إذ أنه س ، م ، ع ، م ، ه ، م || لم يخف : لم يخف د ||
ولينظر : ولنظرن || دون : لا إلى س || (١٠) لا يكلف : يكلف س || فنه : فنه س ، ع ، م ||
(١١) عما : وما ه .

ولتعلم أنه ليس معنى بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل إما الأهل من التقابل فهو تقابل الإيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فنسقط المتقابلين إن يكونا في موضوع واحد جلي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين وانضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

ثم ههنا مشكلات يجب أن تورث فعل ، وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا باقيا إلى البرودة ، وهي إذا أخذت باقيا إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، فإنها وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضافة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافة ، فهي من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

(٢) تقابل : مضافة من ي || (٧) أو تلزم من م || (٨) ههنا : + رابطة الترتيب || (١٥) تليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه || (١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، م ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || بالقياس : ملاحقة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || ومن : من ه || ومن حيث هي ، ومن حيث ع ، ي . || ماهيتها : ماهية د ، م ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها هي من س ، ه || هي من : فن ي || (١٨) من : ملاحقة من س .

أو يكون تضاد شيئاً داخلياً تحت المضاف ، فلا يكون كالقسم له تحت التنايل .
وهنا مشكل آخر ، وهو أن التنايل ، من حيث هو تقابل ، من المضاف ، ثم المضاف
تحت التنايل ، وأخص منه ، وهذا عال ، سواء كان دخولاً كما تحت المجلس أو دخولاً
كما يكون تحت معنى ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التنايل جنس لهذه أو ليس بمجنس ، وإن كان جلساً
فهل هو جلس أعلى ، أو ليس يمتس أعلى ؛ فهذه المباحث مما يخلق أن يبحث عنها المنطقي ،
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم البقي . فنقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضدّاً للبرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة
ضدّاً للبرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد . ودراهما كذا وكذا ،
ولا يصح عليهما معنى التضاييف ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ،
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة الماهية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية
بالقياس إلى الأخرى . وإذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل
الإضافة شيء ، هو إما نفس الموصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع الموصول الأول

- (١) تحت التنايل : ساقطة من ما || (٢) تحت : ساقطة من س || (٣) بل : ساقطة من ب ||
(٤) فهل هو : فور جنس د || بمجنس : ساقطة من ما || ينتقل أن : ساقطة من عا || عنها :
ع د ، عا ، عا ، ع ، ن ، د ، ع || (٥) تكلف : يتكلف د ، ن ، قد تكلف د ، يكلف ما ، ع ،
+ إلى د ، ع || فيها : في د || من العلم : ساقطة من عا || ألقي : ساقطة من س || (٦) توجد :
+ صاب || (٧ - ٨) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، عا ، ع ،
عا ، ن ، د ، ع || (٩) يصح : تصح د ، عا ، ع ، عا ، ع ، ن || عليها : عليها عا || وكذا :
فكذلك ، ع || (١٠) يصح : تصح د ، عا ، ع ، عا ، ع ، ن || (١١) صحيح : يصح ع ||
(١٢ - ١٣) صحيح ... موضوعه : ساقطة من م || (١٤) تنازع : ينازع د ، ع || الآخر : لا يتخرج ؛
+ في ع || مشتركاً : موضوعا س || صحيحاً : يصح ع || تنازل : تنزل ما || إن : ساقطة من د ، ع ||
(١٥) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، د ، ع || مقولة : مقول ب ، س ، عا ، ع ، عا ،
ن ، د ، ع || الأخرى : الآخر ب ، س ، عا ، ع ، عا ، ن ، د ، ع || (١٦) موضوعها :
موضوعان || (١٧) مع الموصول الأول : مع الموصول الآخر .

محمولاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس تضاد
موضوع للمضاف ..

- ولك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تمرض لما الإضافة ، وإيست في هويتها
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ، وفوق
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك
ليست الأمور المتضادة مقولة الماهية بالقياس إلا أن يقال من حيث هي متضادة ، ولا
الملكية والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلتحاق أنهما كذلك من حيث هما
بمحال كذا ، لكن كل متضايق فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكية ، وليس
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايق أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب د د م ، ن ، ي || (٢) التضاد : التضاد د م ||
(٣) ونفس التضاد : مافة من د م || (٤) الضادة : لادة ن || مضادة : مضادة ب د د م ،
ع ، ط ، م ، ه ، ي || (٥ - ٤) إذا مافة : مافة من ه || (٥) مافة :
مضادة ع || مضادة : مضادة ما || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد
ب د د م ، م ، ن || فهذا : وهذا ع || (٨) فيجب : يجب ب د د م ، م ، ن || في :
مافة من م || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل تقابل من حيث هو متقابل || (١٠) وبين
قولا إن كل : وبين قولنا كل ب د د م ، م ، ن ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || (١١) التقابل : المتقابل ||
(١٢) هو : مافة من ب د د م ، م ، ن ، ع ، ط ، م ، ه ، ي || بصير : مارتا || موضوعاً للمضاف :
موضوعاً للمضاف ه || فذلك : فذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والعدم :
ولا العدم ه || (١٥) لكان مطلقاً : مافة من ع (١٦) متقابل : متقابلين هاشم .

التقابل . ومع هذا فإن الذى هو خاص قد يرضى لكل ماله لطبيعة العلم ، بأخبار مشروط ، يصير العلم به أخص ، وهو هو . النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر يخصه ، فيمنع عمومته لكل ما تحته ويحزم حمله عليه . ولذلك لا نقول : إن المتضادات هى متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها أن تكون عديمة النطق ، وإيس كل حيوان عديم النطق . وكأخذها لاق مادة ، إذا نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وإيس كل حيوانية كذلك .

وأما التقابل ، فليس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاريف ، ماهيته أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم بهذا . فإنه ليس هذا من المعاني التي يجب أن تتقدم في الذهن أولا ، حتى يتقرر في الذهن ، أن الشيء ماديته مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشيء مضايقا ، لزم في الذهن أن يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين التقابل وبين الأشياء إلى ١٥ . هي كالأشياء المتقابل ، حتى يكون كونها مقابلات داخلية بقرّة أو بفعل في جنود هذه كلها . والقوانين المغفلة في هذه الأعراض منتمية لك في مواضع أخرى .

والآن ، فينبغي أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد والمضاف ، نربو أن المضاف مقول المادية بالذات ، والمتضادات ليست كذلك ، ولذلك لا نقول : إن الخير إنما هو خير لأجل قيامه إلى الشر ، كما نقول : إن الضيف

(١) شرط : شريطة د، م || (٣) ويجرم : ويحصر ما ن ؛ ويخص بها || حمله : جملة د
س، ع ، عا ، م ، ن ، د ، هـ || (٤) هي متجالات : ساقطة من سا || (٥) كونها : لكونها سا ||
اشتراط : اشتراطاً د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، د ، هـ || (٨) منه : ساقطة من ن || (٩) وكأخذنا :
وأخذنا د ، سا ، م || (١١) التقابل : المتقابل ها || (١٢) مقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن ،
ي ؛ + له د || ثم يلحق : فيلحق ها || (١٣) التي : الذي ع || (١٦) هي : ساقطة من د ، ع ،
عا ، م ، ن || متجالات : متجالاً سا || فعل : فعل ع || (١٨) فينبغي : ينبغي ع ||
(١٩) والمضاف : المضاف هـ || ليست : ليس سا || (٢٠) ولقد : فذلك س ، هـ .

ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل نقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ نقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف . وبما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا تخلو إما أن لا يتعمى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعمى منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذي يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما البتة ، فكذلك الفردية والزوجية . والذي ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحة ولا مرضية ، وإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التي ينبغي أن تراعى في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط إن يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التي تتم بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لا بد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثاني السواد الصفر ، والبياض الصفر ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشر : لشريرد ، م ، ن || (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفرق ه || المضاد : المضاد ه || المتضاد : المتضاد ه || المضاف : المضاف ه || المتضادات : المتضادات ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعمى : يتعمى س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م || ولد : أوردس ، عا || (٤) منها : عنها س ؛ منها ه ؛ عنها ه || وهي : حالة أوس || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبيعة ه || مؤوفة : مؤوفة ه || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذلك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || قائما : ودوع || (١٠) التي : التي ع || (١١) ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحد واختر : إنسان واعتبرد ، م ، ع || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهي م || لا يكون : + ليس عا || هناك : ساقطة من د || (١٩) ألوان : + اقرب ، ع ، ي || قد : وقدس .

كليهما إلى اوساط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، تكون الواسطة ، سلب
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما
كان لها اسم محل كتلك الأذكن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل
يراد به إثبات ، كقولهم : لا عادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،
تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف
اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون
موجودة فيه للوضوع ، كما يعدم البصر في الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما
عمى ، والآخردرداً ، لأن الجرو الذى لم يفتح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة
يولد ، يقال له أورد ، بل إذا حان أن يكون له بصر ورسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى
وأورد . وهذا أشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد ، لأن الموضوع المشترك للضدين
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز في كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون
طبيعياً لا يفارق ، كياض نقنس .

٥

١٠

١٥

(١) كليهما : كلاهما || (٢) من : بين ما || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فإذا ب ، ن || (٥ - ٦) لا عادل . . .
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : عل واسطة س || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن : والملكة : ساقطة من س || المتقابلين . . .
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ي || (١٠) من موضوع :
في الموضوع س ، ه || من وقتاً : ساقطة من س || (١٢) الأسنان : الانسان د ،
س ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) الجرو : الجرون || لم : لا د ، س ، م || يفتح : بمعنى
يفتح عينه || أيضا : ساقطة من ما || (١٤) أورد : بمعنى ليس في فمه أسنان || سان : جائز ،
ما ، ن ، ه ، ي || ولم يكونا : ولا يكونان || (١٦) اللذين : اللذين :

والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد يخلو عنهما جميعاً إلى الواسطة ، إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين المدم والملكة ، ولا انتقل من المدم إلى الملكة ، بل من الملكة إلى المدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير ذلك من المتقابلات ، فلسنا نشير من المدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى طبيعتهما ، لا إليها ، من حيث وجودها للوضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس المعنى ، ”وأن يعنى“ . والبصر ، ”وأن يبصر“ ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد يعنى . ولا يقال : زيد عى ، ويكون المعنى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة المعنى إلى زيد . وأما المعنى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عنده ، أعنى البصر إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هى المتقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المتقابلات . فيعرض لها أن تكون متقابلة .

وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ، كقولك : جالس وايس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ، هو الإيجاب والسلب ، هذا إن أخذنا التناقض موجباً وسالباً . فإن أخذناه إيجاباً وسلباً ، كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للمعنى والبصر ، هو انقضية . فإنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

- (٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما بل ، أخذ ذلك كله ، س ، ع ، ح ، م ، ن ، ي || (٣) بل من الملكة : ساقطة من د ، م || (٤) المتقابلات : المقابلات د ، م ، ن ، ي || (٥) كون : فسكان || متصفاً بها : متضابها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ه ، و لذلك ع ، م ، ن ، ي || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما المعنى : + فهو لزيد وأما المعنى د ، م ، ن ، ي || (٩) فإن ما : فإفاد ، س ، س ، م || أمراً ومعنى : أمراً ومعنى د ، س ، م || (١٠) الموضوع : موضوع ن || يقول : مقول س || يجالس : + أو مثل محمول ع || الشيء د : لشيء س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، س ، م ، ن ، ي || (١١) سلباً : أو سلباً || (١٢) كذلك : كذلك ع (١٣) الإيجاب : + والسلب س .

أو الملب ، فيقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والصلب ليسا هما الإيجاب والصلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست انقضية لإيجابا .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فيفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بانقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفترقة في تصورهما إلى العدم البتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ، وأما العدم كالمعى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة المناهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائرة عمى بانقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنمسا هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضوع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو يكفسه وهو العدم ، فإن العدم مقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول المناهية بالقياس إلى شيء ، ولا بانقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنمسا هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بإزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن ابن ، فينعكس القول من الجائزين كما قد علمت ، إذ قول المناهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بإزائه ، وماخوذ بإزائه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بإزائه . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

(١) يكون : تكون ع ٤ ع || المتقابلان : المتقابلتان || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فذلك ع ٤ ساطعة من ن || فإذا : فإن ب ، س ٤ فإذا : إذا ع || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل العدم : وبين تقابل العدم ع || (٥) أما الملكية : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساطعة من س || (١٢) وكذلك : فذلك س ، ع ٤ ع ٤ ه ٤ || وكذلك : ... جنسه أو : ساطعة من س ٥ || (١٣) وليس : وليس ب ٥ || (١٤) مقول : بمقول ع || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة ع ٥ || (١٨) موجود : موجود ب ٥ || وماخوذ : وماخوذ ب ٥ || وماخوذا بإزائه : ساطعة من ع ٥ || (١٩) لنفس : كغنى ع || الملكة : العدم س .

العدم يرفع الملكية ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكية ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكية بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكية أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم الساخوذ بلإزاء الملكية .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة المساهية بالقياس ، وكذلك ما يشكافز المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكية على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للمعى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل المعنى ، كما ربما نقول : إن المعنى عمو البصر . فظاهر أن العدم والملكية ليسا متضايين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكيم : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة لل نار ، وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما أثبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكية ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذى من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذى لم يفتقح ، فإنه لا بصير ولا أعمى ، ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكى التضاد الذى لا واسطة فيه . وأما ١٥ التضاد الذى فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكية ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذى له ملكة الرداة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم ولو يسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام ٢٠

(١) الدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : صافطة من ع || إليها : إليه د ، سا ع ، م ، ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٤) بالضاف : المضاف ع || (٥) ولا أن : ولأن ن ، ه || هو بصير لأجل : هو لأجل ن || (٦) متضايين : متضايين س ، ع ، ه ، م ، ن ، ي || (٧) وكان قد : وقد كان ن || (٨) الدم : الملكة س || والملكية : والدم س || (٩) ما : لا م || يقال : + من ع || (١٠) الرداة : [جمع رادى بمعنى حالك أو قاصد] || (١١) مال : على د ، سا ع ، م ، ن ، ي || أن : صافطة من د ، م .

إن لم ينضم . ولا كذلك حال الدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى الدم ، والدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذي يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر شيئاً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو مغموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال الساع ويغشى . فالمملكة التي هي القوة المبصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بمعنى ، فقد افرق التقابل الذي للدم والملكة ، والذي للتضادات .

فما التقابل الذي هو التناقض ، يفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس في العمى ومقابلة ، ولا في الحرارة ومقابلها ، ولا في الأخ ومقابلة ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن ألف مما سواهما قضايًا ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التي لا وسائط بينهما . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً فقبل : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا ينبغي أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأي موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ، فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جملت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يبرأ يبرأ : يبراد ، ع م ي || (٤) فالملكة : والملكة ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ي || المبصرة : الباصرة ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، د ، ع ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، د ، ع ي || أما إذا : فإذا || حجبت : احجبت ساقطة || (٦) افرق : افرق ع || الذي : الذي ساقطة من د ، ن || للدم والملكة : بين الدم والملكة والدم من || (١١) إن : ساقطة من ساقطة || (١٢) وسائط : وسائط ع || بينها : لها ساقطة || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضع شئت ع || (١٦) منها : وكذب العيوب عاش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، ع ، م ، ع ي || (١٨) وكذلك : وأيضا س .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى : أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللوائى بينها متوسط ، التى قد يكذب الطرفان معا جميعاً في الموضوع الموجود القابل لها ، كما إذا قيل للعفيف إنه خاتم الشهوة ، أو فاجر . وبين بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجب التناقض ، وإنما يمرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ، لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة ، فإن الموضوع الغريب كالجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم والملكة ، كقولنا : الجمر بصير ، الجمر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الجمر أو زيد المعدوم بصير ، الجمر أو زيد المعدوم ليس ببصير . وأيضاً فإن الموضوع الذى ليس بغريب ، قد يكذب العدم والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذى من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا لجرى الذى لم يَفْقَعْ بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس ببصير .

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ يكذب عليها س || لعاني الموجودة : ساقطة من عا | يكذب : ويكذب بـ لا يكذب ع || لعاني ... بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط ... بيانه : ساقطة من عا || بيانه : + وذلك س || (٣) يوجد : يوجد ع || فإذا : وإذا ، عا ؛ فإذا : س ، س ، م ، ه ، عى || يتوسط : متوسط ، د ، س ، س ، عا ، م ، ن ، ه عى || التضاد : التضاد عا || (٤) المتناقض : التناقض عا || بينها : فيها ، د ، س ، س ، عا ، م ، ن ، ه ، عى || (٥) لها : + جميعاً ، م || اللقيط : اللقيط ن || أو فاجر : وفاجر عا || (٦) إلى التضاد : للتضاد ه || (٧) له : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، عى || (٩) وتقابل : وبين تقابل ب || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، عا ، م || (١٣) إذا : إذا : د ، س ، م || (١٢-١٣) بصير الجمر أرزيد : بصير أرزيد ، س ، م || (١٤) الوقت : لوقت ع || (١٤) لجرى : لجرى س .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجور للمعدل ، والجبن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل الالوانية هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ، والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والحمود ، والفجور ، والجريزة والغباوة ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله رديء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، د ، ي || الشر . . . جزئيات : مافعة من د || كالمرض : كالمرض من د || (٦ - ٧) والفجور للخير : مافعة من ي || (٦) الشر : الخسر من ي || شر : الشر من ي || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر ب ، د || الملكات : الملكات من د || (٨) طرفي : مافعة من س || والتفريط : والتفريط من س ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، س || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل ع || (١١) والحمود : والحمود من د || رذائل : ورذائل س ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذا س || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط من ي || رديء : كالمرض ومن ذلك ما : مافعة من د ، ن || (١٥ - ١٦) الإفراط فيه كله : مافعة من د ، ن || (١٦) هذا : مافعة من د ، س ، ع ، ن ، د ، ي + الذي قد بيناه شرح قولهم ع || يسير : اليسير ع + في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن غائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يمينه فقط هو الردى .

- وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير بضاده ، وشر أيضا بضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا بضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في سبب من الأمور . وإس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضمين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذي يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذي يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذي أوردوه من أمر المتوسط ذلك .
- وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مالا حسنا في ذلك ، لأن قتل من يبنى حين يبنى على الوجه الذي يبنى ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من يبنى قتله على الوجه الذي يبنى وحين يبنى ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : يبنى أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وليس : ليس عا ، ن || بعينه : ساقطة من س ، عا ، ه || قط : ساقطة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٥) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ ساقطة من عا || (٦) الأمور : الأمراض م || (٧) وسط : متوسط ع ؛ توسط س ، ه ، ي || (٨) شر : شران ع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (٩) الشر : ساقطة من ن || ليس : ساقطة من د || الذي : ساقطة من عا (١٠) الشر : الشرور عا || (١١) حديث : حوث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؛ + الأمر سا || حين : حين م ؛ ساقطة من عا || (١٢) الواجب : الواجبات س ، ه || ترك : ساقطة من سا || وحين : حين س || (١٣) التعقب : التعقب عا || (١٤) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن اتهور . وذلك لأنه رذيلة غصة للفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الصفة بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه الملكات هو بلى وجهين . نظر في طبائها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حاحالا يلزم موضوعاتها لأجلها محمداً أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن واتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فحينئذ لا نجد الشجاعة مضادة لأفعال الخوفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضمان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الانسان أو نوع الإنسان أو لانتسابه ، وهذا اعتبار أمر يرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه واقعاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته شال ، غير كونه دواء نافعا أو سماً تائلاً ، فتكون الخيرية والثرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإذ قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي تقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جبن ، لا يتضادان في جوهريةما ، بل قد دلت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة تارض لكل واحد منهما لما اتقن بينهما من أحدهما شجاعة والأخر جبناً ، وإنما لا تضاد ذلك من حيث طبيعتهما نفسها شيئاً ، بل طبيعتهما وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارفة ، غير مردودة إلى الشروط التي بها صير حقيقة ، فذلك لا يجب أن ينتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وانلم أن ههنا

(٢) الواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ || (٦) نجد : تكون س ، هـ ||
 أمراً : إنا ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || متوسطاً : متوسط ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (٨) الضدان : الضدين س ، هـ || ظرفية : لافريقية س ، م ، ع ، ن ، ي || (٩) باعتبار : اعتبار د ، س ، ع ، م ، ن ، ي ||
 م ، ي || أنها : سافطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || نفس : سافطة من ب ||
 (١٢) أرسنا : وسنا || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانها د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || لا يلزمانها ، هـ ||
 (١٤) يقال لها شجاعة : يقال شجاعة م (١٥) يقال لها جبن : يقال جبن س || قد . . . الجبن :
 سافطة من عا || (١٦) بها : ب ، س ، هـ ، ي ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك
 ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي ، هـ || شوا : سافطة من ب ، عا || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس كحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشهورة تتأق في تقابل التضاد ، ولا تتأق في تقابل العدم والملئكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايقات ، فإنه لو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض البتة ، وإن عينا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

- والتضايقات : إما مطلقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب دو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما ساق وما للتضادين أن عليهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والبياض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب ، أى جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وأنيس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقسمانه من غير تنازع ، كالعبد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالبياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالعفة والفجور الذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكلي والخير الكيفي

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، ي (٥) التضاد : الأنداد ساء || (٧) فإنه : نان ساء || ساء : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضي ع || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي || (١٤) مركب : مركب : ساقطة من ساء || أى : . . . مركب : ساقطة من ب || (١٦) المودوع : المودوع ساء ، ع ، م || (١٧) فيقسمانه : فيقسمانه س ، ساء ، ع ، م ، د ، ي || (١٩) بأقسما : في أقسما س ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان : . . والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جامعياً ، بل من حيث هو مقول دلى الملكات فيكون متواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لا ، ما لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقرهما ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما تامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يمرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للخبن ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جانسين ، هما الحاد والكليل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الخبن ، وكذلك الحق ، ولتألا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متعيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسواد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || لما : ساقطة من س ، ساء ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||
 (٣) أو الشرية : والشرية ساء ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز ساء || (٥) مطرداً : مطرداً م ||
 (٦) تامان : تامان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : يبال س ، ع ، ع ، م || بما :
 مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ي || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ،
 ع ، م || (٩) للددان : للدوان ع ، م ؛ للفروات د || الددان : بمعنى اليف الكليل ||
 والددان : والدوان د ؛ والدذان ع ، الددان ع ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : متضادين
 د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك ع ؛ + ومع ذلك س ، ه ، ي ||
 (١٥) والدورة : والدورة س ، ساء || المشهور : المشهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة
 من س || منها : منهاى || معنى : + واحد ساء || كالبياض : كاللرودس || والسواد : والبياض س ||
 (١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ، ع ، م ، ن .

- ويبينها غاية الخلاف ليس كالفاتر والمار . وأما العدم والملكة ، فالحقيق من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم . ما سميت به هنا ملكة أو شيئاً آخر ، وبسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ، ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالنفس الأصلية ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أرى من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال النفس مأخوذة مع سلب عارض قد يكون فيه ، وذلك النفس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اتقن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وانقصر الآن دل هذا المبلغ .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في المتقدم والمتأخر

وقد جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- (١) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما س || وأما الدم : والدم د || (٢) شيء : أشياء ن || (٣) جنس : جنسه ط ، م || (٤) والشر : أو الشر م ، + أو س ، م || (٥) إذا : كاع || والكون : فالكون (٦) هو مزاج : هو سوز مزاج س || أو ألم : سافعة من ط || هي : هوس || مأخوذة : مأخوذا س ، ه || سلب : سلب س || (٧) بمتساويين : متساويين ع ، م || هذا : هذان د || (٨) فرداً : فرد س || (٩) ما : سافعة ط ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث .
والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع ، وقد حُدّ أنه هو الذى لا يرجع بانكسار في لزوم
الوجود ، كحال الواحد ، عند الاثنين ، فإنه إن كانت الانثوية موجودة فالوحدة موجودة ،
ولا يتمكّن مكافئته ، فليس إن كانت الوحدة موجودة ، فالانثوية لا مسألة موجودة .
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرائط
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق ؛ وهو الشيء الذى تنسب إليه أشياء
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد ، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع
السافل في حكم النوعية . وأما بعد المطلق فذلك مادو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه
منه ، فإن مادو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى ، والحيوان أقدم من الجسم ، إن اعتبرت
ذلك من النوع الأسفل . والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً ، بل بحسب
انتخاب النسبة المذكورة ، ولذلك قد ينقلب الأقدم فيصير أشد تخلفاً ، وكما أن الترتيب قد يوجد
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب
أوضاع الأجسام البسيطة ، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى
مبدأ بالوضع ، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان ، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون
في أمور طبيعية ، وقد يكون في أمور وضعية .

-
- (١) التقدم : د ، ع ، هـ ، ن || (٥) له : ساقطة من س || (٧) المتقدم :
التقدم س || المرتبة : الزبة ع || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩ — ١٠) المنسوبين... أقرب :
ساقطة من ن || (١٠) به : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ من الآخرين ع || (١١) إن :
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، س ، ع ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د ، ع ||
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ، ع ، هـ ، ن || (١٦) أو كدار :
وكدار س ، ع || (١٨) وضعية : وضعية م ، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة قد يكون بالوضع كالصنف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالتار المستقرة في مكانها باقيا من الهواء .

وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهباء ، والصدر في الخطبة قبل الانتصا ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة في هذا الموضع داخلية في الباب الأول ، فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهباء ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً في المرتبة من وجه آخر ، وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعليم . ونحن تناول المقدمات مرة ١٠ على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ، فإن سلكاً مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكاً سبيل التحليل بأن فرضنا أولاً النتيجة وطلبنا وسطاً ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ، ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المتحدتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ، فيكون القياس أولاً ما بينا ثم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالما . وكذلك الأمر في الهباء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعاً لتركيب والتعليل ، ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التعليل ، وكون المتقدم بحسب التعليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وقد || صفوف : الصفوف || (٣) المقدمات : المتقدّمات || التباسات : التباس || (٤) الهباء : سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (٥) داخلية : داخل || (٦) في الطبع : بالطبع || (٧) إن : سافطة من م || كنت : كان || وليس إن كنت المقدمات : سافطة من م || (٨) يمتنع : يمنع ، سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (٩) المتقدم : التقدم || المرتبة : الرتبة ، سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (١٠) قدما ولكن بحسب : سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (١١) طريق : سبيل || فإن : فإذا ، سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || كنت : كان || (١٢) سبيل : مسلك || (١٣) بعد : بعده || بين : من م ، ن ، هـ ، ي || (١٤) تخصيصه : تخصيصه || وتخصيصه : تخصيصه || (١٥) بالأخرى : بآخر ، سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (١٦) متقدمة متقدمة ما : متقدمة ما ، سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (١٧-١٨) ويكون... التعليل : سافطة من م ، ن ، هـ ، ي || (١٨) بحسب : وبحسب .

استعمالنا المتقدم ، فهو وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث استعمالنا إليها بالتحليل . بل إن النتيجة تدعى بوزان تكون من مقدمات أخرى ، وعلى أنها في اعتبار التقدم في المرتبة لا تلغى إلى حال الشيء فدفعه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما تلغى إلى حال نسبه إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المتشعبة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصود المقصودة متشعبة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فـ ما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدمات في القرب من جانب والبعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما باقيا إلى الطرف الآخر غالفاً ، أو يكون أحدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وهنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجه وتحقيقه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالهبة . فإن السبب متقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وأيس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالهبة وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول القائل إنه موجود ، فإنه كما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ، وكما كان موجوداً فالتقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢-٣) بالطبع ... أنا : سابقة من ن || (٢) ابتازنا : ابتازنا ، د ، د ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأوائل د ، ن || (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ، لا يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآترب ، ع ، ي ، الطرف هذا س ، م || (١١) أبا بكر : رضى الله عنه س ، د (١٢) عمر : رضى الله عنه س ، م || (١٣) مشهور : مشهور س ، م || هو : سابقة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا || (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والتقدم بالطبع م || وبالذات : الذات د ، س ، سا ، م ، ن ، د ، بالذات ع || وهذا : وهذا د ، م ، هذا د ، ع ، سا ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قول د ، سابقة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، د ، ي || فإنه : فإن ي || (١٨) لا يتحاشون : لا من س ، د ،

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقاً ، أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقاً
ويجيبون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقاً أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان
هو موجوداً . وكذلك الحركة التي لا يبدئها إذا اختارها فحرك لا عمالة ما يلاقيه وحرك
العلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك العلم معنى
بندون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقيه يده أو يحرك العلم حتى حرك هو يده ، فهذا المعنى
هو التقدم العيني ، فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا تستخدم
ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي تلة ، لزما الإضافة ، والتأخر
معلول لزما الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث
وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له
النسبة إلى الوجود غير متوسطة فيها وجود الآخر ، والتأخر بالنسبة له إلى الوجود إلا
ومتوسط فيها وجود الأول . وستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل
بحسبه .

وإذ قد وُقف على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ، فإن كل
أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم
أحدهما فيه ولا يتأخر ، ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا يتقدم ولا يتأخر فيه بالطبع ، فهما
إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ والأخ ، وإما متنافيان فيه فلا يلزم أحدهما الآخر
كأنواع تحت جنس واحد ، ليس لأتبعهما معاً في الطبع فقط ، بل لأتبعهما معاً في المرتبة
أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

- (١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول س || (٢) ويجيبون ... ماددا : سابقة من م ||
له : + إن ع || (٢ - ٣) أوجتي كان هو بوجوده : سابقة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||
(٣) وحرك : أوحرك د ، ع || (٤) يتصورون : متصورون س || (٥) مدته : مدته ي ، مدته م س ،
س ، م || (٦) وإن : إن س || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، س ، ع ، م ، م ،
ن ، م ، ي || (٧ - ٨) والتأخر .. الإضافة : سابقة من س || لا يتقدم : فلا يتقدم ع ||
(٨) فإن الأول : فانه س ، س ، م ، م ، م || (٩) الآخر : لا تتخرج || هو : هو م ، ي ، د ، م ،
س ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون م || (١٠) له : سابقة من س || (١١) التقدم : التقدم
س ، المتقدم س || (١٢) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر س || كل : سابقة من ع ، ي ||
(١٤) فيقال معاً : سابقة من ع || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والأخ س ||
متنافيان : متنافيان ع || (١٧) المرتبة : المرتبة ع || (١٨) أيضا : وأيضا س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .
(٢٠)

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، دل أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعا لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع، إذ كل واحد منهما باقتياس إلى الآخر توجد حاله غائفةً لئلا الذي لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع . وإذا نُبِيتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعا متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فإن جمعت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل "المعاً" في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذاتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر . فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كلُّ يلزم كللتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم . وفي الحاليين يكون "معاً" كللتباينين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفي الحاليين يكون "معاً" وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معية فيما بينها بإزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معية في المرتبة فلائها متساوية اقرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه . والأشياء التي هي "معاً" في المرتبة أيضا فلما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأصناف تحت جنس واحد .

(٢) فيا : فيءى || (٣) منها : منها ، ن ، ه ، ي || غائلة : غاخاب ، س ، ه ، ع ،
 (٤) القى : القى س || فيكونا : فيكون ب ، س ، ه ، ع ، ع ، ع ، م ، ه ، ي ||
 (٥) ياتر : ياترهما || عن : من م || (٦) مشوكة : + له ع ، م || (٧) وليس ...
 الطبع : ساقطة من د || (٨) لامتقدمة ... هي : ساقطة من د || (٩) عبا : عه د ،
 س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هو : هي ما : ساقطة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد ع || ولا يلزم :
 وأما لا يلزم س ، ه ، ع ، ع || والمتكافئ : والمتكافئ ع || (١٣) كالتجاويدن : ساقطة
 من د ، ع ، ن || (١٣ - ١٤) كالتباين ... ما : ساقط من ع || كالتباين ... وجهين :
 ساقطة من ع || (١٤) قانها ما : ساقطة من س || وهو : ف د ، ه ، ع ، + ق سا || (١٥) بينا :
 بينا ما || بتر : إن س ، م || (١٦) المرتبة : الزبة ع || متساوية : متساوية ع || (١٧) إذا ع ||
 الأشياء : والأشياء س ، ه ، واما بالأشياء ع ، والأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال مـاً في الشرف وأما "مـاً" في العلية فتحقيق الأمر فيه صير .

وند تذكر في هذا الموضع ، الحركة ، فيقال : إن الحركة لها أنواع ستة ، سواء كانت أنواناً في الحقيقة إن كانت الحركة جلياً ، أو كانت تشبه الأنواع ، وهي في أنفسها معان غنطفة ، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما تحققة لك في العلم الطبيعي .
 وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسيمة تحت جنس واحد ، بل على قياس أنواع تختلف مراتبها ، فبعضها ملاصق ، وبعضها متأخر ، والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام ، فترك وأخذ نوعاه المسميان مكانه ، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك ، بل مكانه العلم الطبيعي .

- ١٠ فالأشياء الستة : التكوّن وهو حركة إلى كون جوهر ، مثل تكوّن الجنين ، وفساد هو حركة إلى فساد جوهر ، وهو مثل موت الحيوان . وهذان يسميهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم ، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق . والثالث التو ، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة . والرابع الذبول ، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه . والخامس الاستحالة ، وهو التغير من كـيف إلى كـيف ، وهو بالحقيقة ثالث ، فإن الأول من هذه ، تغير من جوهر إلى جوهر ، وهو كون لما إليه ، وفساد لما عنه ، والثاني ، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة ، أو من زيادة إلى نقصان ، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً . والسادس من المذكورة وهو من الثقل ، وهو تغير من مكان إلى مكان ، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) صير : صرح ، ع || (٣) في الحقيقة : بالحقيقة ع ||
 أو : وس || (٤) على : وعلى ع || (٥) تختلف : تختلف ع || (٦) فالأشياء : فالأنواع ع ||
 التكوّن : الكون م || (٧) حركة : وحركة س ، ن ، ع ، ي || الحيوان : ورد الشجرة س ؛
 وتزيد الشجرة س ، ع ، ي || (٨) يتحقق : يحقق م || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ن ، ع ، ي ||
 أنهما : ساقطة من ج ، م || الوسا : لواء ، س ، ع ، م ، ن ، ع ، ي || (٩) وتزيد الشجرة : ساقطة
 من د ، س ، ع ، ن ، ع ، ي || الهرم : الهرم ن || (١٠) متى : ساقطة من س || (١١) وهو :
 هو || هو : ساقطة من س || (١٢) والسادس ... الثقل : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س ||
 وهو من الثقل : وهو الثقل س ، ع .

زاج ، ونظراً لأهمية حثائية تبايناً ظاهراً ، وربما أشكل أمراً الاستعالة ، إذا كانت الاستعالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها قلة أو غير ذلك ، ولكن النوع قد بتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ، وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بحاله ، والمرج يضاف إليه انقلبت فينو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث الترتيب لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أبنه ، فربما لم يكن له أين تتغير أبنه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه انقلبت عليه بحركته ، ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، بضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وتل النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها بضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، بضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون الفساد والنمو الذبول ، لكن الاستعالة قد أخذت متنوعة ، فيعسر إصابة للضد لها من حيث هي استعالة ، لا استعالة ولا سكون في ظاهر الأمر . إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ، وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا متوعين ، والظاهر يوجب أن لا يصاب للاستعالة ضد ، إلا أن يقتضون بالظاهر تأمل ومقايضة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للنقلة السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) . ثباتية : ثباتان || إذا : إذا ع ، ه ، ي || (٢) لونه : كونه ع ||
أو مزاجه : ومزاجه ب ، د ، ع ، ط ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ط ||
يتحرك : ساقطة من س || بحاله : بحالها س || فينو : فينان || (٥) وتكون : أو تكون د ،
س ، ط ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من س || النمو : لنوس ه ،
وهي : ودود س ، ط ، ن ، ي || (٧) فتغير : فتغيرس ، ط ، ن ، ي || (٨) فتغير ...
أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || ظم : ولم ع || (١٠) لها : لهذا س ، ط ،
له ع ، ط ، ن || (١١) أنها : أنه س || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات :
الحركات د ، س ، ط ، ن || (١٢) أيضا : ساقطة من ط || ولتو : واننود (١٣) أغثت : +
بغير س ، ط ، ن ، ي || متنوعة : متنوعة د || (١٤) إذ : إذا ه || (١٥) متوعين : + واننو
لواقبول لو لم يذكرنا متوعين ب ، س ، ط ، ن ، ي || (١٦) يقرن د ، ع ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه ،
لو لم يذكرنا متوعين س ، ط ، ن ، ي || (١٦) يقرن د ، ع ، ه || (١٨) أو يكون : ويكون س ، ه ،

فيكون كما إن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الابيضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستعالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المتنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن ألفاظ المتقدم، والمتأخر، والمقابل، والمم ، والحركة ، كانت الفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تحيل للتعلم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر في حال الاتفاق والتوافق، وما على موضوع، وغير ذلك فكان عتاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فكيفنا ما قلناه في أمر فاطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق)

(١) إل : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ع || (٣ - ٤) يضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : فز د ، سا ، ن || الأرج : الأربعة من || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || (٦) المنوعة : الوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ ما || (٩) والمقابل : ساقطة من ه || والمم : والمعنى من || والحركة : والحركات ع ، ي (١٠) تتعلم : تتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من سا || (١١) حسن : يحسن م || (١٣) إذ : إذان || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلا : + تحت المائة السابقة وتم الزمن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ؛ تحت المائة السابقة من الفن الثاني ؛ تم الزمن الثاني من الجملة الأولى من المنطق بمداخلة وتوفيق ع ؛ آخر الزمن الثاني من الجملة الأولى من المنطق ما || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + وقفه الله سا ؛ + واحد قدوب العالمين وصلواته على محمد النبي وآله الطاهرين .

فهرس المصطلحات^(١)

ubi	٢٢٨	أين
ubi générique	١٤٢٢٩	أين جنسى
ubi spécifique	١٤٢٢٩	أين نوعى
ubi individuel	٢٤٢٢٩	أين شخصى
l'avoir	٧٤٢٣٥	الجدة
particulier	٢٥	جزئى
generalitas	٨٤٥	جانبية
genres suprêmes	١٥٤٦	اجناس عالية
substance	١٤٩١	الجوهر
substances premières, secondes et troisièmes	{	٥٤٩١	الجواهر الأول والثانية والثالثة
	{	١٤٤٩٥	الجواهر الأول والثانى والثالث
substances individuelles	١٤٩٦	الجواهر الشخصية
les substances intellectuelles ou intelligibles	٨٤١٠٠	الجواهر العقلية
Le substantiel per se	١٢٤٥٠	الجومهرى الذاتى
La substantialité	٦٤٤٩	الجومهرية
la disposition, le mode	١١٤١٨٣	الحال
définition	٣٤٤	حد (ج) حدود
la ligne	٧٤١٢٨	الخط

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء والمتصلة اتصالاً وثيقاً بنظرية المقولات وأشرنا
إمام كل مصطلح إلى رقم أرواين نقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل القومى
لكل مصطلح .

équivocité,	٣٤٢٦	شكك
attribut constitutif intrinsèque	١٤٢٠	صفة مقومة و غير خارجة
attribut extrinsèque non constitutif	١٤٢٠	» خارجة و غير مقومة
le contraire	١٦٤١٠٥	الضد
les contraires	٣٤٢٥٢	المتضادات
les relatifs	١٤١٤٤	المضافات
le relatif	١٢٦٤	المضاف
corrélatifs	١٠٦٢٦٣	متضافات
l'adéquation	٢٤١٤٣	المطابقة
l'opinion	١٩٤١٠٩	الظن
le nombre	١٦٤١٢٩	العدد
l'accident	١١٤٢٧	المرض
l'accidentalité	١٤٢٣	المرضية
différences constitutives	٨٤٥٥	فصول مقومة
différences divisives	١٢٤٥٥	» مقسمة
différences essentielles (spécifiques)	٥٤٥٧	الفصول الناتية
les différences abstraites (-formes)	٥٤١٠٢	الفصول المجردة
مفصل انظر : كم		
passion	١٦٦٦٩	أن يفعل
action		أن يفعل
passions	٢٠٤٨٢	اضمالات
catégories	٢١٤٤	قاطيغورياس

انظر "مقولات"

l'opposition	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés	٢٤١	المقابلات
opposition du contradictoire	١٤٠٢٥٨	تقابل النقيض
opposition de contrariété	٥٠٢٦٣	• التضاد
opposition de contradiction	١٤٠٢٥٩	• التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		• العدم والملكة
per prius et posterius	١٢٠١٠	تقدم • طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division	٧٠٤	القسمة
la division différentielle		القسمة الفاصلة
investigation, recherche	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories	١٣٠٥٨	المقولات
dire de	٩٠٣٨	• قول على
ce qui se dit de plusieurs	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance	٧٠١٨٠	القوة واللا قوة
la puissance active	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive	٨٠١٨٨	القوة الانشائية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance		قوة مقاومة

puissance active	قوة فعل
puissance naturelle	قوة طبيعية ١٣٠١٩٠
sylogismes	قياسات ٣٠٤
l'égalité l'équivalence	التكافؤ ١٨٠١٤٨
l'universel	الكل ٩٠٢٣
les quantités véritables	الكميات بالحقيقة ٤٠١٣٠
la quantité discrète, discontinue	الكم المتفصل ١٣٠٦٢
la quantité continue	و المتصل
qualité	كيفية ٤٠٧
les êtres qui possèdent des qualités	ذوات الكيفية ١٠٠٢١٨
qualification	تكيف ١٢٠٦٩
qualité affective passive	الكيفية الانفعالية ٣٠١٩٢
qualités naturelles	كيفيات طبيعية ٤٠١٧٣
qualités acquises	« مكتناه »
la concomitance	الملازمة ٥٠٢٤٩
les inséparables	اللوازم ٦٠٥٧
le nom complexe, dictio incomplexa	اللفظ المفرد ٨٠٣
le nom complexe	اللفظ المركب ٨٠٣
quando	متى ٤٠٢٣١
la similitude	المماثلة ١٢٠١٦١
le lieu	المكان ١٤٠١١٩
les habitus et les dispositions	الملكات والحالات ٢٠٠٨٢

le rapport	النسبة ٢٠١٤٤
spécificité, specialitas	نوعية ٨٠٥
être dans, esse in	« وجود في » ٩٣٨
l'être qui est dans un sujet	الموجود في موضوع ١٥٢٢
l'unité	الوحدة ٧٧٠
un secundum intentionem	واحد بالمعنى ١١٦٩
un secundum rem	واحد بالاستحقاق ٢٢٦٩
sujet	موضوع ١٠١٩
la continuité	الاتصال ١٦١١٧
		متصل أنظر : كم
sujet	موضوع ٤٢٢
la position,...	الوضع ٨٢٣٣
l'univocité absolue	التواطؤ المطلق ١٨١٠
l'univocité, la synonymie	التواطؤ ٦٩
l'univocité	المواطأة ١٣٩
univoque	متواطئ ٢٣٩
la concordance,	الموافقة ١١٦١ في (الكيف)
à la fois homonyme et synonyme	بالانفاق وبالتواطؤ معا ١٥١٤
état ou disposition de l'esprit	الهيئة الضمانية ٣٢٢٧
		الهيئة ٨٠١٧٨ :
la figure	= شكل ٨٠١٧٨
la forme	= هيئة غير الشكل ٩٠١٧٨

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٣- العبارة

تصدير وراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

محمود الخضيرى

بمناسبة الذكرى الالفية لاشيخ الرئيس

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم مقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

مقدمة للدكتور إبراهيم مذكور	١
رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق	٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول — فصل في معرفة التاسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك	١
الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم	٧
الفصل الثالث — فصل في الكلمة	١٧
الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحملة وغير المحملة والمعرفة وغير المعرفة	٢٥
الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر	٣٠
الفصل السادس — فصل في تعريف القول الجازم البسيط الأول والقدي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلها	٣٧
الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمقصومة وتعريف التقابل القدي على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد وتعريف التداخل ولزوم أحكام لقضايا من جهة ذلك	٤٥
الفصل الثامن — فصل في المنحرجات الشخمية	٥٤
الفصل التاسع — فصل في صدق المحصورات وكذبها	٥٩
الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أنواع الصدق والكذب المتعين وغير المتعين	٦٦

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق

صفحة

٧٦	الفصل الأول — فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسطة والدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه الثلاثة في المحصورات والمهلات . . .
٨٨	الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه النسب بين المناقضات المحصورة وإتمام القول في المدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية لواحق القضايا
٩٦	الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأخدة واللائي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللائي لا تختلف فيها وبيان ظنون غالبة وقعت للناس في بعض ذلك
١١٢	الفصل الرابع — فصل في القضايا المتنوعة وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتماثلها
١٢٤	الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محولاً متضادان
١٣٣	فهرس المصطلحات

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليعز بين فكرتين ، ثم يركب ثانيا ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا في أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن تصدرها جميعها عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن تصدر أحكاما ، أو بمباراة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يكن علم النفس قديما بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات طابرة ، وأدجمه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى^(١) . وشغل المدرسيون بجانبه المنطقي أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلي ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تظني على ما تضمنه من عمل ذهني . وقد عني القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطقة في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطقة المحدثون . ففصل القول في القضية مبينا حدودها ، وعلاقتها ، وكها ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصب على منطق الحكم أو منطق القضايا ، في حين ينصب الجزء الأول على منطق المعنى الكلي أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

للجزء الثالث الذى ينصبّ على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومربطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرين دائماً ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة «كتاب المقولات» إلى أرسطو^(١) ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة «لكتاب العبارة»^(٢) ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم «كتاب العبارة» إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أينا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول^(٣) ، وليس يعيد أن يكون قد سرى شيء منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقتنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية^(٤) . وحرص المسلمون ، كدأبهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه للقديس ، وبخاصة شرح فورفورىوس الصورى (٣٠٤) وبجيى النحوى (٦٤٣)^(٥) . ثم أخذوا هم أنفسهم بشرحونه ويختصرونه ، ومن شروحوه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، والفارابى (٩٥٠) ؛ ومن لخصوه الكندى (٨٦٥) ، وثابت بن قرة (٩٠١) ، والرازى الطبيب (٩٢٥)^(٦) . ويبدو من كل هذا أن «كتاب العبارة» الأرسطى كان معروفاً فى العالم العربى منذ أخريات القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى^(٧) . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعميل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ^(٨) .

(١) إبراهيم مذكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩هـ ، ص ٢ .

J. Tricot, *Organon*, Paris 1966, P. II. (٢)

N. Rescher, *The Development of arabic Logic*, Pittsburgh 1964, p. 15 — 18. (٣)

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفطى ، تاريخ الحكماء . ليزج

١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

Madkour, *L' Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1984, p. 17 — 19. (٧)

١ . مذكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٣٣٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني (القسم الشرقي رقم ٧٥٠٠) ، والآخر بالمكتب الهندي (رقم ٤٧٥) ، وعرضنا لأهم ما جاء فيه من آراء ونظريات^(١) . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص مناطق متمددة ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابي ، ويحيى بن عدي (٩٧٤) ، مهتدوا لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جاري فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطي ، وليس شرحاً له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يبرر الحكم في إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (*logos apoPhantikos*) يثبت أمراً الأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التثني^(٢) . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطقي لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها^(٣) . وتكاد تكون دراسته للقضايا في جعلها لفظية لغوية . فيعرض أولاً لتلك الخلاف المشهور حول أصل الافة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن الافة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها^(٤) . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق^(٥) . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم ينفلها^(٦) ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تمكنه من العربية والفارسية^(٧) . ويقف طويلاً عند

Madkour, *L' Organon*, n. 156 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ . (٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ . (٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة في القضية ، ثم يعرض لكيفها وكها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن تناوبه في كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض فقط بأعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بهذ من جهد في الملازمة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطق الرياضية به اليوم ، ويقف الأمر في نظره عند العلاقة المحلية ، أو علاقة التداخل والموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوي وعدم التساوي ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة المحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق المحلي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه ^(١) .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضريين : محلية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية المحلية ، فبين أجزاءها من موضوع ومحمول ورابطة ، وهي تواجه أركان المحل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسب بينهما . ويلاحظ أن الرابطة محذوفة غالباً في الصيغة العربية للقضية المحلية ، شأنها في ذلك شأن الجملة الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل مناطق العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيها تجرد عن الزمان ^(٢) . أما القضية الشرطية فتلقت صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ^(٣) .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقة المحلية ، في حين أن الشيخ الرئيس عني بعلاقة التلازم ، وتوسع في القضايا والأقيسة الشرطية ^(٤) . وهو دون نزاع لم يتسكرها ، فقد سبقه إليها

(١) Goblou, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*, Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب الميارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٢٨٥ .

أوديم (٣٠٠ ق . م) وتاوفرسطس (٢٨٧ ق . م .) ، متأثرين في الغالب بالنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم^(١).

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفي والإيجاب تحليلًا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكولوجية الحديثة . فىرى أن الإيجاب إعجاب النسبة أو إيقاع شئ على شئ وأن النفي انتزاع النسبة أو انتزاع شئ عن شئ^(٢) ، فالإيجاب سابق على النفي ، أو عبارة أخرى للإيجاب وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفى الإيجاب بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفي مجرد هدم وإنكار^(٣) . ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »^(٤).

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى أنصب النفي على محمولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطلق الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفي فيها على الفئسة^(٥) . والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاءون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهرًا من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الفلاة^(٦) . وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ يضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع^(٧).

Brochard, la logique d u des Stoiciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne, (١)
Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

Rondotet, Théorie logique des propositions modales, Paris, 1861, p. 48. (٦)

(٧) ابن سينا . كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويبنى ابن سينا عناية كبرى بالتفرقة بين الواجب والممكن^(١)، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألقى بالميتافيزيقي منه بالمنطق. ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به العلم الأول، بل تغفن فيها تلايمذه وعقدوها بحيث نقر منها الباحثون وأهلها كثير من المناطق. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كنطق « النجاة »، ومنطق « الإشارات »^(٢)، فإن مناطقه العرب المتأخرين أهملوها إهمالاً تاماً.

٤ — تقابل القضايا: يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى « كتاب العبارة »، كما عرض له فى « كتاب التحليلات الأولى » وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجازاة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلية تحت التضاد والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها^(٣)، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر مما أطلق مناطقه العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا ».

والتناقض تقابل تام بين النفي والإيجاب، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة^(٤). فيبنى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جماد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإيجاب والنفي، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كليتين مختلفتي الكيف، مثل: كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معاً، وقد تكذبان معاً، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان^(٥). وبلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتحقق

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣، والإشارات، ليدن، ١٨٩٢،

ص ٤٢ — ٤٣.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

في الجزئيتين المختلفتي الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب^(١). وأخيراً القضيّتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان في الكم فقط ، مثل : كل الناس يفتنون ، وبعض الناس يفتنون^(٢). وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيّتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن الشاظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللتناظر شأن في بعض التقسيمات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلاً ولأن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيّتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدّهما ضرباً من التقابل اللفظي لا المنطقي^(٣). ويلتقي معه في هذا تمام الالتقاء هملتون (١٨٥٦) بين المناطق المحددين^(٤). أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقاً ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفتقر عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

هـ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في « كتاب العبارة » إلا عرضاً^(٥) ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجه في « كتاب القياس »^(٦) ، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالاً لمنطق القضايا ، لاسيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى^(٧). والعكس جعل محمول القضية موضوعاً ، وموضوعها محمولاً ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحالهما^(٨). وتعكس السلبية السالبة مثلاً نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تغلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث^(٩) ، وعبئاً حاول أوديم وثاوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristotle, *Hermeneia*, 10, 20 a. 1. *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 281.

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقدوفق في ذلك ، وولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة ، ويعرب ابن سينا عن اغتباطه بهذا الحل (١).

وتعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة ، مثل كل ج ب ، وبعض ب ج ، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس السالبة الكلية . وتعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها ، فعكس بعض ج ب هو بعض ب ج (٢) .

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها ، وأيده ابن سينا في ذلك ، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية ، فلعكس بعض ج ليس ب ، يمكن أن يقال . بعض ب هو لا ج ، وإذن بعض لا ج هو ب (٣) .

وما قلناه عن القضايا الحتمية يصدق تماماً على القضايا الشرطية ، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها .

ولا يقنع ابن سينا بهذا ، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة (٤) .

وعلى هذا انتهى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسين ، فبرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تعكسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتعكس الجزئية للسالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens) .

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمّاً وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط . ولعل هذا هو الذى وجه هملتون نحو إدخال فكرة الكم على المحمول ، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع ، وحصل العكس آلياً . على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرستس من قبل ، وافقن فيها المدرسيون .

ويعرض لما ابن سينا في تفصيل ، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون . وعنده أن تطبيق الكم على المحمول يخرج به عن طبيعته ، ويتنافى مع فكرة الحل الأرسطية ، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوقة . لهذا يرى أنه « لا ينبغي

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ — ٩١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٩٥ — ١٠٥ .

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرر هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول ^(١) . فالقضايا التي يسور محولها « منحرفات » في رأيه ، و « لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيما لا يبنى اضطراراً إلى الموافقة ^(٢) » .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صوره ابن سينا في « كتاب العبارة » ، وهي لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيست بمصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألفت فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن قدّم للقارئ العربي « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الحصري ، فقدناه على عجل قبل أن يمدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مسكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم صدكور

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- | | |
|---|---|
| (٧) ط = على أميري باستانبول
رقم ١٥٠٤ . | (١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ،
٣٤١٥ بنجيت بالجامع الأزهر . |
| (٨) م = متحف بريطاني بلندن رقم
٧٥٠٠ شرقي . | (٢) بخ = هامش المخطوط السابق . |
| (٩) ن = نور عثمانية باستانبول
رقم ٢٧٠٨ . | (٣) د = دار الكتب بالقاهرة
رقم ٨٩٤ . |
| (١٠) هـ = مكتب هندي بلندن
رقم ٤٧٥ . | (٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول
رقم ٨٢٤ . |
| (١١) ي = بني جامع باستانبول
رقم ٧٧٢ . | (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ . |
| | (٦) ع = طائر باستانبول رقم ٢٠٧ . |

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أوتى قوة حسية ترسم فيه أصور الأمور الخارجية ، وتنادى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غلب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور عل نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هي المرسمات في الحس ، ولكنها ١٠

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب يسر وأعني // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق مقالان وهو الكلام في باري ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهي عشرة فصول س ، هـ . [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجلة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول ن . (٣) وهي عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ي . (٧) فيها يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وترسم ي // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ي // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسست من جَبْنةٍ أخرى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فلأُمُور وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبمشت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالنصوت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدهم ، فتكون فيه مع خفنه فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحاته ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، وَوُقُت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليدل بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء للتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم ينجح إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فإخرج بالصوت يدل ١٥

- (١) جَبْنة : جهة س ، ه // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : + لنا ها // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المحاورة : الإقضاء بالمجاورة ج ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥-٤) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي . (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع . (٨) فالت : فا زالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا . (١٠) إعلاماً : . . . المستقبل : ساقطة من ي // لي : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالمتقدم : بالتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : النطق ع ، م ، ي .

على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيب اللفظ ؛ واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهاً وموحى به عُلمه من عند الله تعالى معلّم أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما كُنِيت القطا قطاً بصوتها ؛ أو كان قوم اجتمعوا فاصطاحوا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بمض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحصلهم عليه ، بل قد واطأ تاليمهم أولهم على ذلك وسأله عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أنه استعمال بدل ما استعمله لفظاً آخر مودوفاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكن حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ ؛ وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضع منه أو على وجه آخر ، كيف شئت ، ١٥ لكن يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

-
- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسبها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملها : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٨) (أو الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال ها // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : الناس سا ، عا ، م ، ن // تحمّلهم : تحمّلهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليمهم : تاليمهم هـ . (١٣) مخترعاً : مخترعاً سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلّم : ساقطة من س . (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا بخ .
(١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يحملوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يحملوا لفظاً بمعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا للمسموع لهذا المفهوم ؛ فكلمة أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٠

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلاتوسط الألفاظ حتى يحمل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان متممناً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها قهواً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

(١) من : بين سا ، عا ، هـ ، ساقطة من ي // المتخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع و التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س . (٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فتندد ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ي . (١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللسماء أخرى : ساقطة من ي . (١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : ألزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن 'يلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مقنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- فأما أن النفس كيف تنصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يعرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأي كتابة هي موضوع دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقي إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة وللؤلؤة ليتوصل بذلك إلى حال للمعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١-٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظها د . س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذي : وحوذي ع ؛ جوزي ن // تأليف : تأليف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهي : التي عا ، م // وما : وأما س . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليتوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر
فيهما متحاذي متطابق ؛ فإنه كما أن للمقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ
المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن مقول
آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك
اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، فقبل إنه كذا أو ليس كذا ، كان
صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا
سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير للمقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا
تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده
أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير
موجود اقترانا في الذهن أو في اللفظ ، مثلا بأن يعتقد أن عزرايل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن عزرايل موجود ويقال إن عزرايل غير موجود ، إما مطلقا
بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان
حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان
حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض
أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أومأت إليه
أقرب إلى الصواب . فلتنظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها ع ؛ ومنها ن . (٢) فيها : فيها ع // فإنه :
ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٣) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م .
(٤) والكلم : والكلمة ع ، م ، ن // فيها : لها سا . (٥) وحده : واحدة سا ، ي .
(٦) مثلا : ساقطة من سا . (٧) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجودا
فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان ع . (٨) إلى : من ع ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على
 الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل
 على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل
 على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من
 أجزائه دالاً على انفراده » معناه أننا لا نقصد في دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل
 بواحد من أجزائه على شيء ألبنة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء
 دال ، لادال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على
 معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به
 الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه
 لم يجعل جزءاً لما وإنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبنة بوجه من الوجوه
 وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما
 يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان جملته ؛

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .
 (٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :
 أنه ي . (٩) على شيء ألبنة : دالاً على انفراده سا . (١٠) أريد : أريدت س ، هـ .
 (١١) لفظة : لفظ من // لفظ : لفظة ي . (١٢) بجملة : لجمته ي . (١٣) هو : ساقطة
 من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٤) يكون : يمكن عا .

فهناك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أو مانا إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسماً لذاته ؛ فهناك لا يوجد لللفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لاحق ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتزم به كمال اللفظ فيلتزم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد توهم أنه هنر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمّل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي س ، ن ، هـ ، ي ، و ، م . (٥) يرد : +
 به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع هـ (٩) هي : هوس ،
 ع هـ . (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ي . (١٢) يلتزم : الجسم ع // هـ :
 ساقطة من م . (١٣) فيلتزم : فيلتزم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .
 (١٤) قد : فقد ب ، ع هـ // هنر من : هنا ومن ع . (١٥) وكذلك : وكذلك س ، ع ،
 هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، س ، ع ،
 عا ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الجهل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجاس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ما قلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فنتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الفرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شنققتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العنقاء » . فكون اللفظ غير دال ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدل على الوجد ويقول « أح أح » عند السعال فيدل على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان ، ١٥ وأنها ، وإن كانت تدل ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها بالتواطؤ

(١) والكرسى : والكرسى ، س ، ع ، ع ، ن ، هـ // لأنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٢) ولكنه : لكنه ع // سيبين : سبين ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، ع ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٩-٨) كقول . . . النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرج : يخرج ن . (١١) نوع : نحو عا . (١٢) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتسبين سا // لفهم : لفهم س ؛ لفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : يركبها عا . (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدل : ساقطة من س .

نسلها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً .
 فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على للصوت .
 فإذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقفاً على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .
 ١٠ فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُعنى عن تمثّل الفصل بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب للمعانى ، لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك مغنياً ، فإننا نَحْوَجُ إلى إيراد الفصل بين الدالّتين ، إذ كنّا لمّا أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنّا به الدالّ ، لم تَقرن دالاً إحدى الدالّتين بعينها ، بل قرنّا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحن نَاجُ أن ندلّ على إحدى الخاصيتين .
 ١٥ فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلِمَ أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطُلح عليه الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدلّ على زمان أو لا يدلّ وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال س .
 (٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + في ع . (٧) التواطؤ : الدال س .
 (٨) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من س . (٩) على : ساقطة من ع . (١٠) والحوال : فالحوال س ، هـ // وإن : فإن ع . (١١) الدالّتين : الدالّتين م . (١٢) تَقرن : تَقرن س ؛ يَقرن م // دالا : إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٣) فعلنا : فعلناه م . (١٤) لفظ دال : لفظ الدال م .
 (١٥) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٦) به : ساقطة من س ، ن // إنما : لماب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُبنى ذلك في الموضوعين جميعا عن ذكر للتواطؤ ؛
إذ ليس ولا في أحد الموضوعين مستفادا من نفس كونه لفظا أو صوتا ولا من نفس كونه
دالا مطلقا أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من
خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الداليتين . فإن ظنَّ ظان
أن المحوَّجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ،
وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشبهه ، فذلك حسن ظن بالأمر وخديعة
للنفس ؛ وما الذي أُنمِّن هذا الظان أن الحاجة قد قُضيت ، فحسب أن يكون قد بقي بعد
ذلك أيضا اشتباه وتشكُّك آخر من جنس ما أوردناه مُحوَّجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجمل لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد
اقتصارا على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتا إليه لقليل في حد الإنسان
إنه حيوان ضحَّاك واقتصر عليه واستحسن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون
ناطقا ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون
الالتفات في الحدود موجهًا إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستمله في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحد لفظا
لا صوتا ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسما بالطبع ؛ أي ليس شيء منها دالا لدلالة الاسم ،
بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالين بها . فلا تلك الدلالة

(١) وكما : كاع ، ن ؛ فكاه // ولا : أولا ع // الموضوعين : الموضوعين س // عن :
على س . (٣) أو على : وطى م // له : عليه ج (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ،
عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // المحوَّج : المخرج م // إيراد : إدخال ج
// مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشك ب ؛ يشككه
س // ويشبهه : ويضبه م . (٧) الظان : الظن ها // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك :
وتشكك م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقليل : ليقبل م . (١١) ضحَّاك : بحال عا .
(١٣) ستمله : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٥) الأسماء : الأسماء ن // أي ليس
شيء منها دالا : لشيء منها أي دالا عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٦) الدالين : الداليتين
ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يلزم الاسم ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبثق الطبائع إلى استمالتها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتمنحج وكاستفانة المصفور عند القبض عليه .

فالاسم ليس اسماً في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسماً إذا جعل اسماً ؛ وذلك عندما يراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسماً ، أي جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلت حدّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعشى » ثم تجدد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظة البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ للؤلؤة التي في قوة الزدة كالحودود ، وكما يقال : راعي الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فنظن أن فيها سلباً ؛

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها ه // به : ساقطة من س .

(٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .

(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : لتأني ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .

// تفعله : تفعل س ، ه . (٤) به : ساقطة من ه // على أمر : ساقطة من عا .

(٥) القبض : القبض س . (٦) إذا جعل اسماً : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت في سا .

(٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .

(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب ولللب . فإذا كانت قريبة المجاسة للأسماء فلتسم أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذى يكون مؤلفا عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسما ولا أيضا قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات التى يتعاطونها .

- وكذلك حال الأسماء التى تسمى مُصَرَّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء فزائد على الإسمية شيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمع هناك مجموع حاصل من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان للمعنى لم يتغير ما يتغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم فى نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ للمسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

- (٢) للإيجاب ولللب : الإيجاب والسلب م ، ي // فإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعراب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٢) وبالجملة : + قدع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يفترون : يقرن م . (١٤) ما يتغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا . (١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوعاً س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ع // صار : صار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم
المجرد شيء ، صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شُئِلَ الموضوع
ببعض الأعراس ، فحينئذ يكون الجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده ، وذلك
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذي يُنصَب
أو يُجَرَّ أو يُغَيَّر تغيراً بمنع عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسوع قُرْن به . وكما أن حدَّ
الموضوع للبياض ، وليسكن إنساناً ما ، هو حدُّ واحدٍ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدَّ
الإنسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،
إلا أن يُحدَّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدُّ الاسم الذي هو على فطرته وحدُّ
الاسم الذي لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدَّ من حيث هو
مَصْرُف ، فحينئذ يلحق بحدِّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه
« في » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك
« زيد » بالجرِّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم للمصرف هو الذي إذا ألحق
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » و « كانن الآن » لم يصدق ولم
يكذب . والاسم للغير المصرف هو الذي إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .
ثم كما أن الخشب المدور خشب قُرْن به التدوير ، فهو خشب فيه عَوَض هو التدوير ،
وهو في نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : واحد ن
// منها : منها عا . (٥) واحد : + منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من
من المسوع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : بحقه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، عا ،
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرف : متصرف ع ، ي
// أما : وأما سا ، ع ، ي // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقرن ن // من :
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدبير س // فيه : في د ، س ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي .

المتخذ من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا يُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحد الجزئين ، فكذلك إذا أُخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نُظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوع من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه . ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حد الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقدم اسم ويدل على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك : أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفساً

(٢) أخذ : جبل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، ها ، م // وإذا اسماً : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ح . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظاً لفظه عا ، م . (٧) ولا تقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لا س ؛ إذا لا ه // لشيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ لشيء من م // التي : الذي د ، ع ، ها ، م ، ن ، ي // تحصل : تجمل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك التقدم وأمس عا // أمس : أمر ه . (١٤) التقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثانى أن يكون الزمانُ جزءاً حدهُ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له ، لا ذاته ولا جزء حدهُ له ، فإن الشيء لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزء حدهُ له ، فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية . فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان مجرد عن الحيوانية كان محالاً ، إلا أن يعنى الوجه المذكور . ١٠

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ، فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة . ١٥

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ي . (٨) قد الأولى : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٠) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١١) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضا ع // التقدم : المقدم ط . (١٢) إياه : ساقطة من ن . (١٣) متقدم : تقدم س ، مقدم م . (١٤) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٥) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ ٥ يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها ١٠ أصحاب النظر في لغة العرب فعلاً ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم يجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشي أي في الحال ويمشي أي في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان ١٥

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي و قيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م ، (٧) معه : لا إذا د // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، ها ، م ، ن و فإذا سا ، فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسمي د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (١٤) التي : ساقطة من سا . (١٥) أي (الأول والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال ، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال ، ويكون ذلك بإلحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيها سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشى للاستقبال .
 وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسمًا مشتقًا .
 ٥ فيها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبته ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .
 مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك البناء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكان ذلك في حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها ١٥ مفهوم واحد .

وهذا بالتحقيق موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

-
- (١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س .
 (٢) بإلحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .
 (٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيها : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : المستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
 (٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فيها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ي .
 (٧) على (الأول) : + مام // مشتق : يشتق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .
 (٩) المشى : معنى د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .
 (١٤) أو كذبا : وكذبا م . (١٥) وأنت : أو أنت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن الألفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والناء من تمشى دلت على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان حقا ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد أن يظن أنه إن كان أمشي مركبا أو في حكم المركب فسيكون يمشي أيضا الذي لا صدق فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التمين بشرط في أن يكون الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشي وبين قولك شيء ما يمشي فستكون الكلمات المستقبلية كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظا بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضا مركبة أو في حكم المركبة ، فإنها محصلة من مادة هي حروف المشي ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن تقول في ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د . (٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من ها . (٦) من (الأول) : ساقطة من س ، عا // أو يكون : وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا . (٧-٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي // أمشي : يمشي س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التمين : التمين د ، سا ، هـ . (١٠) الدال : الدال م // فإنك : ولأنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١-١٢) كلها ... يقول : ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب // هـ ، ساقطة من س ، هـ . (١٤) آخر : الآخر ب . (١٥) فإدى : فإدى د // كله : + أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف
لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى
لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم
معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ
مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدها
يدل على العسم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت
المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ
مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية
وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البنية كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك
المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بکند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع
الغير المعين ألبتة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ،
بل يقولون مثلا حيث تقول يصبح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير
صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة .
فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة
المستقبل بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبل مؤلفة
ولست كلمة مستقبل مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد .
وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، ها ، ه ، ي // المؤلف : المركب سا ، المفرد ع ، ها ،
م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، ه ، . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة :
لغة ب // الأخرى : الأتوى د // الجاهل : الحاصل س ، الجاهل ي .
(٥) لفظ : بلفظ س ، ه ، ي و لفظه ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبه
د ، سا ، ع ، ها ، م . (٧) وكذلك س . (٨) وغيرها // جزء : بجزء ه .
(٩) مفردة : مفرد ع . (١٠) يقولون ع . (١١) بلفظ (١٢) ساقطة :
من م . (١٣) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٤) وإذا د ، س ،
ه ، ي وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشى في مشى أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعني بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فنتلثم منها الجملة فهي أجزاء المسوع ألقاظا أو مقاطع أو حروفا مصوطة أو غير مصوطة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشى » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يمشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هي تحت كل من الكلمات على الوجه الذي ذكر في تمثيل الإنسان بل يعني به أن الياء تدل على أن له موضوعا متبينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن للشئ موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

(٢) المنطقيين : المنطقي ها // اللغة : افس ، سا ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .
(٧) وأما : فأما د ، س ، ها ، م ، ن ه // المشى : المسى ي // أو في ماش : أو ماش
ي // فكان : وكان ها . (٩) ترتب : ترتب ي // فنتلثم : فالتأى (١٠) ما ادعوه : ما ادعوه .
(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر
ذكره م : ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متبينا .
متبنا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : لا كان س .

الأشياء التي في العالم موجود له المسمى أي شيء كان . فإنه إن عني بيمشي هذا للمعنى كان قوله يمشي يكون صادقا إن كان في العالم شيء يمشي ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء يمشي إذا أخذ يمشي على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشي ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشي . وذلك أن قولك : شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم للوصف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشي . وأولها لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشي وذلك لأن الشيء من العالم للوصف بأنه يمشي إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسماً ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالاً على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أي معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضر ، حتى إن كان ذلك المضر معنى عاماً أو شخصاً أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان هـ . (٢-٣) يمشي ويكون كاذباً.... بمعنى : ساقطة من مـ . (٣) إذا : وإذا ع ، ي . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا هـ . (٥) يحتمل : يحمل م // الشيء : لشيء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا معنى لـ . (٦) في : ساقطة من م // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من م // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، هـ // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر : والآخر عا // فقد يدخل : فيدخل هـ . (٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د . (١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصاً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ؛ لا يعين ع .

في جزئياته ، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئا هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والسكم وأموه أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولا ، وإن كان بعضها يقال عليها ، ففي صرح بذلك المضر المنوى في النفس صار القول حينئذ صدقا أو كذبا . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نفي بقولنا يمتى الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعينا من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقا أو كذبا ؛ فكيف إذا كانت دلالاته على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولا فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزاؤها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انتم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانيا فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

-
- (١) الأمور : أموره . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : يكون د .
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : القولات س ، ه .
(٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولا : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
// المضر : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، ه ؛ قبله م . (٦) يمتى : المنى عا .
(٨) إلى : ساقطة من م // تعينا : تعيينا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) ولو : فلوس . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه . (١٤) على شيء : من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من : سا ، م ، ه ، فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع . (١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : فلأنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

افردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهزمة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهزمة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقى بعد الهزمة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شيء وهو أن للمحقق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتي ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدم الدلالة على ماهية الشيء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً وراءها ، لم يفتنوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتيكم لهذا فى موضعه شرح بالغ . فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تنقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكتملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

-
- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، ه ، ي .
(٢) القائل : المتعالم م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندما س // لا يدل :
+ به س ، ع ، ه ، ي // على ذلك : ساقطة من س ، عا . (٧) وهو : وهى ب .
// خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد س ، ه . (٨) أما من : أما ما ه
// على : وعلى س // التمييز : التمييز ن . (٩) صناعة : الصناعة ه . (١٠) ذلك :
هذه د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت القاتنيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، س ، ع
عا ، ن ، ه ، ي مررت بالقاتنيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :
ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم ه . (١٣) فإذا : وإذا س // أحد : إحدى م .
(١٤) تنقوم : يقوم // لحال : كحال ج ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج ه .
(١٦) وهى : هى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ، ي ؛ أول ما لم ه // تكن نسبة : تكن نسبته ه .

الفصل الرابع

(د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثاني هو أن يصرف الاسم المطلق تصريراً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والابيضاض والتحريك والتبييض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر ١٠ وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صحح ، يصحح ، صححة ، وهو الذي يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم لالطلق الذي لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم للمطلق للشيء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأول) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والابيضاض : والابيض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن التبييض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون المصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لتغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجواهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجواهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي // معنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ - ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) اللفظة : لفظت // أولى : ساقطة من س ، عا . (٣) والابيضاض : والابيض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من س ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني س . (٩ - ١٠) وكذلك المعنى المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١٣) الجواهر : الجوهر س . (١٤) حي : حي عا // إذا : أي د ، س ، س ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ - ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

- ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهراً حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيها سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيها سلف بل معنى أنه تجوهر عندم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيها سلف. فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له . فلفظة العرب مضاية في هذا الباب . ولا يمنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضابق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيها سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفتت إلى الحمل على البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل ٥
- في التلميح الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجمل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع ١٥
- ولكن ما هو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فملا آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأول): أي ب (٣-٤) بل معنى ... فيها سلف : ساقطة من م . (٤) فيها سلف : ساقطة من عا // فيه فيدل : مقول عا . (٥) حدوث أمر : حدوث عا // لأمر موضوع : لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // في : ساقطة من س // له (الثانية) : ساقطة من س ، هـ . (٨) على (الثانية) : ساقطة من ع ، ي // الجوهرية : الجوهر عا . (٩) الحمل : حمل // أنه : + قد ، س ، سا ، هـ . (١٠) ي : من ع ، ي . (١١) وذلك : ولكن ع . (١٣) ما يجمل : ما يحصل س . (١٤) فيسكون : ويكون س ، هـ // لا صح : الأصح هـ . (١٥) وإن : فإن ب . (١٦) لفظة : + كلمة بخ ، س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // ما صح : لا صح س . (١٧) غير : ساقطة من عا // ما صح : ما يصح م ، هـ .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط
وسلى المعنى العدمى الذى لا يحصل له في نفسه . فقولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان
قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال
صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها
إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل في التعليم ٥
الأول تأويل آخر ليس يحضرني الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهي أن القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل
على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا
وبينا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ
جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتنصور معناه . فإن تأملنا لو سأل ١٥
ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ،
ويحصل له منها الدلالة التي للخبر ، كما إذا سئل فليل من في الدار فقال زيد ، وإن
كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ،
والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار بصير وكان يكون لا الدال على الكون ١٥
مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعاني

(١) والمتوسط : والمتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ، عا // إذا : إنما عا .
(٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : ـ على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
(٥) حرف : حروف هـ // كان السلب : ساقطة من د // لما : كاع . (٦) تأويل : تأليف
من // ليس : فليس عا ، ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،
من ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (٩) فقال : فليل من . (١٠) له منها : لها منه من ، سا ،
عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ . (١١) ويمشى : ويمشى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .
(١٣) فإنها . . . الوجودية هي : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م // هي :
ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة بمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعني الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسب بينها .

- وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدء فقيل إنَّ وسكت بقي الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقرن بها لفظ آخر يتم نقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفي وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كخبر ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فن القبيح بالملم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة وما يشاكلهما .

- (١) موضوع: الموضوع م ، ي // ولي : في س . (٢) خبر معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع و ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س . (٤) وهي : وهو ب ، ع . (٥) في أنها : في أنه ع و في أنها ه . (٦) نسب : نسبة عا : (٧) بينها : بينهما ه . (٨) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ، و فلذلك س ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداع . (٩) ثم : ساقطة من عا // ابتدء : ابتدأ ب و ساقطة من ن . (١٠) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع و ثوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، م ، ه ، ي و ولا يصح ن // مبتدأ : مبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : بخبر د ، سا ، م . (١١) يقرن : يقرن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٢) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لانسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي والنسبة س . (١٣) الوضع : الوضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(٥) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد
 ٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب
 وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان
 كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة
 الإنسان ، فإنه لا يدل أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ للركب في السمع كعبد الله فلا يدلّ جزؤه منه أيضاً بذاته ، من حيث هو
 ١٥ جزء منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمه حكم الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،
 إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة
 في تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يبيها على هيئة
 مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك
 ١٥ لأن المفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للركب

(٤) جزؤه : بجزئه ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة
 اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
 (٧) الإنسان : إنسان ع // كالمقطع : كالمقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .
 // له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛
 التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذا ب ، ع
 // المركب : التركيب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير
ألبنة ، وإن كانت هيئة التركيب وبما تغيرت بحسب لغة لغة ؛ فإن للضاف إليه
مثلاً يؤخر في لغة ويقدم في لغة ؛ وكذلك للموضوعات والمحمولات ليس يجب لها
في القول ترتيب بعينه في الطبع .

- والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيدةً
لبعض ، وهي التي تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذي كقولنا : الحيوان الناطق
للمائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المئيت .

- وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي الدلالة على
ما في النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب
ليكون منه ، وانتي تُراد لذاتها هي الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف
التنقي والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتي تُراد لشيء يوجد
من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة
فتكون المخاطبة استعمالاً واستفهاماً ، وإن أريد عملٌ من الأفعال وفعلٌ من الأفعال
غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوي التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهى ، ومن الأدون
قصرٌ ومسألة .

١٥

لكن النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو التقييد ، وذلك في
اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها ، والتركيب الذي على سبيل

(٧) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .

(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض :

بعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذي : التي س . (٧) المائت : المئيت

ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هي : هو ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها س .

(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، ع ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع

// يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوي ، المتساوي سا

// الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) في : من ب ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .

(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقويل الأخرى فلا يقال شيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يُعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكِمَ ها هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب تلويثهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والتقدير ، س ، سا ، ها ، م ، د ، هـ ، ي . (٥) والشعر : ساقطة من ع .

(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب ، س ، سا ، ها ، م ، د ، هـ .

(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، هـ (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، د

ومن م . (١٣) أعني جازماً : ساقطة من ط . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، د ؛

ساقطة من س ، هـ . (١٨ - ١٩) لا تركيب معنيين : ساقطة من ي .

(١٩) تركيب : ساقطة من ط .

ويمكن أن يقوم بدله مفرد ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيب هذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدق أو كذب ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظ مفرد ، واعتبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعت أنه رأى عبد الله زيدا ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجاب وسلب ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يدل عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حلى ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حى ، وفى السلب خلافه . وأما فى الشرطية فإنما يقال فى إيجابه إن هذا لازم تالي لذلك أو معاند له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول فى الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبداً بالكلام فى القول الجازم البسيط ، وهو الحلى ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهى بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذى لما لحق المقدم من فصيلتها أو فصولها حرقه ، فجعله

(٢) الجزء : الخبر ع // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من ع .

(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .

(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .

(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو حلى وخاصته : فهذه حلية

وخاصتها ع . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س

// القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .

(١٧) لما لحق : ما لحق م ؛ ما لحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا المحلى ، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يسمى محولاً على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

- ١٠ وكل علم فإنه يتحدد . ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه ، وأما الإيجاب فهو وجودي مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعني بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذي لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العمى ، ليس معناه أن البصر موجود في العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحد جزأي البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٦) فأول : فأقول م . (٨) نسبة : نفسه بخ ، ه . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتعدد : محدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) قالسب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٢) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : الشيء م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .

جزءاً من نفس العمى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة
لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

- والمعنى الذى يَسْلِب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن
موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء
لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخلياً للسلب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
في السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب
بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى
لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب ورفع هذه النسبة . فمن وجه يحقق
أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف
يجتمع معه ؟ ومن وجه يحقق أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى
هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه .
والاعتبار الذى يسيبه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ؛
والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخلياً للسلب بالقوة وبالفعل
وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء
الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

-
- (١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
(٤) الأمور : ساقطة من س // تحلب : سلب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي
// عنه : عناع // شيئاً : + ماد ، عا ، ه // فلا بد : فلا شك سا .
(٥) السلوب : المنسوب // جعل : + فى م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان
عا // فرغ : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) منه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي //
أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن العدم : والعدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع //
يجعل الإيجاب : يجعل الإيجاب ه + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .
(١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب منه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد
السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب
جزؤه إلا في الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم :
إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ،
فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ي .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول
والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب
وإعطاء الشرائط في تقابلها

٥

وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال
الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصل
فيها المعنى للنسب إلى الموضوع الغير للمين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

أما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا
كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فإنك تقول : إما أن
يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فنضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية
في الأمرين دائماً .

وأما الحليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون
إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب .
فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحلية تتم بأمور ثلاثة فإنها تتم

١٥

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن //

الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب والأصول نفسه كاهـ س ، ع ، م ، ي ؛ المحمول نفس كلمة نحو
زيد قام هـ . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٢) فكانوا : فكان س ؛ وكانوا هـ .

(١٤) كذا (الأول) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فكانه ع ، ي //

يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما . وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومجمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

- فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :
- ٥ دلالة على للمعنى الذي للموضوع ، وأخرى على المعنى الذي للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو توحيلاً على حال من الأحوال اللفظية التي تلتحق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية ، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذي في الحدود أيضاً لولا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتفيد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء
- ١٥

- (١) ونسبة : ونسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إل : ساقطة من سا . (٣) دلالات : إدراكات س . (٤) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى . (٥) الذى : الذى د ، س ، ع ، ها ، م ، ي . (٦) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٧) تركت : تركت م . (٨) ترك : ترك م . (٩) ترك : ترك م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من سا // لفظ : لفظ د ، سا ، م ، بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذاع . (١٦) الجملة : بالجملة ي // وتفيد : تفيد ع . (١٧) التتالى : التالى ع .

الأرض المنقاة الدائرة . بل يحتاج أن يقتزن بالتالى أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتسكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لالتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء . وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب حل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ منرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ، المقترنين عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، هـ // بالتكلف : بالتكليف هـ // البعيد : + الذى ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقا عا . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٧) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (٨) عن : من د // تشبه : نسبة م . (٩) الذى : التى ع // الكلمة : الكلم س ، عا ، هـ . (١٠-١١) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به أو المضمر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإنّ إنما يكون القول الجازم واحداً ، أما فى الحبل فإن يكون الرابط المصرح به أو المضمر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحبل هو أنّ تقول إنّ الموضوع هو المحمول .

• فإنّ إنما يكون واحداً إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نبتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثرًا للمعنى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المنجكم على كلها . وأما إذا نما واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

• وليس كل ما يكون موضوعه أو محمله اسماً مشتركاً لمعنى يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيقلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كانت مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحلية الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

(٢) أو المضمر : والمضمر ع . (٣) أما : إنما ؛ فأما // الحبل : الحبل د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضمر : + إنما ، ن ، + هوع // ربط : رابط ع . (٤ - ٣) • أما فى الحبل ... يكون واحداً : ساقطة من سا . (٤) الحلى : الحبل د ، س ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) لافى : فى ي . (٦) العين : العين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، ه // حقا : حقة س ، عا ، ه . (٨) العين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // اسم : الاسم ع . (١٠) عين : بجزء م ، ي // فالحلية : والحلية ب . (١١) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل نحتاج في الأول أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً : فالنهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالتهما من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً . فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول . وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذي للحمل فقط فيسكون النزع هو السلب الذي للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطي ، ويصلح أن يعنى به القياسي ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها : منهما ، ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يقرن س ، ع ، ه // كليهما : بكليهما ه .
(٢) كانت : كان . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :
الجملة د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزعها : نقيع ع
// القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ، المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :
ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسي : القياس ب ، سا ، ع ، عا
ه ، ي // به : + القياس عا .

كلأما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والذلو ، كقولك فى الإيجاب الحلى
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
تلو الثانى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،
فأما فى الحلى فكقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه بمحتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حلى ما موجب ، وأنت تعلم هذا
فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالي أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم
البسيط هو الذى يدل على أن شيئا موجودا لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة
اليونانية فلا بد من أن يقتصر بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يترجم

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :
ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٥) وأما السلب ... المتصل : ساقطة
من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : المبارع ، والعناد
عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فباد ، ع ، ن . هـ ، ي . (٨) هنا : هذه ب // الإيقاع :
ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :
اتباع سا ، م ، هـ ، ي ، ب اتباع عا // بحمل : لحل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،
عا ، م ، ن ، هـ ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هنع . (١٢) لزم :
لزمس . (١٤) أو ليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٥-١٥) الالة اليونانية : لالة اليونانيين ع .
(١٥) من أن : وأن ع // يقتصر : يقتصر د ، س ، عا ، هـ . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :
ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من هـ // لشيء آخر : ساقطة من
هـ // وليس : فليس ع ، ي // ما يترجم : ما يترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول قليل إن السلب حكم بنفى شيء عن شيء بشيء فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى منفي عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العام بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء .

- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه صائب ، وما سلبه صائب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالتحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقارراً إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعنى أن يكون الموضوع معنى واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرّم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرّم ويعنى ما فى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المسكان إن كان مكاناً ،

(١) بنفى : بقاء م // بنفى : شئنا س ، ي : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ : السلب : والإيجاب سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // السلب : سلب ع ، عا ، بسلب ن ، هـ ، ي . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... انتهى : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي . (٦) وما سلبه : وكما سلبه ع ، وما يسلبه هـ ، ي . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ، وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي // الجزء : الجزء عا . (١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٤) فى (الأولى) : ساقطة من د ، هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل بينه // وإن : فإن ع ، ي . (١٥) كقول : كقولك م . (١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا . مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره . ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسنة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلحة ولا منكورة بل ولا متصورة فضلا عن أن تكون متعابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ما سنذكر فى تعليمتنا تبكىت المغالطين .

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، ن ، ي
 // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٤) إذا : إذ س // بمعناها :
 بمعناه سا ، ع ، ي ، ساقطة من م . (٥) سلبه : سالبه ب . (٦) يقابله : يقابل ع ، ي .
 (٨) مابعد : مابعد س . (٩) على وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ما سنذكر :
 ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // المغالطين : + إن شاء الله عز وجل ب ، د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

ولما كان موضوع القضية لا يتخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فلحكم إما على الكلي وإما على الجزئي . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكين دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحليات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤-٥) والتقابل الذي: والذي س. (٥) سبيل: ساقطة من ع، م، ي. (٦) للقضايا: والقضايا ع، هـ. (٧) موضوع: ساقطة من س. (٨) وإما: أوع، ن، ي // كقولك: فكقولك س. (١٠) بين: + فيه س، ع، هـ. (١١) أو أن: وأن د، سا، ع، ها، م، ن، ي // واحد: + واحد س // منه: بمamente د، س، ع، ي // ألبنة بما: ألبنة سا، عا، م، هـ. (١٢) ذلك: ساقطة من س، م. (١٣) الإيجاب: للإيجاب س، ع، ها، ن // التميم: + به د، س، سا، عا، م، ن، هـ.

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تنعيم القول في فهم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس ، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر . وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحداً من الناس بعينه واحداً خاصياً . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولاً أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجراً . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن نحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجهها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقاً كونه كاذباً هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذاً ليس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضاداً

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ؛ القول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعين د ، عا ، م ، ن ، هـ // واحداً : أو واحداً س // خاصياً : خاصاً سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بحجر : بحى د ، عا ، هـ . (٧) بحجر : حجراً س ، ن ، هـ ، ي ؛ بحى م . (٨) اللفظة : لفظ ب ، د ، سا ، ع ، ن ، هـ // يحتاج : إلى س // لفظة : ساقطة من م . (٩) يكذبان : يكون س . (١٠) وإذا : فإذا س . (١١) كقولك : قولك سا . (١٢) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٣) بكاتب : كاتب ع .

إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألينة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تنجمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .

واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتعريضنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول

- عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لادوامها نسي مادة .
- فأما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدها ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ، وإن لم يكن أوجب ، والسلبية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط للمعدودة أن السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون للوجوب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكلين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرها أنهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للبتيدي ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترتفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل د . (٥) بالنسبة :
 + إلى ع // نسي : فيسي سا . (٦) فيسي : ويسى د . (١٠) مستحقاً : مستحقه د ،
 سا ، ها ، م ، ن ، ا // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منها : منها س
 // وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، ط ،
 م ، ن ، ي // وفي : وأما س // فكلاماً : وكلاماً د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ،
 الجزئيات ع // حكمهما : حكمها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ا // الكلين : الكلين س .
 (١٥) تصدقا : + مما سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوباً : وجوديان // لا يبين :
 لا يبين د ، س ، ن ، ه .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

- والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطق
- ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان .
- وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للتعلم المنطقي عليه .
- وعلى أن المنطق لا يحتاج في صناعته أن يعتد وجوب هذا بل يكفي من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرناً في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في الكم
- 10 دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب في الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .
- 15 وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التي تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودى // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // في بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، هـ . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فا : فبا د ، ع ، عا ، م ، ن ، فلا هـ . (١٠) الواجب : الإيجاب ج (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهي : وهو س ، ن // في : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولولم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي و ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقاً ليس لنا منه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فالحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يترأ عنها • ويكذب عليها فيصدق لاحالة في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشيء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها ، د ، س ، ن ، ي ، وإلحاق ذلك ع ، وإلحاق ذلك به عا ، م ، هـ // إلحاق : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصها سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقة عا ، م . (٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ي ؛ عمومها عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان ملحقة به في خصوصها فقد ألحق به في خصوصها دون عمومها عا // صادقة : صادقة د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقة بها س ، ي ؛ ملحقة به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحبة إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فالحق : فالحق ي . (٦) يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي . (٧) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصها د ، سا ، ع ، ها ، م ، هـ // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، ها ، ن ، هـ ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، ها ، م ، ي ؛ بقولتان // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (٩) ما يعمها : ما يعمها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي .

عليه ما لا يتهدى إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كل ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما يبينه من أن الحكم على الكل من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس بوجوب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص .
ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لأنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن الكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كاية الموضوع لا توجب كاية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالهمل ما موضوعه كل قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس بمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به . فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه في عومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : بما بيناه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .
(٥) ليس : وليس د . ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، ه ، ي .
// فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعلمه ي . (١٠) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا :
إيعا ع // ما : بما ي . هـ د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .
(١٠ - ١١) وأعني بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .
(١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين
د ، سا ، م ، ن ، هـ // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٥) بل :
ساقطة من ع // معنى الإنسان : معنى كالإنسان ، عا . (١٧) في (الثانية) : ساقطة من ع // للمتضادتين :
المتضادتين م ، ي .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبه . والأمر الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تنفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا للموضع إن المعنيين الذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أننا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضاً وجه . ١٠
لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعني بالمتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويالحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن ألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي ، فإذا ن لا مهمل إلا وهو كلي ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥
فمضى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبته . والثاني أن ألف واللام في لغة العرب

(١) نفس : بعض ع . (٢) كما إذا حمل لا محالة : ساقطة من س
// الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ،
ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين ع . (٥) المعنيين الذين : للمعنى الذي س ، س ، ع ،
ع ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٦) يكونان : يكونان د // متضادين : متضادتين
س ، م ، ن // بهذا : هذا س . (٧) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :
إذا الإنسان د ، س . (٨) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما
// فهو : فهذا س . (٩) فلا يبعد : فإنه يبعد ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٠) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١١) دون : ساقطة من س
// لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) العرب لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبنة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحذلق بصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بأن كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جهلة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلفظ كل ، وأما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلى . والسور الكلى يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تكن أن الحيوان بكنيته للإنسان ، بل إن الحيوان لكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

-
- (٢) لأن : ساقطة من م ، هـ ، ي . (٣) بصحيح : يصحح ع . (٦) قبولا : قولام // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
 (٦ - ٧) فتقبله بالضرورة . ساقطة من ح .
 (٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كذبه : كذب س .
 (٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الجمل س .
 (٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س و تدل ع // فبلفظ : قبله س ، هـ .
 (١٠) جهة : ساقطة من ح .
 (١١) الحكم بحسب : ساقطة من ح ، ي . (١١ - ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
 (١٢) فإن : وأن ي // لكليته : والكلية ح .
 (١٣) كلية : كلياته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . وإن س : د

لم تدل عليه بهذا السور ، بل نحتاج أن نورد لفظاً آخر يدل على الحكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفنا هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يفن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلية الحكم . وأمثلة هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن المادة جرت بذكرها فلنتأملها ونعرف أحوالها .

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلنتأملها : فلنتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

الفصل الثامن

(ح) فصل

في المنحرفات الشخصية

لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومملة ومحصورة أى مذكورة السور ، وهذا اللفظ الذى يدل على السمية إما بإيجاب كل أو سلب كل أو إيجاب فى البعض كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب أو ليس بعض الناس بكاتب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل يفهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ثم قرنا لفظة التدبير بمحموله فأما أن تكون لفظة كل أو لا شيء أو بعض أو لا كل ، والمحمول إما أن يكون معنى كلياً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هدر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلاً : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

-
- (٣) المنحرفات : التحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : سلب د ، سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثاني) : الإنسان ب // بكاتب : كاتب ب ، ع ، ي . (٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد فقولك : ساقطة من م . (١٠) فنقول : + أنواع ، ي . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع // كل : + شيء ، ع ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م . (١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // فى الإيجاب : والإيجاب سا . (١٤) فيقال : فنقول سا .

هي بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذي هو السور . وفي مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألبتة بوجه من الوجوه ، بل نمنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونمنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد . فقولنا بعض الإنسان إنما نمنى به بعضا من جملة الناس الذي مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويمجد بمجده . فإذا استعملنا الكل والبعض السورين في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذا لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنتقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فنتقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صادق ويوم كذبا . أما إيهامه الكذب فلأنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥ سالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

(١) بعض : + هـ س ، هـ // البدن : البدن ع . (٣) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإننا لا نذهب هـ . (٦) إنسان : إنسان ع . (٧) استعمال : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ . (٩) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد (الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (١١ - ١٠) بعض هذا ... زيد : ساقطة من س ، هـ . (١١) فنتقيضه : نتقيضه د ، س ، م ، ن ، هـ ، ي + هو ع . (١٢) فلانه : لأنه ب ، د ، س ، ع ، غ ، م ، ن ، ي . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر ع ، هـ . (١٦) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوم كذبا ، أى أوم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن للمدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون
للموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول
كلها قلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،
بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجمله فإن حل الممكنات
على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفي مادة
المتنec كاذب ، وفي مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شيء من المعانى الكلية .

(١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أوم : ساقطة من د .

(٢) وإنما . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .

(٣) كل واحد . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //

لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح س ، ع ، ه // فأما : وأما س .

(٨) كذبا : كاذبا ع // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //

ليس ولا واحد : ولا واحد وليس ج . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحدا :

زيدا ولا واحدا د ، س ، ع ، ن ، ي ؛ زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما

ع ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م

// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من س . (١٤) وأما : فأما د .

(١٥) كل كذا . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :

فإنه ع .

وأما المهملات فالفرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولها : الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لكننا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين - ولناخذ هذا أخذاً فـ كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف جملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة .

وأما في المتنوع والممكن فالكذب ظاهر كقولاك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذى هو أم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٥ - ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : + كذاع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ - ١٥) فإن لكل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوي فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تعني بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الأحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن معنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية . وأما في المتنوع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشيء من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في المتنوع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في المتنوع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع .
(٣) فلم : لم عا . (٤) الأحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبنة س ، ع ، ه ، ي //
وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة
من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ،
ه ، ي // كان شخصاً : لفظ : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) : في : ساقطة من ب ،
د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : أي د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي
// هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي .
(١٠) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إنسان . (١١) الواجب : الموجب سا // كقولنا :
كقولك ب ، ع ، قولنا ه . (١٢) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره :
ساقطة من عا . (١٣) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٤) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلى والمحمول كذلك فلا يصدق موجبيه في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من السكابين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ، أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب فى الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك .

- وأما فى الممكن فملى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما ساف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من السكابين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتبين أولئك هم الذين هم ولا شيء من السكابين ، وأما البعض السكابين فليسوا ولا واحد من السكابين والإنسان يتم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أو ماناً إليه فيما سلف إن

(٣) فى صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أما : وأما هـ . (٥) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) فوانا : قوتك ن // الضاحكين : الضحاكين هـ .
(٨) أى : أن ع // الضاحكين : الضحاكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١١) م : ساقطة من س .
(١٢) يتفق أن : ساقطة من ها // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل إنسان بعض الحيوان أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب ١٠ كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولا واحد من الناس ليس ١٥

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
(٢) ولا واحد : لا واحد ع . (٤) كذا (الأولى) : هذا هـ // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // الواجب : + في ع . (٥) المساوي : والمساوي د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولك : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩-٨) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١١-١٠) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١٢-١١) حيوان وكل ضحاك وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كلى : ساقطة من م . (١٣) كقولك : كقولنا س . (١٤-١٣) فلا جعل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن .

- ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس واحد من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجباً ، ويكذب حيث صدق إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من ساء ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .
 (٣) كاذب : صادق ساء ، م ، ي . (٥) الحجارة : الحجر س ، ها ، ن ، و الحيوان د ، ساء ، م ، هـ ، ي // كذب : صادق ساء ، ها ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : صدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من ها ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .
 (١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، ساء ، ع ، ها ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفله . فإن هذا صادق ، فإن الأمي ليس ولا واحد من الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي إذا واقفه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي . وجب إذا ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصواب فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد يحمل على الموضوع بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور ألبتة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني لأن بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات خوالص أو ليست سوابب خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات إذا جزئت أجزاءً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهناك تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

- (١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأمي : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، س ، ع ، هـ ، ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن . (٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب س . (٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذي : فالد ي . (١١) وأنها : أو أنها س ، عا . (١٢) خوالص : خالصة من هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة : النسب د ، س ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) القضايا : القضاء س ، القضية هـ . (١٥) فلا : ولع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٦) وإن : فإن س ، هـ ، ي . (١٧) ومتأخرة عن : ومتأخرة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ، الشيء ن .

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أي سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني ، فإن عني بالمعنى المعقول من الإيجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب في الصادق منها صادق وفي الكاذب كاذب ، وإن عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن •
الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجة بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق في المواد الثلاثة أو في مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فلا يصح صادقاً في المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه في المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ١٠ ومطابقة أو خلافاً في مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خواص ولا سواها خواص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أي معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأي معنى جعلته محمولا فحكمت بـلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شيء من الحيوان ، أو لا كل حيوان كعنى واحد ١٥ أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلمناه كان

-
- (١) فإن : وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .
(٣) تستعمله : + فيه م ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعاني : المعنى س ، ه // بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من م .
(٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : في الوجود ه . (١١) خلافاً : كلاماً عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سواها : سالبات س // لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جماناً عا // بوجوده الموضوع : بلا وجوده للموضوع ع ؛ بوجود الموضوع عا // لإيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : لإيجاب ع .
(١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لا يمكن ه // بجملته : بجملته ع .
(١٧) بالحقيقة : لحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
ومع ذلك فلا يظن أن هذه للواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
فإن قولنا : كل إنسان هو لشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو للمتبع وإن كان
مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
لما دته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد
أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع
إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
كل إنسان قابل لكل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
في المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
محمولاً ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولاً ولم يدخل السور . وأما إذا
دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .
فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقبل
إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الفرض ليس أن يدل على أن
المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت
موجودة في شيء . فذن حاولت أن تقرن هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار
المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .
(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ن . (١٠) السور : السور س
// آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا // ولم : ولو لم يكن عا
// وأما : فاما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //
لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الجزء م . (١٥) كلية : الكلية م .
(١٧) شيء : + ما س ، ه .

التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها
الملم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما
لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل
إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست
المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك
المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة
لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ،
إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ،
سا ، ح ، عا ، م ، ن ، ي و للتكثر ه . (٣) لا يعنى : لم بعد س // يحيطون :
يحيطون د ، سا ، ن ، ه ، ي // في : أي ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة :
ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة
س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(ى) فصل

فى تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

فى أقسام الصدق والكذب المتمين وغير المتمين

٥ إن وقوعنا إلى للنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية وأنها فى حكم المحصورات الجزئية ، وهى الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق فى الممكنة ممّا ولا تكذب ألبنة فى موضع ممّا . وتأمل ذلك فى المواد الثلاث . فلما تمادى بنا الكلام فى بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع فى الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى للنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

١٥ فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتقين فى الكم ، فقد تكذب الكلّيتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،

(٤) وهى المتمين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهى : + التى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المتضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع لى . (٩) فلما : فبما د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان ع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكونا مختلفان بالإيجاب والسلب اختلافاتاً تاماً محصلا مختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصي فيمكن فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع . وأما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل لا تناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى السكينة فتسكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال في جميع ذلك ، فإذن لا تناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالسكينة والكيفية هو المناقض قولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لا بعض ، إذ هما واحد في القوة ، وقولنا : لا شيء ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والمنتهى ، ومقابلها يسكن في الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت في المنتهى وكذبت في الممكن والواجب ، ومقابلها يكذب في المنتهى ويصدق فيهما . وعليك أن تجرب . فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق ١٥ والكذب في كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لفي خسر وإن الإنسان ليس في خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

-
- (١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) أو : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتسكون ع .
(٨) فيبقى : فيبقى ب . (٩) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١٠-١١) موجبة ... السكينة : ساقطة من . (١٢) سور : صور ه // فكل : وكلن .
(١٦) موضع : مواضع ط ، موضوع ه ، ي . (١٧) لى : لى عا // لى : لى س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في النسكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلاً ثم يكون لا جميلاً عندما هو قبيح وعندما هو في النسكون قبيحاً . أو قيل إن كان جميلاً فله موضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة ما يقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فالأصل يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلاً في وقت من الأوقات فصدق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقاً . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا لشرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

- ١٠ لكن لتأمل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلمون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جيلاً : جيلاً ع ، ي . (٢) أو قيل : وقبل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ مختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فباع . (٨) الدوام : لا فإن ذلك بالحقيقة ع // مالا لشرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

- فتمحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
وضورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن تقول إن
المهملتين في الواجب والمتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
المهل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .
فإن المهمة في مادة الواجب من حيث هي مهمة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
يصدق فيها الكلي . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
بالفعل ، وبين حكم توجهه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،
لا يثيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يمينوا أو يمينوا
مختلفين تعيناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في ذهن إلى مفهومها .
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه في الواحد بالحد ، بل لا يبالى
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحدتها فيه كالفردية والزوجية معا
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ن ع . (٨) بالفعل :
الفعل ي // تريده : نريد س . (٩) تجعلون : + القضيتين د د . (١٠) وذلك (الأول) :
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة
من ع ي // لي : في س . (١٢) لا يثيرون : ولا يثيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .
(١٣) تعيناً : تعيناً ، م ، ه . (١٤) أول : أول د ، سا ، ع ، ها ، م ، د ، ه ، ي
// ما يعلمه : ما يشمه س . (١٥) بالحد : ساقطة من د د . (١٦) في الحد : بالحد س .
(١٧) هو : ساقطة من ع ، ها ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن للمشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممنوع ،
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من مسود واحد لا يمكن أن
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فلا إيجاب
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، قلنا : إن الثوب
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقتسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
فإن الزمان الذي حصل جمل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تبين أحدهما فيه بمحصول
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) للمشكك : لتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د . س // للإيجاب :
الإيجاب ع . (١ - ٢) ما يمنع فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان :
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممنوع : بمنع ع . (٥) حيوان : + إن ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقاً : لاحقاً س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلية :
+ فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التعيين : المتعين ع . (١٨) لما : بما ع .

- بمحصل السبب الذى يوجب ، ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعيين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكن كل أمر فى المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قلنا قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشيء فى نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ٥ والكذب . وحتى إن كان القول فى ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعنى التالى من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

(١) بمحصل : لمحصله د ، س ، ب ، لمحصل س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذباً : أو كاذبى // لكان : لكن ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : حينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى ع ، هـ . (٦) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من ع // القول : + فيه س // فان : لأن ع . (٨) إن : إذا س . (٩-١٠) أو غير . . . : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن ع // كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ، ك ، ع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي . (١٤) من : فى د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي // إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائز ع ، ي .

السكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا التلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنها يشتركان في الصدق، والثاني ١٠ أنها يشتركان في الكذب ، والثالث أنها ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتها معاً فيخرج عنها الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقيقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقيقين والحق ١٥ هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنها جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ، ي . (٩) والكذب : أو الكذبها . (١٣) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا ي . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) معا : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (١٧) وهو : وماد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً
 ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون
 اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يوجب هذه الحالات وأن لا يكون
 شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
 أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا
 أموراً تحدث بالاتفاق وأمرراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان
 بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتقدين أننا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن
 قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعده مما يكون بالضرورة أو لا يكون
 بالضرورة ، كأن قلنا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان
 لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد
 فلا نشك فيها ، فإذا ما رفعها وبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة
 وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا
 التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار
 فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طبائه أن يبقى إلى أن
 يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين .
 فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذي يتكلمه
 بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٣) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع و ساقطة من ي .
 (٤) لكن ذلك : ذلك ب // لزم : يلزم ع . (٤ - ٥) محال الآن : ساقطة من س .
 (٥) فظاهرة : فظاهرة عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) تفكر : تفكرى // أو نستعد :
 نستعد س و فستعدى // إن (الثانية) : إذا س و ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ //
 أمراً : أم س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،
 س ، م ، ن ، هـ ، ي و ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب و ولم
 يكن س ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يتعين : يتعين بخ ، س و لا يتغير ب ، عا و
 ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال ، فإن النظر فى طبيعة الضرورى
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يبنى به المنطق من حيث هو منطقى ، بل ذلك
لصناعة أخرى . إنما غرض المنطق أن يعلم حال الصدق والكذب ، وأنه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وأن التعيين فى بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً
مشهوراً . فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى ، لست أعنى مادام وجوداً وبشرط أنه
موجود ، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع آخر من
الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً ،
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة ؛ وقولك زيد ماش
بالضرورة ، مادام ماشياً ، وكذلك تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
أخذناه مطلقاً ولم نمن وقت مشيه ولا تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً
مادام ماشياً ، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لازماً
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل
فى مثلها صار واجباً ، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

(١) ثم يرجع : فترجع ه // ونفى الضرورة : وهى الضرورة س ؛ وهى بالضرورة م .

(٢) النسق : السابق م // علم : على م . (٣) فإن : وإن د ، س ، سا ، عا ، ه ؛ + ما
س ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (٦) معانداً لما كان : فإنه لما كان عا . (٧) فبين أن : من أن د ،
سا ، عا ، ه ، أن ي . (٨) وجوده : ساقطة من ع // وبشرط : وبشرط س ، أو بشرط
سا ، ي . (٩) ستعلمه : ستعلم عا . (١٠) الشرائط التى : شرائط س // بها : به ب .

(١١) وجوده : وجود ن . (١٢) وقولك : ساقطة من ن // زيد : وزيد ن .

(١٣) يمكن أن : ساقطة من ن . (١٤-١٣) إذا أخذناه . . . ماشياً : ساقطة من د ، ن .

(١٤) أخذناه : عيننا س ، ه . (١٦) اشتراط بشرط : اشتراط س ، عا ، ه ؛ اشتراط ع

// محترق : محترق ع . (١٧) الأقوال : + فى ذلك ع .

- بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير تقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق، وكما أن الأمر واجب أن يكون مادام كائناً وأن لا يكون مادام غير كائن . وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ، ٥ فانه يصدق اذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فانه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد مادام لا يوجد . وتفهمك هذا يفنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة مادام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس ١٠ يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لاضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كوافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

(١) يفيد : يمدد ، س ، ساء ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١-٢) صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا .
 (٣-٤) كذلك . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فسكذلك س . ع ، عا ، ي .
 (٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، ساء ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فانه :
 وإذا عا . (١٠) ماشيا : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، ساء ، عا ، هـ ، ي . (١١) في بعضها
 أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كوافاة : موافاة ع //
 دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث
 من الجلة الأولى من المنطق س ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تحت
 المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق وهو باربر ميناياس ولواهب العقل أحمد
 بلا نهاية هـ ؛ + تحت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق ي .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية . والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محمولاتها كلًا ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطه إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسما هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطه حاجة الأسماء

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب يارير ميلياس
وعى خمسة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات :
متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرح ع // بالرباط : بالرباط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع .
(٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ،
هـ ، ي . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كلما سا ، كلما ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي .
(١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتقدمها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ، فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً . ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فتراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الثنائي التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ١٠ ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالمجمل فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فللتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فللتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور ١٥ يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة ممدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تمتد س . (٤) وتفقد : وتفقد هـ س . (٥) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً أي . (٦-٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الآخران هـ // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمول س ، هـ . (١٤) وأما (الأولى) : أماد ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // وأما ... الموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

ممدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب
كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كره أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة للمعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
السلب داخل على أنه رافع للمحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

١٠

١٥

- (١) ممدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد عا ، عا // لا عادلاً : لا عادلاً ب و عادلاً ع .
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .
(٨) كره : كره د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا هادل د ، ن //
يفترض : يفترض د ، س ، سا ، ه ، ي و يفترض ع . (٩) زيد (الأول) : ساقطة من ب ،
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابله عا . (٩—١٠) عادلاً يوجد : ساقطة من ع .
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي
// المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسالبة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

بعض حروف السلب
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى . موجودة
أو في القوة ، فمضى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض
حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
فبشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظه ما صار موجبا كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول
قد يشعر الذهن قريبا معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التي هي
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه واجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

ونحتاج الآن أن تقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولا . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئا موجودا له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان
وإما في الذهن . فإنه إذا قل قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعنى بذلك أن
كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ، ليس معنى ذلك أن كل ذى

(١) بعض الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، هـ .

(١ - ٤) بعض حروف السلب كما أن : ساقطة من عا .

(٤) والمحمول الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :

لفظة د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ // ولفظ : ولفظة د ، سا ، هـ // بالسلب ولفظ غير :

ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، هـ . (٧) على : في ع // آ : + ما د ، س ، سا ،

عا ، هـ . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .

(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + حكا د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى

س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، هـ ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، هـ ،

ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //

بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،

د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي // كل ذى : ذاب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي و ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعلوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يوشون أنفسهم فيجوزن أن يكون للمعوم صفات
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من
الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لأن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،
فحينئذ من المحال أن نقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس
الأمر ، وليس هو في نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب ١٠
والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله
ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن . ي // عدمه : عدمها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها ، د ، سا ، ع ، ها ، م ،
ن ، ي // كذا : كذلك // فإنه : فإنها ، د ، سا ، ها ، م ، ن ، ي لأنه ي // إذا : إذى //
كان : كانت ، د ، سا ، عا ، م ، ن // معدوماً : معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : صفاتها
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي صفاته ي // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ،
ن . هـ // كان معدوماً : كانت معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٣) بأنه : بأنها ، د ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) الموجود : الوجود ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة
من ع ، ي . (٥) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ، ما لمفهوم
عا . (٧) أو أنها المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها ،
سا ، عا ، م ، ي ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .
(١١) وهذا : هذا . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .
(١٣) ما ذكرناه : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٤) حين : من حيث ع ؛ حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بأنها : أنها ، د ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

في الذهن لكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبداً . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقوله للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فواء قلت غير بصير ١٠ أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال للخلد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

فأما القول الحق فبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أمتناهم لازماً . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولنظرة غير مأخوذة جزءاً من المحمول ، ولذلك تكررت جزءاً للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

-
- (١) لكان : لكانت عا // يحق // يحق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع ، م ، ن // والموجبة : والواجبة ي // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ - ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ي . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : والنفس س ، ع ، هـ ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعمى : عى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلد س ؛ [والخلد والخلد ضرب من الفرة وقيل الخلد الفارة المعياء (لسان العرب)] // فهذا : هذا ع' ي . (١٢) فأما : أما ي // فبين : فبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، هـ ، ي (١٥) للموضوع : من الموضوع س .

غير للوجود في موضوع ليس بشيء إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجود إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المدلول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المدلول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يحمل محمولا . فإما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولية ، في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوجود ، ولا وجود له في الأعيان .

-
- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
 (٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .
 (٦) رابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، هـ ، (١١) المدولية : ساقطة من هـ . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٣-١٤) والمعدوم... الوجود : ساقطة من هـ . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤-١٥) المدولية : الموجبة : ساقطة من س . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

- وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ، أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون . والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم . فإن كان موجودا وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ، أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجبرو الذي لم يفتح
- فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان عادلا فقط ويصدق في البواق . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ، ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أخس المتقابلين
- عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق على للموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن للموجبة للمعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن
- السالبة العدمية تصدق على السالبة للمعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو : الجزء س ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لواحد : واحد ب ، الواحد د // منها : منها س . (٧) إذا : إذا د ، ع ، م ، ي . (٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، عا . (١٠) عادتهم : المادة ع // أخس : أخس عا . (١١) وفي : في س // ظاهر : ظاهر س ، ع ، هـ // للجمهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : بالحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من (١٣) العدميتين : العدميتين (١٣ — ١٤) منها تشارك للموجبة : ساقطة من ع . (١٥) التدمية : للمعدولية س . (١٦) للمعدولية : التدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه .
فحال المدميتين عند المدمولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال المدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

- | | |
|----------------------------------|--------------------------------|
| (أ) زيد يوجد عادلا | (ب) زيد ليس يوجد عادلا |
| يصدق إذا كان عادلا فقط | يصدق في الجميع إلا في واحد |
| ويكذب فيما سوى ذلك | فيصدق إذا كان معدوما وجائرا |
| | ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة |
| ١٠ | |
| (ج) زيد ليس يوجد لا عادلا | (د) زيد يوجد لا عادلا |
| يصدق إذا كان عادلا أو معدوما | يكذب إذا كان عادلا أو معدوما |
| ويكذب في البواق | ويصدق في البواق |
| (هـ) زيد ليس يوجد جائرا | (و) زيد يوجد جائرا |
| يكذب إذا كان جائرا | |
| ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا | يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا |
| أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة | ويكذب في البواق |
| ١٥ | |

(٢) هذا : هذه عا . (٣) المدميتين : اللقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة : من عا .
(*) اعتمادنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،
 واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب
 كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان
 والمعدوليتان .

- واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من تقيض ذلك الشيء ،
 وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق
 النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق
 أكثر ؛ فلذلك تقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص
 من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث
 صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع للمهمات لوحاً أيضاً :
 ١٠

الإنسان* يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا

الإنسان ليس يوجد لاعادلا الإنسان يوجد لاعادلا

الإنسان ليس يوجد جائراً الإنسان يوجد جائراً

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين
 والباقيون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد
 ما كانوا متفقين أو شوباً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا
 ١٥

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، د // بين : بين د ، م ، ن ، د // أن : ساقطة من م .

(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مم : ساقطة من ع .

(٥) من (الأول) : + تقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا

(الأول) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأول) : للأخص د ،

سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، د ، ي . (١٠) الأخص :

الآخر د // أيضاً : آخر س + آخر ب . (١١) اعتمادنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .

(١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سه // واحد : + كائن س ،

+ كائنات . (١٦) شوباً : شوما م // وأما : فأما ه // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبنة ما كانوا أو كان بعضهم لا عادل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالمتان تتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا :
 ٥ الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينمكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبنة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبنة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبنة

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، ها ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، ها ، ن . (٨) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (٩) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١٠) أو غير : أو كان غير س . (١١) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٢) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٣) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٤) فهو : فهم ع ، ي .

كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ،
يصدق إذا كانوا كلهم مدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان
ليس يوجد لا عادلا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض
وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض
جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولة تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخر
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة المدمية فتتفقان إذا لم يكن
فيهم عادل ولا جائر ألبنة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولة فتتفقان على الصدق إذا كانوا مدومين أو بعض عادلا وبعض غير
عادل . وأما الموجبة المدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض
الآخر ما كان . وأما السالبة المدمية والموجبة المعدولة فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأول) : ساقطة من عا// أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .
(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧-٨) وبعض جائراً بعض عادلا : ساقطة من ن ،
أ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) للدولية : للدولة ي .
(١٢) البسيطة : للدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،
م ، ن ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة

وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

* كل إنسان يوجد عادلاً ليس كل إنسان يوجد عادلاً

ليس كل إنسان يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً

ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً كل إنسان يوجد لا عادلاً

١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلاً ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب

فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلاً ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين

ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم

جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب

إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من

١٥ السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنفرض د ، هـ

// كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

(١١) ليس : ساقطة من هـ // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيها خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة العدمية .
وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لاعادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا
أو كلهم عادلين ، ويكذب فيها وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت
الأمر ها هنا مجرى الشخصيات .

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع البتة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا
كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا .
كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب
كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لاعادلا . وأما السوالب
فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ،
وإلا لاجتماع نقائضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوجها على هذه الصفة :

بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائراً بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لاعادلا بعض الناس يوجد لاعادلا

(١-٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلس . (٣) ليس :
ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣-٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم
عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من
د ه س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، س ، ع ، ه ،
م ، د . (٩) وكذلك لاعادلا : ساقطة من س . (١٠) الصدق : + من ع
// ولا تجتمع : ولا تجتمعان د ، س ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة :
السالبة كلية س . // سالبة : السالبة ع . (٥) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح
على نسخة ب .

فإن انسابية السككية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو مدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

وَأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو مدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلاً والباقيون كيف كانوا من غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس مدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلاً صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين تقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

(١) السالبة : ساقطة من س . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي . (٣) يوجد عادلاً : ساقطة من س ، ع ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من ع ، م . (٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلاً : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلاً : ساقطة من ب ، د // كيف : ما هـ . (٩-١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية س // وكذلك : وكذبت من س ، ي وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٠-١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من س . (١١) قابلين : قابل د ، س ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٢) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأول والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) تقيضها : تقيضها س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم ممدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائر . فهي أعم منها ، أي من السالبة المدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المدولية ، فيجب أن تكون السالبة المدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً في ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل ممدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، فتصدق مقابلتهما حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا
فلا نجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا ممدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

(٣) ونصدق : + أيضاً س ، هـ . (٤) فهي : ساقطة من د // أي من : وى عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتهما : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (١٢) اعتدنا في ذكر هذا اللوح هي نسخة (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها هـ // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت للضادة فهي في حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جعلت للموضوع مثلاً لا إنساناً فأنبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل ٥
 اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول .
 فكذلك إذا كان في جانب للموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله ١٠
 جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في انسكم واختلفتا في الكيف وفي العدول ١٥
 والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم الوجود ، فهما متلازمان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، ع // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلمن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .
 (٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجب ع .
 (١٠-١١) سور ... الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : واقترن ع . (١٢) صار : وصادف ع ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، هـ ، ع ، ع ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أو اختلفا ؛ وأخافا ع . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم للوجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لاعدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : • ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم للوجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ١٠ ولا يمتنع .

واعلم أن للوضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرفي النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بمحالتها ، وراز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقول : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقول : ١٥

(١ - ٦) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . (١ - ٣) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا : عدلا عا // بعدد : + هذا د ، ن // الشرط : الشرائط ع ، ي . (٣) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ي . (٣ - ٤) وقولنا . . . عدلا : ساقطة من ع ، ي . (٤) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لاعدلا (الثانية) : عدلان . (٧) إنسان : الناس د ، م // عدلا : لا عدلا سا // وهذا : هذا ع // بقي : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب . . . الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠ - ١١) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينمكس س ، ع . (١١) ولا يمتنع : ولا يمتنع يخ ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٢) سلمت : سلمت يخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) معدولية : معدولة ي . (١٤) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فإذا ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فإذا ليس زيد بعدل يخ . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم. وذلك لأن قوله: لا، معناه ليس كل إنسان حكيمًا. وهذه كما علمت لا يلزمها: فكل إنسان إذن لا حكيم، وليست في قوة تقيض تلك، بل في قوة ضدها. وإنما لم يكن قولنا: كل إنسان هو لا حكيم، تقيضا، إذ التقيض إنما يكون تقيضا إذا سلب عما أوجب، كما أوجب. فأما إذا سلب من حيث هو محمول، ولم يسلب من حيث هو محمول بكيفية مّا معلومة، لم يكن السلب سلبا لما أوجب من حيث أوجب. فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه، بل بجهة عمله، فإذا ترك الجهة بمجالها لم ندر ما يكون. فإذا كان الحمل للحكم كذبا بشرط عمومته، فيجب أن يرفع عموم عمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب.

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا. أما السور فقد ١٠
يبدل مكانه، فيقال الناس أحياء كلهم أو طرا، فيؤخر السور، ويفرق بينه وبين الموضوع؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع. وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان يوجد عادلا وتارة الإنسان عادلا يوجد؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع. ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز. وسيأتي لك ١٥
في باب الجهات بيان آخر. وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلا وقولنا

(١) فكل: وكل ع. (٢) حكيم: حكيم س. (٣) تلك: ذلك عا.

(٤) كما أوجب: ساقطة من سا، ع، ي // فاما: وأما س // فاما إذا: فإذا ن.

(٥) لم: ولم س، ه. (٦) للحكيم: للحكيم ب، م، ع، عا، م، ه، ي // كذبا: كاذبا سا.

(٨) يرفع: ترتفع ي // فيرفع: يرفع ب، يرفع ع، م، ن، ي. (٩) فإن: كان

د، س، سا، عا، م، ن، ه. (١٠) يبدل: يبدل ع // فيؤخر السور: ساقطة من سا

// فيؤخر: فيؤخر س. (١١) قد: فقد س، ه // موضعا: موضعا س، ع، عا، ي.

(١٢) الإنسان يوجد عادلا وتارة: ساقطة من م. (١٣) وإنما مكانها: وأما مكانه ب، وإنما

مكانه س. (١٤) باب: ساقطة من ع، ي // يوجد: ساقطة من ع.

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبها واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا الإنسان أولاً لا يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغني شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وإمكان أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحداً : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللانسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // إنسان : الإنسان د ؛ لانسان سا // اللانسان (الثانية) : لانسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، ه . (٥) وإما : فإما م . (٦) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٧) السلبين : السالبين د ، ن . (٨) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + لانس ، ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة

واللاقي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب

التفريق والجمع واللاقي لا يختلف فيها

وبيان ظنون غالطة وقمت للناس

في بعض ذلك

إن القضية الحتمية إما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لا تكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ، والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

(٣) الحال في : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللاقي : والتي ع // حال : ساقطة من ي . (٥) والجمع واللمى ها . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى : والأخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني : والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والأخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، عا ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، ه ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ. هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا يجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولسكننى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولئى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولتسكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون جـ الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جـ فهت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد جـ أو ليس جـ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما سنعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مائت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا .
 (٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوز سا // هذا : + أبيضاً سا ، عا ، ي . (٦ - ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .
 (٨) ولئى : وإلى ع // حمل : جملة سا . (٨ - ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة من س .
 (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // جـ : جيم ذ ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهت : ساقطة من عا . (١١) جـ (الاولى) : جيم سا // كما كنا قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ح ، ي // من قبل : قبل من سا ، ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع .
 (١٤) الجيم : جـ ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال بهلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليهلم به
 مقدمات تجتمع فنتج خلاف ما ينصرد المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه
 أو تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية
 واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه
 ٥ بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإن له ليس يمكن أن
 يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل
 يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك
 ما يمكن أن يجاب فيه وفي نقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب
 واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب
 ١٠ بالإيجاب فبهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك
 وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي النقيض
 وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالخرى أن نذكر المشهور
 منها ثم نتممها . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملة واحدة
 ١٥ واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها
 فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) يعلم : نعلم ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن
 ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح
 ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا
 // فيه وفي نقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ،
 ع ، عا ، م ، ه ، ي . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا
 // جميعا . (١١) الممثل للمثلين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ي // فللمجيب : فالمجيب ع // حكمه :
 حكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح
 أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هوب ،
 د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،
 مثل أن يكون إنسان من الناس طيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
 أن يقال : إن زيدا طيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح
 أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون نعما إياه بأنه طيب فاره في الطب ٥
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
 فإن الثائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ؛ ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هديان ،
 وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض ، وكذلك ١٠
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هديان .
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى ١٥
 في قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .

(٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .

(٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طيب :

طبيك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي .

(٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان د .

(١٠) أبيض أبيض : أبيض د . (١٤) (الثانية) : إن : ساقطة من سا .

(١٥) إنما : + قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا

م // طلبوا : أطبوا .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا . وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى ففيها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم : إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ، إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك للمناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا . وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا تقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . وللمائت يقابل الحيوان . وأما الذي لا مقابلة فيه وتكذب أفراداه مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ، وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ، كان كذبا وكذلك العنقاء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أي إذا اعتبرت الحدود ، فكان الحل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

(١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ — ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .

(٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هي : + من سا // متباينة : مباينة ع .

(٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .

(١٣) ولا تقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .

(١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أي : ساقطة من عا .

(١٩) فكان : وكان عا ، ه .

- فيجب علينا نحن أن ننأمل هذه الأشياء بالإنصاف ، ونقول فيها ما يوجب الحق .
فنقول : أما إذا تجاوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة
ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز
قولاً كالحقيقة . ففى مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب
أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . وللعلم
الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك
فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه ، فغدر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن
لم يشغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء
من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهدنيان . فأما أمثلة الطبيب والفارح
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد
الفارح لم يحمل عليه الفارح كيف اتفق ، بل حمل عليه الفارح على أنه فارح في شيء محصل
لما كان فارحاً في الخطيئة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف
اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند
الجمع ما عينت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زيدا طبيب فارح في الخطيئة وطبيب
بصير بالعين وليس طبيباً فارحاً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفارح الفارح
في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفارح بلا شرط

(١٦-١٧) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غناك ه .
(٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة
من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المحضة د ، س ، س ،
عا ، م . (٨) غدر : ويغدر د ، س ، س ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س .
س ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطبيب :
الطب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٢) البصير (الثانية) : البصر ع .
(١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصر عا .

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذى كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى فى شيء ما يبقى الآن عند الجمع أنه طيب فاره فى شيء ما . وأما فاره فى الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره فى الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد فى التفريق بالفاره الفاره فى الخياطة فهذا كان هو المحمول بحملته عند الحقيقة ، وهو الذى يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز فى حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها فى اللفظ ، وعلى ما قيل فى شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره فى شيء كذا أو فاره فى شيء ما لا أنه نفسه فاره فى أى شيء اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى فى أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذ لا تناقض ، أو نغير ذلك الشيء ونلتفت إليه ،

(١) شيء : بين عا // البصير : + وفى حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع. (٢) أن : وأن ه. (٣) قد حمل : مدخل عا. (٤) وعنى : أو عنى ن // فى (الأولى) : ساقطة من د. عا ، م ، ن // يحق : لحق س. سا ، ع ، عا ، م ، ه // فى شيء ما : أى فى شيء ما سا. (٥) هذا : بهذا د ، ن. (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // فى التفريق : فى التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ؛ وإن لم س. سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ به س. (١٠) بها (الأولى) : ساقطة من ع. (١١) النقيض : التفويض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // فى شيء كذا أو فاره : ساقطة من ن. (١٢) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه. (١٣) فيه : فى ذلك الأمر ع // تنبیر : تبين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // ونلتفت : أو نلتفت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجوزاً ، دخولا
معيماً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا
جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طيب فاره في الخياطة أو بصير
بالمين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير رديء جداً ، لأن
البصير إذا عني به البصير بالمين مرة وعني به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك
بإشتراك الاسم . ولكن قد عرض ما هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل زيد : إنه
فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتسكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على
حاله فقيل : طيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طيب فاره في
الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طيب فاره في
الطب وهذا العارض ليس مما يوجب نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من
الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة
الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل
المحكى ألقاه أن الهذيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام
أهل المعرفة بشيء ، فإن الانتماء إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من
غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك

(١) لا محالة : + إماب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي + هو عا // الأمور
المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ، الأمر المحمول س ، هـ // حذف : حذف ن //
تجوزاً : تجوزا س ، سا ، د ، هـ . (٢) معيماً : معيماً عا ، ن // أو مبهماً : مبهماً س
// لا يجب : ولا يجب سا ، فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا
س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، هـ . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا //
البصير (الثانية) : البصير د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة
من س ، هـ // به : + إنه س ، هـ ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب .

(٩-١٠) أوم الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات هـ .

(١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٢) الكذب : الكاذب ب ، د ،
س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، هـ ؛
كذلك عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحكاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرة وإن كان يوم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عماله الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يمرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطيب ليس معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
 (٣-٢) أن يفصل أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ،
 س ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، س ، ع ، م . (٦) التقرير : التفريق س
 // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له
 ليس د ، س ، م ، هـ ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ما س ، عا .
 (٩) ربما : ساقطة من سا . (١٠) يقصد : يصدق س . (١١) بهذا : بها س .
 (١٢) غرضه : منه ع . (١٣) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً و : ساقطة من سا //
 لكنه : ولكن س ، هـ // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٤) ذاك :
 ذلك س ، ع ، هـ ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منها محمول واحد ، فهب انه ليس معناها واحدا
 فالذى يمنع ذلك من اجتماعها واحداً . فإن لم يفهموا من قولهم : إن الطيب ليس
 معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذلك الذى
 فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا
 إليه ، فما كان من حق للفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى
 وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ،
 ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحق والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على
 هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به
 ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه مع محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات
 الوجدانية أسماء لمعان مجتمعة بهذه الصفة كما يسى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض
 أبلق ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم
 بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس
 معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منها معنى واحد فلم ليس
 يصدق مجموعها كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد انحداداً
 طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء
 الذى هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ى . (٣) ذهبت : ذهبن ع // ذاك : ذلك
 س ، ع ، ى . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير :
 ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحذرون ع . (٧) والناطق :
 + منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من
 س ، هـ . (١٠) بدنه : يديه ى // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ،
 م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ى . (١٣) وليكونا معنى
 واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعها : مجموعها د ، سا ، ع ، م // مجموعها :
 مجموعها د ، سا ، ع ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // التى : التى ب ، م ،
 (١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طيب د ، س ،
 سا ، ع ، م ، ن ، هـ // يكون : يكن د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ى .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعمى أن يكون عند غيري بيان له بحقيقته . وأما ما قيل في الخصى من حل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامة صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذى فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذى يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذى له في الطبع هذه الآلة وإن غُصّبها قهراً ، أو الذى يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه للمعنى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذى له أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع ألبتة مع لا رجل الذى هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل مآً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذى بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذى هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذى فيه بعض معانى الرجولية وليس فيه كمال معانى الرجولية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عنى بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عنى باللا رجل الذى ليس بالحقيقة رجلاً والذى ليس فيه كمال معانى الرجولية . وإن عنى بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك في

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) بحقيقته : بحقيقة عا // وأما : فأما ب . (٣ — ٢) عليه : لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س // وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛ المحصة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (٥) الناس : الناطق ع // أو الذى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن هـ // أو الذى : والذى سا // وأى : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٨) فإنه : فأنت د ، م . (٩) به : ساقطة من س ، سا . (١٠) وليس : ساقطة من م // هو : بهذه س ، سا . (١١) الرجولية (الثانية) : السكبة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع . (١٢) أيضاً : عليه س . (١٣) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حل بالانفراد . فن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة وبجتماع مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن نحرف ، الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠ إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فلينظر هل السفينة بذلك للمعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولا عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : بالالرجل س . (٣) ولاالرجل : ورجل م . (٤) ثم : لم س ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يفرق ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : ما عا // يصدق : + عليه س // غير : + ما ه . (٨) الواحد : + قدع // الجمع : للجميع م // التفريق : التفريق م . (٩) سلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ - ١٠) سلطان ليس لا تصدق : ساقطة من س . (١٠) أمثال نحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عاها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم
 بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا للميت إنسانا والحجرى سفينة
 لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا للمعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن
 لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة
 الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون
 بل وجبوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول
 عامى ، والخاصى لا يقول ألبنة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون
 الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ، فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق
 هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فسكالا يمكنهم أن يقولوا زيد حى
 ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا :
 إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ،
 لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن
 ألبنة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر
 وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ، ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان
 موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة
 يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس ككادته ،
 وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

- (٢) والحجرى : والحجرى ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها
 د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .
 (٦) فإن : وإن ي// القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : — ألبنة .
 (٧—٩) ولا يجوز عنده . . . ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو ي .
 (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآل ن .
 (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) فهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .
 (١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ي .
 (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

- هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعنى في الإنسان الذي يلحظ إليه مفردا ، فهو زينغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة .
- كان غير قولهم كان في نفسه ويعنى المحمول السكلى .

- وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المدموم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن

-
- (١) بالإنسان : الإنسان ع // في الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من س .
 (٢) زينغ : رفع عا // الظلم : السكلم س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من س // أنه : أناس .
 (٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .
 (٥) إن ، ساقطة من س . (٦) فإن : وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
 (٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
 (٩) ذاته : نفسه ن . (١٠) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويبنى : وكفى م .
 (١١) إن : ساقطة من ع // شاعرا : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا // وأن ي .
 (١٢) شاعرا : ساعدا س // الذى : - كان ع ، ي // خيال : جبال س و مثال ن .
 (١٣) أن : أنه ع // يقرن : يقرن ي // شاعرا : ساعدا س // أى هو : أو هو س //
- هو : مى ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه
 بقولهم : إن العتقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من
 قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو
 حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل
 على معنى يعم للموجود فى الوهم وللوجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ،
 فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ،
 فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العتقاء موجود نوعا من الوجود ،
 فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العتقاء موجودا فى الأعيان الخارجة ،
 وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى
 يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق
 على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان
 له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى
 فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه
 موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم .
 ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد
 جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأى وما يدركه عقلى ، ويشبه أن يكون عند غيرى لهذا
 بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك
 الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعس . (٢) فى التوهم : بالتوهم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .
 (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلان دل : ساقطة من م // والموجود :
 والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ي : (٨) التوهم :
 للتوهم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ما ع // بشرط : ساقطة
 من ع . (١٢) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا ؛ ساقطة من ي
 // التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه :
 وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
 // ويعلمون : ساقطة من ح // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي ؛ وإلا إلى ن

فبينهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بلحوى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال بجمعة ، فتوم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق منفردا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق مجتمعا يصدق منفردا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخطيطات .

١٠

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : القى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فالنما ع ، ي
 // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // لإيراد : لإرادته عا .
 (٧) فيكذب : فكذب سا و ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

في القضايا المنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتماثلها

- ٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تترن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي للمتنمة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة للمكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظه زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به
- ١٠
- ١٥

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ح // تترن : يقترن ي . (٧) جواز : جوز نس ، م . (٨) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي المتنمة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إل ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ع // يدل : يذكر ع . (١٤) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذاك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرأ بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب الكلى فلا تجدد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا تجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ماقرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذاك لما أُلحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع . . . بها : ساقطة من سا // فكذاك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
 (٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من ها ، م .
 (١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس هـ ، هـ . (١٥) تقرر : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .
 (١٥-١٦) تقرر . . . أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، ها ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعنى ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ، بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسلمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ما هو عندنا كذلك . وللممكن ما هو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً ، وللممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحمّل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر في ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحمّل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرر بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا بعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه : ليس عا . (٢-٣) بل سلب . . . بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي (٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمتنع : يمتنع ع . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ع . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم . . . ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، هـ // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معمم أو مخصص ، فالسور مبين لكيفية حمل
 مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعناه : أن
 كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع
 الطبيعي على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور ،
 لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون
 كل واحد من الناس كافتهم كاتباً ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه
 عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام
 كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان
 جهة السكينة والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون
 كل الناس كاتبين أي محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن
 لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بين المعنيين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيهما يجري واحداً في الظهور والاختفاء .
 ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستعين فيه
 باعتبار السكينة . وأما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
 الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

(١) للمحمول : بالمحمول ع // السكينة : للسكينة س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ي
 // فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضع : الموضوع س .
 (٤) موضعها : موضعها عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من
 سا // التعميم : التعميم ي // أن كون : كون س ، أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛
 أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكن : ممكناً د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛
 (٦ - ٧) كافتهم . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه
 // لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٧ - ٨) له . . . يمكن : ساقطة
 من ي . (٩) والسور : أي أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بمحمول الأمر س ،
 سا ، عا ، ه ، هاشب // فقد : قد ن . (١٠) أي : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :
 لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيها : فيها ع . (١٣) إذا : فإذا ع .
 (١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فلنقتل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذي قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذي لا يقع فيه شك والذي يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الفرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثاني أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن نتكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذي

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، د ، هـ // والذي يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، د ، هـ . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد د ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع .. (٨) فيدل كاتباً : ساقطة من د ، م ، د ، ن . (١١) الفرض : الفرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، هـ // كاتب : كاتب س ، هـ . (١٥) فلن : فليس سا ، فكيف ع // فيها : ساقطة من هـ . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن
لا تكون ، أى ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمور أخرى
يمرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد
الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعنى الإمكان
العامى ، خصوصاً حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذى يصح فيه الإمكانان جميعاً
أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصاً باسم الإمكان ، وهو الشيء الذى لا ضرورة فيه .
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده
ولا عدمه ممكناً . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ،
وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ، ٥
وما ليس بضرورى الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به
موجود الذات ، على ما سنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى
العامى كان كل شيء إما ممكناً وإما ممتنعاً ، وكان ما ليس بممكن ممتنعاً وما ليس بممتنع
ممكناً ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكناً
وإما ممتنعاً وإما واجباً ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعاً ، بل ما ليس بممكن ضرورياً ١٥
إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر
فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم
معدوم ، لكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

(١) بممتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، هـ ، هـ ،
م ، ن ، هـ ، ي . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بممتنعة هـ . (٦) جعلوا : جعلوا م
// الشيء : ساقطة من س ، ع ، ي . (٧) فى : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م .
(١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وهى د ، س ، هـ ، ن ، هـ ، ي .
(١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا هـ . (١٥) ممتنعاً بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع .
(١٦) قد : فقد هـ . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى
اللاوجود س ، هـ أو غير ضرورى الوجود هـ .

وسبائك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيها سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . ٥ والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كل ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا ١٠ خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكن أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذا لم يكن كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء . س . (٤) فالعنى : والمعنى س ، ع ، هـ ، ي .

(٦) ضرورى غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) ممكن : ممكنا عا ، هـ // فالواجب

ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤ — ١٥) معا لا يكون : ساقطة

من ع . (١٥) فإذا : فإذا ع . (١٨) عن : على سا .

به الضروري على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يكن به الضروري ، بل عني إن كان ولا بد معنى أهم من الضروري ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمها جميعاً ، فيكون وقوعه عليها بالنواتز لا بالاشتراك الذي ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التي أوامنا إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذي نحن في ذكره ، فإن الشيء الذي في القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً في الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد في الحال صار واجباً في وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً في عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممنوع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك للمتنع ١٠ الذي كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، وللمتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أي دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

لكن المعلم الأول قد أوماً إلى للمعنى الذي ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغي حتى نفهم ١٥ أن سياقه ليست على مذهبوا إليه . قال : ليس كما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التي تكون

(١) به (الثانية) : منه ب م ، // الضروري (الثانية) : بالضروري ع ، م . (٣) بالنواتز : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التي : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) المتن : + في امتناعه س ، عا . (١١) الذي : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، ه . (١٥) ولتعتبر : والمعتبر // كما ينبغي : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . ه // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ماد ، س ، سا ، ع م ، ن ، ه . (١٧) لا : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد : هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتمين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تسكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى ٥ حال الفاعل إمكانا وحال المستند للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛ والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى ١٠ يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال في المتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن السكى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا ١٥ إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب والواجب جزئى نحوه . وذلك المعنى هو أنه ليس بمتنع والواجب بعض ما ليس بمتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، ع ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها س ؛ لا نظر فيه ع //

ولا اختيار : بالاختيار س . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .

(٤) المتقابلين : المتقابلين ه // معا : ساقطة من ي // في : ه . (٥) يكن : يمكن س //

تسكن : ساقطة من س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي // تفعل : + وإن لم تسكن ه .

(٧) حين بمعنى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .

(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله : ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .

(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٥) وأعم : أو أعم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بمتنع (الأولى) : بمتنع س ، ع ، م ، ه ، ي // والواجب بمتنع : ساقطة من س .

فما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن تدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله
 فى الاوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول
 أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفى كثير من الأمور قد يمضى على قانون
 الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل فى أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك
 التساهل فيها ، وأيضاً فى تساهله إيانا فينتفى أن يبادر الناظر فى كتبه إلى اعتقاد
 ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ فى التعصب لمفهومه
 من غير استقصاء فيكون قد ضل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد فى كثير من
 الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كسب .

فلنتكلم الآن فى المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينمكس ومنها
 ما لا ينمكس ، والمتماكسات هى التى كل واحد منها فى قوة الآخر ، والتى لاتتماكس
 ١٠ فهى التى إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب
 أن يوجد ، يلزمه وينمكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ،
 أعنى العامى . وتقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب
 أن لا يوجد ، فيلزمه وينمكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد
 ١٥ العامى . وتقبيضاها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن . من باب
 الممكن الخاصى شئ يلازم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه
 صورة ما ذكرناه :

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإتمام
 // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // فى (الأولى) ساقطة من ع // تساهله :
 مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويسبر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ
 // فيكون قد : ساقطة من سا // ضل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها :
 منها عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) وتقائض : وتعارض // قولنا : كقولنا بخ .
 (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

* طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممكن أن لا يوجد العامي

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العامي	ممكن أن يوجد العامي

وأما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم تقيضه تقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاص قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاص . فطبقات للتلازمات إذن ست ، ولكل واحد منها لوازم غير متعكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

(أ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

(ب) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(ج) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

*
ليس بممتنع أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد
ممكن أن يوجد العامي ممكن أن لا يوجد العامي

(١) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقيضه
تقيضه : تقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // فبر : ساقطة من س .
(١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى ليس ممكناً أن يوجد الخاصى
 ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هـ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس* بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون
 ليس بممتنع أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون
 ممكن أن يكون العامى ممكن أن لا يكون العامى

(و) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٣) د : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخامس م // عليها ؛ ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخته ب . (٨) و : السادس سا .

الفصل الخامس

(٥) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل

بين موجبتين محمولاهما متضادان

- ٥ وقد اعتيد أن ينتخم هذا الفن من للنطق بشيء ليس للمنطق من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؟ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، ١٠ والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥ للتعانيدات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // م : من عا . (٥) ينتخم : ينتخم ساع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة س ساقطة من سا // وذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (٩) بعادل : بجائز م // السالب : السالبة س ، السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٥) التعانيدات : التعانيدات ي .

فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولنعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون للعقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التناقض الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ١٠

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مبانئاً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مبين بنفسه وإن

(٢) ضددين : الضدين ن // شر : شبروع . (٣) أو إلى : وإلى ي .
(٧) هو شيئاً : شيء ب ؛ شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان ع ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ
س ، ها ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس ها . (٩) فبين : فبين ب . (١٠) الحكمين :
الحلّين ع . (١٢) لإيجابات : لإيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي //
ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن ، ه ، ي // أو سلب : وسلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن ، ه ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذى لا يحتاج فى أن يكون مبيناً إلى غيره والآخر لا يباين دونه فباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعنده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألبنة ، ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات وأن لا نتجمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن هاهنا أدورا لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بساء فيكذب إيجابها ، وأمر يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب ١٠ إمكانها . أما للوجود له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوبة عنه فغير نهاية ، فلا ينبغى أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تنتهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشير ، وكان الطائر ١٥ ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

(٢) فتانده : عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقادات ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) بساء : يسمى م . (١١) المسلوبة : المسلوب س // فغير نهاية : بغير نهاية هـ : ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للمقد : لمقدع ، ن . (١٣) فإنها لا تنتهى : فإن هذا لا ينتهى هـ . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ، وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالثبرير والجاثر . وتلك الشبهة أن المقد فيه أنه عادل ، هل يضاد المقد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالنضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن العقد في زبد أنه عادل سيضاد المقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلانهاية .

- فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أوأمانا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ؛ بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتداء يحتاج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافي العقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب أن ينظر في ذلك نظرا أخص من النظرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ، ١٠ صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مبين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وصلب إنما يتم له بنفيه ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل ١٥ في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

- (٢) المقد : العقل س . (٣) موافق : + جداس ، عا ، هـ . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛ فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، ساء ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // إنما : ساقطة من س ، ساء ، ع ، هـ ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، ساء . (٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، ساء ، عا ، م ، ن . (١١—١٢) خير إنه : ساقطة من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، ساء ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ + له هـ // ليس (الأولى) : ساقطة من س // بشر : بشر بوع // في : ساقطة من هـ . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشر بوع هـ // غير : ساقطة من ساء . (١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، و كذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير
 صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد
 أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة للصدق
 في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن
 أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من
 صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون
 ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ؛ والذي هو كذب في أمر ذاتي
 أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا
 اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك
 فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار
 الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي
 إنما ينعقد بإخطار للوضوع والحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت
 وقابلت هذا العقد بمقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر
 لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب للمقابل للصدق العرضي لا يتم
 إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته
 خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي وكان اعتقاد د //
 بشر . بشريرع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٤) أمر ذاتي : + مقابل
 لاعتقاد أنه ليس بشريرع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشريرع // أمر ذاتي والكذب في : ساقطة
 من ي . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : كان هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة
 من س ، هـ . (٧) في أمر ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : أي س ، عا ، هـ .
 (٩) وتحققته : وتحققته م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشريرع .
 (١١) أمر : + آخرع ، هـ ، ي . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شريرع .
 (١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ،
 عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بالبال : ببالي بخ // الذاتي : ساقطة من هـ // فإنه إن : فإني
 د ، ن ، فإني إن س ، عا ، م ، ي ، فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفته : نحن فيه ب .
 (١٥-١٦) القى ... العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكنني : يمكنني ب ، ع ، عا ، م ،
 هـ ، ي // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // شر : شريرع .

خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجهله شراً على صييل امتحان التقابل يخطر ببالي ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالي سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولاً وفي قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد جميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد ، فلنا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهانها للعائد هو السالب دون الموجب للضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة .

١٠

لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضد المحمول ، فهل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ، كما يتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى التفسير المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

١٥

(١) شراً : شراً ع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شريع // فهكذا : كذا ع وهكذا ي // وبهذا : بهذا س ، ع ، هـ . (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٧) للقضية : القضية عا // فالسالب : والسالب س ، م // فكل : وكل ع وفتكون هـ . (٨) السلب : السالب عا . (٩) لها من : لا من سا ، ع ، ي . (١٠) لكن : ولكن سا . (١١) كناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (١٢) مطلقاً : مطلق عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : + كناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، هـ + للحركة ع . (١٣) ضد المحمول : ضد المحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، هـ + ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع

مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في

هذه المقدمة ، وللمطلوب موجب . فإن جعله حداً أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلًا

في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا

لا أن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر .

وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه للمقدمة حال الوجود في الكل

فإن جملناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل

والموجود في الكل هو أن المقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى

إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لا أن كذا

ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهمل . وإن

لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محولاً وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للمقد

الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فأنج من موجبتين في

الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً .

وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ،

لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (٢-١) في الكل موجوداً : ساقطة من س .

(٢) إذا : إذ س ، عا ، ي . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :

موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) جملناه :

جملناه ه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :

أحدثت م . (١٥) هو - ساقطة من ع ، م ، ي // للمقد : المقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين :

الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإنا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك للنوسط فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد لمضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فإذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، فضع قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠ ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخبر عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصي والكل واحد . وأما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

ثم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى في المنطق

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س + فاذا كان سا ، عا ، هو + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فلذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شريراً ع ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) ثم الفن ١٠٠ في المنطق : ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ب والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س ب ثم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ب آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده عا ب ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي ب ثم الفن الثالث من الجملة الأولى د ب ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتمام كتاب بلرير ميلياس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	الفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صبح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترسم / ارتسام : ١
صوت : ٢ ، ٨	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصريف : ١٥
عل الانفراد : ٣٠	تضورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

١ : مرتسمات فى الحس
 مركب : ١
 مسموع : ٤ ، ١٣
 مشاركة : ٢
 معنى : ٣
 معنى عدمى : ٢٨
 معنى مطلق : ١٣
 معنى وجودى : ٢٨
 مفرد : ١
 مفهوم : ٤
 مقطع : ٣٠
 منحرفات : ٥٤
 منحرفات الشخصية : ٥٤
 منفصلات : ٣٧
 موضوع : ٢٥
 ناطق : ١١
 نسبة الاتصال : ٣٢
 نفس : ١
 هيئتها المحسوسة : ٢
 وجود فى الأعيان : ٢
 وجود فى النفس : ٢
 يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠
 قول جازم : ٣٢
 قول جازم بسيط : ٣٧
 قول جازم حملى : ٣٣
 قوة حسية : ١
 كتابات : ١
 كذب : ٦
 كلمة : ١٧
 كلمة - كلم : ٦
 كلية الحكم : ٥٠
 كلية الموضوع : ٥٠
 لفظ دال : ١٥
 لفظ مركب : ٨
 لفظ مؤلف : ٣٠
 مادة : ٨
 متصلات : ٣٧
 محصورات : ٥٩
 مجاز : ٨
 مجاورة : ٢
 مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧
 محاورة : ٢

